

# عمون المعبود

شرح  
رحمن أبي داود

للعامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية

ضبط وتحقيق

عبد الرحمن محمد عثمان

الجزء التاسع



الناشر

محمد عبد الحسيب

صاحب المكتبة السلفية بالربنية المنورة

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩ م

حقوق الطبع محفوظة للناسر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٦١ - باب الصلاة على القبر

٣١٨٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ وَرَجُلًا كَانَ يُقَمُّ

### (باب الصلاة على القبر)

قال الإمام أحمد بن حنبل : رويت الصلاة على القبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه حسان كلها . قال ابن عبد البر بل من تسعة كلها حسان وساقها كلها بأسانيد في تمهيده من حديث سهل بن حنيف وأبي هريرة وعامر -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى البخارى عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قام على قبر منبوذ ، فأمرهم ، وصلوا خلفه » قال الترمذى : وفي الباب عن أنس وبريدة ، وزيد ابن ثابت ، وأبي هريرة ، وعامر بن ربيعة ، وأبي قتادة « وسهل بن حنيف . قال الترمذى : وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم : لا يضى على القبر ، وهو قول مالك بن أنس ، وقال عبد الله بن المبارك : إذا دفن الميت ولم يصل عليه صلى على القبر . وقال الإمام أحمد : ومن يشك فى الصلاة على القبر ؟ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه حسان .

وقد روى مسلم فى صحيحه عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر » . وفى الصحيحين عن ابن عباس قال « مات إنسان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوده - فذكر الحديث - وفيه : فأتى قبره ، فصلى عليه » ولكن هذه الأحاديث إنما تدل على قول ابن المبارك ، فإنها وقائع أعيان ، والله أعلم .

المسجد ، فَمَقَّدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ عَنْهُ ، فَقِيلَ مَاتَ ، فَقَالَ :

— ابن ربيعة وابن عباس وزيد بن ثابت والخمسة في صلاته على المسكينة ، وسعد ابن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر ، وحديث الحصين بن حوح في صلاته صلى الله عليه وسلم على قبر طلحة بن البراء ثم رفع يديه وقال « اللهم الق طلحة بضحك إليك وتضحك إليه » وحديث أبي أمامة بن ثعلبة أنه صلى الله عليه وسلم رجع من بدر وقد توفيت أم أبي أمامة فصلى عليها ، وحديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة بعد ما دفنت وهو محتمل للمسكينة وغيرها ، وكذا ورد من حديث بريدة عند البيهقي بإسناد حسن وهو في المسكينة فهي عشرة أوجه . كذا في شرح الموطأ للزرقاني . فالصلاة على قبر ذلك الميت لمن لم يصل عليه ثابت بالسنة المطهرة ، سواء صَلَّيَ على ذلك الميت قبله أم لا ، وهذا هو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين .

قال في زاد المعاد : وكان من هديه صلى الله عليه وسلم إذا فاتته الصلاة على الجنازة صلى على القبر ، فصلى على قبر بعد ليلة ، ومرة بعد ثلاث ، ومرة بعد شهر ، ولم يوقت في ذلك وقتاً . وحدّ أحمد بن حنبل الصلاة على القبر بشهر إذا هو أكثر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن صلى بعده . وحد الشافعي بما إذا لم يبل الميت انتهى . وتأول بعضهم بأن هذا مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا باطل ، فإن في رواية البخاري من طريق عامر عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر دفن ليلاً وفيه فصصغنا خلفه قال ابن عباس وأنا فيهم فصلى عليه » وفي الموطأ « فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات ( كان يقيم ) بضم القاف وتشديد الميم . قال الخطابي : معناه يكنس والقامة الكفاسة ( فقال ) النبي —



أَلَا أَذْنَعُمُونِي بِهِ ، قَالَ : ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ ، فَذَلُّوهُ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ .

٦٢ — باب الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك

٣١٨٨ — حدثنا القعنبى قال قرأت على مالك بن أنس عن ابن شهاب

— صلى الله عليه وسلم (إلا أذنعمونى به) أى أخبرتمونى بموته لأصلى عليه (قال) النبى صلى الله عليه وسلم (ذُلُونِي) بضم الدال أمر من الدلالة (فصلى عليه) أى على قبره .

قال الحافظ زاد ابن حبان فى رواية حماد بن سلمة عن ثابت ثم قال « إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها عليهم بصلاتى » وأشار إلى أن بعض المخالفين احتج بهذه الزيادة على أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت نحو هذه القصة وفيها « ثم أتى القبر فصصفنا خلفه وكبر عليه أربعاً » قال ابن حبان : فى ترك إنكاره صلى الله عليه وسلم على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيبه وأنه ليس من خصائصه ، وتعقب بأن الذى يقع بالتبعية لا ينهض دليلاً للأصل انتهى .

قلت : لا يلىق بشأن الحافظ أن ينقل قول هذا المتعقب ، فإن قوله هذا غلط باطل ، ويكفى لرده قوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ وقال الخطابى : وفيه بيان جواز الصلاة على القبر لمن لم يلحق الصلاة على الميت قبل الدفن ، وفى الصلاة اختلاف ، فمن العلماء من قال يصلى على القبر ما لم يبل صاحبه ، ومنهم من قال إلى شهر ، ومنهم من قال أبداً انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه .

( باب الصلاة على المسلم يموت فى بلاد الشرك )

هكذا فى نسخ السكتاب ، ولكن أورد المنذرى والخطابى ترجمة الباب —

عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَمَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ » .

— بلفظ آخر ، ولفظ المفذرى باب الصلاة على المسلم قتله أهل الشرك فى بلد آخر ولفظ الخطابى باب الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ، وهكذا نقل الحافظ أيضاً فى الفتح ترجمة الباب عن أبى داود .

( نعى للناس النجاشى ) أى أخبر الناس بموته . وفى رواية للبخارى ومسلم عن جابر قال النبى صلى الله عليه وسلم « قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش فهاكموا فصلوا عليه ، فصففنا خلفه فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ونحن صفوف » .

وفى رواية الشيخين من حديث أبى هريرة « أن النبى صلى الله عليه وسلم نعى النجاشى فى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعاً » وأخرجاه عن جابر أيضاً « أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشى فكنت فى الصف الثانى أو الثالث » انتهى .

وعند أحمد من حديث أبى هريرة « نعى النجاشى لأصحابه ثم قال استغفروا له ثم خرج بأصحابه إلى المصلى ، ثم قام فصلى بهم كما يصلى على الجنائز » وفى رواية لأحمد عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن أخاكم النجاشى قد مات فقوموا فصلوا عليه ، قال فقمنا فصففنا عليه كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصلى على الميت » قال فى الفتح النجاشى بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كهاء النسب ، وقيل بالتخفيف ورجحه الصغاني وهو لقب من ملك الحبشة . وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم —

— وخطأه انتهى . واسم النجاشي أصحمة قال النووي : هو بفتح الهمة وإسكان الصاد وفتح الحاء المهملين ، وهذا الذى وقع فى رواية مسلم هو الصواب المعروف فيه ، وهكذا هو فى كتب الحديث والمغازى وغيرها ، ووقع فى مسند ابن أبى شيبة فى هذا الحديث تسميته صحمة بفتح الصاد وإسكان الحاء وقال هكذا قال لنا يزيد وإنما هو صحمة يبنى بتقديم الميم على الحاء وهذان شاذان والصواب أصحمة بالألف . قال ابن قتيبة وغيره ومعناه بالعربية عطية انتهى ( إلى المصلى ) بضم الميم وفتح اللام المشددة وهو الموضع الذى يتخذ للصلاة على الموتى فيه ( وكبر أربع تكبيرات ) قد استدل المؤلف بهذا الحديث على أنه لا يصلى على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصلى عليه ، كما يلوح من ترجمة الباب . ومن اختار هذا الشيخ الخطابى وشيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة المقبلى .

قال الحافظ فى الفتح : واستدل به على مشروعية الصلاة على الميت الغائب عن البلد ، وبذلك قال الشافعى وأحمد وجهور السلف ، حتى قال ابن حزم لم يأت عن أحد من الصحابة منعه .

قال الشافعى : الصلاة على الميت دعاء له وهو إذا كان ملفناً يصلى عليه فكيف لا يدعى له وهو غائب أو فى القبر بذلك الوجه الذى يدعى له به وهو ملفن . وعن الحنفية والمالكية لا يشرع ذلك .

وقد اعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن قصة النجاشى بأمر من فيها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد فتعينت الصلاة عليه لذلك ، ومن ثم قال الخطابى لا يصلى على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصلى عليه ، واستحسنه الرويانى من الشافعية وبه ترجم أبو داود فى السنن الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ببلد آخر ، وهذا محتمل إلا أننى لم أقف فى شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه فى بلده أحد انتهى وتعقبه الزرقانى فى شرح الموطأ فقال —

— وهو مشترك الإلزام ، فلم يرو في شيء من الأخبار أنه صلى عليه أحد في بلده كما جزم به أبو داود ومجمله في اتساع الحفظ معلوم انتهى .

قلت نعم ما ورد فيه شيء نقياً ولا إثباتاً لكن من المعلوم أن النجاشي أسلم وشاع إسلامه ، ووصل إليه جماعة من المسلمين مرة بعد مرة وكرة بعد كرة ، فيبعد كل الهمد أنه ما صلى عليه أحد من بلده .

وأما ما رواه أبو داود الطيالسي وأحمد وابن ماجه وغيرهم واللفظ لابن ماجه عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج بهم فقال صلوا على أخ لكم مات بغير أرضكم ، قالوا من هو ؟ قال النجاشي » .

ولفظ غيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أخاكم مات بغير أرضكم فقوموا فصلوا عليه » فليس فيه حجة للمانعين بل فيه حجة على المانعين ، فإن المراد بأرضكم هي المدينة كأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن النجاشي إن مات في أرضكم المدينة لصلوتم عليه ، لكفه مات في غير أرضكم المدينة فصلوا عليه صلاة الغائب فهذا تشريع منه وسنة للأمة الصلاة على كل غائب والله أعلم .

قال الحافظ : ومن ذلك قول بعضهم كشف له صلى الله عليه وسلم عنه حتى رآه فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ، ولا خلاف في جوازها .

قال ابن دقيق العيد : هذا يحتاج إلى نقل ولا يثبت بالاحتمال ، وتمتبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع ، وكأن مستند قائل ذلك ما ذكره الواحدى في أسبابه بغير إسناد عن ابن عباس قال « كشف للنبي صلى الله عليه وسلم عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه » .

ولابن حبان من حديث عمران بن حصين فقام وصفوا خلفه وهم لا يظفون —

— إلا أن جنازته بين يديه » أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهلب عنه .

ولأبي عوانة من طريق أبان وغيره عن يحيى « فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قد امنا » .

ومن الاعتذارات أيضاً أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى على مهمت غائب غيره قاله المهلب ، وكأنه لم يثبت عنده قصة معاوية الليثي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوى بالنظر إلى مجموع طرقه .

واستند من قال بتخصيص النجاشي بذلك إلى ما تقدم من إرادة إشاعة أنه مات مسلماً أو استتلاف قلوب الملوك الذين أسلموا في حياته . قال النووي : لو فتح باب هذا الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع ، مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي على نقله .

وقال ابن العربي المالكي : قال المالكية : ليس ذلك إلا الحمد ، قلنا وما عمل به محمد تعمل به أمعه يعني لأن الأصل عدم الخصوصية قالوا طويت له الأرض وأحضرت الجنازة بين يديه ، قلنا إن ربنا عليه لقادر ، وإن نبهنا لأهل لذلك ، ولكن لا تقولوا إلا ما روئتم ولا تفتزعوا حديثاً من عند أنفسكم ، ولا تحدثوا إلا بالثابتات ، ودعوا الضعاف فلنهما سبيل تلافٍ إلى ما ليس له تلافٍ .

وقال الكرمانى قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ، ولئن سلمنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت وسبق إلى ذلك الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ويؤيده حديث مجمع بن جارية بالجيم والتحتانية في قصة الصلاة على النجاشي قال « فصنفا خلفه صفين وما نرى شيئاً » أخرجه —

— الطبراني وأصله في ابن ماجه لكن أجاب بعض الحنفية عن ذلك بما تقدم من أنه يصير كالميت الذي يصلى عليه الإمام وهو يراه ولا يراه المأمومون فإنه جائز اتفاقاً انتهى .

وفي زاد المعاد : ولم يكن من هديه وسنته الصلاة على كل ميت غائب فقد مات خلق كثير من المسلمين وهم غيب فلم يصل عليهم ، وصح عنه أنه صلى على النجاشي صلواته على الميت ، فاختلف في ذلك على ثلاث طرق أحدها أن هذا تشريع منه وسنة للأمة الصلاة على كل غائب ، وهذا قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه .

وقال أبو حنيفة ومالك هذا خاص به وليس ذلك لغيره ، وقاله أصحابهما . ومن الجائز أن يكون رفع له سريره فضلى عليه وهو يرى صلواته على الحاضر المشاهد وإن كان على مسافة من البعد والصحابة وإن لم يروه فهم تابعون للنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة .

قالوا : ويدل على هذا أنه لم ينقل عنه أنه كان يصلى على كل الغائبين غيره وتركه سنة كما أن فعله سنة ، ولا سبيل إلى أحد بعده إلى أن يعاين سريره الميت من المسافة البعيدة ويرفع له حتى يصلى عليه ، فعمل أن ذلك مخصوص به .

وقد روى عنه أنه صلى على معاوية بن معاوية وهو غائب ولكن لا يصح ، فإن في إسفاده العلاء بن زيد قال على بن المديني كان يضع الحديث ، ورواه محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس قال البخاري لا يتابع عليه .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : الصواب أن الغائب إن مات ببدا لم يصل عليه فيه صلى الله عليه صلاة الغائب ، كما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي لأنه مات بين الكفار ولم يصل عليه وإن صلى عليه حيث مات لم يصل عليه —

— صلاة الغائب لأن الفرض قد سقط للصلاة المسلمين عليه والنبي صلى الله عليه وسلم صلى على الغائب وتركه ، وفعله وتركه سنة ، وهذا له موضع وهذا له موضع ، والمشهور عند أصحاب أحمد الصلاة عليه مطلقاً انتهى .

وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية ، ولأصحابنا عنه أجوبة أحدها أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع له سريره فرآه فيكون الصلاة عليه كيت رآه الإمام ولا يراه المأمومون .

قال الشيخ تقي الدين : وهذا يحتاج إلى نقل بينة ولا يكتفى فيه بمجرد الاحتمال . قلت : ورد ما يدل على ذلك فروى ابن حبان في صحيحه من حديث عمران بن حصين « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن أخاكم النجاشي توفي فقوموا صلوا عليه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفوا خلفه فكبر أربعاً وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه » .

الثاني : أنه من باب الضرورة لأنه مات بأرض لم يقم فيها عليه فريضة الصلاة ، فتعين فرض الصلاة عليه لعدم من يصل عليه . ثم يدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على غائب غيره ، وقد مات من الصحابة خلق كثير وهم غائبون عنه وسمع بهم فلم يصل عليهم إلا غائباً واحداً انتهى .

وقال الزرقاني : ودلائل الخصوصية واضحة لا يجوز أن يشرك فيها غيره لأنه والله أعلم أحضر روحه بين يديه أو رفعت له جنازته حتى شاهدها كما رفع له بيت المقدس حين سأله قریش عن صفته انتهى .

قلت دعوى الخصوصية ليس عليها دليل ولا برهان ، بل قوله صلى الله عليه وسلم « فها هموا فصلوا عليه » وقوله « فقوموا فصلوا عليه » وقول جابر « فصنفنا خلفه فصلى عليه ونحن صفوف » وقول أبي هريرة « ثم قال استغفروا —

— له ثم خرج بأصحابه فصلى بهم كما يصلى على الجنازة » وقول عمران « فقممافصفنا عليه كما يصف على الميت وصليما عليه كما يصلى على الميت » وتقدمت هذه الروايات يبطل دعوى الخصوصية لأن صلاة الغائب إن كانت خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا معنى لأمره صلى الله عليه وسلم أصحابه بقلك الصلاة ، بل نهى عنها لأن ما كان خاصاً به صلى الله عليه وسلم لا يجوز فعله لأمته ، ألا ترى صوم الوصال لم يرخص لهم به مع شدة حرصهم لأدائه . والأصل في كل أمر من الأمور الشرعية عدم الخصوصية حتى يقوم الدليل عليها ، وليس هنا دليل على الخصوصية بل قام الدليل على عدمها .

وأما قولهم رفع له سريره أو أحضر روحه بين يديه ، فجوابه أن الله تبارك وتعالى لقادر عاياه وأن محمداً صلى الله عليه وسلم لأهل لذلك لكن لم يثبت ذلك في حديث النجاشي بسند صحيح أو حسن ، وإنما ذكره الواحدى عن ابن عباس بلا سند فلا يجوز به ، ولذا قال ابن العربى : ولا تحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف . وأما ما رواه أبو عوانة وابن حبان من حديث عمران بن حصين فلا يدل على ذلك ، فإن لفظه « وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه » وفى لفظ « ونحن لا نرى إلا الجنازة قدامنا » ومعنى هذا القول أنا صليما عليه خلف النبي صلى الله عليه وسلم كما يصلى على الميت والحال أنا لم نر الميت لكن صففا عليه كما يصف على الميت كأن الميت قدامنا ونظن أن جنازته بين يديه صلى الله عليه وسلم لصلاته صلى الله عليه وسلم كملى الحاضر المشاهد ، فحينئذ يؤل معنى لفظ هذا الحديث إلى معنى لفظ أحمد ويؤيد هذا المعنى حديث مجمع عند الطبرانى « فصففا خلفه صفين وما نرى شيئا » ، ومن هاهنا اندفع قول العلامة الزرقانى حيث شنع على ابن العربى وقال قد جاء ما يؤيد رفع الحجاب بإسنادين صحيحين من حديث عمران فحدثنا إلا بالثابتات انتهى ، فإن هذا الحديث لا يدل على —



— رفع الحجاب ولئن سلمنا فكان الميت غائباً عن أصحابه صلى الله عليه وسلم الذين صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما قولهم فيكون الصلاة عليه كميت رآه الإمام ولا يراه المأمومون ، فليس بشيء لأن هذا رأى وتصوير صورة في مقابلة النص الصريح وهو فاسد الاعتبار فلا يعماً به .

وقولهم وتركه سنة كما أن فعله سنة فنظور فيه لأن العدم والترك ليس بفعل نعم إذا كان العدم مستعمراً في زمان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ففعله يكون بدعة وهاهنا ليس كذلك ، وإن كان المراد أن معنى كون العدم والترك سنة مع كون الفعل سنة أنه صلى الله عليه وسلم كان يكتفى بتركه أيضاً فسلم ، لكن لا شك أن مثل هذه السنة لا يثاب فاعله ، فإن مصلى الركعتين بعد الجمعة إنما يثاب على الركعتين اللتين صلاحاً لا على ترك الآخرين ، نعم يكفيه في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم تلك الركعتان ، ومصلى الأربعة فتوابه أكل من ثواب الأول . هذا ملخص كلام العلامة الشهيد محمد اسماعيل الدهلوى .

وأما قولهم أنه من باب الضرورة لأنه مات بأرض لم يقم فيها عليه فريضة الصلاة فتقدم جوابه في ضمن كلام الحافظ .

وقولهم ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على غائب غير النجاشي وقد مات من الصحابة خلق كثير فجوابه من وجوه .

الوجه الأول أن لإثبات السنية أو لاستحباب فعل من الأفعال يكفي فيه ورود حديث واحد بالسند الصحيح ، سواء كان قولياً أو فعلياً أو سكوتياً ، ولا يلزم لإثبات السنية كون الحديث مروياً عن جماعة من الصحابة في الوقائع المختلفة وإلا لا يثبت كثير من الأحكام الشرعية التي معمول بها عند جماعة من الأئمة .

— والوجه الثانى أن صلاة الجنازة استغفار للميت ودعاء له وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن طريق أدائها بثلاثة أنواع النوع الأول أن يكون الميت مشهوداً حاضراً أقدام المصلين فيصلون عليه ، وهذا النوع هو الأصل فى هذا الباب والعمدة فيه ، ولا يجوز غير هذا النوع لمن قدر عليه ، لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه صلى على الميت الحاضر الشاهد ثم صلى بعده على قبره أو صلى صلاة الغائب عليه . والنوع الثانى الصلاة على قبر الميت لمن كان حاضراً فى تلك البلدة أو القرية لكن ما أمكن من الصلاة على ذلك الميت حتى دفن أو كان غائباً عن ذلك الموضع فلما دخل أخبر بموته فصلى على قبره كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاته على المسكينة أم سعد وأم أبى أمامة وطلحة بن البراء رضى الله عنهم ، النوع الثالث أن يكون الميت فى بلد آخر وجاء نعيه فى بلد آخر فيصلون صلاة الغائب على ذلك الميت من المسافة البعيدة أو القصيرة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنجاشى ومعاوية بن معاوية بن المزنى ولا شك أن العمدة فى هذا هو النوع الأول ، والفرض قد يسقط لصلاة المسلمين عليه ، وأما النوع الثانى والثالث فدعاء محض واستغفار خالص للميت على سبيل الاستحباب لا على سبيل الفرضية .

الوجه الثالث أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على الميت الغائب فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على أربعة من الصحابة : الأول النجاشى رضى الله عنه وقصته فى الكتب الستة وغيرها من حديث جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة ، والاعتماد فى هذا الباب على حديث النجاشى ويضم اليه غيره من الروايات .  
والغائب الثانى معاوية بن معاوية المزنى .

والثالث والرابع زيد بن حارثة ، وجعفر بن أبى طالب .

أما معاوية بن معاوية المزنى فقد ذكره البغوى وجماعة فى الصحابة وقالوا —

— مات في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وردت قصته من حديث أبي أمامة وأنس مسندة ، ومن طريق سعيد بن المسيب والحسن البصري مرسله ، فأخرج الطبراني ومحمد بن أيوب بن الضريس في فضائل القرآن ، وسمويه في فوائده ، وابن مندة والبيهقي في الدلائل ، كلهم من طريق محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال « نزل جبرئيل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا محمد مات معاوية بن معاوية المزني أتحب أن تصلى عليه ( قال نعم ) فضرب بجفاحيه فلم يبق أكمة ولا شجرة إلا تضمضت ، ورفع سريره حتى نظر إليه فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة كل صف سبعون ألف ملك ، فقال يا جبرئيل بما نال معاوية هذه المنزلة ؟ قال بحب ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وقرأته إياها جاثيا وذاهبا وقائما وقاعدا وعلى كل حال .

وأول حديث ابن الضريس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشام كذا ذكره الحافظ في الإصابة .

وأخرج ابن سعد في الطبقات أخبرنا عثمان بن الهيثم البصري حدثنا محبوب ابن هلال المزني عن ابن ميمونة عن أنس فذكر نحوه ، كذا في نصب الراية . قلت : هذا إسناد لا بأس به ، عثمان بن الهيثم البصري قال أبو حاتم كان صدوقا غير أنه كان يتلقن بآخرة . وقال الدارقطني : كان صدوقا كثير الخطأ ، وروى عنه البخاري في صحيحه ، كذا في مقدمة الفتوح . وأما محبوب بن هلال المزني فقال الذهبي في الميزان : محبوب بن هلال المزني عن عطاء بن أبي ميمونة لا يعرف وحديثه منكر انتهى . وفي زاد المعاد قال البخاري لا يعاب عليه انتهى . وقال الحافظ في الإصابة : ومحبوب قال أبو حاتم ليس بالمشهور ، وذكره ابن حبان في الثقات انتهى . وعطاء بن أبي ميمونة البصري مولى أنس وثقه يحيى ابن معين والنسائي وأبو زرعة ، وقال البخاري : كان يرى القدر وهو من رواة البخاري ، كذا في المقدمة .

— والطريق الثانية لحديث أنس هي ما ذكرها ابن مندة من رواية يحيى بن أبي محمد عن أنس قال ابن مندة ورواه نوح بن عمرو عن بقیة عن محمد بن زياد عن أبي أمامة نحوه ، كذا ذكره الحافظ في الإصابة ولم يتكلم عليه ويحيى بن أبي محمد هذا هو يحيى بن محمد بن قيس الحاربي أبو محمد المدني نزيل البصرة قد صُفِّفَ ، لكن قال أبو حاتم يكتب حديثه ، وقال أبو زرعة أحاديثه متقاربة سوى حديثين ، وذكره ابن عدى في الكامل وذكر له أربعة أحاديث ثم قال : عامة أحاديثه مستقيمة ، وروى له مسلم متابعة كذا في الميزان والخلاصة .

والطريق الثالثة هي ما رواها ابن سعد في الطبقات أخبرنا يزيد بن هارون حدثنا العلاء أبو محمد الثقفي سمعت أنس بن مالك قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر نحوه . كذا في نصب الراية . وقال الحافظ في الإصابة : وأخرجه ابن الأعرابي وابن عبد البر وغيرهما من طريق يزيد بن هارون أنبأنا العلاء أبو محمد الثقفي سمعت أنس بن مالك يقول « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فطلعت الشمس يوماً بنور وشعاع وضياء لم نره قبل ذلك ، فتمجج النبي صلى الله عليه وسلم من شأنها إذ أتاه جبريل فقال مات معاوية بن معاوية فبعث الله سبعين ألف ملك يصلون عليه ، قال بم ذاك ؟ قال بكثرة تلاوته قل هو الله أحد ، فذكر نحوه وفيه فهل لك أن تصلي عليه فأقبض لك الأرض ؟ قال نعم فصلى عليه » والعلاء أبو محمد هو ابن زيد الثقفي هو واه انتهى . ورواه البيهقي وضعفه . وقال النووي في الخلاصة : والعلاء هذا ابن زيد ويقال ابن يزيد اتفقوا على ضعفه . قال البخاري : وابن عدى وأبو حاتم هو منكر الحديث . قال البيهقي : وروى من طرق أخرى ضعيفة . قاله الزيلعي . وقال الذهبي في الميزان : العلاء بن زيد الثقفي بصري روى عن أنس . قال ابن المديني يضع الحديث ، وقال أبو حاتم والدارقطني : متروك الحديث ، وقال البخاري —

- وغيره : منكر الحديث وقال ابن حبان : روى عن أنس نسخة موضوعة منها الصلاة بقبولك صلاة الغائب على معاوية بن معاوية اللثي . قال ابن حبان : وهذا منكر ولا أحفظ في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا والحديث فقد سرقه شيخ شامي فرواه عن بقية عن محمد بن زياد عن أبي أمامة انتهى .

وأما حديث أبي أمامة فأخرجه الطبراني في معجمه الوسط وكتاب مسند الشاميين حدثنا علي بن سعيد الرازي حدثنا نوح بن عمرو السكسكي حدثنا بقية ابن الوليد عن محمد بن زياد الالهامي عن أبي أمامة قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبولك فنزل عليه جبرئيل فقال يا رسول الله إن معاوية بن معاوية المزني مات بالمدينة أتحب أن طوى لك الأرض فتصلى عليه ؟ قال نعم ، فضرب بجناحه على الأرض ، فرفع له سريرته ، فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون ألف ملك ثم رجع ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل بم أدرك هذا ؟ قال بحب سورة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وقراءته إياها جائئاً وقائماً وقاعداً وعلى كل حال » كذا في نصب الراية . وأخرجه أبو أحمد الحاكم قال أنبأنا أبو الحسن أحمد بدمشق حدثنا نوح بن عمرو بن حوى حدثنا بقية حدثنا محمد بن زياد عن أبي أمامة قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبرئيل وهو بقبولك فقال يا محمد اشهد جنازة معاوية بن معاوية المزني ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه ، ونزل جبرئيل في سبعين ألف من الملائكة فوضع جناحه الأيمن على الجبال فتواضعت ، ووضع جناحه الأيسر على الأرضين فتواضعت حتى نظرنا إلى مكة والمدينة فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبرئيل والملائكة » فذكره .

قال الذهبي في الميزان في ترجمة نوح : هذا حديث منكر . وفي الإصابة -

— وأخرجه أبو أحمد الحاكم في فوائده والخلال في فضائل ﴿ قل هو الله أحد ﴾  
وابن عبد البر جميعاً من طريق نوح فذكر نحوه انتهى .

قال الذهبي في ترجمة نوح : قال ابن حبان يقال إنه سرق هذا الحديث  
انتهى ، لكن قال الحافظ في الإصابة : وقال ابن حبان في ترجمة العلاء من  
الضعفاء بعد أن ذكر له هذا الحديث سرقة شيخ من أهل الشام فرواه عن بقية  
فذكره . قلت : فما أدرى عنى نوحاً أو غيره فإنه لم يذكر نوحاً في الضعفاء  
انتهى كلام الحافظ .

وقال الحافظ ابن الأثير في أسد الغابة معاوية بن معاوية المزني ويقال الليثي  
ويقال معاوية بن مقرن المزني . قال أبو عمرو هو أولى بالصواب توفي في حياة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم روى حديثه محبوب بن هلال المزني عن ابن  
أبي ميمونة عن أنس ، ورواه يزيد بن هارون عن العلاء أبي محمد الثقفى عن  
أنس ، فقال معاوية بن معاوية الليثي ، ورواه بقية بن الوليد عن محمد بن زياد  
عن أبي أمامة الباهلي نحوه .

وقال معاوية بن مقرن المزني : قال أبو عمر : أسانيد هذه الأحاديث ليست  
بالقوية ، قال ومعاوية بن مقرن المزني وإخوته النعمان وسويد ومعل ومكانوا  
سبعة معروفين في الصحابة مشهورين ، قال وأما معاوية بن معاوية المزني فلا أعرفه  
بغير ما ذكرت ، وفضل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ لا يسكر انتهى .

وفي تجريد أسماء الصحابة للحافظ الذهبي : معاوية بن معاوية المزني ويقال  
معاوية بن مقرن المزني توفي في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن صح فهو  
الذى قيل توفي بالمدينة فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو بتبوك ، ورفع له  
جبرئيل الأرض ، وله طرق كلها ضعيفة انتهى .

وفي الإصابة قال ابن عبد البر : أسانيد هذا الحديث ليست بالقوية ولو أنها —

— في الأحكام لم يكن شيء منها حجة ومعاوية بن مقرن المزني معروف هو وإخوته وأما معاوية بن معاوية فلا أهرفه . قال ابن حجر : قد يحتاج به من يجيز الصلاة على الغائب ، ويدفعه ما ورد أنه رفعت الحجب حتى شهد جنازته فهذا يتعلق بالأحكام انتهى .

وأما طريق سعيد بن المسيب فقال الحافظ : رويناهما في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق علي بن زيد بن جدعان عن سعيد .

وأما طريق الحسن البصري فأخرجها البغوي وابن مندة من طريق صدقة ابن أبي سهل عن يونس بن عبيد عن الحسن عن معاوية بن معاوية المزني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غازیاً بقبوك فأتاه جبرئیل فقال يا محمد هل لك في جنازة معاوية بن معاوية المزني » فذكر الحديث ، وهذا مرسل .

وليس المراد بقوله عن أداة الرواة وإنما تقدير الكلام أن الحسن أخبر عن قصة معاوية المزني انتهى .

والحاصل أن الأمر كما قال الحافظ ابن عبد البر والبيهقي والذهبي أن أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية لكن فيه التفصيل وهو أن حديث أنس روى من ثلاثة طرق : فطريق أبي محمد العملاء الثقف عنه ضعيفة جداً لا يجوز الاحتجاج بمثل هذا السند .

وأما طريق محبوب بن هلال فلا بأس به لا ينحط درجته عن الحديث الحسن لفسوره ومحبوب وإن لم يعرفه الذهبي وقال حديثه منكر فقد ذكره ابن حبان في الثقات وإنما قال البخاري لا يتابع عليه ، وقال أبو حاتم ليس بالمشهور .

وقد قال الذهبي في ترجمة علي بن المديني : فانظر إلى أصحاب رسول الله —

— صلى الله عليه وسلم السكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم ، فإن تفرد الثقة المتقن بعد صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه بعد مفكراً انتهى مختصراً ومحجوب لا ينزل من درجة الصدوق والله أعلم .

وأما طريق يحيى بن أبى محمد فهو أدون من طريق محبوب .  
وأما سند حديث أبى أمامة أيضاً فلا بأس به على بن سعيد الرازى شيخ الطبرانى هو حافظ رجال . قال ابن يونس : كان يفهم ويحفظ وقال الدارقطنى : ليس بذلك تفرد بأشياء انتهى ، وهذا ليس بمرح ، ونوح بن عمر ولم يثبت فيه جرح وروى عنه اثنان على بن سعيد وأبو الحسن أحمد ، وأما بقية فصرح بالتجديد ، ومحمد بن زياد من الثقات الأثبات ، ولذا قال الحافظ فى الفتح وخبر معاوية قوى بالنظر إلى مجموع طرقه انتهى .

قلت : اعتمادى فى هذا الباب على حديث النجاشى ، وأما غيره من الروايات فينضم إلى خبر النجاشى وتحديث له به القوة .

وأما كشف السرير للنبي صلى الله عليه وسلم كما فى قصة معاوية فهو إما كراماً له صلى الله عليه وسلم كما كشف للنبي صلى الله عليه وسلم فى صلاة الكسوف الجنة والنار ، فهل من قائل إن صلاة الكسوف لا تجوز إلا لمن كشف له الجنة والنار .  
وأما الصلاة على زيد بن حارثة وجعفر بن أبى طالب فأخرجها الواقدى فى كعب المغازى بإسناده إلى عبد الله بن أبى بكر قال « لما التقى الناس بموتة جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين الشام فهو ينظر إلى معركتهم فقال صلى الله عليه وسلم أخذ الراية زيد بن حارثة فضى حتى استشهد وصلى عليه ودعا له وقال استغفروا له وقد دخل الجنة وهو يسمى ثم أخذ الراية جعفر بن أبى طالب فضى حتى استشهد فصلى عليه رسول الله —



— صلى الله عليه وسلم ودعاه له وقال استغفروا له وقد دخل الجنة فهو يطير فيها  
بجنّاحين حيث شاء » والحديث مرسل ، والواقدي ضعيف جداً والله أعلم .

وقال الخطابي : النجاشي رجل مسلم قد آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم  
وصدقه على نبوته إلا أنه كان يكتُم إيمانه ، والمسلم إذا مات يجب على المسلمين  
أن يصلوا عليه إلا أنه كان بين ظهراني أهل الكفر ولم يكن بحضرته من يقوم  
بحقه في الصلاة عليه ، فلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفعل ذلك إذ هو  
نبيه ووليّه وأحق الناس به ، فهذا والله أعلم هو السبب الذي دعاه إلى الصلاة  
عليه بظهر الغيب ، فإذا صلوا عليه استقبلوا القبلة ولم يتوجهوا إلى بلد الميت إن  
كان في غير جهة القبلة انتهى .

قلت : قوله إنه كان يكتُم إيمانه منظور فيه .

وقال الخطابي : وقد ذهب بعض العلماء إلى كراهة الصلاة على الميت الغائب  
وزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصاً بهذا الفعل إذ كان في حكم  
المشاهد للنجاشي ، كما روى في بعض الأخبار أنه قد سوّيت له الأرض حتى  
يبصر مكانه ، وهذا تأويل فاسد ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فعل  
شيئاً من أفعال الشريعة كان علمنا المقابلة وإلا يتساء به والتخصّص لا يعلم إلا  
بدليل . ومما يبين ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج بالناس إلى الصلاة  
فصَف بهم وصلوا معه ، فعلم أن هذا التأويل فاسد انتهى .

وقال الشوكاني في النهل : لم يأت المانعون من الصلاة على الغائب بشيء  
يعتد به سوى الاعتذار بأن ذلك مخصوص بمن كان في أرض لا يصلّي عليه فيها  
وهو أيضاً جهود على قصة النجاشي يدفعه الأثر والنظر والله أعلم . قال المنذرى :  
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي .

٣١٨٩ — حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ -  
عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «أَمَرَ نَارَسُورُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَنْطَلِقَ إِلَى أَرْضِ النَّجَاشِيِّ فَذَكَرَ حَدِيثَهُ . قَالَ النَّجَاشِيُّ:  
أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ  
وَلَوْلَا مَا أَنَا فِيهِ مِنَ الْمُلْكِ لَأَكْنَيْتُهُ حَتَّى أَجْلَحَ نَعْلَمُهُ » .

٦٣ — باب في جمع الموتى في قبر والقبر يعلم

٣١٩٠ — حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ تَجْدَةَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ ح .  
وَأَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ السَّجِسْتَانِيُّ أَخْبَرَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ -

— ( أشهد أنه رسول الله ) فيه دلالة واضحة أن النجاشي ملك الحبشة قد أسلم  
قال ابن الأثير أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأحسن إلى المسلمين الذين  
هاجروا إلى أرضه ، وأخبره معهم ومع كفار قريش الذين طلبوا منه أن يسلم  
إليهم المسلمين مشهورة . توفي ببلاده قبل فتح مكة ، وصلى عليه النبي  
صلى الله عليه وسلم بالمدينة انتهى . وفي الإصابة أسلم على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم ولم يهاجر إليه ، وكان ردًا للمسلمين نافعاً ، وقصته مشهورة في المغازي  
في إحسانه إلى المسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام انتهى (ولولا ما أنا  
فيه من الملك ) هذا محل الترجمة ، لأن النجاشي ما رحل إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم لأجل مخافة ملكه وضياع سلطنته ، وبغاوة رعاياه الذين كانوا على كفرهم  
وأقام في أرضه ومات فيها . والحديث سكت عنه المنذرى .

( باب في جمع الموتى في قبر والقبر يعلم )

بصفة المجهول من الإلهام أى يجعل على القبر علامة يعرف القبر بها . —

بِمَعْنَاهُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ الْمُطَّلِبِ قَالَ : « لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْمُونٍ أُخْرِجَ بِجَنَازَتِهِ قُدُونٌ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيَهُ بِحَجَرٍ فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ ، فَقَامَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَسَرَ [ فَحَسَرَ ] عَنْ ذِرَاعَيْهِ . قَالَ كَثِيرٌ قَالَ الْمُطَّلِبُ قَالَ الَّذِي يُخْبِرُنِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ ذِرَاعَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ حَسَرَ عَنْهُمَا ثُمَّ حَمَلَهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ وَقَالَ : أُنْعِمُ [ أَعْلَمُ ] بِهَا قَبْرَ أَخِي وَأُذِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي » .

— قال في لسان العرب : والعلم رسم الثوب ، وعلمه رقبته في أطرافه ، وقد اعلمه جعل فيه علامة وجعل له علماً ، وأعلم القصار الثوب فهو معلم والثوب معلم انتهى . وبوب ابن ماجه باب ماجاء في العلامة في القبر انتهى .

( عن المطالب ) هو ابن أبي وداعة أبو عبد الله المدني ( مظعون ) بالطاء المعجمة ( أخرج بجنازته ) هو جواب لما ( أن يأتيه بحجر ) أي كبير لوضع العلامة ( فلم يستطع ) ذلك الرجل وحده ( فقام إليها ) وتأنث الضمير على تأويل الصخرة ( وحسر ) أي كشف وأبعد كنه ( عن ذراعيه ) أي ساعديه ( حين حسر ) أي كشف الثوب ( عنهما ) أي عن الذراعين ( فوضعها ) أي الصخرة ( عند رأسه ) أي رأس قبر عثمان ( وقال ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أنعم ) بصيغة المتكلم من باب الفعل أي اتعرف ( بها ) أي بهذه الحجارة . وفي بعض النسخ « أعلم بها » مضارع متكلم من الإعلام ومعناه أعلم الناس بهذه الحجارة ( قبر أخى ) واجمل الصخرة علامة لقبر أخى ، وسماه أخاً تشريفاً له أو لأنه كان قرشياً ، أو لأنه أخوه من الرضاة وهو الأصح قاله في المرقاة ( وأذن إليه ) أي إلى قبره . وقال الطيبي : أي أضم إليه في الدفن انتهى —

٦٤ — باب في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان

٣١٩١ — حدثنا القعنبي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سعد — يعني

ابن سعيد عن حمزة بن عمار عن عبد الرحمن بن عائشة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كسر عظم الميت ككسره حياً» .

— وبهذا المعنى يصح مطابقة الحديث للجزء الأول من الترجمة . قال المنذرى :  
في إسناده كثير بن زيد مولى الأسلميين مدني كفيته أبو محمد وقد تكلم فيه  
غير واحد .

( باب في الحفار يجد العظم )

أى عظم الميت وقت الحفر .

( هل يتنكب ) أى يتجنب ويعتزل ( ذلك المكان ) ويحفر في موضع  
آخر ( كسر عظم الميت ) قال السيوطي في بيان سبب الحديث عن جابر  
« خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جفارة فجلس النبي صلى الله  
عليه وسلم على شفير القبر وجلسنا معه ، فأخرج الحفار عظماً ساقاً أو عضداً  
فذهب ليكسره ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكسرها فإن كسرك إياه  
ميتاً ككسرك إياه حياً ولكن دسه في جانب القبر » قاله في فتح الودود  
( ككسره حياً ) يعنى في الإثم كما في رواية . قال الطيبي : إشارة إلى أنه  
لا يهان ميتاً كما لا يهان حياً . قال ابن الملك : وإلى أن الميت يتألم . قال  
ابن حجر : ومن لازمه أنه يستلذ بما يستلذ به الحى انتهى . وقد أخرج ابن أبي  
شبهة عن ابن مسعود قال « أذى المؤمن في موته كأذاه في حياته » قاله في المرقاة  
وقال المنذرى : والحديث أخرجه ابن ماجه .

## ٦٥ - باب في اللحد

٣١٩٢ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل أخبرنا حكام بن مسلم عن علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تأخذوا للشق لغيرنا» .

### (باب في اللحد)

(اللحد) بفتح اللام وضمها . في النهاية : اللحد الشق الذي يعمل في جانب القبر لموضع الميت ، لأنه قد أميل عن وسط القبر إلى جانبه ، يقال لحدت وألحدت انتهى وقال الفروى : يقال لحد يلحد كذهب يذهب وألحد يلحد إذا حفر القبر ، واللحد بفتح اللام وضمها معروف وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى . زاد المناوى : قدر ما يسمع الميت ويوضع فيه ويذهب عليه اللبن (لنا) أى هو الذى نؤثره ونحفاره أيها المسلمون قاله المناوى (والشق) بفتح الشين أن يحفر وسط أرض القبر ويبنى حافته بلبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه (لغيرنا) من الأمم السابقة فاللحد من خصوصيات هذه الأمة . وفيه دليل على أفضلية اللحد ، وليس فيه نهى عن الشق . قال القاضى : معناه أن اللحد أثرتنا والشق لهم ، وهذا يدل على اختيار اللحد ، فإنه أولى من الشق لا المنع منه لسكن محل أفضلية اللحد فى الأرض الصلبة وإلا فالشق أفضل . قال ابن تهمية ، وفيه تنبيه على مخالفتنا لأهل الكتاب فى كل ما هو شعارهم حتى فى وضع الميت فى أسفل القبر انتهى . كذا فى فتح القدير للمناوى . —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى مسلم فى صحيحه من حديث سعد بن أبى وقاص «أنه قال فى مرضه الذى هلك فيه : الجدوا لى لحداً ، وانصبوا على اللبن نصباً ، كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم» .

— قالت : حديث ابن عباس هكذا مروى بلفظ « اللحد لنا والشق لغيرنا » وروى أحمد في مسنده من حديث جرير بن عبد الله البجلي بلفظ « اللحد لنا والشق لغيرنا من أهل الكتاب » قال العلقمي والمناوي : فيه أبو اليقظان الأعشى عثمان بن عير البجلي وهو ضعيف ولفظ أبي نعيم في الحلية بإسناده إلى جرير بن عبد الله « الحدوا ولا تشقوا فإن اللحد لنا والشق لغيرنا » قال العلقمي : وإسناده ضعيف وأجمع العلماء على أن الدفن في اللحد والشق جائز ، لسكن إن كانت الأرض صالحة لا ينهار ترابها فاللحد أفضل ، وإن كانت رخوة فالشق أفضل . وقال المتولى اللحد أفضل مطابقاً لظاهر هذا الحديث وغيره انتهى .

والحاصل أن حديث ابن عباس يدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الضريح ، وإلى ذلك ذهب الأكثر كما قال النووي وحكى في شرح مسلم إجماع العلماء على جواز اللحد والشق ، ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن أنس قال « لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا نستخير ربنا ونبئهم اليهما فأيهما سبق تركناه ، فأرسل إليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له » ولا بن ماجه هذا المعنى من حديث ابن عباس وفيه أن أبا عبيدة بن الجراح كان يضرح وأن أبا طلحة كان يلحد ، وحديث أنس بإسناده حسن وحديث ابن عباس فيه ضعف قاله الحافظ .

ومعنى قوله كان يضرح أى يشق في وسط القبر . قال الجوهرى : الضريح الشق انتهى .

ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرر من كان يضرح ولم يمنعه . وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى . إن كان المراد بضمير الجمع في لنا المسلمين ، وبغيرنا اليهود والنصارى مثلاً فلا شك أنه يدل على أفضلية اللحد بل على كراهية غيره وإن كان المراد بغيرنا الأمم السابقة ففيه إشعار بالأفضلية وعلى —

— كل تقدير ليس للحد واجباً والشق منهما عنه وإلا لما كان يفعله أبو عبيدة وهو لا يكون إلا بأمر من الرسول أو تقرير منه ، ولم يتفقوا على أن أيهما جاء أولاً عمل عمله انتهى كلامه .

وعند أحمد من حديث ابن عمر بلفظ : « أنهم ألدوا للنبي صلى الله عليه وسلم لحداً » .

وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر بلفظ : « ألدوا للنبي صلى الله عليه وسلم ولأبي بكر وعمر » .

وحديث ابن عباس الذي في الباب لم يتكلم عليه المنذرى وصححه ابن السكن قال الشوكاني وحسنه الترمذى كما وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة . من جامعهم . وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر . قال المغاوى : قال جمع لا يخرج بحديثه وقال أحمد : مفكر الحديث . وقال ابن معين : ليس بالقوى . وقال ابن عدى حدث بأشياء لا يتابع عليها . وقال ابن القطان : فأرى هذا الحديث لا يصح من أجله . وقال ابن حجر : الحديث ضعيف من وجهين . انتهى كلامه .

فلئن قلت : لما كان عند ابن عباس علم في ذلك لم تحير أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته هل يلحدون له أو يضرحون ؟ قلت : يمكن أن يكون من سمع منه صلى الله عليه وسلم ذلك لم يحضر عند موته :

وقد أغرب المعنى في شرح البخارى حيث قال في معنى حديث ابن عباس : ومعنى اللحد لنا أى لأجل أموات المسلمين والشق لأجل أموات الكفار انتهى وقد قال الحافظ زين الدين العراقي : المراد بقوله لغيرنا أهل الكتاب كما ورد مصرحاً به في بعض طرق حديث جرير في مسند الإمام أحمد ، والشق لأهل الكتاب انتهى .

## ٦٦ — باب كم يدخل القبر

٣١٩٣ — حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن عامر قال : « غَسَلَ رَسُولَ اللَّهِ [ النَّبِيُّ ] صلى الله عليه وسلم عليَّ والفضلُ وأسماءُ بنُ زيدٍ وهم أدخلوه قبره . قالَ وحدثنى مرحبٌ ، أو ابنُ أبي مرحبٍ ، أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوفٍ ، فلمَّا فرغَ عليٌّ قال : إِنَّمَا يَلِي الرَّجُلَ أَهْلُهُ . »

— وقال في الفتح وهو يؤيد فضيلة اللحد على الشق انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى غريب ، وأخرجه أيضاً من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم .

### ( باب كم يدخل القبر )

( عن عامر ) وهو الشعبي ( والفضل ) ابن عباس ( أدخلوه ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( قال ) أى عامر الشعبي ( وحدثنى مرحب ) بصيغة المجهول من باب التفعيل ، فالشعبى أرسل الحديث أولاً ثم ذكره متصلاً من رواية مرحب قال ابن الأثير : مرحب أو ابن مرحب يعد فى الكوفيين من الصحابة . روى زهير عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي هكذا على الشك قال حدثنى مرحب أو أبو مرحب ، قال كأتى أنظر إليهم فى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة على والفضل وعبد الرحمن بن عوف أو العباس وأسماء ، ورواه الثورى وابن عيينة عن إسماعيل عن الشعبي عن أبي مرحب ولم يشك .

قال أبو عمر : واختلفوا عن الشعبي كما ترى ، وليس يؤخذ أن عبد الرحمن كان معهم إلا من هذا الوجه .



٣١٩٤ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سُفْيَانَ أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي مَرْحَبٍ « أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ نَزَلَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ أَرْبَعَةً » .

٦٧ — باب كيف يدخل الميت قبره

[ باب في الميت يدخل من قبل رجله ]

٣١٩٥ — حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : « أَوْصَى الْحَارِثُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدٍ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي الْقَبْرِ وَقَالَ : هَذَا مِنَ السَّنَةِ » .

— وأما ابن شهاب فروى عن ابن المسيب قال إنما دفنوه الذين غسلوه وكانوا أربعة على والفضل والعباس وصالح شقران ، قال ولحدوا له ونصبوا الابن نصيباً ، قال وقد نزل معهم في القبر خولى بن أوس الأنصاري انتهى ( قال ) أى على ( إنما يلى ) أى يتولى ( الرجل أهله ) وهو بمعنى الاعتذار عن تولية أمره صلى الله عليه وسلم وعدم دخل سائر الصحابة فيه مع كونه أكبر منه سناً وأعلى منه درجة والله أعلم . قاله فى فتح الودود .

( عن أبي مرحب ) قيل اسمه سويد بن قيس قاله المنذرى ( قال ) أى أبو مرحب ( انظر إليهم ) أى إلى الذين نزلوا فى قبر النبي صلى الله عليه وسلم . والحديث سكت عنه المنذرى .

( باب كيف يدخل الميت قبره )

( فصلى ) عبد الله ( عليه ) أى على الحارث ( ثم أدخله ) أى أدخل عبد الله الحارث ( وقال ) عبد الله ( هذا من السنة ) فيه دليل على أنه يستحب —

— أن يدخل الميت من قبل رجلى القبر أى موضع رجلى الميت منه عند وضعه فيه ، وإلى ذلك ذهب الشافعى وأحمد ، وقال أبو حنيفة : إنه يدخل القبر من جهة القبلة معرضاً إذ هو أيسر ، واتباع السفة أولى من رأى . وقد استدل لأبى حنيفة بما رواه البيهقى من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوا النبى صلى الله عليه وسلم من جهة القبلة ، ويجاب بأن البيهقى ضعفها . وقد روى عن الترمذى تحسين حديث ابن عباس منها ، وأنكر ذلك عليه لأن مداره على الحجاج بن أرطاة . قال فى ضوء النهار على أنه لا حاجة إلى التضعيف بذلك ، لأن قبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان عن يمين الداخل إلى البيت لاصقاً بالجدار والجدار الذى ألحد تحته هو القبلة فهو مانع من إدخال النبى صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ضرورة . قاله فى النيل .

وقال فى سبل السلام : وفى المسألة ثلاثة أقوال : الأول ما ذكر ، وإليه ذهب الشافعى وأحمد ، والثانى يسئل من قبل رأسه لما روى الشافعى عن الثقة مرفوعاً من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل ميتاً من قبل رأسه وهذا أحد قولى الشافعى ، والثالث لأبى حنيفة أنه يسئل من قبل القبلة معترضاً إذ هو أيسر .

قلت : بل ورد به النص فإنه أخرج الترمذى من حديث ابن عباس ما هو نص فى إدخال الموت من قبل القبلة وأنه حديث حسن فيستفاد من المجموع أنه فعل مخبر فيه انتهى والحديث سككت عنه المنذرى .

## ٦٨ - باب كيف يجلس عند القبر

[ باب الجلوس عند القبر ]

٣١٩٦ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء بن عازب قال : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمْ يُلْحَدْ بَعْدُ ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَجَلَسْنَا مَعَهُ »

( باب كيف يجلس عند القبر )

( فانتهينا إلى القبر ) أى فوصلنا ( ولم يلحد ) بصيغة المجهول ( بعد ) أى لم يفرغ من حفر اللحد بعد مجئنا ( مستقبل القبلة ) هو محل الترجمة . قال المذنب والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وأخرجه الإمام أحمد والحاكم في صحيحه .

وقد أعله أبو حاتم بن حبان بأن قال : زاذان لم يسمعه من البراء ، قال : ولذلك لم أخرجه .

وهذه العلة فاسدة ، فإن زاذان قال : سمعت البراء بن عازب يقول - فذكره -

ذكره أبو عوانة الإسفرائيني في صحيحه .

وأعله ابن حزم أيضاً بضعف المنهال بن عمرو .

وهى علة فاسدة ، فإن المنهال ثقة صدوق ، وقد صححه أبو نعيم وغيره .

٦٩ - باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره

٣١٩٧ - حدثنا محمد بن كثير ح . وحدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا همام عن قتادة عن أبي الصديق عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا وضع الميت في القبر قال : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم » هذا لفظ مسلم .

٧٠ - باب الرجل يموت له قرابة [والد] مشرك

٣١٩٨ - حدثنا مسدد أخبرنا يحيى عن سفيان حدثني أبو إسحاق

( باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره )

( حدثنا محمد بن كثير ) وفي بعض النسخ زيادة لفظ سفيان بين محمد بن كثير وبين همام أى حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان أخبرنا همام لكن هذه الزيادة غلط . قال المزي في الأطراف حديث « كان إذا وضع الميت » أخرجه أبوداود في الجنائز عن مسلم بن إبراهيم ومحمد بن كثير كلاهما عن همام عن قتادة عن أبي الصديق وأخرج النسائي في عمل اليوم والليلة عن أبي داود سليمان بن سيف عن سميد بن عامر عن همام به وعن سويد بن نصر عن ابن المبارك عن شعبة عن قتادة عن أبي الصديق موقوفاً قاله في غاية المقصود ( وعلى سنة رسول الله ) أى شريعته وطريقته . قال المنذرى : والحديث أخرجه النسائي مسنداً وموقوفاً .

( باب الرجل يموت له قرابة )

كسحابة ، والقراءة في الرحم ، والقراءة في الأصل مصدر يقال هو قرابتى ، وهم قرابتى ، وعد هذا الرازى من كلام العوام ، وأنكره الحريرى وقال -

عن نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « قُلْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ عَمَّكَ الشَّيْخُ الضَّالُّ قَدْ مَاتَ . قَالَ : اذْهَبْ فَوَارِ أَبَاكَ ثُمَّ لَا تُحَدِّثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي ، فَذَهَبْتُ فَوَارَيْتُهُ وَجِئْتُهُ فَأَمَرَنِي فَاغْتَسَلْتُ وَدَعَا [ فَدَعَا ] لِي » .

— الصواب هو ذو قرابتي وهما ذوا قرابتي وهم ذوو قرابتي ، ورد الخلفاء في كلامه في شرح الدرّة .

والقريب بمعنى القرابة . قال الفراء إذا كان القريب في المسافة بذكر ويؤنث وإذا كان في معنى النسب يؤنث بلا اختلاف بينهم ، تقول هذه المرأة قريبتي أى ذات قرابتي (مشارك) أى هذا باب في بيان أن الرجل يكون له قرابة مشترك فعموم المشترك فإذا يصنع الرجل المسلم بالقرابة المشترك .

(إن عمك) يعنى أباه أبا طالب (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (ثم لا تحدثن) من الإحداث أى لا تفعلن (فواريته) أى أبا طالب (وجئته) أى النبي صلى الله عليه وسلم (فأمرنى) النبي صلى الله عليه وسلم بالاغتسال . قال في فتح الودود يحتمل أن يخص ذلك بالكافر انتهى . قال العهد الضعيف أبو الطيب عفى عنه . والحديث فيه دليل على أن أبا طالب مات على غير ملة الإسلام وفى هذا نصوص صريحة رواها مسلم فى صحيحه وغيره ، وهذا القول هو الحق الصواب ولا يلتفت إلى قول من ذهب إلى إثبات إسلامه فهو غلط مردود مخالف للأحاديث الصحيحة والله أعلم . قال المنذرى : والحديث أخرجه النسائى .

٧١ - باب في تعميق القبر

٣١٩٩ - حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي أن سليمان بن المغيرة حدثهم عن حميد - يعني ابن هلال - عن هشام بن عامر قال : « جاءت الأنصار إلى رسول الله [النبى] صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقالوا : أصابنا قرح وجهك فكيف تأمرنا ؟ قال : اخفروا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر ، قيل : فأيهم يقدم ؟ قال : أكثرهم قرأنا . »  
قال : أصيب أبي يومئذ عامر بين اثنين ، أو قال واحد .  
٣٢٠٠ - حدثنا أبو صالح - يعني الأنطاكي - أنبأنا أبو إسحاق

( باب في تعميق القبر )

( أصابنا قرح ) بالفتح الجرح ، وقيل بالفتح المصدر وبالضم اسم . قاله السندى ( وجهك ) بفتح الجيم المشقة والتعب ( فكيف تأمرنا قال اخفروا ) وفي رواية النسائي عن هشام بن عامر قال « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فقلنا يا رسول الله احفر علينا لكل إنسان شديدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخفروا وأعمقوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر » الحديث ( واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر ) فيه جواز الجمع بين جماعة في قبر واحد ولكن إذا دعت إلى ذلك حاجة كما في مثل هذه الواقعة ( فأيهم يقدم ) إلى جدار الابد ( أكثرهم قرأنا ) فيه إرشاد إلى تعظيم العظماء وملاحية وميتا ( قال ) أى هشام ( أصيب ) ودفن ( عامر ) بدل من أبى ( بين اثنين ) ولفظ النسائي « وكان أبى ثالث ثلاثة في قبر واحد أو للشك قال واحد . أى قال هشام دفن أبى مع رجل واحد قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائي وابن ماجه وقال الترمذى حسن صحيح . »

— يَعْنِي الْفَزَارِيُّ — عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ بِإِسْنَادِهِ  
وَمَعْنَاهُ ، زَادَ فِيهِ : وَأَعْمَقُوا .

٣٢٠١ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ — يَعْنِي  
ابْنَ هِلَالٍ — عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ بْنِ عَامِرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

٧٢ — بَابُ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ [ الْقُبُورِ ]

٣٢٠٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي  
ثَابِتٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي هِيَاجٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ : « بَعَثَنِي عَلِيٌّ قَالَ لِي :

— ( زَادَ فِيهِ وَأَعْمَقُوا ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ إِعْمَاقِ الْقَبْرِ . وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي  
حَدِّ الإِعْمَاقِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : قَامَةً ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : إِلَى السَّرَةِ ، وَقَالَ  
مَالِكٌ : لِأَحَدٍ لِإِعْمَاقِهِ . وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ  
أَنَّهُ قَالَ « أَعْمَقُوا الْقَبْرَ إِلَى قَدَرِ قَامَةٍ وَبَسْطَةِ » قَالَهُ فِي الْفِيلِ .

( بَابُ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ )

( عَنْ أَبِي هِيَاجٍ الْأَسَدِيِّ ) هُوَ بَفَتْحِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَاسْمُهُ حَيَّانُ بْنُ —

قَالَ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ :  
وَهَذِهِ الْآثَارُ لَا تَضَادُّ بَيْنَهَا ، وَالْأَمْرُ بِتَسْوِيَةِ الْقُبُورِ إِنَّمَا هُوَ تَسْوِيَتُهَا بِالْأَرْضِ ،  
وَأَنْ لَا تَرْفَعَ مَشْرِفَةً عَالِيَةً ، وَهَذَا لَا يَنَاقِضُ تَسْوِيمَهَا شَيْئًا يَسِيرًا عَنْ الْأَرْضِ .  
وَلَوْ قَدَرْتَ تَعَارُضَهَا لَحَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ دِينَارٍ التَّمَارِيُّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ .  
وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَحَدِيثُ الْقَاسِمِ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ ، وَأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ  
مَحْفُوظًا .

وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ . لِحَدِيثِ سُفْيَانَ : رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، وَحَدِيثُ  
الْقَاسِمِ لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الصَّحِيحِ .

أَبْعَثَكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا أَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ وَلَا تَمْنَلًا إِلَّا طَمَسْتُهُ .

— حصين قاله النووي (على ما بعثني عليه) أى أرسلنى إلى تغييره ، ولذا عدى بعلى ، أو أرسلاك للأمر الذى أرسلنى له ( أن لا أدع ) أن مصدرية ولا نافية خبر مبتدأ محذوف ، أى هو أن لا أدع ، وقيل أن تفسيرية ولانهايه أى لا أدع (قبراً مشرفاً) هو الذى بنى عليه حتى ارتفع دون الذى أعلم عليه بالرمل والحصباء أو محسومة بالحجارة ليعرف ولا يوطأ . قاله القارى (إلا سويته) قال النووي : فيه أن السنة أن القبر لا يرفع على الأرض رفعاً كثيراً ولا يسمن بل يرفع نحو شبر ويسطح ، وهذا مذهب الشافعى ومن وافقه . ونقل القاضى عياض عن أكثر العلماء أن الأفضل عندهم تسنيمها وهو مذهب مالك انتهى . قالت : وقوله لا يسمن فيه نظر . وفى النيل : والحديث فيه دلالة على أن السنة أن القبر لا يرفع رفعاً كثيراً من غير فرق بين من كان فاضلاً ومن كان غير فاضل ، والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم ، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعى ومالك . والقول بأنه غير محذور لوقوعه من السلف والخلف بلا نكير لا يصح وهو من اتخاذ القبور مساجد ، وقد لعن النبى صلى الله عليه وسلم فاعل ذلك ، وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاسد يبكى لها الاسلام ، منها اعتقاد الجهلة لها كاهنقاد —

== قال الشيخ أبو محمد المقدسى : حديث سفيان الثمار أثبت وأصح ، فكان العمل به أولى .

قال البيهقى فى حديث سفيان : وصحة رواية سفيان له « مسنأ » فكأنه غير — يعنى القبر — عما كان عليه فى القديم . فقد سقط جداره فى زمن الوليد بن عبد الملك ، ثم أصلح .



— الكفار للأصنام وعظم ذلك فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج ، وماجاً لنجاح المطالب ، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم ، وشهدوا إليها الحال ، وتمسحوا بها واستغاثوا ، وبالجملة إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه ، فإننا لله وإنا إليه راجعون . ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يغضب لله ويقتار حمية للدين الحنيف ، لا عالماً ولا متعلماً ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملسكاً ، وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه أن كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجهت عليه عيني من جهة خصمه حلف بالله فاجراً ، فإذا قيل له بعد ذلك احلف بشيخك ومعتقدك الولي الغلاني تلغى وتلكأ وأبى واعترف بالحق ، وهذا من بين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال إنه تعالى ثانی اثنين أو ثالث ثلاثة . فيا علماء الدين ويا ملوك المسلمين أى رزء للإسلام أشد من الكفر ، وأى بلاء لهذا الدين أضر عليه من عبادة غير الله وأى مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة ، وأى منكر يجب إنكاره إن لم يكن إنكار هذا الشرك البين واجباً .

لقد أسمعتم لو ناديت حيا      ولكن لا حياة لمن تنادى  
ولو نارا فنفخت بها أضواء      ولكن أنت تنفخ في رماد  
انتهى وكلامه . هذا حسن جداً لا مزية على حسنه جزاء الله خيراً .

وقال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد في فصل قدوم وفود العرب : وهذا حال المشاهد المبنية على القهور التي تعبد من دون الله ويشرك بأربابها مع الله لا يحل إبقاؤها في الإسلام ويجب هدمها ، ولا يصح وقفها ولا الوقف عليها ، وللإمام أن يقطعها وأوقفها لجند الإسلام ويستعين بها على مصالح المسلمين وكذلك ما فيها من —

٣٢٠٣ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال أخبرنا ابن وهب  
حدثني عمرو بن الحارث أن أبا علي الممداني حدثه قال: «كُنَّا عِنْدَ [مَعَ]  
فَضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ بِرُودَسَ [بِرُودَسَ] بِأَرْضِ [مِنْ أَرْضِ] الرُّومِ فَتَوَفَّى  
صَاحِبُ لَنَا ، فَأَمَرَ فَضَّالَةُ بِقَبْرِهِ فَسَوَّى ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَّتِهَا .

— الآلات والمناجى والغدور التى تساق إليها يضاهى بها الهدايا التى تساق إلى البيت  
للإمام أخذها كلها وصرفها فى مصالح المسلمين كما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم  
أموال بيوت هذه الطواغيت وصرفها فى مصالح الاسلام ، وكان يفعل عندها  
ما يفعل عند هذه المشاهد سواء من الغدور لها والتورك بها وتقبيلها واستلامها ،  
هذا كان شرك القوم بها ولم يكونوا يعتقدون أنها خلقت السموات والأرض ،  
بل كان شركهم بها كشرك أهل الشرك من أرباب المشاهد بعينه انتهى .  
( ولا تمثالا ) أى صورة ذى روح ( إلا طمسته ) أى محوته وأبطلته . فيه الأسم  
بتغيير صور ذوات الأرواح . قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والترمذى  
والنسائى .

( أن أبا علي الممداني ) هو ثمامة بن شفي كافي رواية مسلم والنسائى وهو  
من تابعى أهل مصر قاله المنذرى ( بروذس ) قال الفووى : هو براء مضمومة  
ثم واو ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم سين مهملة هكذا ضبطناه فى صحيح  
مسلم وكذا نقله القاضى عياض فى المشارق عن الأكثرين ، ونقل عن بعضهم  
بفتح الراء ، وعن بعضهم بفتح الدال ، وعن بعضهم بالسين المعجمة ، وفى رواية  
أبى داود فى السنن بذال معجمة وسين مهملة ، وقال هى جزيرة بأرض الروم  
انتهى . وقال المنذرى : والمشهور أنه بضم المهملة وسكون الواو وبعدها دال —

قال أبو داود : رُوِيَ جَزِيرَةُ فِي الْبَحْرِ .

٣٢٠٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ هَانٍ عَنْ الْقَاسِمِ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ : يَا أُمُّهُ أَكْشَفِي لِي مَنْ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَاحِبَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِفَةَ وَلَا وَاطِنَةَ ، مَبْطُوحَةً يَبْطَحُهَا الْعَرَصَةُ الْحُمْرَاءُ .

— مهملة مكسورة وسين مهملة وقد اختلفوا في تقييدها اختلافا كثيرا وقد قيل إنها قريبة من الاسكندرية (فسوى) أى جعل متصلا بالأرض أو المراد أنه لم يجعل مسما بل جعل مسطحا وإن ارتفع عن الأرض بقليل . قاله السندى فى حاشية النسائى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى .

(عن القاسم) بن محمد بن أبى بكر الصديق رضى الله عنه (يا أمه) بسكون الهاء وهى حمته لكن قال يا أمه لأنها بمنزلة أمه أو لكونها أم المؤمنين (اكشفي لى) أى أظهرى وارفعى الستارة (وصاحبيه) أى ضجيعيه وهما أبو بكر وعمر رضى الله عنه (فكشفت لى) أى لأجل أو لرؤيتى (لا مشرفة) أى مرتفعة غاية الارتفاع ، وقيل أى عالية أكثر من شبر (ولا لاطئة) بالهمزة والهاء أى مستوية على وجه الأرض ، يقال لطاء بالأرض أى لصق بها (مبطوحة) صفة لقبور . قال ابن الملك : أى مسواة مبسوطة على الأرض . قال القارى : وفيه أنها تكون حينئذ بمعنى لاطئة وتقدم نفيها والصواب أن معناها ماقاة فيها البطحاء . قال فى النهاية : بطح المكان تسويته وبطح المسجد ألقى فيه البطحاء وهو الحصى الصغير (ببطحاء العرصة) أى رمل العرصة وهى موضع . قال الطيى : العرصة جمعها عرصات وهى كل موضع واسع لا بناء فيه والبطحاء —

قال أبو عليّ : يُقالُ إنّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مُقَدَّمٌ وَأَبُو بَكْرٍ

— مسيل واسع فيه دفاق الحصى والمراد بها هنا الحصى لإضافتها إلى العرصة (الجرأ) صفة للبطحاء أو العرصة .

قال الطيبي أى كشفت لى عن ثلاثة قبور لا مرتفعة ولا منخفضة لاصقة بالأرض مبسوطة مسواة ، والبطح أن يجعل ما ترتفع من الأرض مسطحا حتى يسوى ويذهب التفاوت كذا فى الرقاة . قال السهيد جال الدين : والأولى أن يقال معناه ألقى فيها بطحاء العرصة الجراء انتهى . وأخرج أبو بكر النجاد عن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن النبی صلى الله عليه وسلم رفع قبره من الأرض شبرا وطین بطین أحر من العرصة انتهى .

وأخرج الحاكم من هذا الوجه وزاد « ورأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدما وأبو بكر رأسه بين كنفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وفى الباب عن صالح بن أبى صالح عند أبى داود فى المراسول قال « رأيت قبر النبی صلى الله عليه وسلم شبرا أو نحو شبر وعن عثیم بن بسطام المدینى عند أبى بكر الآجرى فى كتاب صفة قبر النبی صلى الله عليه وسلم قال « رأيت قبره صلى الله عليه وسلم فى إمارة عمر بن عبد العزيز فرأيتنه مرتفعاً نحواً من أربع أصابع ، ورأيت قبر أبى بكر وراء قبره ، ورأيت قبر عمر وراء قبر أبى بكر أسفل منه .

وأخرج البخارى فى صحيحه عن سفيان الثمار « أنه رأى قبر النبی صلى الله عليه وسلم مسنماً » انتهى أى مرتفعاً . قال فى القاموس : التسنيم ضد التسطيع وقال سطحه كمنعه بسطة . وقد اختلف أهل العلم فى الأفضل من التسنيم والتسطيح بعد الاتفاق على جواز الكل فذهب الشافعى وبعض أصحابه إلى أن التسطيع —

عِنْدَ رَأْسِهِ وَعُمَرُ عِنْدَ رِجْلَيْهِ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ [ رِجْلِ ] رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٧٣ - باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف

٣٢٠٥ - حدثنا إبراهيم بن موسى الرّازي حدثنا هشام عن عبد الله ابن بختيار بن ريسان عن هانيء مولى عثمان عن عثمان بن عفان قال : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ :

- أفضل واستدلوا برواية القاسم بن محمد وما وافقها ، قالوا وقول سفيان الثمار لاجبة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره صلى الله عليه وسلم لم يكن في الأول مسنم بل كان في أول الأمر مسطحاً ثم لما بنى جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة وبهذا يجمع بين الروايات ، ويرجح التسطيع أمره صلى الله عليه وسلم عليا أن لا يدع قبراً مشرفاً إلا سواه .

وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية وادعى القاضي حسين اتفاق أصحاب الشافعي عليه ونقله القاضي عياض عن أكثر العلماء أن التسنيم أفضل وتمسكوا بقول سفيان الثمار .

قال الشوكاني : والأرجح أن الأفضل التسطيع والله أعلم . وحديث القاسم سكت عنه المنذرى ( قال أبو علي ) هو اللؤلؤي راوى السنن ( عقد رأسه ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( عند رجليه ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( رأسه ) أى عمر وهذه صفة القبور الثلاثة وجدت في بعض النسخ الصحيحة والله أعلم .

( باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف )

( وقف عليه ) أى على الميت ( فقال ) النبي صلى الله عليه وسلم -

اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا [وَسْأَلُوا] لَهُ بِالتَّضْيِيتِ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ .  
قال أبو داود : مُحْيَرُ بْنُ رِيسَانَ .

#### ٧٤ - باب كراهية الذبح عند القبر

٣٢٠٦ - حدثنا يحيى بن موسى البَلَخِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا  
مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا عَقْرَ  
فِي الْإِسْلَامِ »

قال عبد الرزاق : كَانُوا يَعْقِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ - يَعْنِي بِمَقَرَّةٍ أَوْ شَيْءٍ  
[ بِمَقَرَّةٍ أَوْ شَيْئًا - بِمَقَرَّةٍ أَوْ شَاةٍ - بِمَقَرَّةٍ أَوْ شَاةٍ ] ،

- ( واسألوا له ) أى للميت ( بالتضيت ) أى أن يشتهه الله فى الجواب ( فإنه )  
الميت فى الحديث مشروعية الاستغفار للميت عند الفراغ من دفنه وسؤال للتضيت  
له لأنه يسأل فى تلك الحال . وفيه دليل على ثبوت حياة القبر ، وقد وردت بذلك  
أحاديث كثيرة . وفيه أيضاً دليل على أن الميت يسأل فى قبره وقد وردت به  
أيضاً أحاديث صحيحة فى الصحيحين وغيرها . والحديث سكّته عنه المنذرى .

#### ( باب كراهية الذبح عند القبر )

( لا عقر فى الإسلام ) قال الخطابى : كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على  
قبر الرجل الجواد يقولون نجازية على فعله لأنه كان يعقرها فى حياته فوطعها  
الأضياف فنعقرها عند قبره فتأكلها السباع والطير فتسكون مطعماً بعد مماته كما  
كان مطعماً فى حياته ، ومنهم من كان يذهب فى ذلك إلى أنه إذا عقرت راحلته  
حشر يوم القيامة راكباً ، ومن لم يعقر عنه حشر راجلاً ، وكان هذا على مذهب  
من يرى منهم البعث بعد الموت انتهى .

٧٥ — باب الصلاة على القبر بعد حين

٣٢٠٧ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا الْأَيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ مُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدِ صَلَاتِهِ عَلَى الْمَيِّتِ ثُمَّ انْصَرَفَ » .

٣٢٠٨ — حدثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ : « إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِي [ ثَمَانِ ] سَنِينَ كَأَلْوَدَّعٍ لِلْأَخْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ » .

— وقال في النهاية : كانوا يعقرون الإبل على قبور الموتى أى ينحرونها ويقولون إن صاحب القبر كان يعقر للأضياف أيام حياته فكافئه بمثل صنيعه بعد وفاته وأصل العقر ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

( باب الصلاة على القبر بعد حين )

أى بعد زمان كثير .

( صلى على قتلى أحد بعد ثمانى سنين ) وفى رواية لمسلم « صلى رسول الله —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وتبويب أبى داود ، وذكره هذا الحديث : يدل على أن ذلك لا يتيقن عنده  
بوقت : لا شهر ، ولا غيره ، وقد روى سعيد بن المسيب « أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صلى على أم سعد بعد موتها بشهر » وهذا مرسل صحيح . و « صلى على قتلى  
أحد بعد ثمان سنين » و « صلى على غير واحد فى القبر لدون الشهر » ولم يأت فى  
التحديد نص .

-- صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد ثم صعد المبرك كالودع للأحياء والأموات فقال  
إني فرطكم على الحوض ، الحديث واستدل به على مشروعية الصلاة على  
الشهداء ، وعلى مشروعية الصلاة على القبر بعد ثمان سنين . قال فى الفتح :  
وكانت أحد فى شوال سنة ثلاث ومات صلى الله عليه وسلم فى ربيع الأول سنة  
إحدى عشرة ، فعلى هذا فى قوله بعد ثمان سنين تجوز على طريق جبر الكسر  
وإلا فعلى سبع سنين ودون النصف انتهى :

قال العيني : قال الخطابي : فيه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قد صلى على  
أهل أحد بعد مدة ، فدل على أن الشهيد يصلى عليه كما يصلى على من مات  
حتف أنفه ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأول الخبر فى ترك الصلاة عليهم يوم أحد  
على معنى اشتغاله عنهم وقلة فراغه لذلك ، وكان يوماً صعباً على المسلمين فمذروا  
بترك الصلاة عليهم انتهى . ومن العلماء من يحمل الصلاة فى هذا الحديث على  
الدعاء ، لكن قوله صلاته على الميت فى الرواية الماضية يدفعه . ومنهم من قال  
لأنه من الخصائص لأنه عليه السلام قصد بها التوديع ، والتوديع للأحياء التذكير  
والدعاء لهم وقت الوداع ، وللأموات استغفار لهم ، وقد مضى بيانه فى باب  
الصلاة على القبر . قال المفردى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

== وصلاته على أم سعد بعد شهر لاينفى الصلاة بعد أزيد منه ، وكون الميت فى الغالب  
لا يبقى أكثر من شهر لا معنى له . فان هذا يختلف باختلاف الأرض ، والمظالم تبقى  
مدة طويلة ، ولا تأثير لتمزق اللحوم .



٧٦ — باب في البناء على القبر

- ٣٢٠٩ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج  
أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا يقول « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى أن يقعد على القبر وأن يقصص ويبنى عليه » .
- ٣٢١٠ — حدثنا مسدد وعثمان بن أبي شيبة قال أخبرنا حنف بن

( باب في البناء على القبر )

( نهى أن يقعد على القبر ) بالبناء للمفعول قيل للتغوط والحدث ، وقيل  
للاحداث وهو أن يلزم القبر ولا يرجع عنه . وقيل مطلقاً لأن فيه استخفافاً بحق  
أخيه المسلم .

وقال الطيبي : المراد من القعود الجلوس كما هو الظاهر ، وقد نهى عنه لما  
فيه من الاستخفاف . قاله القاري .

وقال الخطابي : نهيه عليه السلام عن القعود على القبر يتناول على وجهين  
أحدهما أن يكون ذلك في القعود للحدث ، والوجه الآخر كراهية أن يطأ القبر  
بشيء من بدنه ، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد انكأ  
على قبر فقال له لا تؤذ صاحب القبر ( وأن يقصص ) بالقاف وصادين مهملتين  
أى يحصص ، والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد هى الجص ( ويبنى عليه ) فى  
هذا الحديث كراهية تخصيص القبور وكراهية القعود عليها والبناء عليها . قال  
المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وليس فى صحيح  
مسلم ذكر الزيادة والكتابة ، وفى حديث الترمذى « وأن يكتب عليها » وقال  
حسن صحيح ، وفى حديث النسائى « أو يزاد عليه » .

غِيَاثٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى وَعَنْ الرَّبِيعِ عَنْ جَابِرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ عُثْمَانُ « أَوْ يُزَادُ عَلَيْهِ » وَزَادَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى « أَوْ أَنْ [ وَأَنْ ] يُكْتَبَ عَلَيْهِ » وَلَمْ يَذْكُرْ مُسَدِّدٌ فِي حَدِيثِهِ « أَوْ يُزَادُ عَلَيْهِ » قَالَ أَبُو دَاوُدَ : خَفِيَ عَلَى مَنْ حَدَّثَ مُسَدِّدٌ حَرْفُ « وَأَنْ [ أَوْ أَنْ ] »

٣٣١١ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » .

— ( عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ) وَهُوَ الْأَشْدَقُ قَالَهُ الْمُنْذَرِيُّ ( قَالَ عُثْمَانُ أَوْ يُزَادُ عَلَيْهِ ) بَوَّبَ عَلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ الْبَيْهَقِيُّ بَابَ لَا يُزَادُ عَلَى الْقَبْرِ أَكْثَرَ مِنْ تَرَابِهِ لَثَلَا تَرْفَعُ ، وَظَاهَرَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ عَلَى تَرَابِهِ . قَالَهُ فِي النَّيْلِ ( أَوْ أَنْ يَكْتَبَ عَلَيْهِ ) بِالْبِنَاءِ الْمَفْعُولُ فِيهِ كِرَاهِيَةُ الْكِتَابَةِ عَلَى الْقُبُورِ ، وَظَاهَرَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كِتَابَةِ اسْمِ الْمَيِّتِ عَلَى الْقَبْرِ وَغَيْرِهَا .

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مُخْتَصَرًا قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْتَبَ عَلَى الْقَبْرِ شَيْءٌ » وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ .

( قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ) زَادَ مُسْلِمٌ « وَالنَّصَارَى » وَمَعْنَى قَاتَلَ قَتَلَ ، وَقِيلَ لَعَنَ ، فَإِنَّهُ وَرَدَ بِلَفْظِ اللَّعْنِ ( اتَّخَذُوا ) جَلَّةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ لِمَوْجِبِ الْمَقَاتَلَةِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ مَا سَبَّبَ مَقَاتَلَتَهُمْ فَأَجِيبَ بِقَوْلِهِ اتَّخَذُوا ( مَسَاجِدَ ) أَيْ قُبُلَةً لِلْعِبَادَةِ —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفي صحيح أبي حاتم بن حبان من حديث عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال : =

— يصلون إليها أو بنو مساجد عليها يصلون فيها وإلى الثاني يميل كلام المصنف حيث ذكره في باب البقاء على القبر ، والعمل وجه الكراهة أنه قد يفضى إلى عبادة نفس القبر انتهى .

وتقدم بعض البيان في باب تسوية القبر ، قاله في فتح الودود . قال المنذرى :  
والحديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

== سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من شرار الناس من قدرهم الساعة وهم أحياء ، ومن يتخذون القبور مساجد »

وفي صحيح مسلم عن جندب بن عبد الله البجلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبل أن يموت بخمس ، وهو يقول « إني أبرأ إلى الله أن يكون لى منكم خليل . فإن الله عز وجل قد اتخذنى خليلاً ، كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، ولو كنت متخذاً خليلاً لا تتخذت أباً بكر خليل . وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك » .

وفى الصحيحين عن عائشة « أن أم حبيبة ، وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأتاها بالحبشة فيها تصاوير ، لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التصور ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة »

وزاد البخارى « إن هذه الكنيسة ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذى مات فيه » .

وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في مرضه الذى لم يقم منه « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، قالت : ولولا ذلك لأبرز قبره » غير أنه خشى أن يتخذ مسجداً »

وفى صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »

وفى الصحيحين عن عائشة وابن عباس قالا « لما نزل (١) برسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) بالبناء للمفعول أى جاءته سكرات الموت .

٧٧ - باب في كراهية القعود على القبر

٣٢١٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ أَخْبَرَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ نَبِيَّاهُ حَتَّى تَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ » .

( باب في كراهية القعود على القبر )

( على جمرة ) أى من النار ( فتحرق ) بضم التاء وكسر الراء ( حتى تخلص ) بضم اللام أى تصل ( خير له ) أى أحسن له وأهون ( على قبر ) فيه دليل على أنه لا يجوز الجلوس على القبر . وذهب الجمهور إلى التحريم ، والمراد بالجلوس القعود . وروى الطحاوى من حديث محمد بن كعب قال : إنما قال أبو هريرة « من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جاس على جمرة » قال فى الفتح لكن إسفاده ضعيف . وقال نافع : كان ابن عمر يجلس على القبور ، ومخالفة الصحابي لما روى لا تعارض المروى . قاله فى النيل . قال للنذرى : والحديث أخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

= وسلم طفق يطرح خميصه له على وجهه ، فإذا اغتم كشفها عن وجهه فقال - وهو كذلك - لعنة الله على اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مشاجد ، يحذر مثل ما صنعوا .

وفى صحيح أبى حاتم ابن حبان عن أبى صالح عن ابن عباس قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج » قال أبو حاتم : أبو صالح هذا اسمه مهران ثقة ، وليس بصاحب الكلبي ، ذاك اسمه : باذام ، وقال عبد الحق الإشبيلي : هو باذام صاحب الكلبي ، وهو عندهم ضعيف جداً . وكان شيخنا أبو الحجاج المزى يرجح هذا أيضاً .

٣٢١٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي أنبأنا عيسى أخبرنا عبد الرحمن - يعني ابن يزيد بن جابر - عن بسر بن عبيد الله قال سمعت وأبيلة بن الأسقع يقول سمعت أبا مرثد الغنوي يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » .

#### ٧٨ - باب المشي بين القبور في النعل

٣٢١٤ - حدثنا سهل بن بكر أخبرنا الأسود بن شيبان عن خالد بن سمير السدوسي عن بشير بن نهيك عن بشير مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان اسمه في الجاهلية زحم بن معبد ، فهاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما اسمك ؟ فقال [ قال ] زحم ، قال : بل أنت بشير قال : « بينما أنا أماشي رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة بقبور المشركين فقال : لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً فلا تأم ، ثم مرة بقبور المسلمين فقال : لقد أدرك هؤلاء خيراً كثيراً ، ثم » [ و ] حانت من رسول الله

— ( أبا مرثد ) بفتح الميم والمثناة ( الغنوي ) بفتح الحين ( ولا تصلوا ) أى مسقبين ( إليها ) أى القبور لما فيه من التعظيم البالغ . قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

#### ( باب المشي بين القبور في النعل )

( بن سمير ) بالتصغير ( بن نهيك ) بفتح النون وكسر الهاء ( عن بشير ) هو ابن الخصاصية وهى أمه . قاله المنذرى ( بينما أنا أماشي ) أى أمشي معه هو من باب المفاعلة يقال تماشياً تماشياً أى مشياً معاً ( فقال ) صلى الله عليه وسلم ( لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً ) أى كانوا قبل الخير لحاد عنهم ذلك الخير وما أدركوه — ( ٤ — عون المعبود ٩ )

صلى الله عليه وسلم نظرة فإذا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ ، فَقَالَ بِأَصْحَابِ السَّبْتَيْنِ : وَيَحْكُ أَلْتِ سَبْتَيْتِكَ ، فَنَظَرَ الرَّجُلُ ، فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَعَهُمَا فَرَخَى بِهِمَا .

٣٢١٥ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي ابْنَ عَطَاءٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

— أو أنهم سبقوه حتى جعلوه وراء ظهورهم (ثلاثاً) أى قاله ثلاث مرات (ثم حانت) أى قربت ووقعت (يا صاحب السبتين الخ) وهما نعلان لا شعر عليهما . قال الخطابي : قال الأصمى : السبعية من العمال ما كان مدبوغاً بالقرظ . قلت : السبتيتين بكسر السين نسبة إلى السبت وهو جلود البقر المدبوغ بالقرظ يتخذ منها العمال لأنه سبت شعرها أى حلق وأزيل ، وقيل لأنها انسبقت بالدباغ أى لانت ، وأريد بهما النعلان المتخذان من السبت . وأمره بالخلع احتراماً للمقابر عن المشى بينها بهما أو لقدر بهما أو لاختيماله فى مشيه . قيل : وفى الحديث كراهة المشى بالنعال بين القبور ، ولا يتم ذلك إلا على بعض الوجوه المذكورة قاله السندى .

وفى النيل : وفى ذلك دلل على أنه لا يجوز المشى بين القبور بالنعالين ولا —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وقد اختلف الناس فى هذين الحديثين ، فضعفت طائفة حديث بشير . قال البيهقى . رواه جماعة عن الأسود بن شيبان ، ولا يعرف إلا بهذا الإسناد ، وقد ثبت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم — فذكر هذا الحديث — وقال احمد بن حنبل رحمه الله : حديث بشير : إسناده جيد ، أذهب إليه ، إلا من علة .

أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ »

— يختص عدم الجواز بكون النعالين سبئيتين لعدم الفارق بينها وبين غيرها وقال ابن حزم : يجوز وطأ القبور بالنعال التي ليست سبئية لحديث « إن الميت يسمع خفق نعالهم » وخص المنع بالسبئية وجعل هذا جمعاً بين الحديثين . وهو وهم لأن سماع الميت لخفق النعال لا يستلزم أن يكون المشى على قبر أو بين القبور فلا معارضة .

وقال الخطابي : إن النهي عن السبئية لما فيها من الخيلاء ، ورد بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبسها انتهى . قال العيني : إنما اعترض عليه بالخلع احتراماً للمقابر ، وقهلاً لاختياله في مشيه وقال الطحاوي إن أمره صلى الله تعالى عليه وسلم بالخلع لا لسكون المشى بين القبور بالنعال مكروهها ، ولسكن لما رأى صلى الله تعالى عليه وسلم قدراً فيهما يقدر القبور أمر بالخلع انتهى . قال المفردى : والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه .

(وتَوَلَّى) مبنياً للفاعل أى أدبر وذهب (قرع نعالهم) أى صوتها عند المشى —

قال المجوزون . يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رأى بنعليه قدراً ، فأمره أن يخلعهما ، ويحتمل أن يكون كره له المشى فيهما ، لما فيه من الخيلاء ، فإن النعال السبئية من زى أهل التعم والرفاهية ، كما قال عنزة :

يظل كأن ثيابه في سرجه يحذى نعال السبئ ليس بتوأم  
وهذا ليس بشيء ، ولا ذكر في الحديث شيء من ذلك .

ومن تدبر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبر ، والاتكاء عليه ، والوطء عليه علم أن النهي إنما كان احتراماً لسكانها أن يوطأ بالنعال فوق رؤوسهم =

— قال الخطابي : خير أنس (هذا) يدل على جواز لبس النعل لزيارة القبور والمأشى يحضرتها وبين ظهور أنها ، فأما خبر السبئية (الذى مضى) فيشبه أن يكون إنما كره ذلك لما فيهما من الخيلاء ، وذلك أن نعال السبت من لباس أهل التمتع والترفة ، وأحب صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون دخوله المقابر على زى أهل التواضع ولباس أهل الخشوع انتهى . قال الحافظ في الفتح : وأما قول الخطابي —

= ولهذا ينهى عن التغوط بين القبور وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم « أن الجلوس على الجرح حتى تحرق الثياب خير من الجلوس على القبر »  
ومعلوم : أن هذا أخف من المشى بين القبور بالنعال .

وبالجملة : فاحترام الميت في قبره بمنزلة احترامه في داره التي كان يسكنها في الدنيا ، فإن القبر قد صار داره .

وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم « كسر عظم الميت ككسره حياً » فدل على أن احترامه في قبره كاحترامه في داره ، والقبور هي ديار الموتى ومنازلهم ، ومحل نزاورهم ، وعليها تنزل الرحمة من ربهم ، والفضل على محسنهم فهي منازل الرحومين ، ومهبط الرحمة ، ويلقى بعضهم بعضاً على أفنية قبورهم ، يتجالسون ويتزاورون ، كما تضافرت به الآثار .

ومن تأمل كتاب القبور لابن أبي الدنيا رأى فيه آثاراً كثيرة في ذلك .

فكيف يستبعد أن يكون من محاسن الشريعة : إكرام هذه المنازل عن وطئها بالنعال واحترامها ؟ بل هذا من تمام محاسنها ، وشاهده ما ذكرناه من وطئها ، والجلوس عليها والاتسكاء عليها .

وأما تضعيف حديث بشير : فما لم نعلم أحداً طعن فيه بل قد قال الإمام أحمد :  
إسناده جيد .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : كان عبد الله بن عثمان يقول فيه : حديث جيد  
ورجل ثقة .

وأما معارضته بقوله صلى الله عليه وسلم « إنه ليسمع قرع نعالهم » فعارضة فاسدة =



— يشبه أن يكون النهى عنهما لما فيهما من الخيلاء فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتية ويقول إن النهى صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وهو حديث صحيح وأغرب ابن حزم فقال : يحرم المشي بين القبور بالنعال السبتية دون غيرها وهو جود شديد انتهى قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

== فإن هذا إخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بالواقع وهو سماع الميت قرع نعال الحى ، وهذا لا يدل على الإذن فى قرع القبور والمشي بينها بالنعال ، إذ الإخبار عن وقوع الشيء لا يدل على جوازها ولا تحريمها ، ولا حكمه . فكيف يعارض النهى الصريح به ؟ قال الخطائى : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى أن توطأ القبور » وقد روى ابن ماجه فى سننه عن أبى الخير عن عقبه بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لأن أمشى على جرة أو سيف ، أو أخصف نعلى برجلى ، أحب إلى من أن أمشى على قبر مسلم وما أبالى أوسط القبر — كذا قال — فضلت حاجتى ، أو وسط الطريق »

وعلى هذا : فلا فرق بين النعل والجمع والمداس والزربول .  
وقال القاضى أبو يعلى : ذلك مختص بالنعال السبتية لا يتعدها إلى غيرها . قال :  
لأن الحكم تمبدى غير معلل ، فلا يتعدى مورد النص .  
وفى تقدم كفاية فى رد هذا ، وبالله التوفيق .

## ٧٩ - باب في تحويل الميت من موضعه للأمر يحدث

٣٢١٦ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي مَسْلَمَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ فَكَانَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ فَأَخْرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَمَا أَنْكَرْتُ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا شُعَيْرَاتٍ كُنَّ فِي لِحْيَتِهِ بِمَا بَلَى الْأَرْضَ » .

### ( باب في تحويل الميت من موضعه للأمر يحدث )

( فكان في نفسي من ذلك حاجة ) أى إلى إخراجها . وفي رواية البخارى فلم تطب نفسى حتى أخرجته فجعلته في قبر على حدة فيه دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق بالحلى لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه ، وقد بين ذلك جابر بقوله فكان في نفسى ( فما أنكرت منه شيئاً ) أى ما وجدت منكراً ومتغيراً من جسده شيئاً . فيه جواز نقل الموت من قبره إلى موضع آخر لسبب وفى الموطأ قال مالك إنه سمع غير واحد يقول إن سعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد ماتا بالمعيق فحملا إلى المدينة ودفنا بها

وقال السيوطى فى تاريخ الخلفاء فى خلافة على : قال شريك نقله ابنه الحسن إلى المدينة . وقال المبرد عن محمد بن حبيب أول من حول من قبر إلى قبر على . وأخرج ابن عساكر عن سمع بن عبد العزيز قال : لما قتل على بن أبى طالب حملوه ليدفنوه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم انتحى وهذه الآثار فيها جواز نقل الميت من الوطن الذى مات فيه إلى موطن آخر يدفن فيه والأصل الجواز فلا يمنع من ذلك إلا لدليل : والحديث سكوت عنه المنذرى .

## ٨٠ - باب في الثناء على الميت

٣٢١٧ - حدثنا حَفْصُ بْنُ مُعْمَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ هَاشِمِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « مَرُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِجَنَازَةٍ فَأَثْمَنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا ، فَقَالَ : وَجِبَتْ ، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْمَنُوا شَرًّا ، فَقَالَ : وَجِبَتْ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ شَهِيدٌ [ شَهِدَاءٌ ] . »

### ( باب في الثناء على الميت )

( مروا ) أى الناس ( فأثمنوا عليها ) أى ذكروها بأوصاف حميدة ( خيراً ) تأكيذاً ودفع لما يتوهم من على ( فقال ) النبى صلى الله عليه وسلم ( وجبت ) أى الجنة ، والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو فى صحة الوقوع كالشئ الواجب ، والأصل أنه لا يجب على الله شئ بل الثواب فضله والعقاب عدله ( فأثمنوا شراً ) قال الطيبى استعمال الثناء فى الشر مشاكاة أو تهكم انتهى . ويمكن أن يكون أثمنوا فى الموضوعين بمعنى وصفوا فيحتاج حينئذ إلى القيد . فى القاموس : الثناء وصف بمدح أو ذم أو خاص بالمدح . قاله القارى ( فقال وجبت ) أى النار أو العقوبة وحاصل المعنى أن ثناءهم عليه بالخير يدل على أن أفعاله كانت خيراً فوجب له الجنة ، وثناءهم بالشر يدل على أن أفعاله كانت شراً فوجب له النار ( إن بعضكم على بعض شهيد ) أى الخطابون بذلك من الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم ، ثم قال : والصواب أن ذلك يختص بالمتقين والمتقين . قاله فى الفتح . قال المنذرى : والحديث أخرجه الفسائى ، وقد أخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه من حديث ثابت البناتى عن أنس .

## ٨١ - باب في زيارة القبور

٣٢١٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ أُمِّ فَبَكَّى وَأَبْكَى مَنْ حَوْلَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي تَعَالَى عَلَى أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا ، فَلَمْ يَأْذَنْ [ يَأْذَنْ ] لِي فَاسْتَأْذَنْتُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا ، فَأَذِنَ لِي ، فَزُورُوا الْقُبُورَ فَلَهَا تَذَكَّرُ بِالْمَوْتِ » .

٣٢١٩ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مُعْرِفُ بْنُ وَاصِلٍ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِقَارٍ عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّ فِي زِيَارَتِهَا تَذَكُّرَةً » .

### ( باب في زيارة القبور )

( فبكى ) بكأوه صلى الله عليه وسلم على ما فاتها من إدراك أيامه والإيمان به أو على عذابها ( فلم يأذن لي ) لأنها كافرة والاستغفار للكافرين لا يجوز ( فأذن لي ) بناء على المجهول أو يكون بصيغة الفاعل ( فلها ) أى القبور أو زيارتها ( تذكر بالموت ) وذكر الموت يزهد في الدنيا ويرغب في العقبى فيه جواز زيارة قبور المشركين ، والنهى عن الاستغفار للكفار .

قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

( معرف ) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الراء المكسورة . قاله في التقريب ( عن ابن بريدة ) هو عبد الله . قاله المنذرى ( نهيتكم ) أى قبل هذا ( فزوروها ) -

## ٨٢ - باب في زيارة النساء القبور

٣٢٢٠ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا شعبة عن محمد بن جحدادة قال سمعت أبا صالح يحدث عن ابن عباس قال : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زائرات القبور والمتخذين عليهن المساجد والسرَج » .

— الأمر للرخصة أو للاستحباب وظاهره الإذن في زيارة القبور للرجال . قال الحافظ في الفتوح : واختلف في النساء ، فقليل دخلن في عموم الإذن وهو قول الأكثر ومعه ما إذا أمنت الفتنة . ومن حمل الإذن على عمومها للرجال والنساء عائشة ، وقيل الإذن خاص بالرجال ولا يجوز للنساء زيارة القبور انتهى .

قال العيني : وحاصل الكلام أن زيارة القبور مسكروهة للنساء بل حرام في هذا الزمان ولا سيما نساء مصر لأن خروجهن على وجه الفساد والفتنة ، وإنما رخصت الزيارة لذكر أمر الآخرة والاعتبار بمن مضى وللتزهد في الدنيا انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والنسائي بنحوه .

### ( باب في زيارة النساء القبور )

( والمتخذين عليها ) أى على القبور ( المساجد والسرَج ) فيه تحريم زيارة القبور للنساء ، واتخاذ القبور مساجد ، واتخاذ السرج على المقابر . قال الترمذى : قد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخس النبي صلى الله عليه وسلم —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وقد تقدم أن أبا حاتم خالفه في ذلك . وقال أبو صالح - هذا - هو مهران ثقة .  
وليس بصاحب الكلبي ، ذاك اسمه باذام .

وقد أخرج الترمذى من حديث عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة =

— في زيارة القبور فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء : وقال بعضهم إنما كره زيارة القبور في النساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن انتهى . —

== « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارت القبور » وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، وفي الباب عن عائشة ، وحسان ، وحديث حسان بن ثابت قد أخرجه الامام أحمد في مسنده .

وروى ابن حبان في صحيحه من حديث ربيعة بن سيف المصافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو قال « قبرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ، فلما فرغنا انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وانصرفنا معه ، فلما حاذينا به ، وتوسط الطريق إذا نحن بامرأة مقبلة ، فلما دنت إذا هي فاطمة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ما أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ قالت . يا رسول الله رحمت على أهل هذا البيت ميتهم . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلمك بلغت معهم الكدى ؟ قالت . معاذ الله ، وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر . قال . لو بلغت معهم الكدى مارأيت الجنة حتى يراها جد أهلك . فسألت ربيعة عن الكدى ؟ فقال القبور » .

قال أبو حاتم . يريد الجنة العالية التي يدخلها من لم يرتكب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم . لأن فاطمة علمت النهى فيه قبل ذلك والجنة هي جنان كثيرة ، لا جنة واحدة ، والمشرک لا يدخل الجنة أصلاً ، لا عالية ولا سافلة ولا ما بينهما . وقد طعن غيره في هذا الحديث ، وقالوا . هو غير صحيح ، لأن ربيعة بن سيف — هذا — ضعيف الحديث ، عنده مناكير .

وقد اختلف في زيارة النساء للمقابر على ثلاثة أقوال .

أحدها . التحريم ، لهذه الأحاديث .

والثاني . يكره من غير تحریم . وهذا منصوص أحمد في إحدى الروايات عنه .

وحجة هذا القول . حديث أم عطية المتفق عليه « نهينا عن اتباع الجنائز .

ولم يعزم علينا » وهذا يدل على أن النهى عنه للكره لا للتحريم .

والثالث : أنه مباح لمن غير مكروه ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد . =

— قال المذري : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حديث حسن وفيما قاله نظر ، فإن أبا صالح هذا هو بإذام يقال باذان —

== واحتج لهذا القول بوجوه .

أحدها : ما روى مسلم في صحيحه من حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » وفيه أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « زوروا القبور فإنها تذكركم الموت »

قالوا : وهذا الخطاب يتناول النساء بعمومه بل هن المراد به ، فانه إنما علم نهيته عن زيارتها للنساء ، دون الرجال ، وهذا صريح في النسخ ، لأنه قد صرح فيه بتقديم النهي ، ولا ريب في أن النهي عن زيارة القبور هو للأذن له فيها ، والنساء قد نهين عنها فيتناولهن الأذن قالوا وأيضاً فقد قال عبد الله بن أبي مليكة لعائشة يأم المؤمنين من أين أقبلت ؟ قالت : من قبر أخي عبد الرحمن . فقلت لها : أليس قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور ؟ قالت : نعم ثم أمر بزيارتها » رواه البيهقي من حديث يزيد بن زريع عن بسطام بن مسلم عن أبي التياح عن ابن أبي مليكة ، قال « توفي عبد الرحمن بن أبي بكر بحبيسي ، فحمل إلى مسكة ، فدفن ، فلما قدمت عائشة أتت قبر عبد الرحمن ، فقالت :

وكنا كندمانى جذيمة حقة من الدهر ، حق قيل : لن يتصدعا

فلما تفرقنا ، كأنى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معاً

ثم قالت : والله لو حضرتك ، مادفنت ، إلا حيث مت ، ولو شهدتك مازرتك » قالوا : وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال « مر النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة عند قبر تبكى على صبي لها ، فقال لها : اتقي الله واصبري ، فقالت : وما تبالي بصبيتي . فلما ذهب قيل لها : إنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذها مثل الموت ، فأنت بابه ، فلم تجد على بابه بوابين ، فقالت . يا رسول الله لم أعرفك فقال إنما الصبر عند الصدمة الأولى » وترجم عليه البخارى « باب زيارة القبور » قالوا : ولأن تعليل زيارتها بتذكير الآخرة أمر يشترك فيه الرجال والنساء . وليس الرجال بأحوج إليه منهن .

قال الأولون : أحاديث التعريم صريحة في معناها ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم

— مولى أم هانئ بنت أبي طالب وهو صاحب السكبي وقد قيل إنه لم يسمع من ابن عباس وقد تسكلم فيه جماعة من الأئمة وقال ابن عدى : ولا أعلم أحداً —

== عليه وسلم « لعن النساء على الزيارة » واللعن على الفعل من أدل الدلائل على تحريمه ولا سيما وقد قرنه فى اللعن بالتخذين عليها المساجد والسرر ، وهذا غير منسوخ ، بل لعن فى مرض موته من فعله ، كما تقدم .

قالوا : وقوله صلى الله عليه وسلم « كنت نهيتكم » إنما هو صيغة خطاب للذكور والإناث — وإن دخلن فيه تغليباً — فهذا حيث لا يكون دليل صريح يقتضى عدم دخولهن ، وأحاديث التعريم من أظهر القرائن على عدم دخولهن فى خطاب المذكور .

قالوا : وأما قولكم : إن النهى إنما كان للنساء خاصة — فغير صحيح ، لأن قوله « كنت نهيتكم » خطاب للذكور أصلاً ووضعاً ، فلا بد وأن يتناولهم وحدهم ، ولو كان النهى إنما كان للنساء خاصة لقال « كنت نهيتكن » ولم يقل « نهيتكم » بل كان فى أول الإسلام قد نهى عن زيارة القبور ، صيانة لجانب التوحيد ، وقطعاً للتعلق بالأموات ، وسداً للريسة الشرك التى أصلها تعظيم القبور وعبادتها ، كما قال ابن عباس فلما تمكن التوحيد من قلوبهم واضمحل الشرك واستقر الدين أذن فى زيارة يحصل بها مزيد الايمان ، وتذكير ما خلق العبد له من دار البقاء ، فأذن حينئذ فيها . فكان نهيه عنها للمصلحة وإذنه فيها للمصلحة . وأما النساء : فإن هذه المصلحة وإن كانت مطلوبة منهن ، لكن ما يقارن زيارتهن من المفساد التى يعلمها الخاص والعام — من فتنة الأحياء وإيذاء الأموات والفساد الذى لا سبيل إلى دفعه إلا بمنعهن منها — أعظم مفسدة من مصلحة يسيرة تحصل لهن بالزيارة والشريعة مبناها على تحريم الفعل إذا كانت مفسدته أرجح من مصلحته ، ورجحان هذه للفسدة لاخفاء به ، فمنعهن من الزيارة من محاسن الشريعة .

وقد روى البيهقي وغيره من حديث محمد بن الحنفية عن على « أن النبى صلى الله عليه وسلم خرج فى جنازة فرأى نسوة جالوساً فقال : ما يجلسكن ؟ فقلن : الجنازة فقال : أتحملن فيمن يحمل ؟ قلن لا قال : فتدلين فيمن يدلى ؟ قلن لا قال فتعسلن ==



— من المتقدمين رضيه وقد قيل عن يحيى بن سعيد القطان وغيره بخبر أمره ولعله يريد رضيه حجة أو قال هو ثقة .

== فيمن يغسل ؟ قلن لا قال فارجهن مأزورات غير مأجورات » وفي رواية « فتعطين فيمن يمحو ؟ » ولم يذكر الغسل .

فهذا يدل على أن اتباعهن الجنازة وزر لا أجر لهن فيه ، إذ لا مصلحة لهن ، ولا للميت في اتباعهن لها ، بل فيه مفسدة للحى والميت .

قالوا : وأما حديث عائشة : فالمحفوظ فيه حديث الترمذى مع ما فيه وعائشة إنما قدمت مكة للحج ، فمرت على قبر أخيها في طريقها فوقفت عليه ، وهذا لا بأس به ، إنما الكلام في قصدهن الخروج لزيارة القبور .

ولو قدر أنها عدلت إليه وقصدت زيارته ، فهي قد قالت « لو شهدتك لما زرتك » وهذا يدل على أنه من المستقر المعلوم عندها : أن النساء لا يشرع لهن زيارة القبور ، وإلا لم يكن في قولها ذلك معنى .

وأما رواية البيهقي ، وقولها « نهى عنها ثم أمر بزيارتها » فهي من رواية بسطام بن مسلم ولو صح فهي تأولت ما تأول غيرها من دخول النساء ، والحجة في قول المعصوم ، لا في تأويل الراوى ، وتأويله إنما يكون مقبولا ، حيث لا يعارضه ما هو أقوى منه ، وهذا قد عارضه أحاديث المنع .

قالوا . وأما حديث أنس فهو حجة لنا ، فإنه لم يقرها بل أمرها بتقوى الله التي هي فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه ، ومن جملتها : النهى عن الزيارة ، وقال لها : « اصبرى » ومعلوم أن محبتها إلى القبر وبكاءها مناف للصبر فلما أبت أن تقبل منه ، ولم تعرفه انصرف عنها فلما علمت أنه صلى الله عليه وسلم هو الأمر لها جاءته تعتذر إليه من مخالفة أمره . فأى دليل في هذا على جواز زيارة النساء ؟ .

وبعد فلا يعلم أن هذه القضية كانت بعد لعنه صلى الله عليه وسلم زائرات القبور ؟ ونحن نقول : إما أن تكون دالة على الجواز فلا دلالة على تأخرها عن أحاديث المنع أو تكون دالة على المنع بأمرها بتقوى الله فلا دلالة فيها على الجواز فعلى التقديرين : لاتعارض أحاديث المنع ، ولا يمكن دعوى نسخها بها والله أعلم .

==

### ٨٣ - باب ما يقول إذا مر بالقبور

٣٣٢١ - حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن الْعَلَاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عن أَبِيهِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ »

### (باب ما يقول إذا مر بالقبور)

(السلام عليكم) قال الخطابي : فيه من العلم أن السلام على الموقى كهو على الأحياء في تقديم الدعاء على الاسم ولا يقدم الاسم على الدعاء كما يفعله العامة وكذلك هو في كل دعاء بخير كقوله تعالى ﴿رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾ وكقوله تعالى ﴿سلام على الياسين﴾ وقال تعالى في خلاف ذلك ﴿وأن عليك لعنتي إلى يوم الدين﴾ فقدم الاسم على الدعاء (دار قوم) أى أهل دار . قال الخطابي : فيه أنه سمي المقابر داراً فدل على أن اسم الدار قد يقع على الربع العامر المسكون وعلى الخراب غير المأهول (وإنما شاء الله بكم لاحقون) قال الخطابي : فقد قيل إن ذلك ليس على معنى الاستثناء الذى يدخل الكلام لشك وارتياب واسكنه عادة المتكلم يحسن بذلك كلامه ويزينه به كما يقول الرجل لصاحبه إنك إن أحسنت إلى شكرتك إن شاء الله وإن ائتممتنى لم أخذك إن شاء الله -

= وأما قول أم عطية « نهينا عن اتباع الجنائز » فهو حجة للمنع .

وقولها « ولم يعزم علينا » إنما نفت فيه وصف النهى وهو النهى المؤكد بالعزيمة وليس ذلك شرطاً في اقتضاء التحريم بل مجرد النهى كاف ولما نهاهن انتهن لطواعيتهن لله ولرسوله ، فاستغنين عن العزيمة عليهن ، وأما عطية لم تشهد العزيمة في ذلك النهى . وقد دلت أحاديث لعنة الزائرات على العزيمة فهى مثبتة للعزيمة فيجب تقديمها وبالله التوفيق .

## ٨٤ - باب كيف يصنع بالحرم إذا مات

٣٢٢٢ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ  
عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ قال « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ  
وَقَصَعَتُهُ رَاحِلَتُهُ فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فقال : كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ وَاغْسِلُوهُ بِمَاءِ  
وَسِدْرٍ وَلَا تَحْمَرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلَبْسِي » .

قال أبو داود : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَمْسُ  
سُنَنِ : كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ - أَيْ يُكْفَنُ الْمَيِّتُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَاغْسِلُوهُ بِمَاءِ وَسِدْرٍ

— في نحو ذلك من الكلام وهو لا يريد به الشك في كلامه ، وقد قال الله تعالى  
﴿ لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّوْبَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ﴾  
الآية وقد علم دخولهم إياه ووعدهم به ووعد الحق وهو أصدق القائلين . وقد  
قيل إنه دخل المقبرة ومعه قوم مؤمنون متحققون بالإيمان وآخرون يظن بهم  
النفاق فكان استثناءه منصرفاً إليهم دون المؤمنين ، ومعناه اللحق بهم  
في الإيمان . وقيل إن الاستثناء إنما وقع في استصحاب الإيمان إلى الموت انتهى  
قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

### ( باب كيف يصنع بالحرم إذا مات )

( وقصعته ) الوقص كسر العنق أى أسقطته فاندق عنقه ( راحلته ) أى ناقته  
( فمات ) أى الرجل ( وهو ) الرجل ( فقال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( كفنوه )  
أى الرجل ( في ثوبيه ) أى إزاره وردائه اللذين لبسهما في الإحرام ( ولا تحمروا )  
بالتشديد أى لا تغطوا ولا تستروا ( يلبى ) أى يقول لبيك اللهم لبيك ليعلم الناس -

أَيُّ أَنْ فِي الْفُسْلَاتِ كُلِّهَا سِدْرًا ، وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُقَرَّبُوهُ طَيْبًا ،  
وَكَانَ الْكَفَنُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ .

٣٢٢٣ — حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا  
حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو وَ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ قَالَ :  
« وَ كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَيُّوبُ : ثَوْبَيْنِ ، وَقَالَ عَمْرُو : ثَوْبَيْنِ ،  
وَقَالَ ابْنُ عُبَيْدٍ قَالَ أَيُّوبُ : فِي ثَوْبَيْنِ ، وَقَالَ عَمْرُو : فِي ثَوْبَيْنِ . زَادَ سُلَيْمَانُ  
وَحَدَّهُ : وَلَا تُحْنَطُوهُ .

٣٢٢٤ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَى سُلَيْمَانَ فِي ثَوْبَيْنِ .

٣٢٢٥ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ  
الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « وَقَصَّتْ بِرَجُلٍ مُحْرَمٍ

— أَنَّهُ مَاتَ مُحْرَمًا . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَ التِّرْمِذِيُّ  
وَ النَّسَائِيُّ وَ ابْنُ مَاجَةَ .

( عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ سَفِيَانَ ( وَلَا تُحْنَطُوهُ ) أَيُّ لَا تَجْعَلُوا  
الْحَنُوطَ فِي كَفَنِهِ وَجَسَدِهِ . قَالَ فِي النَّهَايَةِ : الْحَنُوطُ وَ الْحَفَاطُ وَاحِدٌ وَهُوَ مَا يَخْلُطُ  
مِنَ الطُّلُبِ لِأَكْفَانِ الْمَوْتَى وَأَجْسَامِهِمْ خَاصَّةً .

( بِمَعْنَى سُلَيْمَانَ ) أَيُّ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُلَيْمَانَ .

( وَقَصَّتْ ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : يُرِيدُ بِهِ أَنَّهَا صَرَعَتْهُ فَدَقَّتْ عَقْمَهُ وَأَصْلُ الْوَقْصِ —

نَاقَتُهُ فَقَتَلَتْهُ ، فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : اغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ  
وَلَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَيْبًا فَإِنَّهُ يُهْمَتُ يَهُلُّ .

آخر كتاب الجنائز

---

— الدق أو الكسر (ولا تغطوا رأسه) فیه من الفقه أن حرم الرجل فی رأسه  
(ولانقر بوه طیباً) فیه أن المحرم إذا مات سن به سنة الأحياء فی اجتفاب الطیب  
(یہل) أى حال کونه یرفع صوته بلبیک . قال المفردی : والحديث أخرجه  
البخاری ومسلم والنسائی .

( آخر کتاب الجنائز )

بسم الله الرحمن الرحيم

## أول كتاب الأيمان والنذور

١ - باب التغليظ في اليمين [ الأيمان ] الفاجرة

٣٢٢٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَرْزَازُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ كَاذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

### ( أول كتاب الأيمان والنذور )

قال الحافظ في الفتح : الأيمان بفتح الهمزة جمع يمين ، وأصل اليمين في اللغة اليد ، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه ، وقيل لأن اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فسمى الحلف بذلك لحفظ الحلف عليه ، وسمى الحلف عليه يميناً لتلبسه بها ، ويجمع اليمين أيضاً على أيمن كـرغيف وأرغف ، وعرفت شرعاً بأنها تأكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله ، وهذا أخصر التعاريف وأقربها . والنذور جمع نذر وأصله الإنذار بمعنى التخويف ، وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر انتهى .

### ( باب التغليظ في اليمين الفاجرة )

أى الكاذبة .

( من حلف على يمين ) أى محلف يمين فأطلق عليه لفظ يمين للملازمة والمراد ما شأنه أن يكون محلفاً عليه فهو من مجاز الاستعارة قاله في الفتح ( مصبورة ) أى ألزم بها وحبس عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم -

## ٢ — باب فيمن حلف ليقتطع بها مالا

٣٢٢٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالٌ

— وقيل لها مصبورة وإن كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور لأنه إنما صبر من أجلها أى حبس فوصفت بالصبر وأضيفت إليه مجازاً . قاله في النهاية . وقال الخطابي : اليمين المصبورة هي اللازمة لصاحبها من جهة الحكم فيصبر لأجلها أى يحبس وهي يمين الصبر ، وأصل الصبر الحبس ، ومن هذا قولهم قتل فلان صبراً أى حبساً على القتل وقهراً عليها ( فليتبوأ بوجهه ) أى بسببه أى بسبب هذا الحلف والباء للسببية أو على وجهه أى مكباً على وجهه ، فالباء للاسئعلاء كما في قوله تعالى ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقْتَارٌ ﴾ والثاني أولى لأنه يكون هذا اللفظ أى لفظ بوجهه على الأول تأكيداً لما علم سابقاً من أن الحلف سبب لهذا التبوأ لأنه إذا حكم على المشتق بشيء كان مأخذ الاشتقاق علة له ، وعلى الثاني يكون تأسيساً وهو أولى من التأكيد والله أعلم . والحديث سكنت عنه المنذرى .

## ( باب في من حلف ليقتطع بها مالا )

( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ( على يمين ) والمراد به المحلوف عليه . وفي رواية البخارى « على يمين صبر » قال العيني : وهي التي يلزم ويحجر عليها حالها ، ويقال هي أن يحبس السلطان رجلاً على يمين حتى يحلف بها ، يقال صبرت يميني أى حلفت بالله ، وأصل الصبر الحبس ومعناه ما يحجر عليها . وقال الداودي معناه وأن يوقف حتى يحلف على رؤس الناس انتهى ( هو ) أى الحالف ( فيها ) أى في اليمين ( فاجر ) أى كاذب ، وقيد به ليخرج الجاهل والناسي —

امريء مسلم لقي الله وهو عليه غضبان ، فقال الأشعث : في والله كان ذلك ، كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجددني فقد منته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : ألك بينة ؟ قلت : لا قال لليهودي : ائلف ، قلت : يا رسول الله إذا يخلف ويذهب بمالي ، فأَنزَلَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

— والمسكره (ليقتطع) بزيادة لام التعليل ويقتطع يفتمل من القطع كأنه يقطعه عن صاحبه أو يأخذ قطعة في ماله بالخلف المذكور (بها) بسبب اليمين (امريء مسلم) أو ذمي ونحوه قاله القسطلاني (لقي الله) جواب من (وهو) أي الله تعالى الواو للحال (عليه) أي على الحالف (غضبان) فيعامله معاملة المفضوب عليه فيعذبه ، وغضبان لا ينصرف لزيادة الألف والدون . وقال الطيبي : أي ينتقم منه (في) بكسر الفاء وتشديد الياء (كان ذلك) أي هذا الحديث (أرض) أي متنازع فيها (فجددني) أي أنكر على (فقدته) بالتشديد أي جذت بالرجل وارفعت أمره (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (إذا يخلف) قال القسطلاني : والفعل هنا في الحديث إن أريد به الحال فهو مرفوع وإن أريد به الاستقبال فهو منصوب وكلاهما في الفرع كأصله والرفع رواية انتهى . وقال العيني : إذا يخلف جواب وجزاء فينصب يحلف (فأنزل الله تعالى) تصديق ذلك (إن الذين يشترون) أي يستبدلون (بعهد الله) أي بما عهد إليهم من أداء الأمانة وترك الخيانة (وأيمانهم) أي السكاذبة (ثمنًا قليلًا) شيئًا يسيرًا من حطام الدنيا مع أن متاعها كلها قليل . قال العيني : قال ابن بطال : وبهذه الآية والحديث احتج الجمهور على أن الغموس لا كفارة فيها لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر في —



— هذه اليمين المقصود بها الخنث والمصبيان والعقوبة والإثم ولم يذكر فيها كفارة ولو كانت لذكرت كما ذكرت في اليمين المعقودة ، فقال « فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير » وقال ابن المنذر : لا نعلم سنة تدل على قول من أوجب فيها الكفارة بل هي دالة على قول من لم يوجبها . قلت : هذا كله حجة على الشافعية انتهى .

وقال في النهاية : اليمين الغموس هي اليمين الكاذبة الفاجرة كالتى يقطع بها الخالف مال غيره ، سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار وفعول للمبالغة انتهى .

وقال في الفتح : وقد أخرج ابن الجوزى في التحفة من طريق ابن شاهين بسفده إلى خالد بن معدان عن أبي المتوكل عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليس فيها كفارة يمين صبر يقطع بها مالا بغير حق » وظاهر سفده الصحة لسكبه معلول لأن فيه عنعنة بقية فقد أخرجه أحمد من هذا الوجه فقال في هذا السفد عن المتوكل أو أبي المتوكل ، فظهر أنه ليس هو المأجى الثقة بل آخر مجهول . وأيضاً فالمتن مختصر ولفظه عند أحمد « من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة » الحديث وفيه « وخمس ليس لها كفارة الشريك بالله » وذكر في آخرها « ويمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق » ونقل محمد بن نصر في اختلاف العلماء ثم ابن المغزى ثم ابن عبد البر اتفاق الصحابة على أن لا كفارة في اليمين الغموس . وروى آدم بن أبي إياس في مسند شعبة وإسماعيل القاضي في الأحكام عن ابن مسعود « كفنا نعد الذنب الذى لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً ليقطعه » قال ولا يخالف له من الصحابة . واحتجوا بأنها أعظم من أن تسكفر وقال الشافعى بالكفارة ، ومن حجته قوله في الحديث في أول كتاب الإيمان « فلهأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه » —

٣٢٢٨ — حدثنا محمود بن خالد قال أخبرنا الفريابي قال أخبرنا  
الحارث بن سليمان قال حدثني كزادوس عن الأشعث بن قيس أن رجلاً  
من كندة ورجلاً من حضرموت اختصمّا إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
في أرض من اليمن ، فقال الحضرمي : يا رسول الله إن أرضي اغتصبنيها  
أبو هذا وهي في يده ، قال : هل لك بينة ؟ قال : لا ولكن أحلفه والله  
ما أعلم أنها أرضي اغتصبنيها أبووه ، فتهيأ الكندي لليمن فقال رسول الله

— فأمر من تعمد الحلف أن يكفر فيؤخذ منه مشروعية الكفارة لمن حلف حائثاً  
وفي هذا الحديث من الفوائد منها التشديد على من حلف باطلاً ليأخذ حق مسلم  
ومنها البداءة بالسمع من الطالب ثم من المطلوب هل يقر أو ينكر ، ثم طلب  
البينة من الطالب إن أنكر المطلوب ، ثم توجيه اليمين على المطلوب إذا لم يجد  
الطالب البينة ، وأن الطالب إذا ادعى أن المدعى به في يد المطلوب فاعترف  
استغنى عن إقامة البينة بأن يد المطلوب عليه انتهى . قال المنذرى : والحديث  
أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(إن رجلاً من كندة) بكسر فسكون أبو قبيلة من اليمن (من حضرموت)  
بسكون الضاد والواو بين فتحات وهو موضع من أقصى اليمن (فقال الحضرمي)  
أي الرجل المنسوب إلى حضرموت (اغتصبنيها أبو هذا) قال القاري : وفي  
نسخة من المشكاة اغتصبها أبووه (وهي) أي أرضي (في يده) أي تحت تصرفه  
الآن (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال لا) أي الحضرمي (ولكن  
أحلفه) بتشديد اللام (والله ما أعلم) قال الطيبي : هو اللفظ الخلف به أي  
أحلفه بهذا ، والوجه أن تكون الجملة القسمية منصوبة المحل على المصدر أي  
أحلفه هذا الخلف قاله القاري (أنها أرضي) بفتح أنها (فتهيأ الكندي لليمن) —

صلى الله عليه وسلم : لَا يَقْطَعُ أَحَدٌ مَالًا بِبِعْمِينَ إِلَّا لَيْقَى اللَّهَ وَهُوَ أَجْذَمٌ ،  
فَقَالَ السَّكَنْدِيُّ : هِيَ أَرْضُهُ .

٣٢٢٩ — حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ  
سِمَاكِ بْنِ عُلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ  
مِنْ حَضْرَمُوتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ  
الْحَضْرَمِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ كَانَتْ لِأَبِي ، فَقَالَ  
السَّكَنْدِيُّ : هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَرْزِعْهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ . قَالَ فَقَالَ النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَضْرَمِيِّ : أَلَاكَ بَيِّنَةٌ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَلَاكَ يَمِينُهُ ،  
قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي مَا حَلَفَ عَلَيْهِ لَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ ،

— أى أراد أن يحلف (أحمد مالا) أى عن أحد (بيمين) أى بسبب يمين فاجرة  
(وهو أجذم) أى مقطوع اليد أو البركة أو الحركة أو الحجة . وقال الطائي :  
أى أجذم الحجة لا لسان له يتكلم ولا حجة في يده ، يعنى لو سكون له عذر  
في أخذ مال مسلم ظالماً وفي حلفه كاذباً قاله القارى . قال المفذرى : وهذا قد ذكر  
في أثناء حديث عبد الله بن مسعود المتقدم .

(على أرض كانت لأبى) أى بالغصب والتعدي (هى أرضى) أى ملك لى  
(فى يدي) أى تحت تصرفى . قال الخطابي : فيه دليل على أن اليد تثبت على الأرض  
بالتراعى وعلى الدار بالسكنى وبعمد الإجارة عليهما وما أشبه ذلك من وجوه التصرف  
والتدبير (ليس له) أى للحضرمى (حق) أى من الحقوق (قال) أى وائل بن حجر  
(قال لا) أى الحضرمى (قال) (الغيبى صلى الله عليه وسلم) (فلك) (ياحضرمى (يعينه)  
أى السكندى قال الحضرمى إنه أى السكندى (فاجر) أى كاذب (لايبالى) —

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَاكَ ، فَأَنْطَاقَ لِيَخْلِفَ لَهُ ،  
فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا لَتَيْنِ حَلَفَ عَلَى مَا لِي لِيَأْ كُفْلَهُ  
ظَالِمًا لِيَلْتَقَيْنَ اللَّهُ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ .

— صفة كاشفة لفاجر (ليس يتورع) أصل الورع الكف عن الحرام والمضارع  
بمعنى الصكرة في سياق النفي فيعم ، ويكون التقدير ليس له ورع عن شيء .  
قوله في النيل ( ليس لك منه ) أى من الكندى ( إلا ذاك ) أى ما ذكر من  
اليمين ( فانطلق ) أى فذهب الكندى ( ليحلف ) أى على قصد أن يحلف ( له )  
أى للحضرمي ( فلما أذبر ) أى حين ولى الكندى على هذا القصد . قال الخطابي :  
فيه دليل على أن اليمين إنما كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند  
المنفى ، ولولا ذلك لم يكن لانطلاقه عن مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وإدباره عنه معنى ، وبشهاد لذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف  
عند منبري ولو على سواك أخضر تهوا مقعده من النار » ( وهو ) أى الله تعالى  
( عنه ) أى عن الخالف الفاجر ( معرض ) هو مجاز عن الاستهانة به والسخط  
عليه والإبعاد عن رحمة . وفيه أنواع من الفوائد منها أن صاحب اليد أولى من  
أجنبي يدعى عليه ، ومنها أن المدعى عليه ، ومنها أن المدعى عليه تلزمه اليمين إذا  
لم يقر ، ومنها أن البينة تقدم على اليد ويقضى لصاحبها بغير يمين . ومنها أن  
يمين الفاجر المدعى عليه تقبل كيمين العدل وتسقط عنه المطالبة بها . ومنها أن  
أحد الخصمين إذا قال لصاحبه إنه ظالم أو فاجر أو نحوه في حال الخصامة يحتمل  
ذلك منه . ومنها أن الوارث إذا ادعى شيئاً لورثته وعلم الحاكم أن مورثه مات  
ولا وارث له سواء جاز الحكم له به ، ولم يكلفه حال الدعوى ببينة على ذلك ،  
وموضع الدلالة أنه قال غلبني على أرض لى كانت لأبى » فقد أقر بأنها كانت  
لأبيه فلولاً أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بأنه ورثها وحده لطالبه ببينة على —

### ٣ - باب ماجاء في تعظيم اليمين عند [ على ] منبر

النبي صلى الله عليه وسلم

٣٣٣٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا ابن نمير قال أخبرنا

هاشم بن هاشم قال أخبرني عبد الله بن نسطاس من آل كثير بن الصلت أنه سمع جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحلف أحد عند منبري هذا على يمين آئمة ولو على سواك أخضر ، إلا نبؤا مقعدة من النار ، أو وجبت له النار » .

— كونه وارثاً وبينة أخرى على كونه محمداً في دعواه على خصمه . قاله القارى . وقال الخطابي : في هذا الحديث دليل على أن ما جرى بين المتخاصمين من كلام تشاجر وتنازع وإن خرج بهم الأمر في ذلك إلى أن ينسب كل واحد منهم صاحبه فيما يدعيه قبله إلى خيانة وفجور واستحلال ونحو ذلك من الأمور فإنه لا حكومة بينهما في ذلك . وفيه دليل على أن الصالح المظنون به الصدق والصالح الموهوم به الكذب في ذلك الحكم سوى ، وأنه لا يحكم لهما ولا عليهما إلا بالبينة العادلة أو اليمين انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

( باب ماجاء في تعظيم اليمين عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم )

( على يمين آئمة ) أى كاذبة ، سميت بها كتسميتها فاجرة اتساعاً حيث وصفت بوصف صاحبها أى ذات إثم ( ولو على سواك أخضر ) إنما خص الرطب لأنه كثير الوجود لا يباع بالثمن ، وهو لا يكون كذلك إلا فى مواطن نباته بخلاف اليابس فإنه قد يحمل من بلد إلى بلد فيباع . قاله الشوكانى ( أو وجبت له النار ) شك من الراوى أو للتنويع بأن يكون الأول وعهداً للفاجر —

## ٤ — باب اليمين بغير الله

٣٣٣١ — حدثنا الحسن بن علي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أنبأنا معمر بن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَلَفَ وَقَالَ [ فَعَالَ ] فِي حَلْفِهِ وَاللَّاتِ

— والثاني للكافر . والحديث دليل على عظمة إثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم كاذباً . قال الشوكاني : وقد استدل به على جواز التغليظ على الحالف بمكان معين كالحرم والمسجد ومنبره صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالزمان كبعد العصر ويوم الجمعة ونحو ذلك . وقد ذهب إلى ذلك الجمهور كما حكاه في الفتح . وذهبت الحنفية إلى عدم جواز التغليظ بذلك وعليه دلت ترجمة البخاري فإنه قال في الصحيح : باب يحلف المدعى عليه حيناً وجبت عليه اليمين انتهى . وذهب بعض أهل العلم إلى أن ذلك موضع اجتهاد للحاكم . وقد ورد عن جماعة من الصحابة طلب التغليظ على خصوصهم في الأيمان بالحلف بين الركن والمقام وعلى منبره صلى الله عليه وسلم ، وورد عن بعضهم الامتناع من الإجابة إلى ذلك وروى عن بعض الصحابة التحليف على المصحف . وقد قال ابن رسلان إنهم لم يختلفوا في جواز التغليظ على الذي قال الشوكاني : فغاية ما يجوز التغليظ به هو ما ورد في حديث الباب وما يشبهه من التغليظ باللفظ ، وأما التغليظ بزمان معين أو مكان معين على أهل الذمة مثل أن يطلب منه أن يحلف في الكنائس أو نحوها فلا دليل على ذلك انتهى .

قال المفزري : والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه .

( باب اليمين بغير الله )

( في حلفه ) بكسر اللام قاله القسطلاني ( واللات ) صنم معروف في الجاهلية —

فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أَقَامِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ »

— (فليقل لا إله إلا الله) إنما أمر بذلك لأنه تعاطى صورة تعظيم الأصنام حين حلف بها وأن كفرته هو هذا القول لا غير قاله العيني . وقال القارى : له معنيان أحدهما أن يجرى على لسانه سهواً جرياً على المعقاد السابق للمؤمن المتجدد فليقل لا إله إلا الله أى فليتب كفارة لتلك الكلمات فإن الحسنات يذهبن السيئات ، فهذا توبة من الغفلة ، وثانيهما أن يقصد تعظيم اللات والعزى فليقل لا إله إلا الله تجديداً لإيمانه ، فهذا توبة من المعصية انتهى : وقال الخطايب : فوهه دليل على أن الحالف باللات لا يلزمه كفارة اليمين وإلحماً يلزمه الإجابة والاستغفار ، وفي معناه إذا قال أنا يهودى أو نصرانى أو برىء من الإسلام إن فعلت كذا فإنه يتصدق بشيء ، وهو قول مالك والشافعى وأبو عبيد . وقال النخعى وأصحاب الرأى : إن قال هو يهودى إن فعلت كذا فحنت فعليه كفارة يمين ، وبه قال الأوزاعى وسفيان الثورى ، وقول أحمد وإسحاق بن راهويه نحو من ذلك ( تعال ) بفتح اللام أمر من تعالى يتعالى أى انت ( أقامرك ) بالجزم على جواب الأمر أى أفعَل القمار معك ( فليتصدق بشيء ) من ماله كفارة لمقاله .

وقال الخطايب : معناه فليتصدق بقدر جعله حظاً في القمار انتهى . وقال العيني وإلحماً أمر بالصدقة تكفيراً للخطيئة في كلامه بهذه المعصية ، والأمر بالصدقة محمول عند الفقهاء على الغدب انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وليس في حديث أحد منهم بشيء سوى مسلم وحده .

## [ ٥ - باب كراهية الحلف بالآباء ]

٣٢٣٢ - حدثنا عبيد الله بن معاذ أخبرنا أبي أخبرنا عوف بن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد ، ولا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون » .

### [ باب كراهية الحلف بالآباء ]

( لا تحلفوا بآبائكم ) أى بأصولكم فبالفروع أولى ( ولا بالأنداد ) أى الأصنام .

قال فى النهاية : الأنداد : جمع ند بالكسر ، وهو مثل الشيء الذى يضاده فى أموره ، وبناءه أى يخالفه ، ويريد بها ما كانوا يتخذونه آلهة من دون الله انتهى .

قال فى الفتح : وهل المنع للتحريم ؟ قولان عند المالكية ، كذا قال ابن دقيق العيد ، والمشهور عندهم الكراهة ، والخلاف أيضاً عند الحنابلة ، لكن المشهور عندهم التحريم ، وبه جزم الظاهرية .

وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع ، ومراده بنفى الجواز الكراهة أهم من التحريم والتنزيه فإنه قال فى موضع آخر أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها . والخلاف موجود عند الشافعية من أجل قول الشافعى أخشى أن يكون الحلف بغير الله معصية ، فأشعر بالتردد ، وجهور أصحابه على أنه للتنزيه .

وقال إمام الحرمين : المذهب القطع بالكراهة ، وجزم غيره بالتفصيل ، فإن اعتقد فى الحلف فيه من التعظيم ما يعتقده فى الله حرم الحلف به وكان بذلك -



٣٢٣٣ — حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن محمد بن الخطاب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذركم وهو في ركب وهو يخلف بأبيه فقال : إن الله ينهاكم أن تخلفوا بأبائكم ، فمن كان حالفاً فليخلف بالله أو ليسكت » .

— الاعتقاد كافر انتهى والحديث ليس من رواية الأثرى ولذا لم يذكره المفردى وقال المزى في الأطراف : حديث عبيد الله بن معاذ في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم .

( أدركه ) أى عمر ( وهو ) أى عمر ( فى ركب ) قال فى السبل : الركب أى ركبان الإبل اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعداً وقد يكون الخيل ( وهو يخلف ) أى عمر ( فقال ) النبى صلى الله عليه وسلم ( فمن كان حالفاً ) أى مريداً للحلف ( فليخلف بالله ) أى بأسمائه وصفاته .

قال الحافظ : وظاهره تخصيص الحلف بالله خاصة ، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلمية ( أو ليسكت ) قال العيني : والحكمة فى النهى عن الحلف بالآباء أنه يقتضى تعظيم الخوف به ، وحقيقة العظمة مختصة بالله جلّت عظمتة فلا يضاهى به غيره ، وهكذا حكم غير الآباء من سائر الأشياء . وما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال أفصح وأبهر ففى كلمة تجرى على اللسان لا يقصد بها اليمين انتهى .

قلت : أو أن هذا وقع قبل ورود الفهمى . قال : وأما قسم الله تعالى بمخلوقاته نحو الصافات والطور والسماء والطارق والعين والزيتون والمعاديات ، فالله يقسم بما شاء من خلقه تنبيهاً على شرفه ، أو التقدير ورب الطور انتهى . وقال القزوينى : يكره الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته سواء فى ذلك —

٣٢٣٤ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو معناه إلى بابائكم . زاد قال عمر : فوالله ما حلفت بهذا ذا كراً ولا آثراً . »

٣٢٣٥ — حدثنا محمد بن الصلاء أخبرنا ابن إدريس قال سمعت الحسن بن عبيد الله بن سعد بن عبيدة قال « سمعت ابن عمر رجلاً يحلف لا والكعبة ، فقال له ابن عمر : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من حلف بغير الله فقد أشرك . »

— النبي صلى الله عليه وسلم والكعبة والملائكة والأمانة والحياة والروح وغيرها ومن أشدها كراهة الحلف بالأمانة انتهى . قال المغدري : والحديث أخرجه البغاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

( نحو معناه ) أى بمعنى حديث أحمد بن يونس ( بهذا ) أى بأبى ( ذا كراً ) أى فائلاً لها من قبل نفسى ( ولا آثراً ) بلفظ اسم الفاعل من الأثر يعنى ولا حاكياً لها عن غيرى ناقله عنه . وقال الطبري : ومنه حديث ماثور عن فلان أى يحدث به عنه ، والأثر الرواية ونقل كلام الغير قاله العيني .

وقال الخطابي : معنى قوله آثراً أى موثقاً وقيل يريد مخبراً به من قولك أثرت الحديث أثرة إذا رويته يقول ما حلفت ذا كراً عن نفسى ولا مخبراً به عن غيره انتهى . والحديث ليس من رواية الأثرى ولذا لم يذكره المغدري . وقال المزى : حديث أحمد بن حنبل فى رواية أبى الحسن بن العبد ، ولم يذكره أبو القاسم انتهى .

( فقال له ) أى للرجل ( فقد أشرك ) قال القارى : قيل معناه من أشرك به —

٣٢٣٦ — حدثنا سليمان بن داود القسبي أخبرنا إسماعيل بن جعفر المدني عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله - يعني في حديث قصة الأعرابي - قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفلح وأبيه إن صدق دخل الجنة وأبيه إن صدق »

## ٦ — باب كراهية الحلف بالأمانة

٣٢٣٧ — حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير أخبرنا الوليد بن

— غيره في التعميم البليغ فكأنه مشرك إشراكاً جلياً فيكون زجراً بطريق المبالغة قال ابن الهمام : من حلف بغير الله كالنبي والسكبة لم يكن حالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » متفق عليه انتهى . قال الحافظ : والتعبير بقول « أشرك » للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك ، وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك انتهى .

قال المزي : حديث محمد بن العلاء في رواية أبي الحسن بن العبد ولم يذكره أبو القاسم انتهى . والحديث ليس من رواية اللؤلؤي ولذا لم يذكره المنذرى . ( عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر ) قال المزي : أخرجه أبو داود في الصلاة عن القعني عن مالك ، وفي الأيمان والنذور عن أبي الربيع سليمان بن داود عن إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله بن عثمان أحد العشرة المشهود لهم انتهى وليس هذا الحديث في نسخة المنذرى والله أعلم ( أفلح وأبيه ) لعل هذا وقع قبل ورود النهي أو التقدير ورب أبيه أو كلمة جرت على اللسان من غير أن يقصد بها اليمين .

( باب كراهية الحلف بالأمانة )

أي بلفظ الأمانة .

ثَعْلَبَةُ الطَّائِي عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا » .

### ٧ - باب المعاريض في الأيمان

٣٢٣٨ - حدثنا عمرو بن عَوْْنٍ قَالَ أَنْبَأَنَا هُشَيْمٌ . وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ

— ( من حلف بالأمانة فليس منا ) أى ممن اقعدى بطريقتنا . قال القاضى أى من ذوى أسوتنا بل هو من المتشبهين بغيرنا فإنه من ديدن أهل الكتاب ولعله أراد به الوعيد عليه قاله القارى .

وقال فى النهاية : يشبه أن تكون الكراهة فيه لأجل أنه أمر أن يخاف بأسماء الله وصفاته والأمانة أمر من أموره فنهوا عنهما من أجل التسوية بينهما وبين أسماء الله تعالى ، كما نهوا أن يحلفوا بأبائهم وإذا قال الحالف : وأمانة الله كانت يميناً عند أبى حميفة ، والشافعى لا يعدها يميناً والأمانة تقع على الطاعة والعبادة والوديعة والنقد والأمان ، وقد جاء فى كل منها حديث . قال المنذرى : وابن بريدة هو عبد الله ، وروى أيضاً من حديث سليمان بن يزيد والحديث سكت عنه .

### ( باب المعاريض فى الأيمان )

قال فى النهاية : المعاريض جمع معراض من التعريض وهو خلاف التصريح من القول انتهى . وقال العيني : التعريض نوع من الكناية ضد التصريح . وقال الراغب : هو كلام له ظاهر وباطن فقصده قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر انتهى .

( عن عباد بن أبى صالح ) هكذا هذا الإسناد كما فى المتن فى النسخ الصحيحة

وفى بعض النسخ خلافه وهو غلط .

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهَا صَاحِبُكَ » .  
قال مُسَدَّدٌ قال أخبرني عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ .

— وقال المزى في الأطراف : أخرجه أبو داود في الإيمان عن عمرو بن عون  
ومسدد كلاهما عن هشيم ، قال عمرو بن عون عن عباد بن أبي صالح ، وقال  
مسدد عن عبد الله بن أبي صالح عن أبي صالح . قال أبو داود هما واحد انتهى .  
قلت : أبو صالح هو ذكوان وعبد الله كنيته أبو الزناد ( يمينك ) أى حلفك وهو  
مبتدأ خبره قوله ( على ما ) ما موصولة والمراد به النية ( يصدقك عليها ) أى على النية  
( صاحبك ) أى خصمك ومدعيك ومحاورك ، ولفظ مسلم « يمينك على ما يصدقك  
عليه صاحبك » والمعنى أنه واقع عليه لا يؤثر فيه التورية ، فإن العبرة في اليمين  
بقصد المستحلف إن كان مستحقاً لها وإلا فالعبرة بقصد الخالف فله التورية قاله  
القارى ، وفي فتح الودود : معناه يمينك واقع على نية المستحلف ولا تؤثر التورية  
فيه ، وهذا إذا كان للمستحلف حق استحلاف وإلا فالتورية نافعة قطعاً وعليه  
يحمل حديث إنه أخى لذلك ذكره بعد هذا الحديث تنبيهاً على المراد انتهى .

وفي رواية لمسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« اليمين على نية المستحلف » قال القارى أى إذا كان مستحقاً للتحميف والمعنى  
أن النظر والاعتبار في اليمين على نية طالب الحنث فإن أضر الخالف تأويله على  
غير نية المستحلف لم يستخلص من الحنث وبه قال أحمد انتهى . قال في النيل :  
فيه دليل على أن الاعتبار بقصد الخلف من غير فرق بين أن يكون الخلف  
هو الحاكم أو الغريم وبين أن يكون الخلف ظالماً أو مظلوماً صادقاً أو كاذباً .  
وقيل هو مقيد بصدق الخلف فيما ادعاه ، أما لو كان كاذباً كان الاعتبار بنية  
الخالف . قال النووي : والحاصل أن اليمين على نية الخالف في كل الأحوال إلا —  
( ٦ — عون المعبود ٩ )

قال أبو داود : هَمَّا وَاحِدٌ ، عَبَادُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ .  
 ٣٣٣٩ - حدثنا عمرو بن محمد الناقذ أخبرنا أبو أحمد الزبيري  
 قال أخبرنا إسرائيل عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن جدته عن أبيها  
 سويد بن حنظلة قال : « خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَنَا  
 وَائِلُ بْنُ حُبَيْرٍ فَأَخَذَهُ عَدُوُّ لَهُ فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلِفُوا وَحَلَفْتُ أَنَّهُ أَخِي  
 فَخَلَّى سَبِيلَهُ ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ  
 تَحَرَّجُوا أَنْ يَخْلِفُوا وَحَلَفْتُ أَنَّهُ أَخِي ، قَالَ : صَدَقْتَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ »

— إذا استخلفه القاضى أو نائبه فى دعوى توجهت عليه قال والتورية وإن كان  
 — لا يحنث بها فلا يجوز فعلها حيث يبطل بها حق المستخلف وهذا جمع عليه .  
 وقد حكى القاضى عياض الإجماع على أن الحالف من غير استخلاف ومن غير  
 تعلق حق بيمينه له نيته ويقبل قوله ، وأما إذا كان لغيره حق عليه فلا خلاف  
 أنه يحكم عليه بظاهر يمينه سواء حلف متبرعاً أو باستخلاف انتهى . قال  
 المفذى : والحديث أخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه .

( عن جدته ) أى لبراهيم هى مجهولة لا تعرف ( عن أبيها ) أى للجدّة  
 ( سويد ) بدل عن أبيها ( فأخذه ) أى وائلا ( عدوله ) أى لوائل ( فتخرج  
 القوم ) أى ضيقوا على أنفسهم ، والخرج الإنم والضيق قاله فى النهاية ( أن يخلفوا )  
 معنى كرهوا الحلف وظنوه إلتماً ( وحلفت أنه ) أى وائل بن حجر ( قال ) أى  
 النبى صلى الله عليه وسلم ( المسلم أخو المسلم ) ليس المراد بهذه الأخوة إلا أخوة  
 الإسلام ، فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة ، ويشترك فى  
 ذلك الحر والعبد وبهر الحالف إذا حلف أن هذا المسلم أخوه ولاسيما إذا كان —

## ٨ — باب ماجاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام

٣٢٤٠ — حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع أخبرنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال أخبرني أبو قلابة أن ثابت بن الضحاك أخبره « أنه بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من حلف بملة غير ملة الإسلام [ بملة غير الإسلام ]

— في ذلك قرينة كما في حديث الباب ولهذا استحسن ذلك صلى الله عليه وآله وسلم من الحلف وقال صدقت . قاله الشوكاني .

قال المنذرى : والحديث أخرجه ابن ماجه . وسويد بن حنظلة لم ينسب ولا يعرف له غير هذا الحديث انتهى . وفي الإصابة قال الأزدي . ما روى عنه إلا ابنته . قال ابن عبيد البر لا أعلم له نسبا انتهى . قال الشوكاني : وعزاء المنذرى إلى مسلم فيمنظر في صحة ذلك انتهى .

قلت ما وجدنا لفظ مسلم في نسخة المنذرى ، ولعل ذلك باختلاف النسخ والله أعلم .

## ( باب ماجاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام )

( أن ثابت بن الضحاك ) الحديث ليس من رواية الأوّلوى ولذا لم يذكره المنذرى . وقال الحافظ المزى في الأطراف : الحديث أخرجه البخارى في الجفائز والأدب والفذور ، ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى الإيمان ، وابن ماجه فى الكفارات ، وحديث أبى داود فى رواية أبى الحسن ابن العبد ولم يذكره أبو القاسم ( أخبره ) أى أبا قلابة ( أنه ) أى ثابتا ( من حلف بملة ) الملة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشريعة وهى نسكرة فى سياق الشرط ، فقم جميع —

كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ .

— الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ومن لحق بهم من الجوسية والصابئة وأهل الأوثان والذهرية والمعطلة وعهدة الشياطين والملائكة وغيرهم .  
قاله في الفتوح ( غير ملّة الإسلام ) صفة لملّة كان يقول إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى ( كاذباً ) أى فى حلفه . قال القسطلانى : يستفاد منه أن الخالف إن كان مطمئن القلب بالإيمان وهو كاذب فى تعظيم مالا يعتقد تعظيمه لم يكفر ، وإن قاله معتمداً لليمين بتلك الملّة لكونها حقاً كفر ، وإن قاله لجرد التعظيم لها باعتبار ما كان قبل النسخ فلا يكفر ( فهو ) أى الخالف وهو جواب الشرط ( كما قال ) وقوله فهو مبقداً وكما قال فى موضع الخبر أى فهو كائن كما قال ، وظاهره أنه يكفر بذلك . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة فى الوعيد لا الحكم وكأنه قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال ، ونظيره « من ترك الصلاة فقد كفر » أى استوجب عقوبة من كفر . وقال ابن المنذر : قوله « فهو كما قال » ليس على إطلاقه فى نسبتته إلى الكفر بل المراد أنه كاذب ككذب المعظم لتلك الجهة انتهى ( عذب به ) بصيغة الجھول أى بالشئ الذى قتل نفسه به لأن جزاءه من جنس عمله . قال الحافظ قال ابن دقيق العيد : هذا من باب مجانسة العقوبات الأخروية للجنائيات الدنيوية ويؤخذ منه أن جناية الإنسان على نفسه كجنائيه على غيره فى الإثم لأن نفسه ليست ملكاً له مطلقاً بل هى لله تعالى فلا يقصر فىها إلا بما أذن له فيه ( وليس على رجل ) أى لا يلزمه ( نذر فيما لا يملكه ) كأن يقول إن شئ الله مريضى ففلان حر وهو ليس فى ملكه .



٣٢٤١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا زيد بن الحباب أخبرنا  
حسين - يعني ابن واقد - حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حلف فقال إني بريء من الإسلام  
فإن كان كاذباً فهو كماً قال ، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سائلاً »

— (حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه) الحديث ليس من رواية اللؤلؤى ولذا  
لم يذكره المنذرى . وقال المزى : حديث « من قال إني بريء من الإسلام »  
إلى آخره أخرجه أبو داود في الأيمان والنذور عن أحمد بن حنبل عن زيد بن  
الحباب عن حسين بن واقد المروزي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وأخرجه  
النسائي فيه وابن ماجه في الكفارات ، وحديث أبي داود ليس في الرواية ولم  
يذكره أبو القاسم (إني بريء من الإسلام) أى لو فعلت كذا أو لم أفعله (فإن  
كان كاذباً) أى فى حلفه (فهو كماً قال) فيه مبالغة تهديد وزجر مع التشديد عن  
ذلك القول .

قال الحافظ : قال ابن المنذر : اختلف فيمن قال أ كفر بالله ونحو ذلك  
إن فعلت ثم فعل ، فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجههور فقهاء  
الأمصار : لا كفارة عليه ولا يكون كافراً إلا إن أضمر ذلك بقلبه .

وقال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق : هو يمين وعليه  
الكفارة . قال ابن المنذر : والأول أصح لقوله « من حلف باللات والعزى  
فليقل لا إله إلا الله » ولم يذكر كفارة زاد غيره ولذا قال « من حلف بجملة غير  
الإسلام فهو كماً قال » فأراد التغليظ فى ذلك حتى لا يجترأ أحد عليه انتهى .  
قال الخطابي : فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام فإنه يأنثم ولا  
تلزمه الكفارة وذلك لأنه جعل عقوبتها فى دينه ولم يجعل فى ماله شيئاً وقد —

## ٩ - باب الرجل يحلف أن لا يتأدم

٣٢٤٢ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ تَمْرَةً عَلَى كِسْرَةٍ فَقَالَ : هَذِهِ إِدَامُ هَذِهِ »

— ذكرنا اختلاف أهل العلم في الباب الأول انتهى (وإن كان صادقا) أى فى حلقه يعنى مثلا حلف إن فعلت كذا فأنا برىء من الإسلام فلم يفعل فبر فى يمينه (سالما) لأن فيه نوع استخفاف بالإسلام فيكون بنفس هذا الحلف آثما .

### ( باب الرجل يحلف أن لا يتأدم )

أى أن لا يأكل الإدام فأكل تمرأ بخبز هل يكون مؤثما فيحدث أم لا . (على كسرة) من خبز (هذه) أى تمر (إدام هذه) أى كسرة . قال العيني : وبهذا يحتج أن كل ما يوجد فى البيت غير الخبز فهو إدام سواء كان رطبا أو يابسا ، فعلى هذا أن من حلف أن لا يتأدم فأكل خبزاً بتمر فإنه يحدث . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف الإدام ما يصطبغ به مثل الزيت والعسل والملح والخل وأما ما لا يصطبغ به مثل اللحم المشوى والخبز والبيض فليس بإدام وقال محمد : هذه إدام ، وبه قال مالك والشافعى وأحمد ، وهو رواية عن أبى يوسف انتهى .

وقال الحافظ : قال ابن القصار : لا خلاف بين أهل اللسان أن من أكل خبزاً بلحم مشوى أنه أتقدم به ، فلو قال أكلت خبزاً بلا إدام كذب ، وإن قال أكلت خبزاً بإدام صدق وأما قول السكوفيين : الإدام اسم للجمع بين الشئتين فدل على أن المراد أن يستهلك الخبز فيه بحيث يكون تابعا له بأن تعداخل أجزاؤه فى أجزائه ، وهذا لا يحصل إلا بما يصطبغ به ، فقد أجاب من خالفهم بأن الكلام الأول مسلم ، لكن دعوى التداخل لا دليل عليه قبل التناول —

٣٢٤٣ — حدثنا هارون بن عبد الله أخبرنا عمر بن حفص قال أخبرنا أبي عن محمد بن أبي يحيى عن يزيد الأعور عن يوسف بن عبد الله بن سلام مثله .

#### ١٠ — باب الاستثناء في اليمين

٣٢٤٤ — حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ اسْتَشْنَى » .

— وإنما المراد الجمع ثم الاستهلاك بالأكل فيقتد اخلان حينئذ انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى ويوسف قال البخارى وغيره إن له محبة ، وقال غيرهم ليس له محبة له رواية ، ومنهم من عده فى من ولد فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه .

#### ( باب الاستثناء فى اليمين )

قال الحافظ : الاستثناء فى الإصلاح إخراج بعض ما يقناوله اللفظ ، وأداتها إلا وأخواتها ، وتطلق أيضاً على التعاليق ومنها التعاليق على المشيئة وهو المراد فى هذه الترجمة ، فإذا قال لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى استثنى ، وكذا إذا قال لا أفعل كذا إن شاء الله .

( على يمين ) أى على محلوف عليه من فعل شىء أو تركه ( فقال إن شاء الله ) أى متصلاً بيومينه ( فقد استثنى ) أى فلا حنث عليه . قال المنذرى : —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

ولفظ النسأى « فله ثنيا » وفى لفظ له « فهو بالخيار : إن شاء مضى وإن شاء =

٣٢٤٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى وَمُسَدَّدٌ وَهَذَا حَدِيثُهُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَلَفَ فَاسْتَتْنَى فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ غَيْرَ حِنْثٍ »

— والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حديث حسن وذكر أنه روى عن نافع موقوفاً ، وأنه روى عن سالم عن ابن عمر موقوفاً ، وذكر عن أيوب السخيتى أنه كان أحياناً يرفعه يعنى عن نافع وأحياناً لا يرفعه وقال ولا نعلم أحداً رفعه عن أيوب السخيتى .

(وهذا حديثه) أى حديث مسدد (من حلف فاستتنى) قال الخطابى معناه أن يستتنى بلسانه نطقاً دون أن يستتنى بقلبه لأن فى هذا الحديث من غير رواية أبى داود «من حلف فقال إن شاء الله» فعلى القول ، وقد دخل فى هذا كل يمين —

== ترك « ولفظ الترمذى «فلا حنث عليه» ولفظ ابن ماجه «إن شاء رجع وإن شاء ترك غير حانث» .

قال الترمذى وقد رواه عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر موقوفاً . وهكذا روى مسلم عن ابن عمر موقوفاً ، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتى وقال إسماعيل بن إبراهيم : كان أيوب أحياناً يرفعه ، وأحياناً كان لا يرفعه . وروى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من حلف على يمين فقال : إن شاء الله لم يحنث » رواه الترمذى .

وهذا الإسناد متفق على الاحتجاج به إلا أن الحديث معلول .

قال الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ؟ فقال : هذا حديث خطأ ، أخطأ فيه عبد الرزاق ، اختصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن سليمان بن داود قال : لأطوفن الليلة على سبعين امرأة — الحديث — وفيه : لو قال إن شاء الله كان كما قال »

— كانت بطلاق أو عتاق أو غيرها لأنه صلى الله عليه وسلم هم ولم يخص .  
ولم يختلف الناس في أنه إذا حلف بالله ليفعلن كذا أو لأفعلن كذا واستثنى  
أن الحنث عنه ساقط ، فأما إذا حلف بطلاق أو عتاق واستثنى فإن مالك بن  
أنس والأوزاعي ذهبا إلى أن الاستثناء لا يغني عنه شيئا ، فالطلاق والعتاق  
واقعان ، وعلة أصحاب مالك في هذا أن كل يمين تدخلها الكفارة فإن الاستثناء  
يعمل فيها ، ومالا تدخله الكفارة فالاستثناء فيه باطل . قال مالك : إذا حلف  
بالمشي إلى بيت الله الحرام واستثنى فإن استثناءه ساقط والحنث فيه لازم انتهى  
قال الحافظ قال ابن المنذر : واختلفوا في وقت الاستثناء فالأكثر على أنه يشترط  
أن يتصل بالحلف : قال مالك : إذا سككت أو قطع كلامه فلا ثمنيا . وقال الشافعي :  
يشترط وصل الاستثناء بالكلام الأول ووصله أن يكون نسقا ، فإن كان بينهما  
سكوت انقطع إلا إن كانت سكتة تذكر أو تنفس أوعى أو انقطاع صوت ،  
وكذا يقطعه الأخذ في كلام آخر وخصه ابن الحاجب فقال شرطه الاتصال لفظاً  
أو في مافي حكمه كقطعه لتنفس أو سعال ونحوه مما لا يمنع الاتصال عرفاً . ومن  
الأدلة على اشتراط اتصال الاستثناء بالكلام قوله تعالى لأيوب (وخذ بيدك ضغثاً  
فأضرب به ولا تحنث ) فإنه لو كان الاستثناء يفهم بعد قطع الكلام لقال استثنى  
لأنه أسهل من التحيل لحل اليمين بالضرب وللازم منه بطلان الإقرارات والطلاق  
والعتق فيستثنى من أقر أو طلق أو عتق بعد زمان ويرتفع حكم ذلك انتهى .  
هذا الحديث ليس من رواية الثوري ولذا لم يذكره المنذري . قال المنذري في  
الأطراف : أخرج أبو داود في الإيمان والنذور عن أحمد بن حنبل عن سفيان ،  
وعن محمد بن عيسى ومسدّد كلاهما عن عبد الوارث ، وحديث محمد بن عيسى  
ومسدّد في رواية ابن العبد وابن داسة ولم يذكره أبو القاسم .

١١ - باب ما جاء في عين النبي صلى الله عليه وسلم ما كانت

٣٢٤٦ - حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي أخبرنا ابن المبارك عن

موسى بن عقيب عن سالم عن ابن عمر قال : « أكثر ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلف بهذه اليمين : لا ومقلب القلوب » .

---

(باب ما جاء في يمين النبي صلى الله عليه وسلم ما كانت)

(لا ومقلب القلوب) قال العيني : لافيه حذف نحو لا أفعل أو لا أترك والواو فيه للقسام ومعنى مقلب القلوب تقلبيه قلب عبده عن إثبات الإيمان إلى إثبات الكفر وعكسه انتهى . وقال الحافظ : ومقلب القلوب هو المقسم به ، والمراد بتقلب القلوب تقليب أعراضها وأحوالها لا تقليب ذات القلب . وفي الحديث دلالة على أن أعمال القلب من الإرادات والدواعي وسائر الأعراض بخلق الله تعالى . وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذي يليق به . وفي هذا الحديث حجة لمن أوجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله غنث ، ولا نزاع في أصل ذلك وإنما الخلاف في أى صفة تنمقدها اليمين ، والتحقيق أنها مختصة بالتي لا يشاركه فيها غيره كقلب القلوب انتهى . هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى ولذا لم يذكره المنذرى . قال المزى في الأطراف : أخرج أبو داود أكثر ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلف بهذه اليمين لا ومقلب القلوب وفي الإيمان والندور عن عبد الله بن محمد النفيلي عن ابن المبارك عنه به ، وهذا الحديث في رواية بن العبد وابن داسة ولم يذكره أبو القاسم قاله المزى في ترجمة موسى بن عقبة المدني عن نافع عن ابن عمر وقال في ترجمة موسى بن عقبة المدني عن سالم عن ابن عمر حديث كثيراً ما كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يحلف « لا ومقلب القلوب » أخرجه البخارى في القدر -

٣٢٤٧ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا عكرمة بن عمار عن عاصم بن شميخ عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتهد في اليمين قال : والذي نفس أبي القاسم بيده »

٣٢٤٨ — حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أخبرني زبد بن حباب أخبرني محمد بن هلال حدثني أبي أنه سمع أبا هريرة يقول « كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف يقول لا وأستغفر الله »

— وفي التوحيد وفي الإيمان والنذور والتمذي في الإيمان والنذور والنسائي فيه وابن ماجه في الكفارات ، ورواه عبد الله بن محمد الغفلي عن ابن المبارك عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر وسياق .

( إذا اجتهد في اليمين ) أى بالغ في اليمين ( والذي نفس أبي القاسم ) أى روحه أو ذاته ( بيده ) أى بتصرفه وتحت قدرته وإرادته . هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى ولذا لم يذكره المنذرى . قال المزى في الأطراف : حديث عاصم بن شميخ الغيلاني أخرجه أبو داود في الإيمان ولم يذكره أبو القاسم وهو في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة .

( أبي رزمة ) بكسر الراء وسكون الزاى ( إذا حلف ) يعنى أحياناً ( لا وأستغفر الله ) أى أسغفر الله إن كان الأمر على خلاف ذلك ، وهو وإن لم يكن يميناً لكن شابهه من حيث أنه أكد الكلام وقرره وأعرب عن مخبره بالكذب فيه وتمحزه عنه فلذلك سماه يميناً . قال الطيبي : والوجه أن يقال إن الواو في قوله « وأستغفر الله » للمعطف وهو يقتضى معطوفاً عليه محذوفاً والقريفة لفظة لا لأنها لا تخلو إما أن تكون توطئة للقسم كما في قوله تعالى جل شأنه ( لا أقسم ) رداً للكلام السابق أو لإنشاء قسم ، وعلى كلا التقديرين —

٣٢٤٩ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا إبراهيم بن حمزة أخبرنا عبد الملك بن عياش السمعى الأنصارى [ حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا إبراهيم بن حمزة أخبرنا إبراهيم بن المغيرة الحزامي أخبرنا عبد الرحمن بن عياش السمعى الأنصارى ] عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حجاب ابن عامر بن المنتقى المقيلى عن أبيه عن محمد لقيط بن عامر ، قال دلهم وحدثنيه أيضاً الأسود بن عبد الله عن عاصم بن لقيط « أن لقيط بن عامر خرج وافداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قال لقيط : فقدّمنا على

— المعنى لا أقسم بالله وأستغفر الله ، ويمكن أن يكون التقدير كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف مقرونة لا وأستغفر الله ، يعنى إذا حلف وبالغ بقوله لا قال وأستغفر الله يعنى مما يعلم به الله على خلاف ما وقع منى وصدر عنى ، فإنه ولو لم يكن فيه المؤاخذه لكن حسنات الأبرار سيئات المقربين قاله القارى . هذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى ولذا لم يذكره المفردى . قال المزى فى الأطراف : هذا الحديث أخرجه أبو داود فى الإيمان والنذور عن محمد بن عبد العزيز عن زيد بن الحباب ، وابن ماجه فى الكفارات عن أبي بكر بن أبى شعبة عن حماد بن خالد ، وعن يعقوب بن حميد عن معن بن عيسى ثلاثهم عن محمد بن هلال عن أبيه هلال بن أبى هلال المدنى مولى بنى كعب عن أبى هريرة ، وحديث أبى داود فى رواية أبى الحسن بن العبد وابن داسة ولم يذكره أبو القاسم .

( خرج وافداً ) قال فى النهاية : الوفد وهم القوم يجتمعون ويردون البلاد وأحدهم وافد وكذلك الذين يقصدون الأمراء لزيارة واسترفاد وانعجاع وغير —



رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَمْرُؤِ إِلَهِكَ .

— ذلك ( فذكر ) أى لقيط ( حديثاً فيه ) أى فى الحديث ( لعمر إلهك ) هو قسم ببقاء الله ودوامه وهو رفع بالابتداء والخبر محذوف تقديره لعمر الله قسمى أو ما أقسم به واللام للتوكيد فإن لم تأت باللام نصبه نصب المصادر فقلت عمر الله وعمرك الله أى بإقرارك لله وتعميرك له بالبقاء . قاله فى النهاية لعمر الله بفتح العين المهملة وسكون الميم هو العمر بضم العين ولا يقال فى القسم إلا بالفتح . وقال الراغب : العمر بالضم وبالفتح واحد ولكن خص الحلف بالثانى . وقال أبو القاسم الزجاج : العمر الحياة فمن قال لعمر الله فكأنه قال أحلف ببقاء الله واللام للتوكيد . ومن ثم قالت المالكية والحنفية : تنعقد بها اليمين لأن بقاء الله تعالى من صفة ذاته . وعن الإمام مالك : لا يعجبنى الحالف بذلك . وقد أخرج إسحاق بن راهويه فى مصنفه عن عبد الرحمن بن أبى بكرة قال كانت يمين عثمان بن أبى العاص لعمرى .

وقال الشافعى وإسحاق : لا يكون يميناً إلا بالنية . وعن أحمد كالمذهبيين والراجح عنه كالشافعى . وأجابوا عن الآية التى فيها القسم بالعمر بأن الله تعالى يقسم بما شاء من خلقه وليس ذلك لغيره لثبوت النهى عن الحلف بغير الله تعالى .

وقد عد الأئمة ذلك فى فضائل النبى صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى أقسم به حيث قال ﴿ لعمرك إنهم لى سكرتهم يعمهون ﴾ وأيضاً فإن اللام ليست من أدوات القسم لأنها محصورة فى الواو والباء والتاء ، وقد تقدم فى أواخر الرقاق من حديث لقيط بن عامر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال -

— « لعمر إلهك » وكررها ، وهو عند عهد الله بن أحمد وغيره كذا في النفع .  
وهذا الحديث ليس من رواية اللؤلؤى ولذا لم يذكره المذرى . وقال المزى في  
الأطراف حديث « قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً فيه فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم لعمر إلهك » أخرجه أبو داود في الأيمان والنذور  
عن الحسن بن علي عن إبراهيم بن حمزة عن عبد الملك بن عياش السمعى  
الأنصارى عن دهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتقى العقيلي  
عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر ، قال دهم وحدثني أيضاً أبى الأسود بن عبد الله  
عن عاصم بن لقيط أن لقيط بن عامر خرج وافداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لقيط فذكره . قال المزى : هكذا وجدت هذا الحديث في باب لغو اليمين  
في نسخة ابن كردوس بخطه من رواية أبى سعيد ابن الأعرابى وفي أوله حدثنا  
أبو داود حدثنا الحسن بن علي وأخشى أن يكون من زيادات ابن الأعرابى  
فإنى لم أجده في باقى الروايات ولم يذكره أبو القاسم وقد وقع فيسه وهم في غير  
موضع رواه غير واحد عن إبراهيم بن حمزة الزبيرى عن عهد الرحمن بن المغيرة  
بن عبد الرحمن الحزامى عن عبد الرحمن بن عياش السمعى عن دهم عن أبيه  
عن جده عن عمه لقيط بن عامر ، وعن دهم عن أبيه عن عاصم بن لقيط عن  
لقيط وتابعه إبراهيم بن المنذر الحزامى عن عبد الرحمن بن المغيرة . انتهى كلام  
المزى بحروفيه .

قلت : وفي النسختين من السنن وجدت هذه العبارة حدثنا الحسن بن علي  
أخبرنا إبراهيم بن المغيرة الحزامى أخبرنا عهد الرحمن بن عياش السمعى الأنصارى  
عن دهم بن الأسود فذكر نحوه .

## ١٢ - باب الحنث إذا كان خيراً

٣٣٥٠ - حدثنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد أخبرنا غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت بي يميني وأتيت الذي هو خير ، أو قال : إلا أتيت الذي هو خير وكفرت بي يميني »

### ( باب الحنث إذا كان خيراً )

( غيلان ) بفتح الغين المعجمة وسكون الياء ( عن أبي بردة ) هو بضم الباء الموحدة وسكون الراء ، قيل اسمه الحارث ، وقيل عامر ( عن أبيه ) هو أبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري ( إني والله إن شاء الله لا أحلف ) اسم إن ياء الإضافة وخبرها قوله لا أحلف إلى آخره ، والجلتان معترضتان بين اسم إن وخبرها . كذا في شرح البخاري لليعني ( فأرى ) بضم الميمزة وفتح الراء أى فأظن أو بفتح أوله أى فأعلم ( غيرها ) الضمير يرجع إلى اليمين باعتبار أن المقصود منها الخلو فإليه مثل الخصلة المفعولة أو المتروكة ، إذ لا معنى لقوله لا أحلف على الحلف ( أو قال إلا أتيت الذي ) إما شك من الراوى في تقديم أتيت على تقديم كفرت والعكس ، وإما تنويع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إشارة إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث وتأخيرها . وهذا الحديث لم يذكره المنذرى في مختصره .

وقال للزى في الأطراف : غيلان بن جرير الأزدي البصري عن أبي بردة عن أبي موسى « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من الأشعريين نسقحملة فقال : والله لأحلكم » الحديث ، وحديث سليمان بن حرب مختصراً « إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين » الحديث أخرجه البخاري في النور وفي كفاية -

٣٣٥١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا  
يُونُسُ وَمَنْصُورٌ - يَعْنِي ابْنَ زَادَانَ - عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ  
قَالَ قَالَ لِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ إِذَا حَلَفْتَ  
عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكُفِّرْ يَمِينَكَ »  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُرَخِّصُ فِيهَا الْكُفَّارَةَ قَبْلَ الْحَلْفِ .

— الأيمان ، ومسلم في الأيمان والنذور وأبو داود في الأيمان والنسائي في الأيمان  
والنذور ، وابن ماجه في الكفارات انتهى . وصنيعه يدل أن الحديث من  
رواية الثؤلوى ، ولذا لم ينسبه لأحد من رواة أبي داود كما هو دأبه والله أعلم .  
( فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكُفِّرْ يَمِينَكَ ) فيه الحلف قبل الكفارة . هذا الحديث  
لم يذكره المنذرى في مختصره . وقال المزي في الأطراف : حديث عبد الرحمن  
ابن سمرة أخرجه البخارى في النذور وفي الأحكام وفي الكفارات ، ومسلم في  
الأيمان والنذور ، وأبو داود في الخراج عن محمد بن الصباح عن هشيم بن يونس  
ومنصور بقصة الإمارة ، وروى عن يحيى بن خلف عن عبد الأعلى عن سعيد  
ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن ، وأخرجه الترمذى في الأيمان والنذور ،  
والنسائي في القضاء وفي السير انتهى .

ولفظ البخارى حدثنا أبو الفعمان محمد بن الفضل حدثنا جرير بن حازم حدثنا  
الحسن حدثنا عبد الرحمن بن سمرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم  
« يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنِ أُوْتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ  
إِلَيْهَا ، وَإِنِ أُوْتِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا ، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ  
غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَاتَّ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ .

وقال العمري في شرح البخارى : والحديث أخرجه البخارى في الأحكام عن

٣٢٥٢ — حدثنا يحيى بن خلف أخبرنا عبد الأعلى قال أخبرنا سميذ  
عن قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة نحوه قال : « فكفر عن  
يمينك ثم أنت الذي هو خير » .

— حجاج بن منهال وفي الكفارات عن محمد بن عبد الله وأخرجه مسلم في الإيمان  
عن شيبان بن فروخ وغيره ، وأخرجه أبو داود في الخراج عن محمد بن الصباح  
وغيره ، وأخرجه الترمذي في الإيمان عن محمد بن عبد الأعلى ، وأخرج النسائي  
قصة الإمارة في القضاء وفي السير عن مجاهد بن موسى ، وقصة اليمين في الإيمان  
عن جماعة آخرين انتهى .

فالذي يظهر من كلام المزي أن أبا داود ما أخرج هذا الحديث في كتاب  
الإيمان ، بل أخرج قصة اليمين مع قصة الإمارة في الخراج ، كما أخرج البخاري  
مع القصعين في كتاب الإيمان والنذور ، ولكن في نسخة أبي داود التي بأيدينا  
وقعت القصة بالسنن الواحد مفرقاً ، يعني وقعت قصة الإمارة في باب الخراج ،  
ووقعت قصة اليمين في الإيمان والله أعلم .

( ثم أنت الذي هو خير ) قال الخطابي : فيه دليل على جواز تقديم الكفارة  
على الحنث ، وهو قول أكثر العلم ، وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس  
وعائشة ، وهو مذهب الحسن البصري وابن سيرين ، وإليه ذهب مالك  
والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق ، إلا أن الشافعي قال : فإن كفر  
بالصوم قبل الحنث لم يجزه ، وإن كفر بالإطعام أجزأه واحتج أصحابه في ذلك  
بأن الصيام مرتب على الإطعام فلا يجوز إلا مع عدم الأصل كالتيقيم لما كان مرتباً  
على الماء لم يجزه إلا مع عدم الماء .

قال أبو داود : أَحَادِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَهَدْيِ بْنِ حَاتِمٍ وَأَبِي

— وقال أصحاب الرأي : لا تجزئ الكفارة قبل الحنث على وجه من الوجوه لأنها لا تجب عليه بنفس اليمين وإنما يكون وجوبها بالحنث ، وأجازوا تقديم الزكاة قبل الحول ، ولم يحزم مالك تقديمها قبل الحول كما جوز تقديم الكفارة قبل الحنث ، واختارهما الشافعي معاً على الوجه الذي ذكرته لك انتهى . وقال الحافظ : قال ابن المنذر : أي ربعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي : أن الكفارة تجزئ قبل الحنث إلا أن الشافعي استثنى الصيام فقال لا يجزئ إلا بعد الحنث . وقال أصحاب الرأي لا تجزئ الكفارة قبل الحنث . وقال المازري : للكفارة ثلاث حالات ؛ أحدها قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقاً ، ثانيها بعد الحلف والحنث فتجزي اتفاقاً ، ثالثها بعد الحلف وقبل الحنث ففيها الخلاف . وقد اختلف لفظ الحديث فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى ، لكن بحرف الواو الذي لا يوجب رتبة .

قال الحافظ : قد ورد في بعض الطرق بلفظ ثم التي تقتضي الترتيب عطف أبي داود والنسائي في حديث الباب . ولفظ أبي داود من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن به « كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » وقد أخرج مسلم من هذا الوجه ، لكن أحال بلفظ المتن على ما قبله ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق سعيد كأبي داود ، وأخرجه النسائي من رواية جرير بن حازم عن الحسن مثله ، لكن أخرجه البخاري ومسلم من رواية جرير بالواو ، وهو في حديث عائشة عند الحاكم أيضاً بلفظ ثم ، وفي حديث أم سلمة عند الطبراني نحوه ولفظه « فليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذي هو خير » انتهى . وهذا الحديث لم يذكره المنذري في مختصره وسلف تحقيقه من كلام الحافظ المزي وغيره (قال أبو داود أحاديث أبي موسى الخ) قلت : حديث أبي موسى —

هَرِيرَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ رَوَى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي بَعْضِ الرُّوَايَةِ الْحِفْثُ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ ، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَةِ الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْحِفْثِ .

[ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَحَادِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَأَبِي هَرِيرَةَ رَوَى حَدِيثَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا دَلَّ عَلَى الْحِفْثِ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ وَبَعْضُهَا مَا دَلَّ عَلَى الْكَفَّارَةِ بَعْدَ الْحِفْثِ وَأَكْثَرُهَا قَالُوا فَلْيُكَفَّرْ يَمِينُهُ وَلْيُنَاتِ الذِّي هُوَ خَيْرٌ ]

### ١٣ - باب في القسم هل يكون يميناً

٣٢٥٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَقْسَمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُقْسِمَ » .

— أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالْمَوْلُفُ وَحَدِيثٌ هَدَى عِنْدَ مُسْلِمٍ وَحَدِيثُ أَبِي هَرِيرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### ( باب في القسم هل يكون يميناً )

( أَنْ أَبَا بَكْرٍ أَقْسَمَ ) وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ ( لَا تُقْسِمَ ) نَهَى عَنِ الْقَسَمِ . فَإِنْ قُلْتَ : أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِبْرَارِ الْمُقْسَمِ فَلَمْ مَا أَبْرَهُ ؟ قُلْتَ : ذَلِكَ مُنْدُوبٌ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ ، فَتَكَانَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَانِعٌ مِنْهُ .

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ : إِبْرَارُ الْمُقْسَمِ لَأَنَّمَا يَسْتَحِبُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌّ عَلَى الْخُلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى جَمَاعَةِ أَهْلِ الدِّينِ ، لِأَنَّ الَّذِي سَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ —

٣٣٥٤ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا عبد الرزاق قال ابن يحيى وكتبته من كتابه قال أنبأنا معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال : « كان أبو هريرة يحدث أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني أرى الليلة فذكر رؤيا فعبّر بها أبو بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً ، فقال : أقسمت عليك يا رسول الله بأبي أنت لتحدثني ما الذي أخطأت ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقسم . »

— صلى الله تعالى عليه وسلم من بيان موضع الخطأ في تعبير الصديق هو هائد على المسلمين انتهى .

وقال الحافظ : قال ابن المنذر : اختلف فيمن قال أقسم بالله أو أقسمت بمجردة ، فقال قوم هي يمين وإن لم يقصد ، ومن روى ذلك عنه ابن عمر وابن عباس ، وبه قال النخعي والثوري والكوفيون . وقال الأكثرون لا تكون يميناً إلا أن يفوى .

وقال مالك : أقسمت بالله يمين وأقسمت بمجردة لا تكون يميناً إلا إن نوى . وقال الإمام الشافعي : المجردة لا تكون يميناً أصلاً ولو نوى . وأقسمت بالله إن نوى تكون يميناً انتهى .

( كتبه ) أي هذا الحديث ( من كتابه ) أي عبد الرزاق ( فعبّر بها ) أي رؤياه ( فقال ) أبو بكر ( فقال له ) أي لأبي بكر ( لا تقسم ) قال الخطابي : فيه مستدل لمن ذهب إلى أن القسم لا يكون يميناً بمجردة حتى يقول أقسمت بالله ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بإبرار المقسم ، فلو كان قوله أقسمت يميناً لأشبه أن يبرّه وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وقد يسدل به من يرى —



٣٢٥٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ قَالَ أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا [أَنْبَأَنَا] سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، لَمْ يَذْكُرِ الْقَسَمَ . زَادَ فِيهِ : « وَلَمْ يُخْبِرْهُ » .

#### ١٤ — باب في الحلف كاذباً متعمداً

٣٢٥٦ — حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ أَنْبَأَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِي يُحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّالِبَ الْبَيِّنَةَ ، فَلَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ ، فَاسْتَحْلَفَ الْمَطْلُوبَ ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَلَى قَدْ فَعَلْتَ وَلَكِنْ قَدْ غُفِرَ لَكَ بِإِخْلَاصِ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

— القسم يميناً على وجه آخر فيقول لولا أنه يمين ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول له لا تقسم ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه انتهى .

وقال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ، ومنهم من يذكر فيه أبا هريرة ومنهم من لا يذكره انتهى ( ولم يخبره ) أى لم يخبر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر بالذى أخطأ فيه وأصاب . والحديث سكت عنه المنذرى .

#### ( باب في الحلف كاذباً متعمداً )

( الطالب ) أى المدعى ( فلم تسكن له ) أى للطالب ( فاستحلف ) النبي صلى الله عليه وسلم ( المطلوب ) أى المدعى عليه ( حلف ) أى المطلوب ( بالله الذى لا إله إلا هو ) أى كاذباً بأن ليس للطالب عندى حق ( بل قد فعلت ) أى —

قال أبو داود : يُرَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْكَفَّارَةِ .

— حلفت كاذباً أو فعلت ما حلفت على عدم فعله . قال في فتح الودود : الظاهر أنه ألزمه بالدعوى وبطلان اليمين بوحى أو إلهام ، وهذا دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان أحياناً يقضى بالوحى ونحوه أيضاً ( ولكن قد غُفِرَ لَكَ ) أى إثم الخلف الكاذب ، ففيه دليل على أن الكبائر تغفر بكلمة التوحيد قاله في فتح الودود ( بإخلاص قول لا إله إلا الله ) .

وأخرج أحمد في مسنده عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل فعلت كذا ؟ قال لا والذي لا إله إلا هو ما فعلت . قال فقال له جبريل عليه السلام قد فعلت ولكن الله عز وجل غفر له بقوله لا والذي لا إله إلا هو . وأخرج عن ابن عباس قال « اختصم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلان فوقعت اليمين على أحدهما خلف بالله الذى لا إله إلا هو ماله عنده شيء . قال فنزل جبرئيل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إنه كاذب أن له عنده حقه فأمره أن يعطيه حقه وكفارة يمينه معرفته أن لا إله إلا الله أو شهادته » ( أنه ) صلى الله عليه وسلم ( لم يأمره ) أى الخالف الكاذب ( بالكفارة ) وأخرج أحمد من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خمس ليس لهن كفارة : الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وبهت مؤمن ، والفرار يوم الزحف ، ويمين صابرة يقطع بها مالا بغير حق » .

ويشهد له ما أخرجه البخارى من حديث ابن عمر وقال « جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما الكبائر » فذكر الحديث وفيه « اليمين الغموس » وفيه « قلت وما اليمين الغموس » قال « الذى يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب » .

ومعنى قوله « ليس لهن كفارة » أى لا يمحو الاثم الحاصل بسببهن شيء —

## ١٥ - باب كم الصاع في الكفارة

٣٢٥٧ - حدثنا أحمد بن صالح قال قرأت على أنس بن عياض قال حدثني عبد الرحمن بن حرملة عن أم حبيب بنت ذؤيب بن قيس المزنية وكانت تحت رجل منهم من أسلم ، ثم كانت تحت ابن أخ لصفيّة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن حرملة : فوهبت لنا أم حبيب صاعاً حدثنا عن ابن أخى صفية عن صفية أمّ صاع النبي صلى الله عليه وسلم قال أنس : فجزّزته . فجزّزته أو قال فجزّزته [ فوجدته مدين ونصفاً بمُدّ هشام ] .

— من الطاعات ، فالظاهر أن هذه الأمور لا كفارة لها إلا التوبة منها ولا توبة في مثل القتل إلا بتسليم النفس للعود . فإن قلت : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس وكفارة يعمده أن لا إله إلا الله » وهذا يعارض حديث أبي هريرة « خمس ليس هن كفارة » لأنه قد نفي الكفارة عن الخمس التي من جملتها اليمين الفاجرة في التعطاع حق ، وهذا أثبت له كفارة وهي التكلم بكلمة الشهادة ومعرفته لها .

قلت : يجمع بينهما بأن النفي عام والإثبات خاص . ذكره الشوكاني . قال المفردى : والحديث أخرجه النسائي وفي إسناده عطاء بن السائب وقد تكلم فيه غير واحد ، وأخرج له البخاري حديثاً مقروناً بأبي بشر .

### ( باب كم الصاع في الكفارة )

أى كم يكون مقدار الصاع وأى صاع يعتبر في الكفارة ( ثم كانت ) أى أم حبيب ( حدثنا ) أى أم حبيب ( عن ابن أخى صفية ) قال الحافظ لا يعرف ( أنه ) أى الصاع الموهوب ( قال أنس ) أى ابن عياض ( فجزّزته ) —

٣٢٥٨ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلَادٍ أَبُو عُمَرَ قَالَ : « كَانَ عِنْدَنَا مَسْكُوكٌ يُقَالُ لَهُ مَسْكُوكُ خَالِدٍ وَكَانَ كَيْدَجَتَيْنِ بِكَيْدَجَةِ هَارُونَ .  
 قَالَ مُحَمَّدٌ : صَاعُ خَالِدٍ صَاعُ هِشَامٍ — يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ .  
 ٣٢٥٩ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلَادٍ أَبُو عُمَرَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ أُمِّيَّةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ : « لَمَّا وَلَّى خَالِدٌ الْقَسْرِيَّ أَضْعَفَ الصَّاعَ فَصَارَ الصَّاعُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا . »

— أى اختبرت الصاع الموهوب (بمد هشام) بن عبد الملك وكان عنده أيضاً صاع مثله . والحديث سكت عنه المفردى . وتقدم بحث الصاع والرطل بما لا مزيد عليه فى باب مقدار الماء الذى يجرى به الفسل فليرجع إليه .

( حدثنا محمد بن محمد بن خلاد أبو عمر ) هو الباهلى ( قال كان عندنا ) وهذه الرواية ليست فى مختصر السنن ولا فى عامة نسخ السنن ، وإنما وجدناها فى بعض النسخ الصحيحة وذكرها الحافظ المزى فى الأطراف فى ترجمة محمد بن محمد الباهلى ، لكن لم ينسبها لأحد من الرواة ( مسكوك ) قال فى النهاية المسكوك المد ، وقيل الصاع ، والأول أشبهه لأنه جاء فى حديث آخر مفسراً بالمد ، والمسكوك اسم للمكيال ويختلف القداره باختلاف اصطلاح الناس عليه فى البلاد ( وكان ) أى مسكوك خالد ( كيدجتين ) قال فى لسان العرب الكيلجة مكيال والجمع كياليج وكيالجة أيضاً والهاء للمعجمة انتهى .

( عن أمية بن خالد ) والحديث ليس من رواية اللؤلؤى ، وذكره المزى فى ترجمة خالد بن عبد الله القسرى وقال هو فى رواية ابن داسة وغيره ( لما ولّى خالد ) بن عبد الله بن يزيد بن أسد أمير الحجاز ثم الكوفة ( القسرى ) بفتح القاف وسكون المهملة كذا فى القريب ( أضعف الصاع فصار الصاع ستة عشر —

قال أبو داود: محمد بن محمد بن خلاد قتلته الزنج صبراً ، فقال بيده  
هكذا ومد أبو داود يده وجعل يطون كنفه إلى الأرض ، قال ورأيت  
في النوم فقلت : ما فعل الله بك ؟ فقال : أذخني الجنة ، قلت : فلم  
يضررك الوقف .

( رطلا ) وهذا ليس فيه حجة ، والصحيح أن الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل  
فقط ، والدليل عليه نقل أهل المدينة خلفاً عن سلف . ولما لك مع أبي يوسف  
فيه قصة مشهورة ، والقصة رواها البيهقي بإسناد جيد انتهى . وقال العيني في  
عمدة القاري : لما اجتمع أبو يوسف مع مالك في المدينة ف وقعت بينهما المناظرة  
في قدر الصاع فزعم أبو يوسف أنه ثمانية أرطال وقام مالك ودخل بيته وأخرج  
صاعاً وقال هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو يوسف فوجدته خمسة  
أرطال وثلاثاً ، فرجع أبو يوسف إلى قول مالك وخالف صاحبيه انتهى ( قتلته  
الزنج ) الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وجنوبيه وليس  
وراءهم عمارة . قال بعضهم وتمتد بلادهم من المغرب إلى قرب الحبشة وبعض  
بلادهم على نيل مصر ، الواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاء والفتح  
لغة كذا في المصباح ( صبرا ) قال في النهاية كل من قتل في غير معركة ولا حرب  
ولا خطأ فإنه مقتول صبراً ( فقال بيده ) أي أشار أبو داود بيده ( قال )  
أبو داود ( ورأيت ) أي محمد بن محمد بن خلاد ( فقال ) أي محمد ( فلم يضررك  
الوقف ) يشبه أن يكون المعنى أي فلم يضررك الوقف بين يدي الزنج صبراً ، ولم  
تدقص درجاتك من هذا العمل بل إنما ازداد رفعتك ومنزلتك عند الله تعالى  
والله أعلم .

١٦ - باب في الرقبة المؤمنة

٣٢٦٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ الْحُجَّاجِ الصَّوَّافِ حَدَّثَنِي  
يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ عَمَاءِ بْنِ إِسَارٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ  
ابْنِ الْحَكَمِ السَّامِيِّ قَالَ « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ جَارِيَةٌ لِي صَغَرْتُهَا صَكَّةٌ  
فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : أَفَلَا أُعْتَقَهَا ؟ قَالَ :  
اِئْتَنِي بِهَا . قَالَ : فَجِئْتُ بِهَا . قَالَ : أَيْنَ اللَّهُ ؟ قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ . قَالَ : فَمَنْ  
اِئْتَنِي بِهَا . قَالَ : فَجِئْتُ بِهَا . قَالَ : أَيْنَ اللَّهُ ؟ قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ . قَالَ : فَمَنْ

( باب في الرقبة المؤمنة )

أى هذا باب في بيان أن تعتق الرقبة المؤمنة في الكفارة دون غيرها .  
( قال ) أى معاوية ( صككتها ) أى لعلت الجارية ( صككة ) أى لكمة  
( فعظم ذلك ) أى عد ذلك اللطم عظيماً ( على ) بتشديد الياء ( أفلا أعتقها ) أى  
الجارية من الإعتاق ( قال ) رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ائتنى بها ) أى  
بالجارية ( قال ) معاوية ( فجئت بها ) أى بالجارية ( قال ) رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ( أين الله ) وفى رواية مسلم قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت  
يا رسول الله إن جارية لى كانت ترعى غنماً لى فجئتها وقد فقدت شاء فساءلتها فقالت  
أكلها الذئب ، فأسفئت عليها وكنت من بنى آدم فلطمت وجهها وعلى رقبة  
أفأعقمتها « الحديث ( قالت ) الجارية ( فى السماء ) فيه إنبات أن الله تبارك وتعالى  
فى السماء . قال الذهبي فى كعاب العلو بإسناده إلى أبى مطيع الحكم بن عبد الله الباهلي  
صاحب الفقه الأكبر قال : سألت أبا حنيفة عن يقول لا أعرف ربى فى السماء  
أو فى الأرض ، فقال قد كفر لأن الله تعالى يقول ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾  
وعرشه فوق سماواته فقلت إنه يقول أقول على العرش استوى ولسكن قال -

[ مَنْ ] أُنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . قَالَ : أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ .

٣٢٦١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو

— لا يدرى العرش فى السماء أو فى الأرض قال إذا أنكر أنه فى السماء فقد كفر . انتهى . ويقول الأوزاعى « كُفُّوا والتابعون متوافرون نقول إن الله عز وجل فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته » أخرجه البيهقى فى كتاب الأسماء والصفات وقال عبد الله أحمد بن حنبل فى الرد على الجهمية : حدثنى أبى حدثنا شريح بن النعمان عن عبد الله بن نافع قال قال مالك بن أنس « الله فى السماء وعلمه فى كل مكان ، لا يخلو منه شيء » وروى يحيى بن يحيى التميمى وجمعفر بن عهد الله وطائفة قالوا : جاء رجل إلى مالك فقال يا أبا عبد الله ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ كيف استوى ؟ قال فما رأيت مالكا وجذ من شيء كوجذته من مقالته وعلاه الرخصاء يعنى العرق ، وأطرق القوم ، فسرّى عن مالك وقال الكهيف غير معقول ، والاستواء منه غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . وإبنى أخاف أن تكون ضالا ، وأمر به فأخرج « انتهى ( قال ) رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قالت ) الجارية ( قال ) رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اعتقها ) أى الجارية ( فإنها ) أى الجارية ( مؤمنة ) قال الخطابى : قوله « اعتقها » فإنها مؤمنة » خرج مخرج التعليل فى كون الرقبة مجزبة فى الكفارات بشرط الإيمان لأن معقولاً أن الله صلى الله عليه وسلم إنما أمره أن يمتقها على سبيل الكفارة عن ضربها ثم اشترط أن تكون مؤمنة ، فكذلك هى فى كل كفارة . وقد اختلف الناس فى هذا ، فقال مالك والأوزاعى والشافعى وابن عبيد : لا يجزئه إلا رقبة مؤمنة فى شيء من الكفارات . وقال أصحاب الرأى يجزئه غير المؤمنة إلا فى كفارة القتل ، وحكى ذلك أيضاً عن عطاء انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والنسائى أتم منه .

عن أبي سلمة عن الشريد « أن أمه أوصته أن يعتق عنها رقية مؤمنة ،  
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله إن أمي أوصت أن  
أعتق عنها رقية مؤمنة وعندي جارية سوداء نوبية » فذكر نحوه  
[ أفأعتقها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذعوها لي ، فدعوها ،  
فجاءت ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : من ربك ؟ فقالت : الله . قال :  
فمن أنا ؟ قالت : رسول الله . قال : أعتقها فإنها مؤمنة ] .  
قال أبو داود : خالد بن عبد الله أرسله لم يذكر الشريد .

٣٢٦٢ — حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني حدثنا يزيد بن  
هارون قال أخبرني المسعودي عن عون بن عبد الله عن عبد الله بن عتبة  
عن أبي هريرة « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجارية سوداء  
فقال : يارسول الله إن علي رقية مؤمنة ، فقال لها : أين الله ؟ فأشارت  
إلى السماء بإصبعها ، فقال لها : فمن أنا ؟ فأشارت إلى النبي صلى الله عليه

— ( عن الشريد ) هو ابن سويد الثقفي ( أن أمه ) أي الشريد ( أوصته ) أي  
الشريد ( أن يعتق ) أي الشريد ( عنها ) أي عن أمه ( فأتى ) أي الشريد  
( فقال ) أي الشريد ( نوبية ) بالضم بلاد واسعة للسودان يجنوب الصعيد ، كذا  
في القاموس . ولفظ أحمد من حديث أبي هريرة « بجارية سوداء أعجمية » ( فذكر  
نحوه ) وفي بعض النسخ الصحيحة « ساق العبارة » .

قال المذري : وأخرجه النسائي ( أرسله ) أي حديث أبي سلمة ( لم يذكر )  
أي خالد بن عبد الله ( الشريد ) الثقفي .

( عن أبي هريرة أن رجلاً ) وليس الحديث في مختصر المذري ، وأورده —



وسلم وإلى السماء - يعنى أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أَعْتَقَهَا  
فإنها مؤمنة »

## ١٧ - باب كراهية النذر

٣٢٦٣ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير بن عبد الحميد ج  
وحدثنا مسدد حدثنا أبو عروانة عن منصور عن عبد الله بن مرة ، قال  
عثمان الهمداني عن عبد الله بن عمر قال : « أخذ رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ينهى عن النذر ، ثم اتفقا ويقول : لا يرد شينكما وإنما يستخرج به

— للزى فى الأطراف ورمز عليه علامة أبى داود فقط ، ثم قال ولم يذكره  
أبو القاسم وهو فى الرواية انتهى .

قال الشوكاني : والحديث فيه دليل على أنه لا يجزى فى كفارة اليمين إلا  
رقبة مؤمنة وإن كانت الآية الواردة فى كفارة اليمين لم تدل على ذلك ، لأنه  
قال تعالى ﴿ أو تحرير رقبة ﴾ بخلاف آية كفارة القتل فإنها قيدت بالإيمان . قال  
ابن بطال : حمل الجمهور ومنهم الأوزاعى ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق  
المطلق على المقيد كما حملوا المطلق فى قوله تعالى ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ على المقيد  
فى قوله تعالى ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ وخالف الكوفيون فقالوا يجوز  
إعتاق الكافر ، ووافقهم أبو ثور وابن المنذر ، واحتج له فى كتابه الكبير بأن  
كفارة القتل مغلظة بخلاف كفارة اليمين وبما يؤيد القول الأول أن المعتق لارقبة  
المؤمنة آخذ بالأحوط بخلاف المكفر بغير المؤمنة فإنه فى شك من براءة الذمة .

## ( باب كراهية النذر )

( ينهى عن النذر ) قال الخطابى : معنى نهيه عليه السلام عن النذر إنما هو  
تأكيد لأمره وتحذير التهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى —

مِنَ الْبُخِيلِ . قَالَ مُسَدَّدٌ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ النَّذْرَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا ،

— لا يفعل لسانه في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به إذا كان بالنهي عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به ، وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر مما لا يجلب لهم في العاجل نفعاً ولا يدفع عنهم ضرراً ، فلا يرد شيئاً قضاء الله تعالى ، يقول : لا تفذروا على أنفسكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله لكم ، أو تصرفون عن أنفسكم شيئاً جرى القضاء به عليكم ، فإذا فعلتم ذلك فاخرجوا عنه بالوفاء به ، فإن الذي نذرتموه لازم لكم . هذا معنى الحديث ووجهه . وقوله عليه السلام إنما يستخرج به من البخيل فثبت بذلك وجوب استخراجه من ماله ، ولو كان غير لازم له لم يجوز أن يكره عليه والله أعلم ( لا يرد شيئاً ) قال الخطابي : فيه دليل على أن النذر إنما يصح إذا كان معلقاً بشيء كما يقول إن شفى الله مريضى فله على أن أتصدق بألف درهم ، وإن قدم غائبى أو سلم مالى فى نحو ذلك من الأمور . فأما إذا قال على أن أتصدق بألف درهم فليس هذا بنذر ، وإلى هذا ذهب الشافعى فى أحد قوليه وهو غالب مذهبه . وحكى عن أبى العباس أحمد بن يحيى أنه قال : النذر وعد بشرط . وقال — أبو حنيفة : النذر لازم وإن لم يعاق بشرط والله أعلم ( وإنما يستخرج به ) أى بسبب النذر ( من البخيل ) لأن غير البخيل يعطى باختياره بلا واسطة النذر . قال العمينى : يعنى أن من الناس من لا يسمع بالصدقة والصوم إلا إذا نذر شيئاً لخوف أو طمع ، فكأنه لو لم يكن ذلك الشيء الذى طمع فيه أو خافه لم يسمع بإخراج ما قدره الله تعالى ما لم يكن يفعله فهو بخيل انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه انتهى —

٣٢٦٤ - حدثنا أبو داود قال قرئ على الحارث بن مسكين وأنا شاهد أخبركم ابن وهب قال أخبرني مالك عن أبي الزناد عن عبد الرحمن ابن هرمز عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يأتي ابن آدم النذر القدر بشيء لم أكن قدرته له ولكن يلقى النذر القدر قدرته يستخرج من البخيل يؤتى عايد مالم يكن يؤتى من قبل » .

— قال المزي في الأطراف : حديث عبد الله بن مرة الهمداني الحارثي الكوفي عن ابن عمر أخرجه البخاري في القدر وفي النذر ، ومسلم في النذور ، والنسائي فيه ، وابن ماجه في الكفارات ، وأبو داود في النذور عن عثمان ابن أبي شيبة عن جرير ، وعن مسدد عن أبي عوانة عن منصور عن عبد الله بن مرة . وحديث مسدد في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة ، ولم يذكره أبو القاسم انتهى كلامه . فجرير وأبو عوانة كلاهما يرويان عن منصور والله أعلم .

( لا يأتي ابن آدم ) منصوب لأنه مفعول ( النذر ) بالرفع فاعل لا يأتي ( القدر ) مفعول ثان ( بشيء لم أكن قدرته ) أى الشيء والجملة صفة لقوله بشيء وهو من الأحاديث القدسية ولكنه ما صرح برفعه إلى الله تعالى ( له ) أى لابن آدم ( ولكن يلقى ) بضم الياء من الإلقاء أى ابن آدم ( النذر ) فاعله ( القدر ) أى إلى القدر ( قدرته ) والجملة صفة لقوله القدر ( يؤتى ) أى يعطى البخيل ( عليه ) أى على ذلك الأمر الذى بسببه نذر ، كالشقاء ( مالم يكن يؤتى ) أى يعطى البخيل ( من قبل ) أى من قبل النذر .

وفي رواية لمسلم « فيخرج بذلك من البخيل مالم يكن البخيل يريد أن يخرج » والحديث وجد في بعض النسخ الصحيحة ، وليس من رواية الأولي ولذا لم يذكره المنذرى في مختصره ، وإنما الحديث من رواية أبي الحسن بن —

— العبد عن أبي داود . والمعجب من الحافظ المزي فإنه لم يذكره أصلاً في الأطراف  
فإننا راجعاً نستخمين من الأطراف فلم نجد فيهما هذا الحديث في ترجمة مالك  
ابن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة .

وقال الحافظ في الفتح في باب الوفاء بالذم تحت قوله في رواية شعيب عن  
أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة لم أكن قدرته هذا من الأحاديث القدسية  
لكن سقط منه التصريح بنسبته إلى الله عز وجل ، وقد أخرجه أبو داود في  
رواية ابن العبد عنه من رواية مالك ، والنسائي وابن ماجه من رواية سفيان  
الثوري كلاهما عن أبي الزناد ، وأخرجه مسلم من رواية عمرو بن أبي عمرو  
عن الأعرج .

وعند البخاري في أواخر كتاب القدر من طريق همام عن أبي هريرة ولفظه  
« لم يكن قدرته » .

وفي رواية للنسائي « لم أقدره عليه » .

وفي رواية ابن ماجه « إلا ما قدر له ولكن يغلبه النذر فأقدر له » .

وفي رواية مالك « بشيء لم يكن قدر له ولكن يلقيه النذر إلى القدر قدرته »

وفي رواية مسلم « لم يكن الله قدره له » وكذا وقع الاختلاف في قواه « فيستخرج  
الله به من البخيل » ففي رواية مالك « فيستخرج به » على البناء لما لم يسم فاعله  
وكذا في رواية ابن ماجه والنسائي وعبد « ولكن شيء يستخرج به من البخيل »

وفي رواية همام « ولكن يلقيه النذر وقد قدرته له أسخرج به من البخيل » .

وفي رواية مسلم « ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم  
يكن البخيل يريد أن يخرج » انتهى كلام الحافظ .

## ١٨ - باب النذر في المعصية

٣٢٦٥ - حدثنا القعنبي عن مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعُصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعُصِهِ » .

٣٢٦٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب أخبرنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : « بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فِي الشَّمْسِ ، فَسَأَلَ عَنْهُ ، فَقَالُوا : هَذَا أَبُو إِسْرَائِيلَ ،

### ( باب النذر في المعصية )

( أن يطيع الله ) كلمة أن مصدرية ، والإطاعة أعم من أن يكون في واجب أو مستحب ( فليطعه ) مجزوم لأنه جواب الشرط ( فلا يعصه ) مجزوم أيضاً لأنه جواب الشرط .

قال الخطابي : في هذا بيان أن النذر في المعصية غير لازم وأن صاحبه منهى عن الوفاء به ، وإذا كان كذلك لم يجب فيه كفارة ، ولو كان فيه كفارة لأشبه أن يجرى ذكرها في الحديث وأن يوجد بيانها مقروناً به ، وهذا على مذهب مالك والشافعي .

وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري : إذا نذر في معصية فكفارته كفارة يمين . قال واحتجوا في ذلك بحديث الزهري وقد رواه أبو داود في هذا الباب انتهى . قال المنذري : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه .

( فسأل ) النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ( عنه ) عن قيامه في الشمس -

نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ ، قال : مَرُوءٌ فَلْيَتَكَلَّمْ  
وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمِّمْ صَوْمَهُ » .

— أو عن اسمه (هذا أبو إسرائيل) أى هو ملقب بذلك ، وأبو إسرائيل هذا  
رجل من بنى عامر بن لؤى من بطون قریش .

قال القاضى : الظاهر من اللفظ أن المسئول عنه هو اسمه ولذا أجيب بذكر  
اسمه وأن ما بعده زيادة فى الجواب ( ولا يتكلم ) مطلقاً ( وليتم ) بسكون اللام  
وكسرها فى الجمع ( صومه ) أى ليكمل صومه . وفيه دليل على أن كل شئ  
يتأذى به الإنسان مما لم يرد بشروعيته كتاب ولا سنة كالشئ حافياً والجلوس  
فى الشمس ليس من طاعة الله تعالى فلا ينعقد النذر به ، فإنه صلى الله عليه وسلم  
أمر أبا إسرائيل فى هذا الحديث بإتمام الصوم دون غيره ، وهو محمول على أنه  
علم أنه لا يشق عليه .

قال القرطبى فى قصة أبى إسرائيل هذا أعظم حجة للجمهور فى عدم  
وجوب الكفارة على من نذر معصية أو ما لا طاقة فيه .

قال مالك : لم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة .

قال الخطاى : قد تضمن نذره نوعين الطاعة والمعصية ، فأمره النبى صلى الله  
عليه وسلم بالوفاء بما كان منها من طاعة وهو الصوم ، وأن يترك ما ليس بطاعة  
من القيام فى الشمس وترك الكلام وترك الاستظلال بالظل ، وذلك أن هذه  
الأمر مشاق تتعب البدن وتؤذيه ، وليس فى شئ منها قربة إلى الله تعالى وقد  
وضع عن هذه الأمة الأغلال التى كانت على من قبلهم ، وتقلب النذر فيه  
معصية ، فلا يلزم الوفاء ولا تجب الكفارة فيه انتهى .

وقال العيني : وإنما أمره بإتمام الصوم لأن للصوم قربة بخلاف أخواته —

١٩ - باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية

٣٣٦٧ - حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أبو معمر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نذر في معصية وكفارتها كفارة يمين » .

- وفيه دليل على أن السكوت عن المباح أو عن ذكر الله ليس بطاعة ، وكذلك الجلوس في الشمس ، وفي معناه كل ما يتأذى به الإنسان مما لا طاعة فيه ولا قرابة بنص كتاب أو سنة كالجفاء ، وإعما الطاعة ما أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم انتهى .

وفيه دليل أيضاً على إبطال ما أحدثته الجملة المتصوفة من الأشغال الشديدة الحديثة والأعمال الشاقة المنسكرة . ويزعمون أنها طريقة تركية أنفاسهم ، وهذا جهل منهم عن أحكام الشريعة فإن النبي صلى الله عليه وسلم ما ترك لنا شيئاً إلا بينه ، فمن أين وجدوها ومن أين أخذوها والله أعلم . والحديث أخرجه البخاري وابن ماجه .

( باب من رأى عليه )

أى على الناذر ( كفارة إذا كان ) النذر ( في معصية ) كما هو مذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري ، وروى ذلك عن أحمد وإسحاق ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك .

( لا نذر في معصية ) وفي رواية مسلم من حديث عمران « لا وفاء لنذر في معصية » وفي رواية له « لا نذر في معصية الله تعالى » .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هذا حديث لم يسمعه الزهري من أبي سلمة وإنما سمعه من سليمان بن أرقم عن =

— قال النووي : في هذا دليل على أن من نذر معصية كشرب الخمر فنذره باطل لا ينعقد ولا يلزمه كفارة يمين ولا غيرها ، وبهذا قال مالك والشافعي وجهه ورأى العلماء .

= يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة كذلك رواه محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة عن الزهري ، وسليمان بن أرقم متروك ، والحديث عند غيره عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك رواه علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير وبمعناه رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، إلا أن في حديث الأوزاعي « لا نذر في غضب ، وكفارته كفارة يمين » وكذلك رواه حماد بن زيد عن محمد بن الزبير ورواه أبو عروبة عن محمد ابن الزبير وقال « لا نذر في معصية الله » .

ورواه عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن الزبير عن أبيه أن رجلاً حدثه أنه سأل عمران بن حصين عن رجل حلف أنه لا يصلي في مسجد قومه ، فقال عمران : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين »

وفي هذا دلالة على أن أباه لم يسمعه من عمران .

ورواه محمد بن إسحاق عن محمد بن الزبير عن رجل صحبه عن عمران .

ورواه الثوري عن محمد بن الزبير عن الحسن عن عمران إلا أنه قال « لا نذر في معصية أو في غضب » .

قال : فهذا حديث مختلف في إسناده ومتمنه ، كما ذكرنا . ولا تقوم الحجة بأمثال ذلك .

وقد روينا عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال : محمد بن الزبير الحنظلي منكر الحديث . وفيه نظر .

قال البيهقي : وإنما الحديث فيه عن الحسن عن هياج بن عمران البرجمي « أن غلاماً لابنه أبق ، فجعل الله عليه : لئن قدر عليه ليقطعن يده ، فلما قدر عليه بهثنى إلى عمران بن حصين فسأله ؟ فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحد في خطبته على الصدقة ، وينهى عن المثلة . فقل لابنك فليكفر عن يمينه ، =



— وقال أحمد تيج فيه كفارة اليمين لحديث عائشة . واحتج الجمهور بحديث  
عمران وأما حديث « كفارته كفارة يمين » فضعيف باتفاق الحديثين انتهى —

== وليتجاوز عن غلامه . قال : وبغنى إلى سمرة ، فقال مثل ذلك « وهذا أصح  
ماروى فيه عن عمران .

واختلف في اسم الذى رواه عن الحسن ، ف قيل : هكذا . وقيل : حبان بن  
عمران البرجمي .

والأمر بالتكفير فيه موقوف على عمران وسمرة .  
والذى روى عن ابن عباس مرفوعاً « من نذر نذراً في معصية الله فكفارته  
كفارة يمين ومن نذر نذراً لم يطقه ، فكفارته كفارة يمين » لم يثبت رفعه —  
والله أعلم .

قال الموجبون للكفارة في نذر المعصية — وهم أحمد وإسحاق والثوري وأبو حنيفة  
وأصحابه — هذه الآثار قد تعددت طرقها . ورواتها ثقات . وحديث عائشة احتج به  
الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ، وإن كان الزهري لم يسمعه من أبي سلمة ، فإن  
له شواهد تقويه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم سوى عائشة : جابر وعمران بن حصين  
وعبد الله بن عمر ، قاله الترمذي . وفيه حديث ابن عباس رفعه « من نذر نذراً في  
معصية ، فكفارته كفارة يمين » رواه أبو داود ، ورواه ابن الجارود في مسنده ،  
ولفظه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « النذر نذران : فما كان لله فكفارته  
الوفاء به ، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه وعليه كفارة يمين »

وروى أبو إسحاق الجوزجاني حديث عمران بن حصين في كتابه المترجم وقال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « النذر نذران فما كان من نذر في طاعة  
الله فذلك لله ، وفيه الوفاء ، وما كان من نذر في معصية الله فلا وفاء فيه ، ويكفره  
ما يكفر اليمين »

وروى الطحاوي بإسناد صحيح عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من نذر  
أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ويكفر عن يمينه » وهو عند  
البخارى إلا ذكر الكفارة .

لسكن قال الحافظ قلت قد صححه الطحاوى وأبو علي بن السكن فأين الاتفاق انتهى . قال السندى « لا نذر في معصية » ليس معناه أنه لا ينعقد أصلاً ، إذ

= قال الاشبلى : وهذا أصح إسناداً ، وأحسن من حديث أبى داود - يعنى حديث الزهرى عن أبى سلمة المتقدم .

وفى مصنف عبد الرزاق : عن يحيى بن أبى كثير عن رجل من بنى حنيفة ، وعن أبى سلمة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلاً « لا نذر فى غضب ولا فى معصية الله ، وكفارته كفارة يمين »

قالوا : وقد روى مسلم فى صحيحه من حديث عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « كفارة النذر كفارة اليمين » وهذا يتناول نذر المعصية من وجهين .

أحدهما : أنه عام لم يخص منه نذر دون نذر .  
الثانى : أنه شبهه باليمين ، ومعلوم : أنه لو حلف على المعصية وحنث لزمه كفارة يمين ، بل وجوب الكفارة فى نذر المعصية أولى منها فى يمين المعصية لما سذكروه .  
قالوا ووجوب الكفارة قول عبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله ، وعمران بن حصين ، وسرة بن جندب ، ولا يحفظ عن صحابى خلافهم .

قالوا . وهب أن هذه الآثار لم تثبت ، فالقياس يقتضى وجوب الكفارة فيه ، لأن النذر يمين ، ولو حلف ليشرب الخمر ، أو ليقرب فلاناً ، وجبت عليه كفارة اليمين وإن كانت يمين معصية فكذا إذا نذر للمعصية .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تسمية النذر يميناً - لما قال لأخت عقبة لما نذرت للشئ إلى بيت الله فعجزت تكفر يمينها ، وهو حديث صحيح وسيأتى .

وعن عقبة مرفوعاً وموقوفاً « النذر حلفة » .

وقال ابن عباس فى امرأة نذرت ذبح ابنها « كفرى يمينك » .

فدل على أن النذر داخل فى مسمى اليمين فى لغة من نزل القرآن بلغتهم .

وذلك أن حقيقة اليمين فإنه عقده لله ملتزماً له ، كما أن الحالف عقد =

— لا يناسب ذلك قوله وكفارته الخ بل معناه ليس فيه وفاء ، وهذا هو صريح  
في بعض الروايات الصحيحة (وكفارته كفارة يمين) قال في المفتي : واحتج به —  
أحمد وإسحاق انتهى . وفي المرقاة : وبه قال أبو حنيفة وهو حجة على الشافعي .  
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى : هذا حديث لا يصح  
لأن الزهرى لم يسمع هذا الحديث من أبى سلمة وقال غيره : لم يسمعه الزهرى —

== يمينه بالله ملتزماً لما حلف عليه ، بل ماعقد لله أبليغ وألزم مما عقد به فإن ماعقد به من  
الأيمان لا يصير باليمين واجباً ، فإذا حلف على قرية مستحبة ليفعلها لم تصر واجبة عليه ،  
وتجزئه الكفارة ولو نذرها وجبت عليه ولم تجزئه الكفارة .

فدل على أن الالتزام بالنذر آكد من الالتزام باليمين ، فكيف يقال : إذا التزم  
معصية يمينه وجبت عليه الكفارة ، وإذا التزمها بنذر الذى هو أقوى من اليمين فلا  
كفارة فيها ، فلو لم يكن فى المسألة إلا هذا وحده لكان كافياً .

ومما يدل على أن النذر آكد من اليمين . أن الناذر إذا قال : لله على أن أفعل كذا  
فقد عقد نذره بحزمه أيمانه بالله ، والتزامه تعظيمه ، كما عقدها الحالف بالله كذلك ،  
فهما من هذه الوجوه سواء ، والمعنى الذى يقصده الحالف ويقوم بقلبه هو بعينه مقصود  
للناذر قائم بقلبه . ويزيد النذر عليه أنه التزمه لله ، فهو ملتزم من وجهين : له ، وبه .  
والحالف إنما التزم ما حلف عليه خاصة ، فالمعنى الذى فى اليمين داخل فى حقيقة النذر  
فقد تضمن النذر اليمين وزيادة ، فإذا وجبت الكفارة فى عين المعصية فهى أولى بأن  
تجب فى نذرها .

ولأجل هذه القوة والتأكيد : قال بعض الموجبين للكفارة فيه : إنه  
إذا نذر المعصية لم يبرأ بفعلها ، بل تجب عليه الكفارة عيناً ، ولو فعلها لقوة النذر ،  
بخلاف ما إذا حلف عليها ، فإنه إنما تنزله الكفارة إذا حث ، لأن اليمين أخف  
من النذر .

وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد ، وتوجيهه ظاهر جداً ، فإن النبى صلى الله  
عليه وسلم نهاه عن الوفاء بالمعصية ، وعين عليه الكفارة عيناً ، فلا يخرج من عهده  
الأمر إلا بأدائها . وبالله التوفيق .

٣٣٦٨ - حدثنا ابنُ السَّرْحِ قَالَ أُنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ بِمَعْنَاهُ وَإِسْنَادِهِ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ شَبُوبَةَ قَالَ [ يَقُولُ ] قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - يَعْنِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ - حَدَّثَ أَبُو سَلَمَةَ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ : وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا أَيُّوبُ يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: أَفْسَدُوا عَلَيْنَا هَذَا الْحَدِيثَ . قِيلَ لَهُ: وَصَحَّ إِسْفَادُهُ عِنْدَكَ ، وَهَلْ رَوَاهُ غَيْرُ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ

- من أبي سلمة وإنما سمعه من سليمان بن أرقم ، وسليمان بن أرقم متروك .

( حدثنا ابن السرح ) قال الحافظ المزي : حديث ابن السرح في رواية ابن العبد وابن داسة عنه ولم يذكره أبو القاسم انتهى ( في هذا الحديث ) أي حديث يونس عن الزهري أنه قال ( حدث أبو سلمة ) ولم يقل الزهري حدثني أبو سلمة بل إنما روى خبره على سبيل الحكاية من غير سماع منه لهذا الحديث ( فدل ذلك ) القول المشهور بالتدليس ( لم يسمعه من أبي سلمة ) لكن في رواية النسائي من طريق هارون بن موسى القروي حدثنا أبو ضمرة عن يونس عن ابن شهاب قال حدثنا أبو سلمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تذرني معصية وكفارتها كفارة اليمين » ( وقال أحمد بن محمد ) الروزي شيخ المؤلف ( وتصديق ذلك ) أي تدليس الزهري في هذا الحديث ( ما حدثنا أيوب يعني ابن سليمان ) وسأني حديثه بتمامه ( أفسدوا علينا هذا الحديث ) أي حديث الزهري عن أبي سلمة من جهة إسفاده ( قيل له ) أي لأحمد ( و ) هل ( صح -

قال : أَيُّوبُ كَانَ أَمْثَلَ مِنْهُ - بَعْنَى أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ - وَقَدْ رَوَاهُ أَيُّوبُ .

٣٢٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ

عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ

— إفساده عندك ) من جهة الإسناد وثبت عندك ضعفه ( وهل رواه ) أى حديث الزهرى بزيادة سليمان بن أرقم ويحيى بن أبى كثير بين الزهرى وأبى سلمة ( غير ابن أبى أويس ) أى غير أبى بكر بن أبى أويس عن سليمان بن بلال عن ابن أبى عتيق عن الزهرى عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة وسبحىء حديثه ، فإن رواه غيره أيضاً فيعتبر برواية أبى بكر بن أبى أويس ويستدل به على تدليس الزهرى فى هذا الحديث ( قال ) أحمد فى جوابه ( أيوب ) مبتدأ وهو اسم كان ( أمثل ) أى أشبه وهو خبر كان ( منه ) أى من ابن أبى أويس فى الثقة ، يقال مائله مماثلة شابهه ، ومائل فلاناً بفلان شبهه به ولا تكون المائلة إلا بين المتفقين تقول نحوه كتحوه وفقهه كفقفه وإتقانه كإتقانه ، ويشبه أن يكون المعنى أن تفرد أبى بكر بن أبى أويس لا يضر لأن أبا بكر ثقة روى هذا الحديث وروى من أبى بكر أيوب بن سليمان وأيوب أشبه فى الثقة من أبى بكر فهما ثقتان ( وقد رواه أيوب ) بن سليمان أحد الثقات عن مثله فى الثقة وهو أبو بكر بن أبى أويس .

قلت : أما أيوب بن سليمان بن بلال المدنى فروى عنه البخارى ووثقه أبو داود فيما رواه الآجرى عنه والدارقطنى وابن حبان . وأما أبو بكر بن أبى أويس فقد وثقه ابن معين ، وأبو داود ، وابن حبان ، والدارقطنى . كذا فى مقدمة الفتح .

( عن ) أبيه ( سليمان بن بلال ) المدنى ( عن ابن أبى عتيق ) هو محمد بن أبى عتيق كفى رواية النسائى .

وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هَانِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَذَرُونِي فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كُفَّارَةُ يَمِينٍ » .

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ : إِنَّمَا الْحَدِيثُ حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ

— قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي إِسْنَادِهِ سَلِيحُ بْنُ أَرْقَمَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا بِسَاوِي فَلَسَا . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : تَرَكُوهُ ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ أَيْضاً عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، وَالسَّعْدِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ حَبَانَ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ .

وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ هَذَا « لَا تَذَرُونِي فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتِهِ كُفَّارَةُ يَمِينٍ » وَقَالَ لَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِأَمثالِ ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعَالِمِ : لَوْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ لَسَكَانَ الْقَوْلُ بِهِ وَاجِباً وَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ لَا زَمّاً إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ زَعَمُوا أَنَّهُ حَدِيثٌ مَقْلُوبٌ وَهَمَّ فِيهِ سَلِيحُ بْنُ أَرْقَمَ ، فَرَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هَانِشَةَ فَخَمَلَهُ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَأَرْسَلَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَلِيحُ بْنُ أَرْقَمَ وَلَا يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ ، وَسَاقَ الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ ، وَذَكَرَ أَيْضاً حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي هَذَا وَقَالَ إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الزُّبَيْرِ هُوَ الْخَطُّ الْمَقْلُوبُ وَأَبُوهُ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ ، فَالْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ مَقْلُوبٌ ، وَمِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ فِيهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ وَالِاحْتِجَاجُ بِهِ سَاقِطٌ أَنْتَهَى (قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ) إِنَّ سَلِيحُ بْنَ أَرْقَمَ غَلَطَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ كَوْنِهِ ضَعِيفاً (إِنَّمَا الْحَدِيثُ) الْمُرُورِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ (حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ) الْبَصْرِيُّ وَثَقَهُ أَبُو دَاوُدَ (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) الْيَمَامِيُّ ثَقَّةٌ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ) —

عن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن سليمان بن أرقم وهم فيه وحمله منه الزهري وأرسله عن أبي سلمة عن عائشة .

قال أبو داود : روى بقية عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن الزبير بإسناد علي بن المبارك مثله .

— الحنفلي البصري . قال البخاري : منكر الحديث وضعفه ابن معين والنسائي (عن أبيه) الزبير الحنفلي . قال الخطابي : هو مجهول لا يعرف . وقال النسائي في سننه : سليمان بن أرقم متروك الحديث وخالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث ، ثم قال أخبرنا هناد بن السري عن وكيع عن ابن المبارك وهو على عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنفلي عن أبيه عن عمران بن الحصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمن » (أراد) هذه مقولة أبي داود توضح مراد شيعته أحمد ابن محمد المروزي ، أي يقول أحمد المروزي أن سليمان وهم في هذا الحديث فجعله من رواية أبي سلمة عن عائشة .

وأما الزهري فرواه حقيقة عن سليمان بن أرقم لكن ترك ذكره لضعفه وأرسله عن أبي سلمة عن عائشة .

وأجابه العلامة السندی في حاشية النسائي فقال : وحديث عائشة في بعض إسناده عن الزهري عن أبي سلمة ، وفي بعضها حدثنا أبو سلمة ، وهذا يثبت سماع الزهري عن أبي سلمة ، وفي بعضها عن سليمان ابن أرقم أن يحيى بن أبي كثير حدثه أنه سمع أبا سلمة ، وهذا الاختلاف يمكن دفعه بإثبات سماع الزهري مرة عن سليمان عن يحيى عن أبي سلمة ، ومرة عن أبي سلمة نفسه ، وعند ذلك لا قطع لضعفه سيما حديث عقبة وعمران يؤيد الثبوت انتهى (قال أبو داود روى بقية) وقال النسائي أخبرني عمرو بن عثمان حدثنا بقية عن أبي عمرو وهو —

٣٢٧٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال أخبرنا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ قال أخبرنا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قال أخبرنا عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ زُخْرٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَفِيَّةَ بنَ عَامِرٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أُخْتٍ لَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ حَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ ، فَقَالَ : مُرُوهَا [ مُرَهَا ] فَلْتَخْتَمِرْ وَلْتَرْكَبْ وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » .

— الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنفلي عن أبيه عن همران ابن الحصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا نذر في معصية وكفارتها كفارة يمين » انتهى .

( أن تحج حافية ) أى ماشية غير لابسة فى رجلها شيئاً ( غير مختمرة ) بضم الميم الأولى وكسر الثانية أى غير مغطية رأسها بخمارها قال فى المغرب : الخمار ما تغطي به المرأة رأسها ، وقد اختمرت وتخمرت إذا لبست الخمار ( فلتختمر ) لأن كشف رأسها عورة وهى معصية لا نذر فيها ( ولتركب ) لعجزها لما سيجىء فى رواية عكرمة عن ابن عباس من عدم طاقتها لا سيما مع الخفاء ( ولتصم ) أى هند المجز عن الهدى أو عن أنواع كفارة اليمين . قاله القارى .

قال الإمام الخطابى : وقوله صلى الله عليه وسلم ولتصم ثلاثة أيام فإن الصيام بدل من الهدى خبرت فيه كما يخبر قاتل الصيد أن يقضى بمثله إذا كان له مثل وإن شاء قومه وأخرجه إلى المساكين ، وإن شاء صام بدل كل مد من الطعام يوماً ، وذلك قوله تعالى أو عدل ذلك صياماً انتهى .

قال فى السبل : ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختار ، فإنه نذر بمعصية ، فوجب كفارة يمين وهو من أدلة من يوجب الكفارة فى النذر بمعصية إلا أنه ذكر البيهقى أن فى إسناده اختلاف .



٣٢٧١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَحْرٍ مَوْلَى لِبْنِ ضَمِيرٍ [ ضَمْرَةٌ ] - وَكَانَ أَيْمًا رَجُلٍ - أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الرَّعْمِيَّ أَخْبَرَنَا [ أَخْبَرَهُ ] بِإِسْنَادٍ يَحْيَى وَمَعْنَاهُ .

٣٢٧٢ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا

— وقد ثبت في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله « فلتركب ولتهد بدنة » قيل وهو على شرط الشيخين ، إلا أنه قال البخاري : لا يصح في حديث عقبة بن عامر الأمر بالإهداء فإن صح فكأنه أمر ندب وفي وجهه خفاء انتهى ( ثلاثة أيام ) أى متوالية إن كان عن كفارة اليعمين ، وإلا فكيف شاءت . قال المذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حديث حسن انتهى . وفي إسناد عبيد الله بن زحر وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة انتهى .

( أن أبا سعيد الرعمي ) براء مضمومة وعين مهملة مصغراً وهو جعثل بن هاعان المصرى فقيه صدوق . وهذه الرواية وجدت في بعض النسخ قال المزي في الأطراف : أبو سعيد الرعيني جعثل بن هاعان مصرى عن عقبة بن عامر . وحديث محمد بن خالد في رواية أبي الحسن بن العبد وابن داسة ولم يذكره أبو القاسم وذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم وغير واحد أن عبد الله بن مالك اليحصبي المصرى يروى عن عقبة بن عامر ، وروى عنه أبو سعيد الرعمي ، وأن عبد الله بن مالك أبا تميم الجيشاني الرعيني يروى عن عمر بن الخطاب وأبي ذر الغفارى وأبي نضرة الغفارى ، وروى عنه عبد الله بن هبيرة الحضرمي وغيره وجملاهما اثنين وهو أولى بالصواب انتهى .

[ أنبأنا ] ابن جُرَيْجٍ قال أخبرني سَعِيدُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةٍ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ حَامِرٍ الْجَمْعِيُّ أَنَّهُ قَالَ « نَذَرْتُ أَخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَفَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِيَمْشِ وَلْتَرْكَبْ » .

— ( نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله ) واستدل به على صحة الفذر بإتيان البيت الحرام لغير حج ولا عمرة . وعن أبي حنيفة إذا لم ينو حجاً ولا عمرة لم ينقصد . ثم إن نذره راكبا لزمه فلو مشى لزمه دم لقوفر مؤنة الركوب ، وإن نذر ماشيا لزمه من حيث أحرم إلى أن ينتهي الحج أو العمرة فإن ركب لعذر أجزأه ولزم دم . وفي أحد القولين للشافعي مثله .

واختلف هل يلزمه بدنة أو شاة . وإن ركب بلا عذر لزمه الدم . وعن المالكية في العاجز يرجع من قابل فيمشي ما ركب إلا أن يعجز مطلقاً فيلزمه الهدى . وعن عبد الله بن الزبير لا يلزمه شيء مطلقاً كذا في الفيل ( لتمش ولتركب ) فيه أن الفذر بالمشي ولو إلى مكان المشي إليه طاعة فإنه لا يجب الوفاء به بل يجوز الركوب ، لأن المشي نفسه غير طاعة إنما الطاعة الوصول إلى ذلك المكان كالبيت العتيق من غير فرق بين المشي والركوب ولهذا سوغ للنبي صلى الله عليه وسلم الركوب للنافرة بالمشي ، فكان ذلك دالاً على عدم لزوم الفذر بالمشي وإن دخل تحت الطاعة .

قال الحافظ في الفتح : وإنما أمر الناذر في حديث أنس أي الآتي أن يركب جزماً وأمر أخت عقبة أن تمشي وأن تركب لأن الناذر في حديث أنس كان شيخاً ظاهر المعجز وأخت عقبة لم توصف بالمعجز فكان أنه أمرها أن تمشي إن قدرت وتركب إن عجزت انتهى . قال النووي : حديث أنس محمول على العاجز عن —

٣٢٧٣ - حدثنا محمد بن المشني قال أخبرنا أبو الوليد قال أخبرناهم قال أخبرنا [عن] قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تركب وتهدى هدبا .

— المشي فله الركوب وعليه دم ، وحديث أخت عقبة معناه تمشي في وقت قدرتها على المشي وتركب إذا عجزت عن المشي أو لحقتها مشقة ظاهرة فتركب وعليها دم ، وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم في الصورتين هو أرجح القولين للشافعي ، وبه قال جماعة .

والقول الثاني لا دم عليه بل يستحب الدم ، وأما المشي حافياً فلا يلزمه الحفاء بل له لبس النعلين . وقد جاء في سنن أبي داود مبيناً أنها ركبت للعجز قال « إن أختي نذرت أن تخرج ماشية وإنها لا تطيق ذلك » الحديث انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي . وأخت عقبة هي أم حبان بنت عامر بكسر الحاء المهملة وبمدّها باء موحدة أسلمت وبايعت انتهى كلامه .

( أن تركب ) أى للعجز ( وتهدى هدبا ) وأقله شاة وأعلاه بدنة فالشاة كافية والأمر بالبدنة للفدب قال القاضي : لما كان المشي في الحج من عداد القربات وجب بالفدر والتحقق بسائر أعماله التي لا يجوز تركها إلا لمن عجز ويتعاقى بتركه الفدية ، واختلف في الواجب ، فقال علي رضي الله عنه تجب بدنة ، وقال بعضهم يجب دم شاة كما في مجاوزة الميقات ، وحملوا الأمر بالبدنة على الاستحباب ، وهو قول مالك وأظهر قول الشافعي ، وقيل لا يجب فيه شيء وإنما أمر صلى الله عليه وسلم بالهدى على وجه الاستحباب دون الوجوب كذا في اللقاة ، وتقدم بعض بيانه والحديث سكّت عنه المنذرى .

٣٢٧٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال أخبرنا هشام عن قتادة عن  
 عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما  
 بلغه أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تحج ماشية قال إن الله لغني عن  
 نذرها مرها فلتزكب » .

قال أبو داود : رواه سعيد بن أبي عروبة نحوه وخالد عن عكرمة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

٣٢٧٥ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا ابن عدي عن سعيد عن  
 قتادة عن عكرمة أن أخت عقبة بن عامر بمعنى هشام لم يذكروا الهدى  
 وقال فيه : « مر أختك فلتزكب » .

قال أبو داود : رواه خالد عن عكرمة بمعنى هشام .

٣٢٧٦ - حدثنا حجاج بن أبي يعقوب قال أخبرنا أبو النضر قال  
 أخبرنا شريك عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن كريب عن  
 ابن عباس قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله

— (مرها فلتزكب) والحديث سكت عنه المفرد (رواه سعيد بن أبي عروبة)  
 عن قتادة عن عكرمة (نحوه) أي مقتصراً على قوله فلتزكب كما رواه هشام  
 عن قتادة ولم يذكر الهدى كما ذكره هام عن قتادة (و) رواه (خالد عن عكرمة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم) فهذه متابعة لقتادة (نحوه) أي نحوه حديث قتادة  
 من طريق هشام بغير ذكر الهدى .

(أن أخت عقبة بن عامر بمعنى هشام) قال الحافظ المزي : حديث ابن  
 عدي في رواية أبي الحسن بن العبد ولم يذكره أبو القاسم . واعلم أن حديث —

إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ - يَعْنِي أَنَّ تَحَجُّجَ مَاشِيَةٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ  
اللَّهُ لَا يَصْنَعُ بِشِقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا فَلْتَحُجِّ رَاكِبَةً وَلْتُكْفِرَنَّ عَنْ يَمِينِهَا .

٣٢٧٧ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي  
أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ - عَنْ مَعَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ  
مُبَاسٍ « أَنَّ أُخْتَ عُقْبَةَ بْنِ حَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّجَ مَاشِيَةً وَأَنَّهَا لَا تُطِيقُ  
ذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَغَنِيٌّ عَنْ مَسْنَى  
أُخْتِكَ فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً » .

٣٢٧٨ — حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي يُوبَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ سُفْيَانَ

خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ مَرَسَلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ( أَنْ تَحُجَّ ) مِنْ بَابِ نَصَرَ ( بِشِقَاءِ أُخْتِكَ )  
بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَالْمَدِ أَيْ بِتَعَبِهَا أَوْ مَشَقَّتِهَا أَيْ لَا حَاجَةَ لِلَّهِ تَعَالَى بِهِ وَلَا يَكُونُ أَجْرُ  
لَهَا بِهَذَا الْفِعْلِ الشَّاقُّ عَلَيْهَا ( شَيْئًا ) أَيْ مِنَ الصَّنْعِ فَإِنَّهُ مَنْزَعٌ مِنَ الْفُرُورِ وَجَلَبَ  
الْفِعْلَ ( فَلْتَحُجِّ ) بِفَتْحِ الْحِيمِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا وَضَمُّهَا أَيْ إِذَا عَجَزَتْ عَنِ الْمَشْيِ  
فَلْتَحُجِّ ( رَاكِبَةً ) بِالْفَصْبِ عَلَى الْحَالِ ( وَلْتُكْفِرَنَّ عَنْ يَمِينِهَا ) قَالَ فِي الْمُرْقَاةِ وَالظَّاهِرِ  
أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّكْفِيرِ كَفَّارَةَ الْجَفَايَةِ وَهِيَ الْهَدْيُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الصَّوْمِ .  
وَالْحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ الْمُنْذَرُ .

( فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ ) بضم أوله أَيْ لَتَنْجِرْ ( بَدَنَةً ) أَيْ بَعِيرٍ أَوْ بَقَرَةٍ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِبْلَاءُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ . وَلَيْسَ الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ الْأَوْثَلِيِّ .  
قَالَ الْمَزِيُّ : هُوَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَبْدِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو الْقَاسِمِ أَنْتَهَى .  
قُلْتُ : وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ .

( حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي يُوبَ ) الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَوْثَلِيِّ .

عن أبيه عن عكرمة عن عتبة بن عامر الجهني أنه قال للبي صلى الله عليه وسلم : « إن أختي نذرت أن تمشي إلى البيت ، فقال : إن الله لا يفتح يمشي أخيك إلى البيت شيئاً » .

٣٢٧٩ — حدثنا مسدد قال أخبرنا يحيى عن حميد الطويل عن ثابت البناني عن أنس بن مالك « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يهادي بين ابنه فسأل عنه فقالوا : نذرت أن يمشي ، فقال : إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب » .

قال أبو داود : رواه عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

— وقال المزني : هو في رواية أبي الحسن بن العبد ولم يذكره أبو القاسم .  
 ( يهادي ) بصيغة المجهول ( بين ابنه ) أي يمشي بين ولديه معتمداً عليهما من ضعف ( فسأل عنه ) ولفظ البخاري « ما بال هذا » ( فقالوا نذرت أن يمشي ) أي إلى البيت الحرام ( هذا نفسه ) نصب على المفعولية ( وأمره أن يركب ) أي لعجزه عن المشي . وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة « اركب أيها الشيخ فإن الله غني عنك » قال ابن الملك عمل بظاهره الشافعي ، وقال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي : عليه دم لأنه أدخل نقصاً بعد التزامه . قال المظهر : اختلفوا فهمن نذر بأن يمشي إلى بيت الله تعالى فقال الشافعي : يمشي إن أطلق المشي ، فإن عجز أراق دمًا وركب . وقال أصحاب أبي حنيفة : يركب ويريق دمًا سواء أطلق المشي أو لم يطقه انتهى .

قال المزني في الأطراف : حديث أنس أخرجه البخاري في الحج وفي الأيمان والذنور ومسلم في الذنور وأبو داود والترمذي والنسائي في الأيمان والذنور —

٣٢٨٠ - حدثنا يحيى بن مَعِينٍ حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَاصِمُ الْأَحْوَلُ أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ يَقُودُهُ بِخِزَامَةٍ فِي أُنْفِهِ فَقَطَعَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَقُودَهُ بِيَدِهِ » .

٢٠ - باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس

٣٢٨١ - حدثنا موسى بن إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ قَالَ أَنْبَأَنَا حَبِيبُ اللَّعْلَمِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصِلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكَعَتَيْنِ ، قَالَ : صَلِّ هَاهُنَا ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ

— انتهى مختصراً (ورواه عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج) وحديثه أخرج مسلم في النذور وابن ماجه في الكفارات أن النبي صلى الله عليه وسلم أدرك شيخاً فذكر قصته .

(بخزامة في أنفه) بكسر الخاء المعجمة وفتح الزاي الحفظة حلقة من شعر أو وبر تحمل في الحاجز الذي بين منخري البعير يشد بها الزمام ليسهل انقياده إذا كان صعباً (فقطعها) أى الخزامة (وأمره) أى القائد أن يقوده بيده .  
وفي رواية النسائي عن ابن جريج التصريح بأنه نذر ذلك . والحديث أخرجه البخاري في الحج والنذور ، وأخرجه النسائي . والحديث لم يذكره المنذري لأنه ليس من رواية الأولي .

وقال المزني : وهو في رواية أبي الحسن بن العبد ، ولم يذكره أبو القاسم انتهى .

(باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس)

(صل هاهنا) وفيه دليل على أن من نذر بصلاة أو صدقة أو نحوهما في —

فَقَالَ [قَالَ] صَلِّ هَاهُنَا ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْكَ فَقَالَ : شَأْنُكَ إِذَاكَ [إِذْنٌ] .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى نَحْوُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— مكان ليس بأفضل من مكان الناذر فإنه لا يجب عليه الوفاء بإيقاع المنذور به  
 في ذلك المكان بل يكون الوفاء بالفعل في مكان الناذر .

وقد أخرج أحمد عن كردم بن سفيان « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن نذر نذره في الجاهلية فقال له ألوثن أو لنصب ؟ قال : لا واسكن الله ،  
 فقال أوف لله ما جعلت له انحر على بوانة وأوف هنذك » وفي لفظ له « قال  
 يا رسول الله إني نذرت أن انحر ببوانة » وسيجيء بعد الباب ، فدل ذلك على  
 أنه يتمين مكان النذر ما لم يكن معصية . والجمع بينهما أن المكان لا يتمين حتماً ،  
 بل يجوز فعل المنذور به في غيره فيكون ما هنا بياناً للجواز . ويمكن الجمع  
 بأنه يتمين مكان النذر إذا كان مساوياً للمكان الذي فيه الناذر أو أفضل معه ،  
 لا إذا كان المكان الذي فيه الناذر فوقه في الفضيلة . ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه  
 أحمد ومسلم من حديث ابن عباس « أن امرأة شكت شكوى فقالت : إن  
 شفاني الله تعالى فلا أخرجن فلا أصلين في بيت المقدس فبرأت ثم تجهزت ترهب  
 الخروج ، فجاءت مهمونة تسلم عليها فأخبرتها بذلك فقالت : اجلسي وصلي في  
 مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة »  
 ففي حديث ميمونة من تعليل ما أفقت به ببيان أفضلية المكان الذي فيه الناذر  
 في الشيء المنذور به وهو الصلاة ( شأنك ) بالنصب على المفعول به أي الزم  
 شأنك والمعنى أنت تعلم حالك (إذاً) بالتقنين جواب وجزاء أي إذا أبيت —



٣٢٨٢ — حدثنا مخلد بن خالد قال أخبرنا أبو عاصم . ح . وحدثنا عباس العنبري المعنى قال أخبرنا روح عن ابن جريج قال أخبرني يوسف ابن الحكم بن أبي سفيان أنه سمع حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف وعمر وقال [ وعمر أو قال ] عباس ابن حنيفة أخبراه عن عمر بن

— أن تصلي ها هنا فافعل ما نذرت به من صلاتك في بيت المقدس . والحديث سكت عنه المقدري .

وأخرجه أيضاً الدارمي والبيهقي والحاكم وصححه ، وصححه أيضاً الحافظ تقي الدين بن دقيق العيد والله أعلم .

( حدثنا مخلد بن خالد ) قال الحافظ المزي : الحديث أخرجه أبو داود في الفذور عن مخلد بن خالد عن أبي عاصم ، وعن أبي العباس العنبري عن روح ابن عباد كلاهما عن ابن جريج عن يوسف بن الحكم بن أبي سفيان أنه سمع حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف وعمر بن حنيفة أخبراه عن عمر بن عهد الرحمن عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ( أنه سمع ) أى أن يوسف سمع من حفص بن عمر ومن عمرو بن حنيفة ( وعمر ) بضم العين هكذا مضبوط في بعض النسخ وأما في بعض النسخ فعمرو بفتح العين وهو معطوف على قوله حفص ( وقال عباس ) العنبري شيخ المؤلف في روايته ( ابن حنيفة ) أى عمرو بن حنيفة . وأما مخلد بن خالد شيخه فقال عمرو بغير ذكر اسم أبيه حنيفة .

وقال الحافظ في التقریب : عمر بن حنيفة بنون صوابه عمرو انتهى .

وقال في موضع آخر : عمرو بن حنيفة بالنون الثقيلة ويقال بالفتحانية ويقال

فيه عمر مقبول انتهى .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْخَبَرِ . زَادَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ لَوْ صَلَّيْتَ هَاهُنَا لِأَجْزَأَ عَنْكَ صَلَاةٌ فِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ » .

قال أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ عُمرٍو قال عُمرُو بْنُ حَيَّةَ [حَنَّةَ] وقال أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعَنْ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

## ٢١ — باب قضاء النذر عن الميت

٣٢٨٣ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ [عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ] قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ لَمْ تَقْضِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اقْضِهِ عَنْهَا » .

— وقال الذهبي في كتاب المشتبه : حية بالتحفانية جماعة وبالنون عمرو بن حنة روى حديثه ابن جريج ( أخبراه ) الضمير المرفوع إلى حفص وعمرو بن حنة ، والضمير المنصوب إلى يوسف ( بهذا الخبر ) أى يخبر جابر بن عبد الله ( زاد ) أى زاد الراوى فى هذا الحديث . والحديث سكنت عنه المنذرى .

وقال الشوكانى : وله طرق رجال بعضها ثقات ، وقد تقرر أن جهالة الصحابى لا تبطل ( رواه الأنصارى ) أى محمد بن عبد الله بن المثنى ( فقال جعفر بن عمر ) مسكان حفص بن عمر ( وقال عمرو بن حية ) أى بالياء التحفانية وجمعه من مسندات عبد الرحمن بن عوف ومن مسندات بعض الصحابة والله أعلم .

## ( باب قضاء النذر عن الميت )

( وعليها نذر لم تقضه ) والنذر المذكور قيل كان صياماً ، وقيل كان عتقاً —

٣٢٨٤ - حدثنا عمرو بن عوف قال أنبأنا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أن امرأة ركبَت البحرَ فنذرتُ إن نجَّها اللهُ [إن الله نجَّها] أن تصومَ شهراً، فنجَّها اللهُ فلم تصمُ حتى ماتت، فجاءت ابنتها [بنتها] أو أختها إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تصومَ عنها» .

— وقيل صدقة وقيل نذراً مطلقاً أو كان معيناً عند سعد (اقضه عنها) والحديث فيه دليل على قضاء الحقوق الواجبة عن الميت .

وقد ذهب الجمهور إلى أنه من مات وعليه نذر مالى فإنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص إلا إن وقع النذر فى مرض الموت فيكون من الثلث وشرط المالكية والخفية أن يوصى بذلك مطلقاً .

قال الخطابى : فى هذا بيان أن النذور التى نذرها الميت والكفارات التى لزمته قبل الموت تقضى من ماله كالديون اللازمة ، وهذا على مذهب الشافعى وأصحابه وعند أبى حنيفة لا تقضى إلا أن يوصى بها انتهى .

وقال القسطلانى والجمهور على أن من مات وعليه نذر مالى أنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص إلا إن وقع النذر فى مرض الموت فيكون من الثلث ويحتمل أن يكون سعد قضى نذراً من تركتها إن كان مالياً أو تبرع به انتهى قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه انتهى قال فى المنتقى الحديث رواه أبو داود ، والنسائى وهو على شرط الصحيح وقال شارحه : حديث ابن عباس فى قصة سعد بن عبادة أصله فى الصحيحين .

( أن تصوم عنها ) ومن لا يرى الصوم جائزاً يأول الحديث بأن المراد الافتداء فإنها إذا افتدت فقد أدت الصوم عنها وهو تأويل بعيد جداً . وأحد —

٣٢٨٥ - حدثنا أحمد بن يونس قال أخبرنا زهير قال أخبرنا عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة « أن امرأة أتت النبي [رسول الله] صلى الله عليه وسلم فقالت : كنت تصدقت على أمي بوليدة وإنها ماتت وتركت [فتركت] تلك الوليدة . قال : قد وجب أجرُكِ ورجعت إليك في الميراث . قالت : وإنها ماتت وعليها صوم شهر » فذكر نحو حديث عمرو .

— ابن حنبل جوز الصوم في النذر والقول القديم للشافعي جوازه مطلقاً ، ورجحه محققو أصحابه بأنه الأوفق للدلائل قاله القسطلاني .

وفي النيل : والحديث فيه دليل على أنه يصوم الولي عن الميت إذا مات وعليه صوم أي صوم كان ، وبه قال أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور . ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علم القول به على صحة الحديث وقد صح وبه قال الأوزاعي وأحمد والشافعي في أحد قوليه .

قال البيهقي في الخلافات : هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها . والجمهور على أن صوم الولي عن الميت ليس بواجب ، وتعقب بأن بعض أهل الظاهر يقول بوجوبه . وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد إلى أنه لا يصام عن الميت مطلقاً . وقال الليث وإسحاق وأبو عبيد إنه لا يصام عنه إلا النذر انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

( بوليدة ) أي جارية ( وتركت ) أي أمي ( قال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( قد وجب ) أي ثبت ( ورجعت ) الوليدة ( نحو حديث عمرو ) أي ابن عون المتقدم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وفي بعض طرق مسلم عن سليمان بن بريدة وفي بعض طرق النسائي عن ابن بريدة —

٢٢ - باب ما جاء فيمن مات وعليه صيام صام عنه وليه

٣٢٨٦ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى قال سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ ح . وحدثنا مُحَمَّدُ

ابنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ الْمَعْنَى عَنْ مُسْلِمِ الْبَطْنِيِّ عَنْ سَعِيدِ  
ابنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَقَالَتْ : إِنَّهُ كَانَ عَلَى أُمِّهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا ؟ فَقَالَ : لَوْ كَانَ عَلَى  
أُمِّكَ دِينَ أَوْ كُنْتَ قَاضِيَتِهِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى »

٣٢٨٧ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ

الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ  
عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ  
صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » .

— ولم يسمه ، وقال النسائي : والصواب حديث عبد الله بن بريدة .

( باب ما جاء فيمن مات وعليه صيام صام عنه وليه )

( فدين الله أحق أن يقضى ) وفه دلل على أن الصوم يقضى عن الميت

سواء كان الصوم عن فرض أو عن نذر .

قال المزي في الأطراف : حديث مسدد في رواية أبي الحسن بن العبد ولم

يذكره أبو القاسم انتهى .

وحديث ابن عباس هذا أخرجه الشيخان عنه أن امرأة قالت يا رسول الله

إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها ؟ فقال أرايت لو كان على أمك دين

فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها ؟ قالت نعم ، قال فصومي عن أمك » .

( عن عروة عن عائشة ) والحديث تقدم في الصوم وأخرجه البخاري

ومسلم والنسائي .

٢٣ — باب ما يؤمر به من وفاء النذر [ الوفاء من النذر ]

٣٢٨٨ — حدثنا مسدد قال أخبرنا الحارث بن عبيد أبو قدامة عن عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف . قال : أوفى بنذرك . قالت : إني نذرت أن أذبح

— وهذا الحديث في الأيمان والنذور في رواية ابن العبد كما في بعض نسخ الأطراف للرمزي والله أعلم .

( باب ما يؤمر به الخ )

( على رأسك ) أى قدامك أو عند قدومك ( بالدف ) بضم فتشديد ( قال أوفى بنذرك ) وأخرجه الترمذي في المناقب عن علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن ابن بريده عن أبيه قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه فلما انصرف جاءت جارية سوداء فقالت يا رسول الله إني كنت نذرت إن ردك الله صالحاً أن أضرب بهن يديك بالدف » الحديث وقال حديث حسن صحيح غريب .

ورواه ابن حبان في صحيحه وقال فيه « أن أضرب على رأسك بالدف فقال صلى الله عليه وسلم إن كنت نذرت فافعل وإلا فلا قالت بل نذرت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامت فضربت بالدف » انتهى .

قال ابن القطان في كتابه : عندي أنه ضعيف لضعف علي بن حسين بن واقد . قال أبو حاتم : ضعيف ، وقال العقيلي : كان مرجحاً .

ولكن قد رواه غيره كما رواه ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب عن —

بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا - مَكَانٌ كَانَ يَذْبَحُ فِيهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ - قال : لِمَ نَمَّ ؟  
قَالَتْ : لَا . قال : لَوْ نَشِئْ ؟ قَالَتْ : لَا . قال : أَوْ فِي بِنْدَرِكٍ .

- حسين بن واقد به وزاد « فضربت فدخل أبو بكر وهي تضرب ثم دخل عمر وهي تضرب فألقت الدف وجلست عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني لأحسب الشيطان يفرق منك يا عمر » قال وهذا حديث صحيح قاله الزبلي قال الخطابي : ضرب الدف ليس مما بعد في باب الطاعات التي يتعلق بها الفذور وأحسن حاله أن يكون من باب المباح ، غير أنه لما اتصل بإظهار الفرح لسلامة مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم من بعض غزواته وكانت فيه مساة الكفار وإرغام المذاهبين صار فعله كهمض القرب ، ولهذا استحب ضرب الدف في الفكاح لما فيه من إظهاره والخروج به عن معنى السفاح الذي لا يظهر ومما يشبه هذا المعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم في هجاء الكفار اهجوا قريباً فإنه أشد عليهم من رشق النبل » ( كذا وكذا ) كناية عن التعمين ( مكان ) بالرفع أى هو أى المكان المعين مكان ( كان يذبح فيه أهل الجاهلية ) وكان ذلك المكان موضع ذبحهم ( قال ) صلى الله عليه وسلم ( لئنم ) أى كان يذبح أهل الجاهلية في ذلك المكان لئنم ( قال ) صلى الله عليه وسلم ( لوئن ) بفتح الواو والثاء المثناة المفتوحة .

قال الإمام ابن الأثير في النهاية الفرق بين الوثن والسنم أن الوثن كل ماله جنة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب والحجارة كصورة الآدمي تعمل وتغصب فتعبد ، والسنم الصورة بلا جنة ، ومنهم من لم يفرق بينهما وأطلقهما على المعنيين . وقد يطلق الوثن على غير الصورة ، ومنه حديث عدى بن حاتم : « قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب فقال لى القى -

٣٢٨٩ - حدثنا داود بن رُشَيْدٍ قال أخبرنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال حدثني [عن] يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قلابة قال حدثني ثابت بن الضحاك قال : « نذر رجل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينحصر إبلاً ببوانة ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني نذرتُ أن أنحَرَ إبلاً ببوانة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبَدُ ؟ قالوا : لا . قال : هل كان فيها عيدٌ من أعيادهم ؟ قالوا : لا . قال النبي [رسول الله] صلى الله عليه وسلم : أوفِ بنذرك فإنه لأوفاء إنذِر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم . »

— هذا الوثن منك « انتهى . قال المنذرى : وقد تقدم الكلام على حديث عمرو ابن شعيب .

( ثابت بن الضحاك ) صحابي مشهور ( ببوانة ) بضم الواو وبمعنى الموحد وبمعنى الألف نون ، وقيل بفتح الباء هضبة من وراء ينبع كذا في النهاية . وكذا نقله الشوكاني عن المنذرى . وقال في التلخيص : موضع بين الشام وديار بكر ، قاله أبو عبيدة وقال البغوي : أسفل مكة دون يلم انتهى ( من أوثان الجاهلية يعبد ) بصيغة الجاهول ( لا وفاء لنذر في معصية الله ) استعمل به على أنه يصح العذر في المباح لأنه لما نفي النذر في المعصية بقي ما عداها ثابتاً .

فإن قلت : قد أخرج أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بالفظ « لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى » وهذا يدل على أن النذر لا ينفقد في المباح .

قلت : أجاب البيهقي بأنه يمكن أن يقال إن من قسم المباح ما قد يصير —



٣٢٩٠ - حدثنا الحسن بن عليّ حدثنا يزيد بن هارون - حدثنا  
عبد الله بن يزيد بن مقيم الثقفي من أهل الطائف قال حدثني سارة  
بنت مقيم الثقفي أنها سمعت ميمونة بنت كزدم قالت : « خرجت مع  
أبي في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، وسمعت الناس يقولون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعلت  
أبده بصرى ، فدنا إليّ أبي وهو على ناقه له معه درة كدرة الكتاب ،

— بالقصد مدوياً كالنوم في القائلة للتقوى على قيام الليل وأكله السحر للتقوى  
على صيام النهار، فيمكن أن يقال إن إظهار الفرح بعود النبي صلى الله عليه وسلم  
سالماً معنى مقصود يحصل به الثواب والحديث سكّت عنه المنذرى .

( بنت كزدم ) بفتح الكاف والdal ( أبده بصرى ) من البدد يقال أبده  
يده أى مدّها إلى الأرض ، وأبدّ العطاء بينهم أى أعطى كلا منهم بدته ،  
أى نصيبه .

وقال في النهاية في حديث حنين « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبده  
يده إلى الأرض فأخذ قبضة » أى مدّها .

وفي حديث وفاة النبي صلى الله عليه وسلم « فأبدّ بصره إلى السواك كأنه  
أعطاه بدّته من النظر أى حظه .

وفي حديث ابن عباس « دخلت على عمر وهو يبسدى النظر » انتهى .  
وقال الخطابي : قوله أبده بصرى معناه أتبعه بصرى وأزّمه إياه لا أقطعه عنه ،  
يقال : أبده فلان فلاناً بصره وأباه بصره بمعنى واحد ( درة ) بكسر الdal  
وتشديد الراء السوط يضرب به ( السكتاب ) بضم الكاف وتشديد التاء جمع —

فَسَمِعْتُ الْأَعْرَابَ وَالنَّاسَ يَقُولُونَ : الطَّبْطَبِيَّةُ الطَّبْطَبِيَّةُ ، فَذَنَّا إِلَيْهِ أَبِي  
فَأَخَذَ بِقَدَمِي . قَالَتْ : فَأَقْرَ لَهُ وَوَقَفَ فَاسْتَمَعَ مِنْهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ  
إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ وُلِدَ لِي وَلَدٌ ذَكَرٌ أَنْ أَنْحَرَهُ عَلَى رَأْسِ بُوَانَةٍ فِي عَقَبَةِ مَنِ  
الثَّنَائِيَا حِدَّةٍ مِنَ النَّعَمِ . قَالَ : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهَا قَالَتْ خَمْسِينَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ يَبْهَى مِنَ الْأَوْثَانِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَأَوْفِ  
بِمَا نَذَرْتَ يَا اللَّهِ . قَالَتْ : فَجَمَعَهَا فَجَعَلَ يَذْبُحُهَا فَأَنْفَلَتَتْ مِنْهَا شَاةٌ فَطَلَبَهَا  
وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَوْفِ عَنِّي نَذْرِي فَظَفَرَهَا فَذَبَحَهَا .

— السكاتب ، وموضع التعليم . كذا في كتب اللغة (الطبطبية) بفتح المهملة  
وسكون الموحدة الأولى وكسر الثانية وبمدها ياء مشددة ، قيل هما كفاية عن  
الدرة فإنها إذا ضربت بها حكمت صوت طبطب وهي بالنصب على التحذير .

قال الخطابي : والطبطبة حكاية من وقع الأقدام . والحديث فيه دليل على  
أن من نذر طعاماً أو ذبحاً بمكة أو في غيرها من البلدان لم يجز أن يحمله لفقراء  
غير ذلك المكان وهذا على مذهب الشافعي ، وأجازه غيره لغير أهل ذلك  
المكان انتهى ، وتقدم ضبط هذا اللفظ وغيره الواقع في هذه الرواية في كتاب  
الفكاح في باب تزويج من لم يولد فليرجع إليه (فأقر له) أي اعترف برسالته (في عقبة)  
بمعين مهملة وقاف مفتوحتين (من الثنايا) قال أصحاب اللغة العقبة مرقى صعب من  
الجبال والطريق في أعلى الجبال ، والثنية طريق العقبة وجمعه ثنايا . والحديث  
ليس في رواية اللؤلؤي ولذا لم يذكره المنذري ، وإنما هو من رواية ابن داسة  
ولذا أورده الخطابي في المعالم ، ولم يذكره المزي في الأطراف ، وأخرجه ابن ماجه  
في السفارات بمعناه . وتقدم هذا الإسناد بمعناه في باب تزويج من لم يولد ، —

٣٢٩١ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو بكر الحنفي حدثنا عهد الحميد  
ابن جعفر عن عمرو بن شعيب عن ميمونة بنت كردم بن سفيان عن  
أبيها نحوه مختصر مني منه قال: هل بها وثن أو عيد من أعياد الجاهلية؟  
قال: لا. قلت: إن أمي هذه علمتها نذر ومشي أفأقضيها عنها، وربما قال  
ابن بشار أنقضيه عنها؟ قال: نعم.

— وساق فيه بعض مضمون هذا الحديث لكن ليس هنالك قصة النذر بل هناك  
قصة التزويج والله أعلم.

(حدثنا محمد بن بشار) الحديث ليس في رواية التواتر ولذا لم يذكره  
المعزى، وإنما وجد في بعض النسخ الصحيحة، وأيضاً لم يذكره المعزى في  
الأطراف. وقال الذهبي في تجريد أسماء الصحابة كردم بن سفيان الثقفي روت  
عنه بنته ميمونة وعبد الله بن عمرو بن العاص انتهى. وفي الإصابة قال البخاري  
وابن السكن وابن حبان: له صحبة، وأخرج أحمد من طريق ميمونة بنت كردم  
عن أبيها «أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نذر نذره في الجاهلية  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أولون أو لنصب؟ قال لا ولكن الله قال أوف  
بندرك» وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه فقال عن ميمونة «أن أباهما  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي رقيقة له فقال إني فذرت» فذكر الحديث.  
وأخرجه أحمد والبيهقي مطولاً ونقظه «قال إني كنت نذرت في الجاهلية أن  
أذبح على بوانة عدة من الفم فذكر القصة» انتهى.

٢٤ - باب النذر فيما لا يملك

٣٢٩٢ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيَسَى قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ مِزْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ : « كَانَتْ الْمَضْبَاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَقِيلٍ وَكَانَتْ مِنْ سَوَابِقِ الْحَاجِّ ، قَالَ فَأَسْرَ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي وَثَاقٍ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حِمَارٍ عَلَيْهِ قَطِيفَةٌ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ هَلَاكٌ تَأْخُذُنِي وَتَأْخُذُ سَابِقَةَ الْحَاجِّ ؟ قَالَ : نَأْخُذُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفٍ ، قَالَ : وَكَانَ ثَقِيفٌ قَدْ أُسْرُوا رَجُلَيْنِ

( باب النذر فيما لا يملك )

( قال كانت المضباء ) بفتح العين وسكون الضاد اسم ناقة هو علم لها مفعول من قولهم ناقة عضباء أى مشقوقة الأذن ولم تكن مشقوقة الأذن . وقال بعضهم : إنها كانت مشقوقة الأذن ، والأول أكثر : وقال الزمخشري : هو مفعول من قولهم ناقة عضباء وهى القصيرة اليد كذا فى النهاية ( وكانت ) المضباء ( من سوابق الحاج ) أى من النوق التى تسبق الحاج ( فأسر ) بصيغة المجهول أى الرجل واقظ مسلم كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقول وأصابوا معه المضباء « الحديث ( وهو ) أى الرجل ( علام ) أى على أى ذنب وكان أصله على ما ( قال ) صلى الله عليه وسلم ( نأخذك بجريرة ) بفتح الجيم وكسر الراء المهملة معناه الذنب والجناية ( حلفائك ) جمع حليف . قال الامام الخطابى : اختلفوا فى تأويله ، فقال بعضهم هذا يدل على أنهم عاهدوا بني عقول على أن لا يعرضوا للمسلمين ولا لأحد من حلفائهم فنقض حلفاؤهم العهد ولم يفسكروه بنو عقيل فأخذوا بجريرتهم .

مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ وَقَدْ قَالَ فِيمَا قَالَ وَأَنَا مُسْلِمٌ ،  
أَوْ قَالَ وَقَدْ أَسْلَمْتُ ، فَلَمَّا مَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال أبو داود : فَهَيْتُ هَذَا [ مِنْ هُنَا فَهَيْتُ ] مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى « نَادَاهُ  
يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ ، قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحِيمًا رَفِيقًا [ رَفِيقًا ]  
فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَ : إِنِّي مُسْلِمٌ ، قَالَ : لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ  
أَمْرَكَ أَفَاجَيْتَ كُلَّ الْمَلَاحِ » .

— وقال آخرون : هذا رجل كافر لا عهد له ، وقد يجوز أخذه وأسره وقتله ،  
فإن جاز أن يؤخذ بحريرة نفسه وهي كفره جاز أن يؤخذ بحريرة غيره ممن  
كان على مثل حاله من حليف وغيره . ويحكى معنى هذا عن الشافعي .

وفيه وجه ثالث وهو أن يكون في الكلام إضمار يريد أنك إنما أخذت  
ليدفع بك جريرة خلفائك فيغدي بك الأسيرين الذين أسرتهم ثقيف . ألا تراه  
يقول ففودى الرجل بعد بالرجلين انتهى كلام الخطابي (وأنا مسلم) قال الخطابي :  
ثم لم يخله النبي صلى الله عليه وسلم مع ذلك لكنه رده إلى دار الكفر ، فإنه  
يتأول على أنه قد كان أطلعه الله على كذبه وأعلم أنه تكلم به على التقية دون  
الإخلاص ألا تراه يقول هذه حاجتك حين قال إني جائع فأطعمني وإني ظمآن  
فاسقني ، وليس هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا قال الكافر  
إني مسلم قبل إسلامه ووكلت سريره إلى ربه تعالى ، وقد انقطع الوحي وانسد  
باب علم الغيب انتهى .

( قال ) صلى الله عليه وسلم ( لو قُلْتَهَا ) أى هذه الكلمة ( وأنت تملك أمرك )  
قال الخطابي : يريد أنك لو تكلمت بكلمة الإسلام طائعا راغبا فيه قبل الاسار —  
( ١٠ — عون المعبود ٩ )

قال أبو داود : ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى حَدِيثِ سُلَيْمَانَ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ إِنِّي جَائِعٌ فَأَطْعِمْنِي إِنِّي ظَلَمْتُكَ فَأَسْقِنِي ، قَالَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذِهِ حَاجَتُكَ ، أَوْ قَالَ هَذِهِ حَاجَتُهُ . قَالَ : فَقَوْدَى الرَّجُلُ بَعْدُ بِالرَّجُلَيْنِ ، قَالَ وَحَسِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَضْبَاءَ لِرَحْلِهِ ، قَالَ : فَأَغَارَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى سَرَحِ الْمَدِينَةِ ، فَذَهَبُوا بِالْمَضْبَاءِ [ فَذَهَبُوا فَيَوْمًا ذَهَبُوا بِهِ بِالْمَضْبَاءِ ] ، فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهَا وَأَسْرُوا امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ : فَكَانُوا إِذَا كَانَ اللَّيْلُ يَرْيَحُونَ إِلَيْهِمْ فِي أَفْنِيَّتِهِمْ ، قَالَ : فَتَوَمَّوْا لَيْلَةً وَقَامَتِ الْمَرْأَةُ فَجَعَلَتْ

— أفلحت في الدنيا بالخلاص من الرق وأفلحت في الآخرة بالنجاة من النار انتهى .  
وقال النووي : معناه لو قلت كلمة الإسلام قبل الأسر حين كنت مالك أمرك أفلحت كل الفلاح ، لأنه لا يجوز أسرك لو أسلمت قبل الأسر ، فكنت فزت بالإسلام وبالسلامة من الأسر ومن اغتنام مالك ، وأما إذا أسلمت بعد الأسر فيسقط الخيار في قتلك ويبقى الخيار بين الاسترقاق والمان والفداء .

وفي هذا الحديث جواز المفاداة ، وأن إسلام الأسير لا يسقط حق الغانمين منه بخلاف ما لو أسلم قبل الأسر وليس في هذا الحديث أنه حين أسلم وفادى به رجع إلى دار الكفر ، ولو ثبت رجوعه إلى دارهم وهو قادر على إظهار دينه لقوة شوكة أو نحو ذلك لم يحرم ذلك فلا إشكال في الحديث . وقد استشكله المازري وقال كيف يرد المسلم إلى دار الكفر ، وهذا الإشكال باطل مردود بما ذكرته انتهى .

(على سرح المدينة) بفتح السين وسكون الراء المال السائم (امرأة من المسلمين)  
فكانت المرأة في الوثاق كما عند مسلم (في أفنيتهن) جمع فناء (فتوَمَّوا لَيْلَةً)  
بصفة الجهول أي ألقى عليهم النوم ولغظ مسلم « وكان القوم يريحون نعمهم --

لَا تَضَعُ يَدَهَا عَلَى بَعِيرٍ إِلَّا رَغَا حَتَّى أَتَتْ عَلَى الْعَضْبَاءِ ، قَالَ : فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ  
ذُلُولٍ مُجْرَسَةٍ ، قَالَ : فَكَرَبَتْهَا ثُمَّ جَعَلَتْ لِلَّهِ عَلَيْهَا إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ لَتَنْفَحَنَّهَا  
قَالَ : فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ عُرِفَتِ النَّاقَةُ نَاقَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأُخْبِرَ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا ، فَبَيَّعَ بِهَا وَأُخْبِرَ بِنَذْرِهَا ،  
فَقَالَ : يَنْسُ مَا جَزَيْتَهَا أَوْ جَزَيْتُهَا إِنْ أَلَّ اللَّهُ أَنْجَاهَا عَلَيْهَا لَتَنْفَحَنَّهَا لَا وَفَاءَ  
لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَالْمَرْأَةُ هَذِهِ امْرَأَةُ أَبِي ذَرٍّ .

— بين يدي بيوتهم فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأنت الإبل فجاءت إذا دنت من  
البعير رغا ففتركه حتى تنتهي إلى العضباء فلم ترغ » ( إلا رغا ) الرغاء صوت  
الإبل ، وأرغى الناس للرحيل أى حملوا وراحلهم على الرغاء ، وهذا دأب الإبل  
عند رفع الأحمال عليها : كذا في النهاية ( مجرسة ) بضم الميم وفتح الجيم والراء  
المشددة . قال النووي : المجرسة والذللول كله بمعنى واحد انتهى .

وفي النهاية ناقة مجرسة أى مجرسة مدربة في الركوب والسير ، والمجرس من  
الغاس الذي قد جرب الأمور وخبرها انتهى . وفي هذا الحديث جواز سفر المرأة  
وحدها بلا زوج ولا محرم ولا غيرها إذا كان سفر ضرورة كالمجرة من دار  
الحرب إلى دار الإسلام ، وكالمغرب ممن يريد منها فاحشة ونحو ذلك ، والنهي  
عن سفرها وحدها محمول على غير الضرورة ( عرفت ) بصيغة المجهول وعند مسلم  
« فلما قدمت المدينة رآها الناس فقالوا العضباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
( ولا فيما لا يملك ابن آدم ) قال الخطابي : وفيه دليل على أن المسلم إذا حاز الكافر  
ماله ثم ظفر به المسلمون فإنه يرد إلى صاحبه المسلم ولا يفتقه أحد ، ولذلك قال  
صلى الله عليه وسلم للمرأة « لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم انتهى —

٢٥ — باب من نذر أن يتصدق بماله

٣٢٩٣ — حدثنا سليمان بن داود وابن السرح قالوا أخبرنا ابن وهب قال أخبرني يونس قال قال ابن شهاب فأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله

— وقال النووي : في هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الكفار إذا غنموا مالا للمسلم لا يملكونه . وقال أبو حنيفة وآخرون يملكونه إذا أجازوه إلى دار الحرب وحجة الشافعي وموافقيه هذا الحديث وموضع الدلالة منه ظاهر انتهى .

قال المفزري : وأخرجه مسلم والنسائي بطوله . وأخرج الترمذي منه طرفا . وأخرج النسائي وابن ماجه منه طرفا انتهى .

قال الحافظ المزي : أخرج أبو داود في النذور عن سليمان بن حرب ومحمد بن عيسى الطباع كلاهما عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن زيد عن حمه أبي المهلب عن عمران بن حصين .

وأخرج عن محمد بن عيسى عن إسماعيل بن علية عن أيوب نحوه وحديث محمد بن عيسى عن إسماعيل بن علية في رواية أبي الحسن بن العبد ولم يذكره أبو القاسم انتهى . قلت : حديث محمد بن عيسى عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ليس في النسخ التي بأيدينا .

( باب من نذر أن يتصدق بماله )

هل ينفذ ذلك إذا تجزئه أو علقه ويلزمه التصديق بجميع ماله ؟ واستشكل إيراد حديث كعب في النذور لأن كعباً لم يصرح بلفظ النذر ولا بمعناه . والاختلاف الذي ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه ، وإنما الظاهر أنه يؤكد أمر توبته بالتصدق بجميع ماله شكر الله تعالى على ما أنعم به عليه . ويمكن —



ابن كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب ، وكان قائد كعب من بنيهم حين عصى عن كعب بن مالك قال « قُلتُ : يا رسول الله إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ، قال فقلت : إنني أمسك سهمي الذي بخيبر » .

— أن يقال بأن المناسبة للترجمة أن معنى الترجمة أن من تصدق بجميع ماله إذا تاب من ذنب أو إذا نذر هل ينفذ ذلك إذا نجزه أو علقه . وقصة كعب هذه على التنجيز ، لكن كعب بن مالك لم يصدر منه تنجيز وإنما استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشير عليه بإمسك البعض . فالأولى لمن أراد أن ينجز التصديق بجميع ماله أو يعلقه أن يمسك بعضه ، ولا يلزم من ذلك أنه لو نجزه لم ينفذ . قاله الحافظ .

( وكان ) عبد الله ( قائد كعب ) أبيه ( من ) بين ( بنيه حين عصى ) وكان بنوه أربعة عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وعبيد الله ( إن من ) شكر ( توبتي أن أنخلع ) أى أن أعزى ( من مالي ) كما يعزى الإنسان إذا خلع ثوبه ( صدقة إلى الله وإلى رسوله ) إلى بمعنى اللام أى صدقة خالصة لله ورسوله ، أو تتعلق بصفة مقدرة أى صدقة واصلت إلى الله أى إلى ثوابه وجزائه وإلى رسوله أى إلى رضاه وحكمه وتصرفه ( أمسك ) بكسر المهملة ( فهو خير لك ) واختلف في هذه المسألة ، فقليل يارمه الثلث إذا نذر العصدق بجميع ماله ، وقيل يلزمه جميع ماله ، وقيل إن علقه بصفة فالقياس إخراجهم كله . قاله الإمام أبو حنيفة . وقيل إن كان نذر تبرر كأن شفى الله مريضى لزمه كله ، وإن كان لجأجأ وغضباً فهو بالخيار بين أن يفي بذلك كله أو يكفر كفرارة يمين وهو قول الشافعى . قاله القسطلانى —

٣٢٩٤ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه ، أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين تيب عاتقه : إني أنخلع من مالي ، فدكر نحوه إلى خير لك .

٣٢٩٥ - حدثني عبد الله بن عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أو أبلابة أو من شاء الله : « إن من توأمتي أن أهجّر دار قومي التي أصبت فيها الذنب ، وأن أنخلع من مالي كلّ صدقة . قال : يجرى عذك الثالث . »

— وسيجيء كلام الزرقاني فيه قال المنذرى وأخرجه النسائي أيضاً مختصراً وأخرجه البخارى ومسلم فى الحديث الطويل .

( حدثنا أحمد بن صالح ) قال المزى : حديث أحمد بن صالح فى رواية أبى الحسن بن العبد ولم يذكره أبو القاسم انتهى . والحديث لم يذكره المنذرى . ( حدثني عبيد الله بن عمر ) القواريرى . والحديث لم يذكره المنذرى . وقال المزى . حديث القواريرى فى رواية أبى الحسن بن العبد ولم يذكره أبو القاسم انتهى ( أن أهر ) وعند مالك فى الموطأ فى باب جامع الإيمان أن أبا لابة بن عبد المنذر حين تاب الله عليه قال يا رسول الله أهر دار قومي التي أصبت فيها الذنب وأجاورك أى فى مسجدك أو أسكن ببيت بجوارك ( صدقة ) ولفظ الموطأ « وأنخلع من مالي صدقة إلى الله ورسوله » أى يصرفها فى وجوه البر ( يجرى عذك الثالث ) ولفظ الموطأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يجرىك من —

٣٢٩٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنِي  
مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ أَبُو لُبَابَةَ  
فَدَكَ كَرَّ مَعْنَاهُ وَالْقِصَّةُ لِأَبِي لُبَابَةَ .

قال أبو داود : رَوَاهُ يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ بَعْضِ بَنِي السَّائِبِ بْنِ

- ذلك الثالث ، انتهى . والحديث فيه دليل على أن الناذر لا يلزمه التصديق  
بجميع ماله .

قال مالك في الذي يقول مالى في سبيل الله ثم يحنث قال : يجعل ثلث ماله  
في سبيل الله ، وذلك للذى جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر أبي لبابة  
انتهى كلام مالك في الموطأ .

قال الزرقاني : وإليه ذهب ابن المسيب والزهرى . وقال الشافعى وأحمد :  
عليه كفارة يمين . وقال أبو حنيفة : عليه إخراج ماله كله ولا يترك إلا ما يوارى  
مورته ويقوم به ، فإذا أفاد قيمته أخرجه . قال ابن عبد البر أظنه جعله كالمفلس  
يقسم ماله بين غرمائه ويترك ما لا يهد منه حتى يستفيد فيؤدى إليهم انتهى .  
وأطال الزرقاني الكلام في قصة توبة أبي لبابة فليرجع إليه .

( حدثنا محمد بن المتوكل ) الحديث ليس في مختصر المنذرى . وقال المزنى :  
حديث أبي داود عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال للنبي صلى الله عليه  
وسلم وأبو لبابة إني أهر دار قومى التى أصبت فيها الذنب وأن أنخلع من مالى  
كله صدقه . قال يجرى عنك الثالث ، أخرجه في الغزور عن عبيد الله بن عمر عن  
سفیان بن عيينة عن الزهرى عن بن كعب بن مالك به .

وعن محمد بن المتوكل العسقلانى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى  
عن ابن كعب بن مالك قال : كان أبو لبابة فدكره . والقصة لأبي لبابة قال :  
رواه يونس عن ابن شهاب عن بعض بنى السائب بن أبي لبابة ورواه محمد بن -

أَبِي لُبَابَةَ ، وَرَوَاهُ الزُّبَيْدِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ مِثْلَهُ .

٣٢٩٧ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى قَالَ أَخْبَرَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ قَالَ قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فِي قِصَّتِهِ قَالَ « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ

— الوليد الزبيدي عن ابن شهاب فقال عن حسين بن السائب بن أبي لبابة مثله . وهذا الحديث في رواية أبي الحسن بن العبد ولم يذكره أبو القاسم انتهى بحروفيه . وحديث أبي لبابة أورده الحافظ في الفتح وعزاه إلى أبي داود وسكت عنه . ( عن حسين بن السائب بن أبي لبابة مثله ) وحديث حسين أخرجه أحمد في مسنده عن الحسين بن السائب بن أبي لبابة « أن أبا لبابة بن عبد المفذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله إن من توبتي أن أهر دار قومي وأسا كنك وأن أنخلع من مالي صدقة لله عز وجل ولرسوله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزى عنك الثلث » وهذا الحديث أورده في الفتح وسكت عنه ( في قصته ) —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

الحفوظ في هذا الحديث ما أخرجه أصحاب الصحيح من قوله « أمسك عليك بعض مالك » وأما ذكر الثلث فيه ، فأما أتى به ابن اسحاق ، ولكن هو في حديث أبي لبابة بن عبد المنذر « لما تاب الله عليه قال : يا رسول الله إن من توبتي : أن أهر دار قومي وأسا كنك وأنخلع من مالي صدقة لله عز وجل ولرسوله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يجزى عنك الثلث »

ولعل بعض الرواة وهم في نقله هذا إلى حديث كعب بن مالك في قصة توبته ، ولكن ليس في هذا « أنه نذر الصدقة بماله » ولا تعلق في قوله « ويجزئك الثلث » =

إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي إِلَى اللَّهِ أَنْ أَخْرُجَ مِنْ مَالِي كُلِّهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ  
صَدَقَةً . قَالَ : لَا . قُلْتُ : فَنَصِفُهُ . قَالَ : لَا . قُلْتُ : فَتُلْثُهُ . قَالَ : نَعَمْ .  
قُلْتُ : فَإِنِّي سَأَمْسِكُ سَهْمِي مِنْ خَيْبَرٍ .

— أى قصة كعب بن مالك (قال) صلى الله عليه وسلم (لا) أى لا تفعل هكذا  
(فنصفه) أى فأتصدق نصفه وفي فتوح البارى ونهل الأوطار وقد اختلف الساف  
فيمين نذر أن يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب ، الأول أنه يلزمه الثلث  
فقط لهذا الحديث ، قاله مالك .

ونوزع في أن كعباً لم يصرح بلفظ النذر ولا بمعناه بل يحتمل أنه يجوز النذر،  
ويحتمل أن يكون أراداه فاسعاًذن . والانحلال الذى ذكره ليس بظاهر في صدور  
النذر منه . وعند الكثير من العلماء وجوب الوفاء من التزم أن يتصدق بجميع —

== على أنه كان نذراً ، فإن « يجزىء » رباعى بمعنى « يكفى » والمعنى : يكفىك مما  
عزمت عليه ، وأردته : الثلث .

وليس في هذا ما يدل على أن الناذر للصدقة بماله يجوز ثلثه .  
والقياس : أنه إن كان حالفا بالصدقة أجزاء كفارة يمين ، وإن كان ناذراً متقرباً ،  
تصدق به وأبقى ما يكفيه ويكفى عياله ، على الوجه الذى قلنا به في الحجج .  
وقال ربيعة : يتصدق منه بقدر الزكاة ، لأنها هي الواجب شرعاً ، فينصرف  
النذر إليها .

وقال الشافعى : إن حلف به فكفارة يمين ، وإن نذره قربة تصدق به كله .  
وقال مالك : يخرج ثلثه في الوجبهين .

وقال أبو حنيفة : إن كان ماله زكواً تصدق به كله . وعنه في غير الزكوى  
روايتان : إحداها : يخرج به كله . والثانية : لا تجب الصدقة بشيء منه .  
وأصح هذه الأقوال : ما دل عليه حديث كعب المتفق عليه : أنه يتصدق به ،  
وعمسك عليه بعضه . وهو ما يكفيه ويكفى عياله . والله أعلم .  
==

## ٢٦ - باب نذر الجاهلية ثم أدرك الإسلام

٣٢٩٨ - حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال : « يارسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام ليلة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أوف بنذرك . »

— ماله إذا كان على سبيل القربة . وقيل إن كان ملماً لزمه وإن كان فقيراً فعليه كفارة يمين ، وهذا قول الليث ، ووافقه ابن وهب وزاد وإن كان مقوسطاً يخرج قدر زكاة ماله ، والأخير عن أبي حنيفة وهو قول ربيعة وأطال الكلام في ذكر المذاهب .

وإذا تقرر ذلك فقد دل حديث كعب أنه يشرع لمن أراد التصديق بجميع ماله أن يمسك بمضه ، ولا يلزم من ذلك أنه لو نجزه لم ينفذ . وقيل إن التصديق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال ، فمن كان قوياً على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمتنع ، وعليه يتنزل فعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإيثار الأنصار على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن لم يكن كذلك فلا ، وعليه يقتزل « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » وفي لفظ « أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى » والله أعلم . قال المنذرى : في إسناد محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه انتهى . قلت : ها هنا مخرج بالتحديث فيكون حديثه حجة .

### (باب نذر الجاهلية الخ)

(إني نذرت في الجاهلية) أى الحال التى كفت عليها قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين وغير ذلك . ولفظ ابن ماجه « نذرت نذراً في الجاهلية فسمأت النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما أسلمت فأمرنى أن أوفى بنذرى » —

٢٧ - باب من نذر نذراً لم يسمه

٣٢٩٩ - حدثنا هارون بن عباد الأزدي قال أخبرنا أبو بكر  
- يعنى ابن هيثم - عن محمد مولى المغيرة قال حدثني كعب بن علقمة عن

- (أن اعتكف) أى الاعتكاف (فى المسجد الحرام) حول الكعبة ولم يكن  
إذ ذاك جدار يحوط عليها . قاله القسطلانى (ليلة) لا يعارضه رواية « يوماً »  
لأن اليوم يطلق على مطلق الزمان ليلاً كان أو نهراً أو أن النذر كان ليوم وليلة  
ولسكن بكتفى بذكر أحدهما عن ذكر الآخر ، فرواية يوم أى بليلته ورواية  
ليلة أى مع يومها . فعلى الأول يكون حجة على من شرط الصوم فى الاعتكاف  
لأن الليل ليس محلاً للصوم (أوف بفذكرك) وفى رواية للبغارى « فاعتكف »  
وفيه دليل على أنه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى أسلم . وقد ذهب إلى هذا  
بعض أصحاب الإمام الشافعى . وعدد أكثر العلماء لا ينعقد النذر من الكافر .  
وحديث عمر حجة عليهم . وقد أجابوا عنه بأن النبى صلى الله عليه وسلم لما  
عرف أن عمر قد تبرع بفعل ذلك أذن له به ، لأن الاعتكاف طاعة ولا يخفى  
ما فى هذا الجواب من مخالفة الصواب . وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم  
أمره بالوفاء استجباباً لا وجوباً . ويرد بأن هذا الجواب لا يصلح لمن ادعى  
عدم الانعقاد .

قال المنذرى : وأخرجه البغارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ،  
وقد وقع فى الصحيح أيضاً أن اعتكف يوماً انتهى .  
( باب من نذر نذراً لم يسمه )

أى لم يسمه .

أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
« كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » .

قال أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ كُفَيْبِ بْنِ عُلَاقَةَ عَنْ ابْنِ  
شِمَاسَةَ عَنْ عُقْبَةَ .

— ( كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ ) أَيْ إِذَا قَالَ اللَّهُ عَلَى نَذْرٍ وَلَمْ يَسْمُ فَسُكْفَارَتُهُ  
كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَلَفْظُ التِّرْمِذِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ « كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يَسْمُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ »  
انتهى . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ « مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَسْمُهُ » وَيَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ .  
وَقَالَ الْقَوَوِيُّ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ ، فَمِنْهُمْ جُمْهُورٌ أَصْحَابُ قَائِلٍ عَلَى نَذْرِ الْجَوَاجِ ،  
وَهُوَ أَنْ يَقُولَ إِنْسَانٌ يَرِيدُ لَامْتِنَاعَ مَنْ كَلَامَ زَيْدٍ مِثْلًا إِنْ كَلَمْتُ زَيْدًا مِثْلًا فَلَهُ  
عَلَى حُجَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا فِيكَلِمَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ وَبَيْنَ مَا التَزَمَهُ ، هَذَا هُوَ  
الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَحَمَلَهُ مَالِكٌ وَكَثِيرُونَ عَلَى النَّذْرِ الْمَطْلُوقِ كَقَوْلِهِ عَلَى  
نَذْرٍ ، وَحَمَلَهُ أَحْمَدُ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ عَلَى نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ ، كَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَشْرَبَ  
الْخَمْرَ ، وَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَلَى جَمْعِ أَنْوَاعِ النَّذْرِ وَقَالُوا هُوَ خَيْرٌ فِي  
جَمِيعِ الْمَنْذُورَاتِ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا التَزَمَ وَبَيْنَ كِفَارَةِ يَمِينٍ انْتَهَى . وَسُجِّدَ كَلَامُ  
الشُّوكَانِيِّ مَعَهُ .

قال المُنْذَرِيُّ : وَأَبُو الْخَيْرِ هُوَ مَرْثَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيُّ انْتَهَى . وَالْحَدِيثُ  
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ ( رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ) وَحَدِيثُهُ  
عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، وَالْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ  
أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ كُفَيْبِ بْنِ عُلَاقَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ عَنْ عُقْبَةَ  
بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ »  
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ بِزِيَادَةِ لَفْظِ أَبِي الْخَيْرِ بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
شِمَاسَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ .



٣٣٠٠ - حدثنا محمد بن عوف أن سعيد بن الحكم حدثهم قال أخبرنا يحيى - يعنى ابن أيوب - قال حدثني كعب بن علقمة أنه سمع ابن شماس عن أبي الخير عن عتبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

## ٢٨ - باب لغو اليمين

٣٣٠١ - حدثنا حميد بن مسعدة الشامي قال أخبرنا حسان - يعنى ابن إبراهيم - قال حدثنا إبراهيم - يعنى الصائغ عن عطاء [ يعنى ابن ميمون من أهل مرّ وقتله أبو مسلم - يعنى الصائغ عن عطاء ] فى اللغو فى اليمين قال « قالت عائشة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : هو كلام الرجل فى بيته ، كلاً والله وبلى والله » .

— ( حدثنا محمد بن عوف ) والحديث أخرجه مسلم والنسائى من حديث عبد الرحمن ابن شماس والله أعلم .

## ( باب لغو اليمين )

اللغو الساقط الذى لا يعتد به من كلام وغيره ، ولغو اليمين الساقط الذى لا يعتد به فى الأيمان قال الله تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ﴾ أى لا يعاقبكم بلغو اليمين الذى يملقه أحدكم من غير قصد للحلف نحو لا والله بلى والله (من عطاء) هو ابن أبي رباح ( هو ) أى اللغو فى اليمين ( كلام الرجل فى بيته ) أى لم يكن صادراً عن عقد قلب وإنما جرى به اللسان على سبيل العادة ( كلاً والله وبلى والله ) فيه دليل على أن اللغو من الأيمان مالا يكون عن قصد —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
الصواب فى هذا : أنه قول عائشة كذلك رواه الناس . وهو فى صحيح البخارى عن عائشة قولها ، ورواه ابن حبان فى صحيحه عن عائشة مرفوعاً .

قال أبو داود : وكان إبراهيم الصائغ رجلاً صالحاً قَتَلَهُ أَبُو مُسْلِمٍ  
بِمَرْتَدَسَ ، قال : وكان إذا رَفَعَ المِطْرَقَةَ فَمَسَمَعَ [ فَيَسْمَعُ ] الفُداء ،  
سَيِّمَهَا [ يُسَيِّمَهَا ] .

— الحلف وإنما جرى على اللسان من غير إرادة الحلف . وإلى تفسير اللغو بهذا  
ذهب الشافعي ، ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة  
وجماعة من التابعين . وأخرج البخاري موقوفاً على عائشة قالت « قوله تعالى  
﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو ﴾ أنزل في قوله لا والله وبلى والله » وتفسير عائشة  
هذا أقرب لأنها شهدت التنزيل فهي أعلم من غيرها وهي عارفة بلغة العرب .  
وذهب الحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظن صدقه فيكشف  
خلافه ، وبه قال ربيعة ومالك ومكحول والأوزاعي والليث وعن أحمد رواه إمامان .  
وذهب طائفة إلى أنها الحلف وهو غضبان ، وفي ذلك تفاسير أخر لا يقوم  
عليها دليل . وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وأبي قلابة لا والله وبلى والله  
لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة السكلام . كذا في الفتح  
والسبل . والحديث سكت عنه المنذري وأخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان ،  
وصحح الدارقطني وقفه ، ورواه البخاري والشافعي ومالك عن هشام بن عروة  
عن أبيه عن عائشة موقوفاً ، ورواه الشافعي من حديث عطاء موقوفاً ( إبراهيم )  
بن ميمون المروزي ( الصائغ ) بالفارسية ذكره هو أحد الثقات وثقة ابن معين  
( قتله أبو مسلم ) عبد الرحمن بن مسلم الخراساني القائم بدعوة العباسية . قال ابن  
خلكان : قتل في دولته ستمائة ألف صبراً ، فقيل لعبد الله بن المبارك أبو مسلم  
خير أو الحجاج ؟ قال لا أقول إن أبا مسلم كان خيراً من أحد ولكن الحجاج  
كان شراً منه . وقتل إبراهيم ابن ميمون سنة إحدى وثلاثين ومائة وتوفي —

قال أبو داود : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ مَوْقُوفًا [ مَوْقُوفٌ ] عَلَى عَائِشَةَ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ وَعَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَمَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ كُلُّهُمْ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ مَوْقُوفًا .

٢٩ - باب فيمن حلف على طعام لا يأكله

٣٣٠٢ - حدثنا مؤمل بن هشام قال حدثنا إسماعيل عن الجريري عن أبي عثمان أرو عن أبي السليل عنه عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال

— أبو مسلم الخراساني الظالم مقتولا في سنة سبع وثلاثين ومائة ، والله أعلم ( بعن ندى ) بالعين المهملة المفتوحة وبعدها راء مهملة مفعولة كذا في النسخ . قال أهل اللغة العرندي الأسد العظيم واللون والسين زائدتان انتهى . وفي بعض النسخ العرندي بالفاء قبل الراء ولم يظهر لي معناه ( قال ) أبو داود ( وكان ) أي إبراهيم الصائغ ( إذ أرفع المطرقة ) بكسر الميم آلة من الحديد ونحوه يضرب بها الحديد ونحوه ( فسمع ) إبراهيم ( النداء ) أي الأذان للصلاة ( سبها ) أي ترك إبراهيم المطرقة تهيأ للصلاة ، وهذا ثناء من المؤلف لإبراهيم من أن عمله كان لا يشغله عن ذكر الله تعالى ، بل لما سمع الأذان ترك العمل بالمطرقة والله أعلم ( عن عائشة موقوفاً ) الحاصل أنه اختلف على عطاء وعلى إبراهيم في رفعه ووقفه والله أعلم .

( باب فيمن حلف الخ )

فأكل بعد ذلك هل يكفر ( حدثنا إسماعيل ) بن علية ( عن الجريري ) بضم الجيم مصفراً هو سعيد بن أبي إلياس ( عن أبي عثمان ) عبد الرحمن ابن مل النهدي ( أو عن أبي السليل ) هو ضريب بالتصغير آخره موحدة ابن نعيم أبو السليل بفتح المهملة وكسر اللام القيسى الجريري ( عنه ) أي عن أبي عثمان —

« نَزَلَ بِنَا أَضْيَافَ لَنَا وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَتَحَدَّثُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ فَقَالَ : لَا أَرْجِعَنَّ إِلَيْكَ حَتَّى تَفْرُغَ مِنْ ضِيَافَتِهِ هَؤُلَاءِ وَمِنْ قِرَائِهِمْ ، فَأَتَاهُمْ بِقِرَائِهِمْ فَقَالُوا : لَا نُنْظِمُهُ حَتَّى يَأْتِيَ أَبُو بَكْرٍ ، فَجَاءَ فَقَالَ :

— (من عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق والشك من مؤمل أو من اسماعيل بن عليّة أى يروى اسماعيل بن الجريرى عن أبي عثمان عبد الرحمن بن أبي بكر ، أو يروى عن الجريرى عن أبي السليل عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بزيادة واسطة أبي السليل بين أبي عثمان وعبد الرحمن بن أبي بكر . واعلم أن هذا الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه فى ثلاثة مواضع وليس فيه واسطة أبي السليل ، الأول فى كتاب الصلاة فى باب السور مع الأهل والضيوف حدثنا أبو النعمان حدثنا معتمر بن ساجان حدثنا أبي حدثنا أبو عثمان عن عبد الرحمن ابن أبي بكر . والثانى فى علامات النبوة حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا معتمر عن أبيه حدثنا أبو عثمان أنه حدثه عبد الرحمن بن أبي بكر .

والثالث فى كتاب الأدب باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف حدثنا عهّاش بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد الجريرى عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر فذكر الحديث . وكذا ليست الواسطة فى رواية مسلم وحديثه فى كتاب الأطعمة . وكذا ليست فى السند الثانى لأبى داود ( نزل بنا أضياف ) أى من أصحاب الصفة ، فعند البخارى أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء ، وأن النّبى صلى الله عليه وسلم قال : « من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربع فخامس أو سادس وأن أما بكر جاء بثلاثة » ( يتحدّث ) أى يتكلم ويمكث للحديث معه ( لا أرجعن إليك إلخ ) وفى رواية البخارى إني منطلق إلى النّبى صلى الله عليه وسلم فأفرغ من قراهم قبل أن أجىء —

مَا فَعَلَ أَضْيَافُكُمْ أَفَرَعْتُمْ مِنْ قِرَائِهِمْ؟ قَالُوا: لَا. قُلْتُ: قَدْ أَتَيْتُهُمْ بِقِرَائِهِمْ فَأَبَوْا وَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَطْعُمُهُ حَتَّى يَجِيءَ [تَجِيءُ] فَقَالُوا: صَدَقَ قَدْ أَتَانَا بِهِ فَأَبَيْنَا حَتَّى تَجِيءَ، قَالَ: فَمَا مَنَعَكُمْ؟ قَالُوا: مَكَانُكَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ اللَّيْلَةَ، قَالَ فَقَالُوا: وَنَحْنُ وَاللَّهِ لَا نَطْعُمُهُ حَتَّى تَطْعُمَهُ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ فِي الشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ قَطُّ، قَالَ: قَرَّبُوا طَعَامَكُمْ، قَالَ: فَقَرَّبَ طَعَامَهُمْ، فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، فَطَعِمَ وَطَعِمُوا، فَأَخْبِرْتُ أَنَّهُ أَصْبَحَ، فَعَدَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي صَنَعَ وَصَنَعُوا، قَالَ: بَلْ أَنْتَ أَبرُّهُمْ وَأَصْدَقُهُمْ .

٣٣٠٣ - حدثنا ابنُ المثنى قال أخبرنا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى

— (ومن قراهم) بكسر التاء أى من ضيافتهم (قالوا مكانك) أى .نزلتك وقربك من النبي صلى الله عليه وسلم أو كونك رئيس البيت قاله السندى رحمه الله (لا أطعمه الليلة) لأنه اشتد عليه تأخير عشاءهم (ما رأيت في الشر كالليلة) أى لم أر ليلة مثل هذه الليلة في الشر (فأخبرت) بصيغة المجهول (قال) صلى الله عليه وسلم (بل أنت أبرهم وأصدقهم) .

وفي رواية لمسلم « فلما أصبح غدا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله بروا وحنثت ، قال فأخبره فقال بل أنت أبرهم وأخيرهم » انتهى . والمعنى بروا فى أيمانهم وحنثت فى يمينى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل أنت أبرهم أى أكثرهم طاعة وخير منهم وأصدقهم لأنك حنثت فى يمينك حنثاً مقدوباً إليه محموتاً عليه ، فأنت أفضل منهم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم بفتحوه أتم منه .

(حدثنا ابن المثنى) هو محمد (وعبد الأعلى) بن عبد الأعلى السامى —

( ١١ - عون المعبود ٩ )

عن الجُرَيْرِيِّ عن أَبِي عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ  
نَحْوَهُ، زَادَ عَنْ سَالِمٍ فِي حَدِيثِهِ قَالَ «وَلَمْ يَبْلُغْنِي كَفَّارَةٌ» :

### ٣٠ - باب اليمين في قطيعة الرحم

٣٣٠٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ قَالَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ أَخْبَرَنَا  
حَبِيبُ الْمَعْلَمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ «أَنَّ أَخَوَيْنِ مِنَ  
الْأَنْصَارِ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ فَسَأَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ الْقِسْمَةَ، فَقَالَ : إِنْ عُدْتَ

— (نحوه) وساق مسلم بتمامه من هذا الوجه (زاد) أى محمد بن النعمان (من سالم)  
ابن نوح دون عبد الأعلى (ولم يبلغنى كفارة) قال النووى : يعنى لم يبلغنى  
أنه كفر قبل الحدث .

فأما وجوب الكفارة فلا خلاف فيه لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف  
على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير وكفر عن يمينه » وهذا  
نص فى عين المسألة مع عموم قوله تعالى ﴿ وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ  
فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ ﴾ انتهى .

### ( باب اليمين في قطيعة الرحم )

( أحدهما صاحبه ) أى أخاه المصاحب المشارك فى الميراث ( القسمة ) أى فى  
المخيل والعقار أو الدرهم والدينار ( فقال ) أى الآخر ( إن عدت ) بضم أوله —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال الإمام أحمد وغيره من الأئمة : سعيد بن المسيب عن عمر عندنا حجة قال  
أحمد : إذا لم تقبل سعيداً عن عمر فمن تقبل ؟ قد رآه وسمع منه ذكره ابن أبى حاتم  
فليس روايته عنه منقطعة على ما ذكره أحمد . ولو كانت منقطعة فهذا الانقطاع غير  
مؤثر عند الأئمة فإن سعيداً أعلم الخلق بأقضية عمر وكان ابنه عبد الله بن عمر يسأل =

تَسْأَلُنِي عَنِ الْقِسْمَةِ فَكُلُّهُ مَالِي فِي رِثَاجِ الْكَعْبَةِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنْ مَالِكَ ، كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ وَكَلِمُ أَخَاكَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَا يَمِينَنَّ عَلَيْكَ وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ وَفِي قَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَفِيمَا لَا تَمْلِكُ [ وَلَا فِي قَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَلَا فِي مِمَّا لَا تَمْلِكُ ] .

— أى رجعت (فكل مالى) بإضافة المال إلى إياء التكلم أى فكل شيء لى من الملك (فى رتاج الكعبة) بكسر أوله أى مصالحها أوزينتها .

قال فى النهاية : الرتاج الباب ، وفى هذا الحديث الكعبة لأنه أراد أن ماله هدى إلى الكعبة لا إلى بابها ، فكنى بالباب لأنه منه يدخل (وكلم أخاك) أى فى عوده إلى سؤال القسمة (لا يمين عليك) أى على مثلك . والمعنى لا يجب إلزام هذه اليمين عليك وإنما عليك الكفارة .

قال الطيبي أى سمعت ما يؤدى معناه إلى قولى لك لا يمين عليك يعنى لا يجب الوفاء بما نذرت ، وسعى النذر بيميناً لما يلزم منه ما يلزم من اليمين . وفى شرح السفة : اختلفوا فى النذر إذا خرج مخرج اليمين مثل أن قال إن كلت فلاناً فله على عتق رقبة وإن دخلت الدار فله على صوم أو صلاة ، فهذا نذر خرج مخرج اليمين لأنه قصد به منع نفسه عن الفعل ، كالحالف يقصد بيمينه منع نفسه عن الفعل ، فذهب أكثر الصحابة ومن بعدهم إلى أنه إذا فعل ذلك الفعل يجب عليه كفارة اليمين كما لو حنث فى يمينه ، وإليه ذهب الشافعى ، ويدل عليه هذا الحديث وغيره . وقيل عليه الوفاء بما التزمه قياساً على سائر النذور انتهى (ولا نذر فى معصية الرب) أى لا وفاء فى هذا النذر (وفى قطيعة الرحم) وهو

== سعيداً عنها وسعيد بن المسيب إذا أرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مرسله فكيف إذا روى عن عمر؟

٣٣٠٥ — حدثنا أحمد بن عبد الله الضبي أنبأنا المغيرة بن عبد الرحمن  
حدثني أبي عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا نذر إلا فيما يبتغي به وجه الله ،  
ولا يمين في قطيعة رحم » .

— تخصيص بعد تعميم . قال المنذرى سعيد بن المسيب لم يصح سماعه من عمر  
فهو منقطع وعمر بن شعوب قد مضى الكلام عليه انتهى .

وفي الموطأ مالك عن أيوب بن موسى عن منصور بن عبد الرحمن الحنظلي  
عن أمه عن عائشة أم المؤمنين أنها سألت عن رجل قال مالي في رتاج الكعبة ،  
فقلت عائشة تكفره ما يكفر اليمين انتهى .

( لا نذر إلا فيما يبتغي به وجه الله ) الحديث ليس من رواية الأثرى ولذا  
لم يذكره المنذرى وإنما وجد في بعض النسخ الصحيحة . وقال في المنتقى : وعن  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا نذر إلا  
فيما ابتغى به وجه الله تعالى » رواه أحمد وأبو داود . وفي رواية أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نظر إلى أعرابي قائماً في الشمس وهو يخطب فقال ما شأنك ؟  
قال نذرت يا رسول الله أن لا أزال في الشمس حتى تفرغ فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ليس هذا نذراً إنما النذر ما ابتغى به وجه الله » رواه أحمد  
انتهى . وفي الفيل حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضاً البيهقي ، وأورده الحافظ  
في التلخيص وسكت عنه . وقد أخرجه بلفظ أحمد الطبراني . قال في مجمع  
الزوائد : فيه عبد الله بن نافع المدني وهو ضعيف ، ولم يكن في إسناد أبي داود  
لأنه أخرجه عن أحمد بن عبد الله الضبي عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبيه  
عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انتهى .



٣٣٠٦ — حدثنا المنذر بن الوليد قال أخبرنا عبد الله بن بكر قال  
حدثنا عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن  
آدم ولا في معصية الله ولا في قطيعة رحم » ، ومن حلف على يمين فرأى  
غيرها خيراً منها فليدعها وليأت الذي هو خير فإن تركها كفراتها .

— وقال المزي : حديث « لا طلاق فيما لا يملك » الحديث بطوله وفيه النذر  
واليمين في قطيعة الرحم أخرجه أبو داود في الطلاق وابن ماجه فيه ، وأخرجه  
أبو داود في النذور عن أحمد بن عبدة الضبي عن المغيرة بن عبد الرحمن عن  
أبيه عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده  
عبد الله بن عمرو . وحديث أحمد بن عبدة في رواية ابن العبد ولم يذكره  
أبو القاسم انتهى .

( فإن تركها كفراتها ) قال السندی : ظاهره أنه لا حاجة إلى الكفارة  
لكن المشهور بين العلماء الموجود في غالب الحديث هو الكفارة ، فيمكن أن  
يقال في الكلام تقدير العبارة والتقدير فيكفر فإن تركها موجب كفراتها انتهى .  
وقال المحدث محمد إسحاق الدهلوي : فإن تركها كفراتها أى كفارة ارتكاب  
يمين على الشريعة إثم ارتكابها يرتفع عن تركها أما لزوم كفارة الخنث فهو  
أمر آخر لازم عليه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وقد تقدم الكلام —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وأخرج ابن ماجه منه « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليسترها  
فإن تركها كفراتها » وترجم عليه : من قال تركها كفراتها .

قال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم وليكفر  
عن يمينه إلا فيما لا يعبأ به .

قال أبو داود : قلت لأحمد : روى يحيى بن سعيد عن يحيى بن  
عبيد الله فقال : تركه بعد ذلك وكان أهلاً لذلك . قال أحمد : أحاديثه  
مناكير وأبوه لا يعرف .

— على اختلاف الأئمة في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب . وذكر أبو بكر  
البيهقي أن حديث عمرو هذا لم يثبت وأن حديث أبي هريرة « فليأت الذي  
هو خير فهو كفارة » لم يثبت انتهى ( قال أبو داود الأحاديث ) الصحيح  
( كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم ) في كفارة الأيمان ( وليكفر عن يمينه )  
فالكفارة بعد الحنث هي ثابتة ، وإسقاط الكفارة بعده لم يثبت ، وإليه أشار  
بقوله ( إلا فيما ) أى في حديث الذى ( لا يعبأ به ) أى لا يعتبر به من جهة  
الإسناد ، ففيه إسقاط الكفارة ولا عبرة به ولا يجهج بمثله . وكذلك قال البيهقي  
إن حديث عمرو هذا لم يثبت .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح البارى : ورواته لا بأس بهم  
لكن اختلف في سنده على عمرو انتهى . ( روى يحيى بن سعيد ) القطان  
( عن يحيى بن عبيد الله ) بن موهب التميمي عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ  
« فليأت الذى هو خير فهو كفارة » ( فقال ) أحمد ( تركه ) أى ترك يحيى  
القطان رواية الحديث عن يحيى بن عبيد فلم يرو عنه ( وكان أهلاً لذلك ) يشبه  
أن يكون المعنى أى كان يحيى القطان عارفاً بالرجال ناقداً للرواة فله أن يترك  
من لم يرض به فهو أهل لذلك ( قال أحمد أحاديثه ) أى يحيى بن عبيد الله  
( مناكير وأبوه ) عبيد الله بن موهب ( لا يعرف ) مجهول . قال الذهبي —

### ٣١ - باب الخالف يستثنى بعد ما يتكلم

[ باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت ]

٣٣٠٧ - حدثنا قُتَيْبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - قَالَ أَخْبَرَنَا ثَرْيَاحٌ عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا أَغْزُونَ قُرَيْشًا »

— في الميزان : يحيى بن عبيد الله بن موهب التميمي عن أبيه عن أبي هريرة بأحاديث ، وعنه يحيى القطان وطائفة وثقة القطان ، وقال شعبة رأيه يصلى صلاة لا يقيمها فترك حديثه . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال ابن المنى : حدث عنه يحيى القطان ثم تركه وقال أحمد : أحاديثه منكيرة ، وقال مرة : ليس بثقة وقال ابن عينة : ضعيف . وقال الجوزجاني : هو كوفي وأبوه لا يعرف وأحاديثه من أحاديث أهل الصدق انتهى .

( باب الخالف يستثنى بعد ما يتكلم )

وفي بعض النسخ الاستثناء في اليمين بعد السكوت انتهى . والاستثناء في الاصطلاح إخراج بعض ما تناوله اللفظ بيلا وأخواتها . ويطلق أيضاً على التعاليق على المشيئة وهو المراد بهذه الترجمة . والفرق بين ما تقدم من باب الاستثناء في اليمين وبين هذا الباب أن الباب الأول في حكم الاستثناء في اليمين مطلقاً ، وهذا في بيان استثناء اليمين بعد السكوت من المستثنى منه أو بعد الفصل بكلام آخر . وبوب البيهقي في السنن باب الخالف يسكت بين يمينه واستثنائه بسكته يسيرة وانقطاع صوت أو أخذ نفس ودكر فيه هذا الحديث أي « والله لأغزون قريشاً » ثم ذكر أثر ابن عباس أنه كان يرى الاستثناء ولو بعد حين انتهى .

وَاللّٰهِ لَاغْزُؤَنَّ قُرَيْشًا ، وَاللّٰهِ لَاغْزُؤَنَّ قُرَيْشًا ، ثُمَّ قَالَ إِنْ شَاءَ اللّٰهُ .

— ( ثم قال إن شاء الله ) وهذا من أحاديثه الفعلية ، وأما من أحاديثه القولية فمنها ما أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث . وعند أصحاب السنن عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه » وهذه الأحاديث فيها دليل على أن التقييد بمشيئة الله تعالى مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقادها . وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء وادعى عليه ابن العربي الإجماع ، قال أجمع المسلمون على أن قوله إن شاء الله تعالى يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا ، قال ولو جاز منفصلا كما روى بعض السلف لم يحنث أحد قط في يمين ولم يحتاج إلى كفارة .

قال واختلفوا في الاتصال ، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور هو أن يكون قوله إن شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضر سكتة النفس .

وقال طاوس والحسن وجماعة من التابعين إن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه . وقال قتادة ما لم يقم أو يتكلم . وقال عطاء قدر حلبة ناقة . وقال سعيد ابن جبير يصح بعد أربعة أشهر وعن ابن عباس له الاستثناء أبداً ولا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق أو العتاق أن التقييد بالمشيئة يمنع الانعقاد وإلى ذلك ذهب الجمهور ، وبعضهم فصل ، واستثنى أحمد العتاق ، قال الحديث « إذا قال أنت طالق إن شاء الله لم تطلق ، وإن قال لعبدك أنت حر إن شاء الله فإنه حر » وهذا الحديث أخرجه البيهقي في سننه وقال تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول . وقد بسط الكلام الحافظ في الفتح والشوكاني في الفيل آخذاً منه . والحديث سكت —

قال أبو داود : وَقَدْ أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ شَرِيكَ عَنْ سِمَاكِ  
عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْنَدَهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ الْوَلِيدُ  
ابْنُ مُسْلِمٍ عَنْ شَرِيكَ « ثُمَّ لَمْ يَغْزُهُمْ » .

— عنه المنذرى (قد أسند هذا الحديث غير واحد) قال الزيلعي في نصب الراية :  
رواه ابن حبان في صحيحه ، سنداً وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن شريك عن  
سماك عن عكرمة عن ابن عباس ، وعن مسعر بن كدام عن سماك عن عكرمة  
عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والله لأغزون قريشاً  
والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً ، ثم سكنت ساعة ثم قال إن شاء الله » .  
قال ابن حبان في كتاب الضعفاء : هذا حديث رواه شريك ومسعر فأسندها  
مرة وأرسله أخرى . وأخرجه ابن هدى في الكامل عن عبد الواحد بن  
صفوان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ أبي يعلى سواء . وذكره ابن  
القطان في كتابه من جهة ابن عدى ثم قال وعبد الواحد هذا ليس حديثه بشيء  
والصحيح مرسل انتهى . وقد رواه البيهقي موصولاً ومرسلاً . قال ابن أبي حاتم  
في الملل الأشبه لإرساله انتهى . ويدل على اشتراط الاتصال ما أخرجه الدارقطني  
في سننه عن سالم عن ابن عمر قال : كل استثناء غير موصول فصاحبه حانث .  
وفيه عمر بن مدرك وهو ضعيف .

وفي المعرفة للبيهقي وروى سالم عن ابن عمر أنه قال : كل استثناء موصول  
فلا حنث على صاحبه ، وكل استثناء غير موصول فصاحبه حانث .

وأخرج الطبراني في معجمه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس  
في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا كُنتُمْ لِلدِّينِ عَاجِزِينَ فَنُصِرْكُمْ وَتَكُنُوا عَلَيْهِ يَاسْأَتُونَ ﴾ قال إذا شئت الاستثناء فاسقن إذا  
ذكرت وهي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لنا أن نستثنى إلا بصله اليمين —

٣٣٠٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ بَشِيرٍ عَنْ مِسْعَرٍ عَنْ مِمَّاكَ عَنْ عِكْرِمَةَ يَرْفَعُهُ قَالَ : « وَاللَّهِ لَا غَزُونَ قُرَيْشًا ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَا غَزُونَ قُرَيْشًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَا غَزُونَ قُرَيْشًا ، ثُمَّ سَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . »

— وما يدل على عدم اشتراط الاتصال مارواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري في حديث طويل قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة [ هي غزوة ذات الرقاع ] بنى أنمار قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فقال ماله ضرب الله عنقه ، قال فسمعه الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله ، فقال صلى الله عليه وسلم في سبيل الله ، قال فقل الرجل في سبيل الله . »

قال الزيلعي : وهذا الرجل لم يسم في الحديث ، فقوله صلى الله عليه وسلم قال في سبيل الله بعد قول الرجل إياها دليل على أن الانفصال غير قاطع انتهى . وقال الخافظ في الدراية . وقصة العباس في قوله إلا الإذخر من هذا الوادى انتهى .

( ثم سكت ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقيد هذا السكوت بالمعذر بل ظاهره السكوت اختيارا إلا اضطرارا ، فيدل على جواز ذلك . كذا في النيل . وتقدم من رواية ابن حبان « ثم سكت ساعة ثم قال إِنْ شَاءَ اللَّهُ . »

قال السندي : ثم قال إِنْ شَاءَ اللَّهُ بعد سكوت ، وهو مقضى كلمة ثم أيضا لكونها للتراخي ، وبهذا يقول ابن عباس في الاستثناء المنفصل وجهور الحنفية على اشتراط الاتصال .

وحل هذا الحديث على أن سكوته كان لما منع وإلا فكيف يسكت وقد —

قال أبو داود: زاد فيه الوليد بن مسلم عن شريك « ثم لم يغزهم » .

### ٣٢ - باب من نذر نذراً لا يطيقه

٣٣٠٩ - حدثنا جعفر بن مسافر التميمي عن ابن أبي فديك قال

حدثني طلحة بن يحيى الأنصاري عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن  
بكير بن عبد الله بن الأشج عن كريب عن ابن عباس أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال: « من نذر نذراً لم يسمه فكفارة يمين  
كفارة يمين

— قال الله تعالى ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾ انتهى .  
قلت: وزيادة البحث في هذا الباب في المطولات لا أطيل الكلام بذكره .  
والحديث سكنت عنه المنذري ( ثم لم يغزهم ) وفيه دليل واضح على أن من حلف  
بمشية الله فلم يفعله لا يحفت لأن النبي صلى الله عليه وسلم حلف على غزوة قريش  
ثم قال إن شاء الله ولم يغزهم والله أعلم .

### ( باب من نذر نذراً لا يطيقه )

( من نذر نذراً لم يسمه ) أي الناذر ، بأن قال نذرت نذراً أو على نذر ولم  
يعين النذر أنه صوم أو غيره .

وفيه دليل على أن كفارة اليمين إنما تجب فيما كان من النذور غير مسمى .  
قال النووي: اختلف العلماء في المراد بهذا الحديث ، فحمله جمهور أصحابنا  
على نذر اللجاج ، فهو تخير بين الوفاء بالنذر أو الكفارة ، وحمله مالك وكثيرون  
على النذر المطلق كقوله على نذر ، وحمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع  
أنواع النذر ، وقالوا هو تخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين  
كفارة اليمين انتهى . قال الشوكاني: والظاهر اختصاص الحديث بالنذر الذي  
لم يسم لأن حمل المطلق على القيد واجب . وأما النذور المسماة إن كانت طاعة —

وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ  
فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا طَاقَهُ فَلَيْفَ بِهِ .

قال أبو داود : وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَكِيعٌ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ  
ابْنِ أَبِي الْهِنْدِ أَوْ قَفْوَهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ .

— فإن كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين وإن كانت مقدورة وجب الوفاء بها  
سواء كانت متعلقة بالبدن أو بالمال ، وإن كانت معصية لم يجز الوفاء بها ولا ينمقد  
ولا يلزم فيها الكفارة ، وإن كانت مباحة مقدورة فالظاهر الانعقاد ولزوم  
الكفارة لوقوع الأمر بها في قصة الناذرة بالمشي ، وإن كانت غير مقدورة ففيها  
الكفارة لعموم « ومن نذر نذراً لم يطقه » هذا خلاصة ما يستفاد من الأحاديث  
الصحيحة انتهى . وكلامه هذا حسن جداً ( ومن نذر نذراً لا يطقه ) كحمل  
جبل أو رفع حمل أو المشي إلى بيت الله ونحوه ( فليف به ) أمر غائب من  
وفي يفي ، والمعنى فليف به أو ليكفر ، وإنما اقتصر على الأول لأن البر في اليمين  
أولى إلا إذا كانت معصية .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وفي حديث إسناد ابن ماجه من لا يعتمد  
عليه ، وليس فيه « ومن نذر نذراً في معصية » انتهى .

( أوقفوه ) أى أوقف هذا الحديث وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد على  
عبد الله بن عباس ولم يرفعه ، وأما ظلمة بن يحيى الأنصاري فرفعه إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم .



## أول كتاب البيوع

١ - باب في التجارة يخالطها الحلف واللغو

٣٣١٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ قَالَ : « كُنَّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ [ النَّبِيُّ \* ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُسَمِّي السَّمَايَةَ ، فَمَرَّ بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمَّانَا بِأَسْمِهِ هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ ، فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ إِنْ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْأَلْفُ وَالْخَلْفُ فَشُؤْبُوهُ بِالصَّدَقَةِ » .

### ( أول كتاب البيوع )

البيع لغة مبادلة المال بالمال ، وكذا في الشرع لكن زيد فيه قيد التراضي ، وإنما جمعه دلالة على اختلاف أنواعه . والحكمة في شرعية البيع أن حاجة الانسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً ، وصاحبه قد لا يبذله ، ففي شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج .

### ( باب في التجارة إلخ )

( عن قيس بن أبي غرزة ) بمعجمة وراء وزاى مفتوحتين غفارى صحابى نزل الكوفة ( نسمى ) بصيغة المجهول ( السماسرة بالنصب على أنه مفعول ثان وهو بفتح السين الأولى وكسر الثانية جمع سمسار . قال في النهاية : السمسار القيم بالأمر الحافظ له ، وهو اسم للذى يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع ، والسمسرة البيع والشراء انتهى ( فسمانا باسم هو أحسن منه ) أى من اسمنا الأول . قال أبو سليمان الخطابى : السمسار أعجمى ، وكان كثير ممن يعالج البيع والشراء فيهم عجماء فتلقوا هذا الاسم عنهم فغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم —

٣٣١١ - حدثنا الحسين بن عيسى البسطامي وحامد بن يحيى وعبد الله ابن محمد الزهري قالوا أخبرنا سفيان عن جامع بن أبي راشد وعبد الملك ابن أعين وعاصم عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة بمعناه قال : يحضره الكذب والخلف ، وقال عبد الله الزهري : اللغو والكذب .

— إلى التجارة التي هي من الأسماء العربية ، وذلك معنى قوله فسمانا باسم هو أحسن منه انتهى ( إن البيع يحضره اللغو ) أى غالباً وهو من الكلام ما لا يعتد به ، وقيل هو الذى يورد لا عن روية وفسكر فيجربى اللغو وهو صوت العصافير . ذكره الطيبي . قال القارى : والظاهر أن المراد منه ما لا يعتد به وما لا طائل تحته وما لا ينفعه فى ديبه ودنياه انتهى ( والخلف ) أى إكثاره أو الكاذب منه ( فشوبوه ) بضم أوله أى اخطأوا ما ذكر من اللغو والخلف قاله القارى . ويحتمل أن يرجع الضمير المنصوب إلى البيع ( بالصدقة ) فإنها تطفئ غضب الرب . قال الخطابى : وقد احتج بهذا الحديث بعض أهل الظاهر بمن لا يرى الزكاة فى أموال التجارة وقال إنه لو كان يجب فيها صدقة كما يجب فى سائر الأموال لأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها ولم يقتصر على قوله : فشوبوه بالصدقة أو شئ من الصدقة .

وليس فيما ذكره دليل على ما دعوه لأنه إنما أمرهم فى هذا الحديث بشئ من الصدقة غير معلوم المقدار فى تضاعيف الأيام من الأوقات ، ليسكون كفارة عن اللغو والخلف ، فأما الصدقة التي هي ربع العشر الواجب عند تمام الحول فقد وقع البيان فيها من غير هذه الجهة ، وقد روى سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم أن يخرجوا الصدقة عن الأموال التي يمدونها للبيع ، وذكره أبو داود فى كتاب الزكاة ، ثم هو عمل الأمة وإجماع أهل العلم انتهى .

## ٢ - باب في استخراج المعادن

٣٣١٢ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَسْنَى ابْنَ أَبِي عَمْرِو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا لَزِمَ غَرِيمًا لَهُ بِعَشْرَةَ دَنَائِرٍ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا [لَا] أَفَارِقُكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي أَوْ تَأْتِيَنِي بِمَحْمِلٍ ، قَالَ : فَتَحْمِلَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَاهُ بِقَدِيرٍ مَا وَهَدَهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ أَيْنَ أَصَبْتَ هَذَا الذَّهَبَ ؟ قَالَ : مِنْ مَعْدِنٍ ، قَالَ : لَا حَاجَةَ لَنَا فِيهَا ، لَيْسَ فِيهَا خَيْرٌ ، فَقَضَاهَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن صحيح ، وقال ولا نعرف لقيس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا . وأخرج له أبو القاسم البغوى هذا الحديث وقال لا أعلم ابن أبى غرزة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره . هذا آخر كلامه . وقد روى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن التجار هم الفجار إلا من بر وصدق » فمنهم من يجعلهما حديثين انتهى كلام المنذرى .

### (باب في استخراج المعادن)

جمع معدن . قال فى القاموس : المعدن كجلس مثبت الجواهر من ذهب ونحوه انتهى .

(أو تأتيني بمحمل) أى ضامن (فتحمل) أى تسكنل (فأتاه) الضمير المرفوع للغريم ، والمنصوب للنبي صلى الله عليه وسلم (قال لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير) .

قال الخطابى : أما رده الذهب الذى استخرجه من المعدن وقوله لا حاجة —

— لنا الخ فيشبهه أن يكون ذلك لسبب علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه خاصة لا من جهة أن الذهب المستخرج لا يباح تموله وتملكه ، فإن عامة الذهب والورق مستخرجة من المعادن ، وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال ابن الحارث المعادن القبلية وكانوا يؤدون عنها الحق ، وهو عمل المسلمين ، وعليه أمر الناس إلى اليوم ، وقد يحتمل أن يكون ذلك من أجل أن أصحاب المعادن يبيعون ترابها ممن يعالجه فيحصل ما فيه من ذهب أو فضة وهو غرر لا يدري هل يوجد فيه شيء منهما أو لا ، وقد كره بيع تراب المعادن جماعة من العلماء منهم : عطاء والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه .

وفيه وجه آخر : وهو أن معنى قوله « لا حاجة لنا فيه ليس فيها خير » أى ليس فيها رواج ولا لحاجتنا فيها نجاح ، وذلك أن الدين الذى كان تحمله عنه دنائير مضروبة والذى جاء به تبر غير مضروب وليس بخضرتة من يضربه دنائير ، وإنما كان تحمل إليهم الدنائير من بلاد الروم ، فأول من وضع السكة فى الإسلام وضرب الدنائير عبيد الملك بن مروان ففى تدعى المروانية إلى هذا الزمان .

وفيه وجه آخر وهو أن يكون إنما كرهه لما يقع فيه من الشبهة ويدخله من الغرر عند استخراجهم إياه من المعدن ، وذلك أنهم استخرجوه بالعشر أو الخمس أو الثلث فما يصبغونه وهو غرر لا يدري هل يصبغ العامل فيه شيئاً أم لا ، فكان ذلك بمنزلة العقد على رد العبد الآبق والبعير الشارد لأنه لا يدري هل يظفر بهما أم لا . وفى هذا الحديث إثبات الحالة والضمان ، وفيه إثبات ملازمة الغريم ومنعه من التصرف حتى يخرج من الحق الذى عليه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

### ٣ - باب في اجتناب الشبهات

٣٣١٣ - حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا أبو شهاب عن [حدثنا] ابن عوف عن الشَّعْبِيِّ قَالَ سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ وَلَا أَسْمَعُ أَحَدًا بَعْدَهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنْ الْخُلَالَ بَيْنَ ، وَإِنْ الْحَرَامَ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُتَشَابِهَاتٌ [مُشْتَبِهَاتٌ - مُشْبَهَاتٌ] أَحْيَانًا

### (باب في اجتناب الشبهات)

(إِنْ الْخُلَالَ بَيْنَ) أى واضح لا يخفى حله (وإِنْ الْحَرَامَ بَيْنَ) أى لا يخفى حرمة ، وفيه تقسيم للأحكام إلى ثلاثة أشياء وهو تقسيم صحيح ، لأن الشيء إما أن ينص الشارع على طابعه مع الوعيد على تركه ، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله ، أو لا ينص على واحد منهما : فالأول الخلال البين ، والثانى الحرام البين ، والثالث المشتبه خلفائه فلا يدري أحلال هو أم حرام ، وما كان هذا سبيله ينبغى اجتنابه لأنه إِنْ كَانَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ حَرَامًا فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النَّبَةِ ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا فَقَدْ اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ عَلَى التَّركِ لِهَذَا الْقَصْدِ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ حَظْرًا وَإِبَاحَةً . وهذا التقسيم قد وافق قول من قال إِنْ الْمُبَاحَ وَالْمَكْرُوهَ مِنَ الْمَشْبَهَاتِ . كَذَا فِي الْفِيلِ .

وقال النووي : الخلال بين والحرام بين معناه أَنَّ الْأَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ ، حَلَالٌ بَيْنٌ وَاضِحٌ لَا يَخْفَى حَلُّهُ ، كَالْخُبْزِ وَالْفَوَاكِهِ وَالزَّيْتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَطْهُومَاتِ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ وَالنَّظَرُ وَالْمَشْيُ مِنَ التَّصَرُّقَاتِ فِيهَا حَلَالٌ بَيْنٌ وَاضِحٌ لَا شَكَّ فِي حَلِّهِ ، وَأَمَّا الْحَرَامُ الْبَيْنُ فَكَالْخَمْرِ وَالْخَنَزِيرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْبَوْلِ ، وَكَذَلِكَ الزَّنا وَالْكَذِبُ وَالْفِغْيَةُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ (وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُتَشَابِهَاتٌ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - (١٢ عوف - المعبود ٩)

بِقَوْلٍ مُشْتَبِهَةٍ ، وَسَأْضَرْبُ لَكُمْ فِي ذَلِكَ مَثَلًا ، إِنَّ اللَّهَ حَمَى حَمَى وَإِنْ حَمَى  
اللَّهُ تَحَارُمُهُ [ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ] وَإِنَّهُ مَنْ يَرَعَى حَوْلَ الْحَمَى يُوشِكُ أَنْ يُخَالِطَهُ  
وَإِنَّهُ مَنْ يُخَالِطُ الرَّيْبَةَ يُوشِكُ أَنْ يَخْسُرَ [ يَخْسُرَ ] .

٣٣١٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي أنبأنا عيسى عن [حدثنا]  
زكريا عن عامر الشعبي قال : سمعت الثعمان بن بشير يقول : سمعتُ

— مشتبهات من باب الأفعال ، وفي بعضها مشبهات من باب التفعيل .  
وقال النووي : وأما المشتبهات فمعناها أنها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة ،  
فهذا لا يعرفها كثير من الناس ولا يعلمون حكمها ، وأما العلماء فيعرفون حكمها  
بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك وأطال النووي فيه الكلام (أحياناً)  
ظرف مقدم ليقول أى يقول فى بعض الأوقات (مشتبهة) أى مكان متشابهات  
(وسأضرب لكم فى ذلك مثلاً) أى سأبين لإيضاح حكم تلك الأمور مثلاً  
(إن الله حمى حمى) بكسر الحاء وفتح الميم هو ما يحميه الإمام لمواشيئه ويمنع  
الغير (يوشك) بكسر الشين المعجمة أى يقرب (أن يخالطه) أى يقع فى الحمى ، شبه  
المكلف بالراعى ، والنفس البهيمية بالأنعام ، والمشتبهات بهما حول الحمى والعامى  
بالحمى ، وتناول المشتبهات بالرتع حول الحمى ، فهو تشبيه بالحمسوس الذى لا يخفى  
حاله . ووجه التشبيه حصول العقاب بعدم الاحتراز فى ذلك ، كما أن الراعى إذا  
جزم رعيه حول الحمى إلى وقوعه استحق العقاب لذلك ، فكذا من أكثر  
من الشبهات وتعرض لمقدماتها وقع فى الحرام فاستحق العقاب ذكره القسطلانى  
(الريبة) أى الأمر المشتبه والمشكوك (أن يخسر) بالجيم من الجسارة أى على  
الوقوع فى الحرام ، وفى بعض النسخ يخسر بالغاء المعجمة .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . —

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَهْدَا الْحَدِيثَ قَالَ « وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ دِينَهُ وَعِرْضَهُ [ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ] وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ » .

٣٣١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَبَادُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ أَبِي خَيْرَةَ يَقُولُ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ [ رَسُولُ اللَّهِ ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ مِنْ دَاوُدَ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدٍ - وَهَذَا لَفْظُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي خَيْرَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

- ( وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس ) قال الخطابي : أى أنها تشبه على بعض الناس دون بعض ، وليس أنها فى ذوات أنفسها مشبهة لا بيان لها فى جملة أصول الشريعة ، فإن الله سبحانه لم يترك شيئاً يجب له فيه حكم إلا وقد جعل فيه له بياناً ونصب عليه دليلاً ، ولكن البيان ضربان ، بيان جلى يعرفه هامة الناس ، وخفى لا يعرفه إلا الخصاص من العلماء . قال والدليل على صحة ما قلنا قوله عليه السلام « لا يعلمها كثير » وقد عقل ببيان نحوه أن بعض الناس يعرفونها وإن كانوا قليل العدد . وإذا صار معلوماً عند بعضهم فليس بمشبه فى نفسه انتهى مختصراً ( فمن اتقى الشبهات ) أى اجتنب عن الأمور المشبهة قبل ظهور حكم الشرع فيها ( استبرأ دينه وعرضه ) يعنى بالغ فى براءة دينه من أن يختل بالحرام ، وعرضه من أن يتهم بترك الورع والسين فيه للمبالغة كما قال صاحب الكشف فى قوله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ استعف أبلى من عف كأنه طالب زيادة العفة كذا قال ابن الملك فى شرح المشارق ( وقع فى الحرام ) يعنى يوشك أن يقع فيه لأنه حول حريمه .

عليه وسلم قال : « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ بُخَارِهِ . قَالَ ابْنُ عِمْسَى : أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ . »

٣٣١٦ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَنبَأَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ أَنبَأَنَا عَاصِمُ بْنُ كَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْقَبْرِ يُوصِي [يَرْمِي] الْخَافِرَ أَوْسَعَ مِنْ قَبْلِ رَجُلَيْهِ أَوْسَعَ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ، فَلَمَّا رَجَعَ اسْتَقْبَلَهُ دَاعِي امْرَأَةٍ ، فَجَاءَ فَعَجَى [ وَجَى ] بِالطَّعَامِ فَوَضَعَ يَدَهُ ،

— ( إلا أكل الربا ) قال القارى بصيغة الفاعل أو الماضى ، والمستثنى صفة لأحد والمستثنى منه محذوف ، والتقدير ولا يبقى أحد منهم له وصف إلا وصف كونه آكل الربا فهو كفاية عن انتشاره في الناس بحيث أنه يأكله كل أحد ( من بخاره ) أى يصل إليه أثره بأن يكون شاهداً في عقد الربا أو كانبا أو آكلاً من ضيافة أكله أو هديته . والمعنى أنه لو فرض أن أحداً سلم من حقيقة لم يسلم من آثاره وإن قلت جداً . قاله القارى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه ، والحسن لم يسمع من أبى هريرة فهو منقطع .

( في جنازة ) بكسر الجيم وفتحها ( يوصى الخافر ) أى الذى يحفر القبر ( أوسع ) أمر مخاطب للخافر ( من قبل رجلية ) بكسر القاف وفتح الباء أى من جانبها ( فلما رجع ) أى عن المقبرة ( استقبله ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( داعى امرأة ) كذا في النسخ الحاضرة وفي المشكاة داعى امرأته بالإضافة إلى الضمير .



ثُمَّ وَضَعَ الْقَوْمُ فَأَكَلُوا فَنَظَرَ آبَاؤُنَا [فَنَظَرَتْ رَسُولُ اللَّهِ] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلُوكُ لُقْمَةً فِي فَمِهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ أُخِذَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا ، فَأَرْسَلْتُ الْمَرْأَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرْسَلْتُ إِلَى الْبَقِيعِ [النَّقِيعِ] بِشْتَرِي لِي شَاةً فَلَمْ أَجِدْ فَأَرْسَلْتُ إِلَى جَارٍ لِي قَدْ اشْتَرَى شَاةً أَنْ أُرْسِلَ إِلَى بِهَا [بِهَا إِلَى] بِشْنِهَا فَلَمْ يُوْجَدْ فَأَرْسَلْتُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَأَرْسَلَتْ لَهَا [بِهَا إِلَى] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَطْعِمِيهِ الْأَسَارَى .

— قال القارى أى زوجة المتوفى ( فوضع ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( يده ) أى فى الطعام ( يلوک لقمة ) أى يمضغها ، واللوك إدارة الشيء فى الفم ( إلى البقيع ) بالموحدة ، وفى بعض النسخ بالنون ، ولفظ المشكاة إلى النقيع ، وهو موضع يباع فيه النعم .

قال القارى : النقيع بالنون والتفسير مدرج من بعض الرواة . وفى المقدمة النقيع موضع بشرق المدينة . وقال فى التهذيب : هو فى صدر وادى العقيق على نحو عشرين ميلا من المدينة .

قال الخطابى : أخطأ من قال بالموحدة انتهى ( أن أرسل إلى بها ) أى بالشاة المشتراة لنفسه ( بثمنها ) أى الذى اشتراها به ( فلم يوجد ) أى الجار ( فأرسلت ) أى المرأة ( إلى بها ) أى بالشاة ، فظهر أن شرائها غير صحيح ، لأن إذن زوجته ورضاها غير صحيح ، وهو يقارب بيع الفضولى المتوقف على إجازة صاحبه وعلى كل فالشبهة قوية والمباشرة غير مرضية ( أطعميه ) أى هذا الطعام ( الأسارى ) جمع أسير ، والغالب أنه فقير .

وقال الطيبى : وهم كفا . وذلك أنه لما لم يوجد صاحب الشاة لبسته حلوا —

#### ٤ - باب في آكل الربا وموكله

٣٣١٧ - حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير أخبرنا سمالك حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوَكِّلَهُ وَشَاهِدَهُ وَكَاتِبَهُ» .

— منه وكان الطعام في صدد الفساد ولم يكن بد من إطعام هؤلاء فأمر بإطعامهم انتهى والحديث سكت عنه المنذرى .

#### ( باب في آكل الربا وموكله )

( آكل الربا ) أى أخذه وإن لم يأكل ، وإتساخ بالأكْل لأنه أعظم أنواع الانتفاع ( وموكله ) بهمز ويبدل أى معطيه لمن يأخذه ( وشاهده وكاتبه ) قال النووي : فيه تصريح بتحريم كتابة المترايين والشهادة عليهما ، وبتحريم الإعانة على الباطل .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن صحيح وأخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله بتمامه ، ومن حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود فى آكل الربا وموكله فقط .

وأخرج البخارى من حديث أبى جحيفة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ، وعن ثمن الدم ، ونهى عن الواشمة والموشومة ، وأكل الربا وموكله ، ولعن المصور .

## ٥ — باب في وضع الربا

٣٣١٨ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ أَخْبَرَنَا شَيْبٌ بْنُ عَرَفَةَ

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ : « أَلَا إِنَّ كُلَّ رَبَا مِنْ رَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ لَكُمْ  
رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ، أَلَا وَإِنْ كُلُّ دَمٍ مِنْ دَمِ الْجَاهِلِيَّةِ  
مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ دَمٍ أَضْعُ مِنْهَا دَمُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ كَانَ مُسْتَرْضِعًا  
فِي بَنِي لَيْثٍ فَقَتَلْتُهُ هَذِيلٌ قَالَ : اللَّهُمَّ هَلْ بَأَقْتُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ثَلَاثَ  
مَرَّاتٍ ، قَالَ : اللَّهُمَّ اشْهَدْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » .

### ( باب في وضع الربا )

( موضوع ) قال النووي : المراد بالوضع الرد والإبطال ( لا تظلمون ولا  
تظلمون ) الأول معروف والثاني مجهول ( دم الحارث بن عبد المطالب الخ )  
قال الخطابي : هكذا روى أبو داود ، وإتاما هو في سائر الروايات دم ربيعة بن  
الحارث بن عبد المطالب ، وحدثني عبد الله بن محمد المكي قال حدثنا علي بن عبد  
العزیز عن أبي عبيد قال أخبرني ابن الكلبي أن ربيعة بن الحارث بن عبد المطالب  
لم يقتل وقد عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى زمن عمر وإتاما قتل  
ابن له صغير في الجاهلية فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه فيما أهدر ونسب الدم  
إليه لأنه ولى الدم انتهى .

وفي الحديث أن ما أدركه الإسلام من أحكام الجاهلية ، فإنه يلغاه بالرد  
والتكفير ، وأن الكافر إذا أربى في كفره ثم لم يقبض المال حتى أسلم فإنه يأخذ  
رأس ماله ويضع الربا ، فأما ما كان ندمى من أحكامهم فإن الإسلام يلغاه  
بالمغفر فلا يعترض لهم في ذلك . قاله الخطابي .

## ٦ - باب في كراهية اليمين في البيع

٣٣١٩ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح أخبرنا ابن وهب ح .  
وأخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا عنبسة عن يونس عن ابن شهاب قال قال  
لي ابن المسيب : إن أبا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول : « الحلف منقعة للسلعة ممحقة للبركة » ، وقال ابن السرح :  
« للكسب » ، وقال عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم .

قال المفزى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن  
صحيح ، وهذا مذكور فى حديث جابر بن عبد الله الطويل ، وقد أخرجه مسلم  
وأبوداود بنحوه .

## ( باب فى كراهية اليمين فى البيع )

( الحلف ) بفتح المهملة وكسر اللام اليمين الكاذبة . قاله السهوطى (منقعة)  
بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه وكذا محقة (للسلعة) بالكسر أى مظنة وسبب  
لفاقها [ الدفاق ضد الفساد ] أى رواجها فى ظن الحالف ( محقة للبركة ) أى  
مظنة للمحق وهو النقص والحو والإبطال .

وقال القارى : أى سبب ذهاب بركة المكسوب إما بتلف يلحقه فى ماله  
أو باتفاقه فى غير ما يعود نفعه إليه فى العاجل أو ثوابه فى الآجل أو ببق عفده  
وحرمة نفعه أو ورثته من لا يحمد ، وروى بضم الميم وكسر ثالثه انتهى ( وقال  
ابن السرح للكسب ) أى مكان للسلعة ( وقال ) أى ابن السرح فى حديثه  
سعيد بن المسيب وصرح باسم ابن المسيب . قال المفزى : وأخرجه البخارى  
ومسلم والنسائى .

## ٧ - باب في الرجحان في الوزن والوزن بالأجر

٣٣٢٠ - حدثنا عبيد الله بن معاذ أخبرنا أبي أخبرنا سفيان عن سمالك بن حرب أخبرنا [حدثني] سويد بن قيس قال « جَلَبْتُ أَنَا وَخَرْقَةُ الْعَبْدِيُّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي فَسَأَوْنَا بِسَرَاوِيلَ [سَرَاوِيلَ] فَبَعَثَنَا وَثْمَ رَجُلٍ يَزِنُ بِالْأَجْرِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : زِنْ وَأَرْجِحْ » .

### ( باب في الرجحان في الوزن والوزن بالأجر )

( وخرفة ) بالفاء ، وفي بعض النسخ مخرمة بالميم مكان الفاء .

قال القاري : بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة فراء ثم فاء ، ويقال بالميم ، والصحيح الأول كذا في الاستيعاب انتهى ( بزا ) بقشديد الزاي أى ثياباً ( من هجر ) بفتح تين موضع قريب من المدينة وهو مصروف . وفي المغرب البز ضرب من الثياب ( فأتينا به ) أى بذلك البز الجلوب ( مكة ) أى إليها ( يمشي ) حال أى جاءنا ماشياً ( وثم ) بفتح المثناة أى هناك ( يزن ) أى الثمن ( بالأجر ) أى الأجرة ( فقال له ) أى للرجل ( زن ) بكسر الزاي أى ثمنه ( وارجح ) بفتح الهمزة وكسر الجيم وفي القاموس : رجح الميزان يرجح مثله رجوحاً ورجحاناً مال ، وأرجح له ورجح أعطاه راجحاً .

قال الخطابي : فيه دليل على جواز أخذ الأجرة على الوزن والسكيل ، وفي معناها أجرة القسام والحاسب ، وكان سعيد بن المسيب يفهم عن أجرة القسام وكرها أحمد بن حنبل ، فكان في مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره إياه به كالدليل على أن وزن الثمن على المشتري ، وإذا كان الوزن عليه ، لأن -

٣٣٢١ — حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مُعَمَّرٍ وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْنَى قَرِيبٌ  
قَالَا أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مِمَّاكَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ :  
« أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَهْجِرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ  
وَلَمْ يَذْكُرْ يَزِينَ بِأَجْرِ [ بِالْأَجْرِ ] .

— الإيفاء يلزمه فقد دل على أن أجرة الوزن عليه وإذا كان ذلك على المشتري  
فقياسه في السلعة المبهمة أن يكون على البائع انتهى .

قال السيوطي : ذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى السراويل  
ولم يلبسها . وفي الهدى لابن القيم الجوزي أنه لبسها فقييل لأنه سبق قلم ، لكن  
في مسند أبي يعلى والمعجم الأوسط للطبراني بسند ضعيف عن أبي هريرة قال :  
« دخلت يوما السوق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجلس إلى البزازين  
فاشترى سراويل بأربعة دراهم ، قلت يا رسول الله وإنك لتلبس السراويل ،  
فقال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فإني أمرت بالاسترفاء أجد شيئاً أستر  
منه » كذا في فتح الودود .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن  
صحيح . هذا آخر كلامه ومخرقة هذا بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وبعدها راء  
مهملة وفاء وتاء تأنيث .

( المعنى قريب ) أى روايتهما متقاربتان في المعنى ( بهذا الحديث ) أى السابق  
ولفظ النسائى أخبرنا محمد بن المنثى ومحمد بن بشار عن محمد حدثنا شعبة عن سماك  
ابن حرب قال سمعت أبا صفوان قال « بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سراويل قبل الهجرة فأرجع لى » ( ولم يذكر يزين بأجر ) أى لم يذكر شعبة —

قال أبو داود : رَوَاهُ قَيْسٌ كَمَا قَالَ سَفِيَّانُ وَالْقَوْلُ قَوْلُ سَفِيَّانَ .  
 ٣٣٢٢ — حدثنا ابنُ أبي رَزْمَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ قَالَ رَجُلٌ  
 لِشُعْبَةَ خَالَفَكَ سَفِيَّانُ فَقَالَ [ قَالَ ] دَمَعْتَنِي وَبَلَفَعَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ  
 كُلُّ مَنْ خَالَفَ سَفِيَّانَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ سَفِيَّانَ .

— في روايته هذا اللفظ (والقول قول سفيان) أى القول الأصح والأوثق هو قول سفيان .

وقال البيهقي في السنن الكبرى بعد ما ذكر حديث سفيان وكذا رواه قيس بن الربيع عن سماك وخالفهما شعبة ، ثم أخرجه من طريقه عن سماك سمعت أبا صفوان مالك بن عميرة الحديث ، ثم ذكر البيهقي عن أبي داود أنه قال القول قول سفيان ، لكن أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق شعبة عن سماك سمعت أبا صفوان يقول سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ، ثم قال الحاكم أبو صفوان كنيته سويد بن قيس هما واحد صحابي من الأنصار . والحديث صحيح على شرط مسلم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه ، ووقع في حديث النسائي وابن ماجه سمعت مالكا أبا صفوان ، وقال النسائي حديث سفيان أشبه بالصواب يعنى الحديث الأول الذى فيه سويد بن قيس وقال أبو داود والقول قول سفيان وقال الحاكم أبو أحمد الكرايىسى أبو صفوان مالك بن عميرة ، ويقال سويد ابن قيس باع من النبي صلى الله عليه وسلم فأرجع له . وقال أبو عمر النمرى : أبو صفوان مالك بن عميرة ويقال سويد بن قيس وذكر له هذا الحديث ، وهذا يدل على أنه عندهما رجل واحد كنيته أبو صفوان ، واختلف في إسمه ، والله عز وجل أعلم .

٣٣٣٣ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا وكيع عن شعبة قال : كان  
سفيان أحفظ مني .

٨ - باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم  
« المسكيات مكيات المدينة »

٣٣٣٤ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا ابن دكين أخبرنا  
سفيان عن حنظلة عن طاووس عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْمَكِّيَّاتُ مَكِّيَّاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » .

- ( دمغني ) دمغه كمنعه ونصره أى شجعه حتى بلغت الشجعة الدماغ . كذا  
في القاموس .

( باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم لمخ )

( ابن دكين ) مصغر هو فضل بن دكين ثقة حافظ ( أخبرنا سفيان ) هو  
الثوري ( عن حنظلة ) بن أبي سفيان الجمحي ( الوزن ) أى المعتبر ( وزن أهل  
مكة ) لأنهم أهل تجارات ، فمهدم بالموازين وعلمهم بالأوزان أكثر . كذا  
قاله القاضى ( والمسكيات ) المعتبر ( مكيات أهل المدينة ) لأنهم أصحاب زراعات  
فهم أعلم بأحوال المسكيات . وفي شرح السنة : الحديث فيما يتعلق بالمسكيل  
والوزن من حقوق الله تعالى كالزكوات والكفارات ونحوها حتى لا تجب الزكاة  
في الدراهم حتى تبلغ مائتى درهم بوزن مكة ، والصاع في صدقة الفطر صاع أهل  
المدينة كل صاع خمسة أرطال وثلاث رطل . كذا في المرقاة . وقال السندى  
في حاشية النسائي : قوله المسكيات على مكيات أهل المدينة أى الصاع الذى  
يتعلق به وجوب الكفارات ويجب إخراج صدقة الفطر به صاع المدينة وكانت -



قال أبو داود : وكذا رواه الفريابي وأبو أحمد عن سفيان واقفيهما  
في المتن ، وقال أبو أحمد عن ابن عباس مكان ابن عمر . ورواه الوليد  
ابن مسلم عن حنظلة فقال « وزن المدينة ومكيال مكة » .

— الصيعان مختلفة في البلاد ، والمراد بالوزن وزن الذهب والفضة فقط أى الوزن  
المعتبر في باب الزكاة وزن أهل مكة وهى الدراهم التى المشرة منها بسبعة مثاقيل  
وكانت الدراهم مختلفة الأوزان فى البلاد وكانت دراهم أهل مكة هى الدراهم  
المعتبرة فى باب الزكاة ، فأرشد صلى الله عليه وسلم إلى ذلك لهذا الكلام ،  
كما أرشد إلى بيان الصاع المعتبر فى باب الكفارات وصدة الفطر انتهى .  
وفى نهج الأوطار : والحديث فيه دليل على أنه يرجع عند الاختلاف فى السكيل  
إلى مكىال المدينة ، وعند الاختلاف فى الوزن إلى ميزان مكة .

أما مقدار ميزان مكة فقال ابن حزم بحثت غاية البحث عن كل من وثقت  
بتمييزه فوجدت كلا يقول إن دينار الذهب بمكة وزنه اثنتان وثمانون حبة  
وثلاثة أعشار حبة بالحب من الشعير ، والدرهم سبعة أعشار المئقال ، فوزن الدرهم  
سبع وخمسون حبة وسبعة أعشار حبة وعشر عشر حبة ، فالرطل مائة وثمانية  
وعشرون درهما بالدرهم المذكور انتهى .

قال المفردى : والحديث أخرجه النسائى . وفى رواية لأبى داود عن ابن  
عباس مكان ابن عمر ، وفى رواية وزن المدينة ومكيال مكة انتهى .

قلت : حديث طاوس عن ابن عمر سكنت هذه المؤلف والمفردى وأخرجه  
أيضاً البزار وصححه ابن حبان والدارقطنى .

( وكذا رواه الفريابي ) بكسر الفاء منسوب إلى فرياب مدينة ببلاد الترك كذا  
فى جامع الأصول ، هو محمد بن يوسف ثقة فاضل عابد من أجلة أصحاب الثورى  
( وأبو أحمد ) الزبيرى الكوفى ثقة ( واقفيهما ) أى وافق فضل بن دكين —

قال أبو داود: واختلف في المتن في حديث مالك بن دينار عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا.

— في هذا المتن الفريابي وأبو أحمد الزبيرى (وقال أبو أحمد عن ابن عباس) والمعنى أى رواه فضل بن دكين عن سفيان الثورى بلفظ «الوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة» وهكذا رواه محمد بن يوسف الفريابي وأبو أحمد الزبيرى عن الثورى، فهؤلاء الثلاثة اتفقوا في روايتهم عن الثورى على هذا اللفظ.

أما أبو أحمد الزبيرى فجعله من مسندات ابن عباس، وأما فضل بن دكين والفريابي فجعله من مسندات ابن عمر. قلت: وكذا جعله أبو نعيم عن الثورى من حديث ابن عمر وروايته عند النسائى. قال المحدثون: طريق سفيان الثورى عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر هى أصح الروايات.

وروى الدارقطنى من طريق أبى أحمد الزبيرى عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس، ورواه من طريق أبى نعيم عن الثورى عن حنظلة عن سالم بدل طاوس عن ابن عباس. قال الدارقطنى: أخطأ أبو أحمد فيه (ورواه الوليد بن مسلم) الدمشقى ثقة لكنه كثير التدليس (فقال وزن المدينة ومكيال مكة) وهذا المتن يخالف لمتن سفيان، ورجح المحدثون رواية سفيان فى هذا (واختلف) بصيغة المجهول (فى المتن) المروى (فى حديث مالك بن دينار عن عطاء) مرسل (عن النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا) الباب أى اختلفت الرواة على مالك بن دينار فى هذا الحديث المرسل فى متنه، فروى بعضهم عن مالك بن دينار كما رواه سفيان عن حنظلة ورواه بعضهم عن مالك بن دينار كما رواه الوليد بن مسلم عن حنظلة والله أعلم.

٩ - باب في التشديد في الدين

٣٣٢٥ - حدثنا سَعِيدُ بْنُ مُنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سَعِيدِ  
ابْنِ مَسْرُوقٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ سَمْعَانَ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ : « خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ ؟ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ قَالَ  
هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ ؟ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ قَالَ : هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ ؟  
فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تُجِيبَنِي فِي اللَّوَاتَيْنِ  
الْأُولَيَيْنِ [الْأُولَيَيْنِ] أَمَا إِنِّي لَمْ أَنْوِّهْ بِكُمْ إِلَّا خَيْرًا إِنَّ صَاحِبَكُمْ مَأْسُورٌ  
بِذَيْنِهِ فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَدَّى عَنْهُ حَقِّي مَا بَقِيَ أَحَدٌ يَطْلُبُهُ يَشْتِيهِ » .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمْعَانُ بْنُ مُشْنَجٍ .

( باب في التشديد في الدين )

( ها هنا أحد ) وفي رواية النسائي قال « كسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم  
في جنازة فقال أها ههنا من بني فلان أحد ثلاثاً (إني لم أنوّه بكم) بصيغة المضارع  
المتكلم من نوهته تنويها إذا رفعته ، والمعنى لا أرفع لكم ولا أذكر لكم إلا  
خيراً . كذا في فتح الودود . وقال في القاموس : نوهه وبه دعاه ورفعته انتهى .  
( مأسور ) أي محبوس وممنوع عن دخوله الجنة . قاله في فتح الودود ( فلقد رأى )  
أي الرجل من بني فلان وهذه مقولة سمرة ( أدى ) أي ذلك الرجل ( عنه ) أي عن  
المأسور بدينه . قال المفردى : وأخرجه النسائي وذكر أنه روى عن الشعبي  
مرسلاً ، وذكر البخاري في التاريخ الكبير وقال لا يعلم لسमान سماع عن سمرة  
ولا للشعبي من سمعان ( قال أبو داود سمعان بن مشنج ) بمجمة ونون ثقبولة ثم  
جيم على وزن معظم . قال في تهذيب التهذيب : وروى عنه عامر الشعبي ولم يرو -

٣٣٣٦ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي  
سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا بُرْزَةَ  
ابْنَ مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ  
قَالَ « إِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَلْقَاهُ بِهَا عَبْدٌ بَعْدَ الْكِبَائِرِ الَّتِي نَهَى  
اللَّهُ عَنْهَا أَنْ يَمُوتَ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَدْعُ لَهُ قَضَاءً » .

— عنه غيره . قال البخاري : ولا نعلم لسمعان سماعاً من سمرة ولا للشعبي من سيمان  
وثقه ابن حبان وأبو نصر بن ماكولا وقال ليس له غير حديث واحد انتهى .  
( إن أعظم الذنوب عند الله ) قال الملقمي : أى من أعظمها لحذف من  
وهى مرادة ، كما يقال أعقل الناس ويراد أنه من أعقلهم ( أن يلقاه ) خبر إن .  
قال المناوي أى أن يلقى الله متلبساً بها مصراً عليها ، وهو إما ظرف أو حال  
انتهى . أى في حال تلبسه بها ( بها ) أى بأعظم الذنوب ( عبد ) فاعل يلقى  
( بعد الكبائر التي نهى الله عنها ) بمنزلة الاستثناء من أعظم الذنوب ( أن  
يموت رجل ) بدل من أن يلقاه ، فإن لقاء العبد ربه إنما هو بعد الموت ،  
ولأنك إذا قلت إن أعظم الذنوب عند الله موت الرجل ( وعليه دين ) استقام  
ورجل مظهر أقيم مقام ضمير العبد . قال الطيبي رحمه الله : فإن قلت قد سبق أن  
حقوق الله مبناها على المساهلة وليس كذلك حقوق الآدميين في قوله « يغفر  
للشاهد كل ذنب إلا الدين » وها هنا جملة دون الكبائر فما وجه التوفيق ؟  
قلت : قد وجهناه أنه على سبيل المبالغة تحذيراً وتوقياً عن الدين ، وهذا مجرى  
على ظاهره انتهى ( لا يدع له قضاء ) صفة لدين أى لا يترك لذلك الدين  
مالاً يقضى به .

قال المظهر : فعل الكبائر عصيان الله تعالى ، وأخذ الدين ليس بعصيان -

٣٣٢٧ — حدثنا محمد بن المتوكل السعقلاني أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن أبي سارة عن جابر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على رجل مات وعليه دين ، فأتى يميم فقال : أعليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة الأنصاري : هما على يا رسول الله ، فصلّى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فتح الله على رسوله [ رسول الله ] صلى الله عليه وسلم قال : أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك ديناً فعلى قصاؤه ، ومن ترك ما لا قبله رتبته . »

بل الاقتراض والتزام الدين جائز ، وإنما شدد رسول الله صلى الله عليه وسلم على من مات وعليه دين ولم يترك ما يقضى دينه كيلا تضيق حقوق الناس انتهى كذا في المرقاة . قال العزيمي : هذا محمول على ما إذا قصر في الوفاء أو استدان لمعصية انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

( لا يصلى على رجل مات وعليه دين ) قال القاضى رحمه الله وغيره : وامتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المدين الذى لم يدع وفاء إما للاعذار عن الدين والزجر عن الماطلة والتقصير فى الأداء أو كراهة أن يوقف دعاؤه بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم انتهى .

( أنا أولى بكل مؤمن إلخ ) فى كل شيء لأنى الخليفة الأكبر الممد لكل موجود ، فحكمى عليهم أنفذ من حكمهم على أنفسهم ، وذا قاله لما نزلت الآية ( فعلى قضاؤه ) مما يقضى الله به من غنيمة وصدقة ، وذا ناسخ لتركه الصلاة على من مات وعليه دين وتقدم شرحه فى كتاب الفرائض . قال المنذرى : وأخرجه ( ١٣ — عون المعبود ٩٠ )

٣٣٣٨ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد عن شريك عن سماك عن عكرمة رفته ، قال عثمان وأخبرنا وكيع عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال : « اشترى من هير ببيعاً [ تبيعاً ] وليس عنده ثمنه ، فأرجح فيه فباعه ، فتصدق بالربح على أراميل بن عبد المطلب وقال : لا أشتري بعدها شيئاً إلا وعندي ثمنه » .

البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .

( اشترى ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( من هير ) بكسر العين أى قافلة ( بيعاً ) وفى بعض النسخ تبيعاً ( فأرجح فيه ) بصيغة الجھول أى أعطى النبي صلى الله عليه وسلم النفع والربح فى ذلك المال الذى اشتراه من الهير ( فباعه ) الذى صلى الله عليه وسلم ذلك المال بالربح بعد أن قبضه . وعند أحمد فى مسنده حدثنا وكيع حدثنا شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال « قدمت هير المدينة فاشتري النبي صلى الله عليه وسلم فربح أواقى فقسمها فى أراميل بنى عبد المطلب وقال لا أشتري شيئاً ليس عندي ثمنه ( على أراميل بنى عبد المطلب ) قال فى القاموس : رجل أرميل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة جمع أراميل وأراملة انتهى . والحديث أخرجه أبو داود من وجه مرسل ومن وجه متصل ولم يتكلم عليه المنذرى .

١٠ - باب في المطل

٣٣٣٩ - حدثنا القعنبي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ، وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتَّبِعْ » .

( باب في المطل )

أى التسوية والتأخير ( مطل الغنى ) أى تأخيره أداء الدين من وقت إلى وقت ( ظلم ) فإن المطل منع أداء ما استحق أدائه وهو حرام من المتمكن ولو كان غنياً ولكنه ليس متمكناً جازله التأخير إلى الإمكان ذكره النووي ( فإذا أتبع ) بضم الهمزة القطعية وسكون المثناة الفوقية وكسر الواو أى جعل تابعا للغير بطلب الحق ، وحاصله أنه إذا أحمِلَ ( أحدكم على مليء ) بفتح الميم وكسر اللام وياء ساكنة فهمز أى غنى . فى النهاية : المليء بالهمزة النقة الغنى ، وقد أولع الناس فيه بترك الهمزة وتشديد الهاء ( فليتبع ) بفتح الياء وسكون التاء وفتح الواو أى فليجعل أى فليقبل الحوالة .

قال النووي : مذهب أصحابنا والجمهور أن الأمر للندب ، وقيل للإباحة ، وقيل للوجوب انتهى .

قال الخطاى : فى قوله مطل الغنى ظلم دلالة على أنه إذا لم يكن غنياً لا يجد ما يقضيه لم يكن ظلماً ، وإذا لم يكن ظلماً لم يميز حبسه لأن الحبس عقوبة ولا عقوبة على غير الظالم . وقوله أتبع يريد إذا أحمِلَ ، وأصحاب الحديث يقولون أتبع بتشديد التاء وهو غلط وصوابه أتبع ساكنة التاء على وزن أَفْعِلَ انتهى : قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

١١ - باب في حسن القضاء

٣٣٣٠ - حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عن أَبِي رَافِعٍ قال : « اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنْ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ ، فَقُلْتُ : لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خِيَارًا رَبَاعِيًّا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً » .

( باب في حسن القضاء )

( استسلف ) أى استقرض ( بكراً ) بفتح موحدة وسكون كاف من الإبل بمنزلة الغلام من الإنسان ( فجاءته ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( إبل من الصدقة ) أى قطعة إبل من إبل الصدقة ( إلا جملاً خياراً ) يقال جمل خيار وناقاة خيار أى مختارة ( رباعياً ) بفتح الراء وتخفيف الباء والياء وهو من الإبل ما أتى عليه ست سدين ودخل في السابعة حين طلعت رباعيته ( أعطه ) أى الجمل الخيار ( إياه ) أى الرجل . وفي الحديث دليل على أن من استقرض شيئاً فرد أحسن أو أكثر منه من غير شرطه كان محسناً ويحل ذلك للمقرض .

وقال النووي رحمه الله : يجوز للمقرض أخذ الزيادة سواء زاد في الصفة أو في العدد . ومذهب مالك أن الزيادة في العدد منهي عنها . وحجة أصحابنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم « فإن خير الناس أحسنهم قضاء » وفي الحديث دليل على أن رد الأجود في القرض أو الدين من السنة ومكارم الأخلاق ، وليس هو من قرض جر منفعة ، لأن المنهى عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .



٣٣٣١ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى عن مسعر عن مُحَارِبِ  
ابن دثار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « كان لي على النبي صلى الله  
عليه وسلم دين فقصاني وزادني » .

## ١٢ — باب في الصرف

٣٣٣٢ — حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي عن مالك عن ابن شهاب  
عن مالك بن أنس عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« الذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ [بِالْوَرَقِ — بِالذَّهَبِ] رَبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبَا إِلَّا  
هَاءَ وَهَاءَ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ »

— ( كان لي على النبي صلى الله عليه وسلم دين الخ ) قال المنذرى : وأخرجه  
النسائي .

## ( باب في الصرف )

هو البهع إذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الأثمان ، سمي به للحاجة  
إلى النقل في بدليه من يد إلى يد ، والصرف هو النقل والرد لغة . كذا  
في الهداية .

( الذهب بالفضة ) أى ولو متساويين هكذا في بعض النسخ ، وفي بعضها  
الذهب بالذهب ، وفي بعضها الذهب بالورق ( ربا إلا هاء وهاء ) أى مقبوضين  
و مأخوذين في المجلس قبل التفرق ، بأن يقول أحدهما خذ هذا فيقول الآخر مثله .  
وهاء بالمد والقصر اسم فعل بمعنى خذ والمد أفصح وأشهر والهمزة مفتوحة ويقال  
بالسكسر ذكره النووى .

قال الخطابي : وأصحاب الحديث يقولون ها وها مقصورين والصواب مدها —

٣٣٣٣ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا بشر بن عمر أخبرنا همام  
عن قتادة عن أبي الخليل عن مسلم المكي عن أبي الأشعث الصنعاني عن  
عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الذهب بالذهب  
تبرؤها وعينها، والفضة بالفضة تبرؤها وعينها، والبر بالبر مدى بمدى،  
والشعير بالشعير مدى بمدى، والتمر بالتمر مدى بمدى، والمالح بالمالح  
مدى بمدى، فمن زاد أو ازداد فقد أربى. ولا بأس ببيع الذهب بالفضة  
- والفضة أكثرهما - يداً بيد، وأما نسيئة فلا، ولا بأس ببيع البر بالشعير،  
- والشعير أكثرهما - يداً بيد، وأما نسيئة فلا » .

— ونصب الألف منهما وهو من قول الرجل لصاحبه إذا ناوله الشيء هالك أى خذ  
فأسقطوا الكاف منه وعوضوه المدة بدلا من الكاف انتهى . قال المغدري :  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

( تبرؤها وعينها ) التبر الذهب الخالص والفضة قبل أن يضر با دنائير ودرهم ،  
فإذا ضربا كانا عيافا . قاله فى الجمع . قال الخطابى : والمعنى كلاهما سواء ،  
فلا يجوز بيع متقال ذهب عينا بمتقال وثنى من تبر غير مضروب ، وكذلك  
لا يجوز التفاوت بين المضروب من الفضة وغير المضروب منها انتهى محصلا  
( مدى بمدى ) بضم الميم وسكون الدال مكىال يسع خمسة عشر مكوكا . كذا  
فى الجمع . وقال الخطابى : والمدى مكىال معروف ببلاد الشام ، وبلاد مصر به  
يتعاملون وأحسبه خمسة عشر مكوكا والمكوك صاع ونصف انتهى ، والمعنى  
مكىال بمكىال ( فمن زاد ) أى أعطى الزيادة ( أو ازداد ) أى طلب الزيادة ( فقد  
أربى ) أى أوقع نفسه فى الربا المحرم .

قال التوربشتى : أى أتى الربا وتعاطاه . ومعنى اللفظ أخذ أكثر مما أعطاه —

قال أبو داود : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَهَشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ بِإِسْنَادِهِ .

٣٣٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْخَبَرِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَزَادَ قَالَ « إِذَا اخْتَلَفَ [اخْتَلَفَتْ] هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبِيحُهُ كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ »

- من ربا الشيء يربو إذا زاد (والفضة أكثرهما يداً يهود وأما نسيئة فلا) نسيئة بوزن كريمة وبالإدغام نحو مربةً وبحذف الهمزة وكسر النون نحو جلسة .

قال الخطابي : فيه بيان أن التقابض شرط في صحة البيع في كل ما يجري فيه الربا من ذهب وفضة وغيرهما من المطعوم وإن اختلف الجنس ، ألا تراه يقول ولا بأس ببيع البر بالشعير ، والشعير أكثرهما يداً يهود وأما النسيئة فلا ، فنص عليه كما ترى . وجوز أهل العراق بيع البر بالشعير من غير تقابض وصاروا إلى أن القبض إنما يجب في الصرف دون ما سواه وقد اجتمعت بينهما النسيئة فلا معنى للتفريق بينهما ، وجملته أن الجنس الواحد مما فيه الربا لا يجوز فيه التفاضل نسباً ولا نقداً وأن الجنس لا يجوز فيهما التفاضل نسباً ويجوز نقداً انتهى ( قال أبو داود روى هذا الحديث الخ ) يعني أن سعيداً وهشاماً روى هذا الحديث عن قنادة عن مسلم بلا واسطة أبي الخليل . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ، والنسائي بنحوه وفي ألفاظه زيادة ونقص . ( إذا كان ) أى للبيع ( يداً يهود ) أى حالاً مقبوضاً في المجلس قبل افتراق أحدهما عن الآخر .

١٣ — باب في حلية السيف تباع بالدراهم

٣٣٣٥ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالُوا أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ح ، وَأَخْبَرَنَا ابْنُ الْعَلَاءِ أَنبَأَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ حَنْشٍ عَنْ فَضَالَةَ ابْنِ عُبَيْدٍ قَالَ : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ خَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخُرُزٌ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ مَنِيعٍ : فِيهَا خُرُزٌ مُعَلَّقَةٌ [ مُغْلَقَةٌ ] بِذَهَبٍ ابْتِاعَهَا رَجُلٌ بِتِسْعَةِ دَنَانِيرَ أَوْ بِسَبْعَةِ دَنَانِيرَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا حَقِّي تُمَيِّزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، فَقَالَ : إِنَّمَا أَرَدْتُ الْحِجَارَةَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا حَقِّي تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا ، قَالَ : فَرَدَّه حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا ، وَقَالَ ابْنُ عِيْسَى : أَرَدْتُ التَّجَارَةَ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَانَ فِي كِتَابِهِ الْحِجَارَةُ .

( باب في حلية السيف تباع بالدراهم )

( بقلادة ) بكسر القاف ما يملق في العنق ونحوه ( وخرز ) بفتح الخاء المعجمة والراء جمع خرزة بفتحتين وهى بالفارسية مهرة ( معلقة ) وفى بعض النسخ مغلقة بالغين المعجمة ( ابتاعها ) أى اشتراها ( حتى تميز بينه وبينه ) أى بين الذهب والخرز ( إنما أردت الحجارة ) يعنى الخرزة أى المقصود الأصل هو الخرز ، وليست الخرز من أموال الربا ، والذهب إنما هو بالتبع ( قال ابن عيسى أردت التجارة ) أى قال لفظ التجارة مكان لفظ الحجارة ( وكان فى كتابه الحجارة ) أى فى كتاب ابن عيسى ، ووقع فى بعض النسخ فغيره فقال التجارة ، ولم يوجد هذا اللفظ فى عامة النسخ الحاضرة .

— قال الخطابي : في هذا الحديث نهى عن بيع الذهب بالذهب مع أحدهما شيء غير الذهب ، ومن قال إن هذا البيع فاسد شريح ومحمد بن سيرين والبخمي ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وسواء عندهم كان الذهب الذي هو الثمن أكثر من الذهب الذي هو مع السلعة أو أقل .

وقال أبو حنيفة : إن كان الثمن أكثر مما فيه من الذهب جاز وإن كان مثله أو أقل منه لم يجز وذهب مالك إلى نحو من هذا في القلة والكثرة إلا أنه حد الكثرة بالثلثين والقلة بالثلث .

قلت : قال مالك في الموطأ : من اشترى مصحفاً أو سيفاً أو خاتماً وفي شيء من ذلك ذهب أو فضة بدنانير أو دراهم فإن ما اشترى من ذلك وفيه الذهب بدنانير فإنه ينظر إلى قيمته فإن كان قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان يداً بيد ولا يكون فيه تأخير ، وما اشترى من ذلك بالورق نظراً إلى قيمته فإن كان قيمة ذلك بالثلثين وقيمة ما فيه من الورق الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان ذلك يداً بيد ، ولم يزل على ذلك أمر الناس عندنا بالمدينة انتهى .

قال الخطابي : وما ذهب إليه أبو حنيفة فإنه يخرج على القياس لأنه يجعل الذهب بالذهب سواء ويجعل ما فضل عن الثمن بإزاء السلعة ، غير أن السنة قد معنت هذا القياس أن يجري ، ألا تراه يقول إنما أردت الحجارة أو التجارة فقال لا حتى تميز بينهما . ففي صحة هذا البيع مع قصده إلى أن يكون الذهب الذي هو الثمن بعضه بإزاء الذهب الذي هو الخرز مصارفة وبعضه بإزاء الحجارة التي هي الخرز بهما وتجارة حتى يميز بينهما فهكون حصصة المصارفة متميزة عن حصصة المتاجرة ، فدل على أن هذا البيع على الوجهين فاسد انتهى مختصراً .

وذهب الشيخ ابن تيمية إلى جواز بيع ما يتخذ من الفضة للفحل متفاضلاً —

٣٣٣٦ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ : « اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِائِثْنِي عَشَرَ دِينَارًا فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ فَفَصَّلْتُمَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَا تَبَاعُ حَتَّى تُفَصَّلَ » .

٣٣٣٧ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَنْشُ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ نُبَايِعُ الْيَهُودَ الْوَقِيَّةَ [ الْأَوْقِيَّةَ ] مِنَ الذَّهَبِ بِالدِّينَارِ ، قَالَ غَيْرُ قُتَيْبَةَ : بِالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ، ثُمَّ اتَّفَقَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَبْيَعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزْنًا بِوِزْنٍ »

— وجعل الزائد مقابلا للصيغة وقد أطل الكلام في أدلته شيخنا العلامة الفقيه خاتمة المحققين السيد نعمان خير الدين الشهير بابن الألوسي البغدادى في كتابه جلاء العيون في محاسبة الأحدين . والحديث سكت عنه المنذرى .

( سعيد بن يزيد ) بالجر عطف بيان ( ففصلتها ) أى ميزت ذهبها وخرزها بعد العقد ( لا تباع ) أى القلادة نقي بمعنى نهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

( عن الجلاح ) بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره حاء مهملة ( الوقية ) وفى بعض النسخ الأوقية . قال النووى : الوقية هى لغة قليلة والأشهر الأوقية بالهمزة فى أوله ( ثم اتفقا ) أى قتيبة وغيره . قال النووى : يحتمل أن مراده كانوا —

١٤ - باب في اقتضاء الذهب من الورق

٣٣٣٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل ومحمد بن محبوب، المعنى واحد  
قالا أخبرنا حماد عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال  
« كُنتُ أبيعُ الإبلَ بالْبَيْعِ فَأَبِيعُ بالدنانيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ ، وَأَبِيعُ  
بالدَّراهِمِ وَأَخْذُ الدَّنانيرِ ، أَخْذُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ ، وَأَعْطَى هَذِهِ مِنْ هَذِهِ ،  
فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ  
رُوبُكَ أَشَأْلُكَ إِنِّي أبيعُ الإبلَ بالْبَيْعِ فَأَبِيعُ بالدنانيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ  
وَأَبِيعُ بالدَّراهِمِ وَأَخْذُ الدَّنانيرِ ، أَخْذُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ ، وَأَعْطَى هَذِهِ مِنْ هَذِهِ  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِعَمْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ  
تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ » .

- يقبایعون الأوقية من ذهب وخرز وغيره بدينار أو بدينارين أو ثلاثة وإلا  
فالأوقية وزن أربعين درهما ، ومعلوم أن أحدا لا يبتاع هذا القدر من ذهب  
خالص بدينار أو بدينارين أو ثلاثة ، وهذا سبب مبايعة الصحابة على هذا الوجه  
ظفوا جوازهم لاختلاط الذهب لغيره ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرام  
حتى يميز ويباع الذهب بوزنه ذهباً انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم .  
( باب في اقتضاء الذهب من الورق )

أى الفضة ، أى أخذ الذهب بدل الفضة يقال اقتضيت منه حق أى أخذت .  
( بالبيع ) بالوحدة قال في فتح الودود يراد به بقمع الفرقد ، وقيل بالنون  
وهو موضع قريب من المدينة ( فأبيع ) أى الإبل تارة ( وأخذ الدراهم ) أى مكان  
الدنانير ( وأبيع بالدراهم ) أى تارة أخرى ( أخذ هذه من هذه ) أى الدراهم من  
الدنانير ( لا بأس أن تأخذها ) أى أن تأخذ بدل الدنانير الدراهم وبالعكس -

٣٣٣٩ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْأَسْوَدِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ أُنْبَأَنَا إِسْرَائِيلُ  
مَنْ سَمَّاكَ بِاسْتَفَادِهِ وَمَعْنَاهُ وَالْأَوَّلُ أَتَمُّ ، لَمْ يَذْكُرْ : بِسَعْرِ يَوْمِهَا .

---

— بشرط التقابض في المجلس والتميز بسعر اليوم على طريق الاستحباب قاله في  
فتح الودود ( وبينكما شيء ) أى غير مقبوض والواو للحال .

قال الخطابي : واشترط أن لا يتفرقا وبينهما شيء لأن اقتضاء الدراهم من  
الدنانير صرف وعقد الصرف لا يصح إلا بالتقابض . وقد اختلف الداس في  
اقتضاء الدراهم من الدنانير ، فذهب أكثر أهل العلم إلى جوازه ومنع من ذلك  
أبو سلمة بن عبد الرحمن وابن شبرمة . وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك إلا بسعر  
يومه ، ولم يعتبر غيره السعر ولم يبالوا كان ذلك بأعلى أو أرخص من سعر اليوم ،  
والصواب ما ذهب إليه وهو منصوص عليه في الحديث انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى :  
لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سمالك بن حرب ، وذكر أنه روى عن ابن عمر  
موقوفاً . وأخرجه النسائى أيضاً عن ابن عمر قوله وعن سعيد بن جبير قوله  
وقال البيهقى . والحديث ينفرد برفعه سمالك بن حرب ، وقال شعبة رفعه لنا سمالك  
بن حرب وأنا أفرقه انتهى كلام المنذرى .

( لم يذكر ) أى إسرائيل ( بسعر يومها ) أى لم يذكر هذا اللفظ .



١٥ — باب في الحيوان بالحيوان نسيئة [ نسيئة ]

٣٣٤٠ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن قتادة عن

الحسن عن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة [ نسيئة ] »

( باب في الحيوان بالحيوان نسيئة )

— بوزن كريمة مفصوب على التمييز .

(٣٣٤٠) من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ( أى من الطرفين أو أحدهما ) به قال أبو حنيفة رضي الله عنه ترجيحاً للمحرم على ماسيحى من المبيع ، ومن لا يقول به يحمل النسيئة من الطرفين كذا في فتح الودود . قال الخطابي : وجهه عندي —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال البيهقي : أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة . تم كلامه .

وقد روى هذا من حديث ابن عباس وابن عمر وجابر بن سمرة .

أما حديث ابن عباس : فرواه معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم . ذكره البيهقي والبرار وغيرهما ، وقال البرار : ليس في هذا الباب حديث أجل إسناداً من هذا .

وأما حديث ابن عمر : فرواه علي بن عبد العزيز من حديث محمد بن دينار الطاحي عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال الترمذي : سألت محمداً — يعنى البخارى — عن هذا الحديث ؟ فقال : إنما رواية عن زياد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل .

وأما حديث جابر بن سمرة : فرواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه .

وقال الترمذي : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

١٦ - باب في الرخصة في ذلك

٣٣٤١ - حدثنا حفص بن عمر أخبرنا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم بن جبير عن أبي سفيان عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً فنقذت الإبل فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة

— أن يكون إيمانهم عما كان منه نسيئة في الطرفين فيكون من باب السكالي بالسكالي بدليل حديث عبد الله بن عمر والذي يليه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والفسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن صحيح ، وسماع الحسن من سمرة صحيح ، هكذا قال على بن المدينى وغيره هذا آخر كلامه . وقد تقدم اختلاف الأئمة في سماع الحسن من سمرة : وقال الشافعى رضى الله عنه وأما قوله نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فهو غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الخطابى : الحسن عن سمرة مختلف في اتصاله عند أهل الحديث . وحكى عن يحيى بن معين أنه قال : الحسن عن سمرة صحيحة . وقال محمد بن اسماعيل يعنى البخارى : حديث النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة من طريق عكرمة عن ابن عباس رواه الثقات عن ابن عباس موقوفاً أو عكرمة عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل ، قال وحديث زياد بن جبير عن ابن عمر إنما هو زياد بن جبير عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسل ، وطرق هذا الحديث واهية ليست بالقوية .

( باب في الرخصة في ذلك )

( أن يجهز جيشاً ) أى يهيم ما يحتاج إليه العسكر من مركوب وسلاح —

فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ .

- وغيرهما (فنفدت الإبل) بفتح النون وكسر الفاء وبالذال المهملة أى فبعت أو نفقت والمعنى أنه أعطى كل رجل جملاً وبقى بعض الرجال بلا مركوب ( فأمره أن يأخذ ) أى لمن ليس له إبل ( فى قلاص الصدقة ) جمع قلوص وهو الفتي من الإبل ، وفى بعض النسخ على مكان فى ( إلى إبل الصدقة ) أى مؤجلاً إلى أوان حصول قلائص الصدقة والحاصل أنه يسقترض عدداً من الإبل حتى يتم ذلك الجيش ليورد بدلها من إبل الزكاة . قاله القارى .

قال فى النيل : ذهب الجمهور إلى جواز بيع الحيوان بالحيوان نسيئة متفاضلاً مطلقاً وشرط مالك أن يختلف الجنس ، ومنع من ذلك مطلقاً مع النسيئة أحمد ابن حنبل وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين ، وتمسك الأولون بحديث ابن عمرو وما ورد فى معناه من الآثار ، وأجابوا عن حديث سمرة بما فيه من المقال . وقال الشافعى : المراد به النسيئة من الطرفين وهى من يبيع الكالى بالكالى وهو لا يصح عند الجميع . واحتج المانعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وما فى معناها من الآثار ، وقالوا إن حديث ابن عمرو منسوخ ، ولا يخفى أن النسخ لا يثبت إلا بعد تقرر تأخر النسخ ولم ينقل ذلك . وقد أمكن الجمع -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قال البيهقى : واحتج أصحابنا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله ابن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً وأمره أن يبتاع ظهراً إلى خروج المصدق ، فابتاع عبد الله بن عمرو: البعير بالبعيرين ، إلى خروج المصدق » بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا غير حديث محمد بن إسحاق ، فإنه يرويه عن يزيد بن أبى حبيب عن مسلم بن جبير عن أبى سفيان عن عمرو بن حريث عن عبد الله بن عمرو .

١٧ - باب في ذلك إذا كان يداً بيد

٣٣٤٢ - حدثنا يزيد بن خالد التميمي وقتيبة بن سعيد الثقفي  
أنَّ اللَّهَ حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
اشْتَرَى عَبْدًا بِعَبْدَيْنِ » .

---

— بما سلف عن الشافعي واسكنه متوقف على صحة إطلاق النسبة على بيع المعلوم  
بالمعلوم ، فإن ثبت ذلك في اللغة أو الشرع فذاك وإلا فلا شك أن أحاديث  
الفهي أرجح من حديث ابن عمرو ، ثم ذكر وجوه الترجيح ، فإن شئت  
الوقوف فعليك بالنيل .

قال المنذرى : في إسناد محمد بن إسحاق ، وقد اختلف أيضاً على محمد بن  
إسحاق في هذا الحديث وذكر ذلك البخاري وغيره .

وحكى الخطابي أن في إسناد حديث عبد الله بن عمرو أيضاً مقالا ،  
وجمع بعضهم بين الحديثين بأن يكون حديث النهي محمولا على أن يكون  
كلاهما نسبية .

( باب في ذلك إذا كان يداً بيد )

( اشترى عبداً بعبدين ) فيه دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا  
إذا كان يداً بيد ، وهذا مما لا خلاف فيه . قال المنذرى . وأخرجه مسلم والترمذى  
والنسائي أتم منه .

---

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وقد روى مسلم في صحيحه عن أنس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى صَفِيَّةَ  
مِنْ دُحْيَةَ السَّكَلِيِّ بِسَبْعَةِ أَرْوَاسٍ » وقال الشافعي : أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن =

== أبيه عن ابن عباس « أنه سئل عن بيعر بيعرين ؟ فقال : قد يكون البعير خيراً من البعيرين »

وقال الشافعي : أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي عن علي « أنه باع بيعراً له يدعى عصيفيراً بعشرين بيعراً إلى أجل »

وقال الشافعي : أخبرنا مالك عن زافع عن ابن عمر « أنه باع بيعراً له بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة »

ثم كتب الشيخ بخطه :

باب في ذلك يداً بيد

روى الترمذي من حديث حجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نساء ، ولا بأس به يداً بيد » قال الترمذي : هذا حديث حسن .

وفي مسند أحمد عن ابن عمر « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أرأيت الرجل يبيع الفرس بالأفراس ، والبختية بالإبل ؟ قال : لا بأس إذا كان يداً بيد » قال الإمام أحمد والبخاري : حديث ابن عمر هذا : المعروف مرسل .

فاختلف أهل العلم في هذه المسألة على أربعة أقوال ، وهي أربع روايات عن أحمد إحداها : أن ما سوى المكبل والموزون من الحيوان والنبات ونحوه يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً ومتساوياً ، وحالاً ونساء ، وأنه لا يجري فيه الربا بحال ، وهذا مذهب الشافعي وأحمد في إحدى رواياته ، واختارها القاضي وأصحابه ، وصاحب الغنى .

والرواية الثانية عن أحمد : أنه يجوز التفاضل فيه يداً بيد ، ولا يجوز نسيئة ، وهي مذهب أبي حنيفة ، كما دل عليه حديث جابر وابن عمر .

والرواية الثالثة عنه : أنه يجوز فيه النساء إذا كان متماثلاً ، ويحرم مع التفاضل . وعلى هاتين الروايتين : فلا يجوز الجمع بين النسيئة والتفاضل ، بل إن وجد أحدهما حرم الآخر .

==

== وهذا أعدل الأقوال في المسألة ، وهو قول مالك . فيجوز عبد بعبدن حالا ، وعبد بعبد نساء ، إلا أن لمالك فيه تفصيلا .

والذى عقد عليه أصل قوله : أنه لا يجوز التفاضل والنساء معاً في جنس من الأجناس ، والجنس عنده معتبر باتفاق الأغراض والمنافع ، فيجوز بيع البعير البختى بالبعيرين من الجمولة ، ومن حاشية إبله إلى أجل ، لاختلاف المنافع ، وإن أشبه بعضها بعضاً ، اختلفت أجناسها أو لم تختلف فلا يجوز منها اثنان بواحد إلى أجل .

فسر مذهبه : أنه لا يجتمع التفاضل والنساء في الجنس الواحد عنده ، والجنس ما اتفقت منافعه ، وأشبه بعضه بعضاً ، وإن اختلفت حقيقته .

فهذا تحقيق مذاهب الأئمة في هذه المسألة المعضلة ، وما أخذهم .

وحدث عبد الله بن عمرو صريح في جواز الفاضلة والنساء ، وهو حديث حسن .

قال عثمان بن سعيد : قلت ليعبي بن معين : أبو سفيان الذى روى عنه محمد بن إسحاق - يعنى هذا الحديث - ما حاله ؟ قال : مشهور ثقة . قلت : عن مسلم بن كثير عن عمرو بن حريث الزبيدى ؟ قال : هو حديث مشهور ، ولكن مالك يحمله على اختلاف المنافع والأغراض فإن الذى كان يأخذه إنما هو للجهاد ، والذى جعله عوضه هو من إبل الصدقة ، قد يكون مع بنى المخاض ، ومن حواشى الإبل ونحوها .

وأما الإمام أحمد : فإنه كان يعلل أحاديث المنع كلها . قال : ليس فيها حديث يعتمد عليه ويعجبني أن يتوقاه ، وذكر له حديثا ابن عباس وابن عمر ، فقال : هما مرسلان . وحديث نمرة عن الحسن قال الأثرم قال أبو عبد الله : لا يصح سماع الحسن من سمره .

وأما حديث جابر من رواية حجاج بن أرطاة عن الزبير عنه ، فقال الإمام أحمد : هذا حجاج زاد فيه « نساء » والليث بن سعد سنده من أبي الزبير ، لا يذكر فيه « نساء » .

وهذه ليست بملة في الحقيقة ، فإن قوله « ولا بأس به بدأ يبد » يدل على أن قوله « لا يصلح » يعنى نساء ، فذكر هذه اللفظة زيادة إيضاح لو سكنت عنها كانت ==

## ١٨ - باب في الثمر بالتمر

٣٣٤٣ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسَّلْتِ فَقَالَ لَهُ سَعْدُ أَتَيْهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ الْبَيْضَاءُ قَالَ فَتَهَاةُ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ

### ( باب في الثمر بالتمر )

( عن البيضاء بالسلت ) قال الخطابي : البيضاء نوع من البرأبيض اللون .

= مفهومه من الحديث ولكنه معال بالحجاج ، فقد أكثر الناس الكلام فيه وبالغ الدارقطي في السنن في تضعيفه وتوحيته .

وقد قال أبو داود : إذا اختلفت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم نظرنا إلى ما عمل به أصحابه من بعده .

وقد ذكرنا الآثار عن الصحابة بجواز ذلك متفاضلا ونسيئة ، وهذا كله مع اتحاد الجنس .

وأما إذا اختلف الجنس ، كالعبيد بالثياب ، والشاء بالإبل فإنه يجوز عند جمهور الأمة التفاضل فيه والنساء ، إلا ما حكى رواية عن أحمد : أنه يجوز بيعة متفاضلا يدا بيد ، ولا يجوز نساء ، وحكى هذا أصحابنا عن أحمد رواية رابعة في المسألة .

واحتجوا لها بظاهر حديث جابر « الحيوان اثنان بواحد لا يصالح نسيئة ، ولا بأس به يدا بيد » ولم يخص به الجنس المتعد ، وكما يجوز التفاضل في المكيل المختلف الجنس دون النساء فكذلك الحيوان وغيره ، إذا قيل إنه ربوي .

وهذه الرواية في غاية الضعف ، لخالفها النصوص ، وقياس الحيوان على المكيل فاسد ، إذ في محل الحكم في الأصل أوصاف معتبرة غير موجودة في الفرع ، وهي مؤثرة في التعريم .

وحديث جابر - لو صح - فإنما المراد به مع اتحاد الجنس دون اختلافه ، كما هو مذكور في حديث ابن عمر .

« سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ [سُئِلَ] عَنْ شِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطَبِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْتَقُصُّ الرُّطَبُ إِذَا يَبَسَ ؟

— وفيه رخاوة يكون ببلاد مصر . والسلت نوع غير البر وهو أدق حبا منه . وقال بعضهم : البيضاء هو الرطيب من السلت والأول أعرف إلا أن هذا القول أليق بمعنى الحديث ، وعليه يقيم موضع النسيئة من الرطب بالتمر . وإذا كان الرطيب منها جنسا واليابس جنسا آخر لم يصح النسيئة انتهى .

وقال في الجمع : السلت ضرب من الشمير أبيض لا قشر له ، وقيل هو نوع من الخنطة والأول أصح ، لأن البيضاء هي الخنطة . انتهى ( يسأل ) بصيغة الجھول ( أيتقص الرطب إذا يابس ) قال القاضي رحمه الله : ليس المراد من الاستفهام استعلام القضية فإنها جلية مستغنية عن الاستكشاف ، بل التنبيه على أن الشرط تحقق المائلة حال البيوسة فلا يكفي تماثل الرطب والتمر على رطوبته ولا على فرض البيوسة لأنه تخمين وخرص لا تعين فيه ، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر ، وبه قال أكثر أهل العلم ، وجوز أبو حنيفة بيع الرطب والتمر إذا تساوى كيلا ، وحمل الحديث على البيع نسيئة لما روى عن هذا الراوى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة كذا في المراقبة . —

== فهذه نكت في هذه المسألة المعضلة لانكاد توجد مجموعة في كتاب وبالله التوفيق .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن عمر « أن مولى لبني مخزوم حدثه أنه سأل سعدا عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر إلى أجل فقال سعد : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا »

« والسلت » نوع غير البر وهو أدق منه حبا .

قال البيهقي : وهذا يخالف رواية الجماعة ، وإن كان محفوظا فهو حديث آخر . =



قَالُوا نَعَمْ فَفَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ نَحْوَ مِائَةٍ .

---

— قلت : هذا الحديث المروى عن هذا الراوى هو الحديث الآتى فى الباب ،  
ولفظ نسبيته فيه غير محفوظ كما يظهر لك من كلام المنذرى على هذا الحديث  
( فنهاه ) أى السائل المدلول عليه بقوله يسأل ( عن ذلك ) أى عن شراء التمر  
بالرطب . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى  
حسن صحيح .

وقال الخطابى : وقد تكلم بعض الناس فى إسناداه إلى سعد بن أبى وقاص —

---

= والخبر يصرح بأن المنع إنما كان لنقصان الرطب فى البعض ، وحصول الفضل  
بينهما بذلك وهذا المعنى يمنع من أن يكون النهى لأجل النسبة ، فلذلك لم تقبل هذه  
الزيادة ممن خالف الجماعة بروايتها فى هذا الحديث .

وقد روينا فى الحديث الثابت عن ابن المسيب وأبى سلمة عن أبى هريرة : أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبتاعوا الثمر حتى ييسد صلاحه ، ولا  
تبتاعوا التمر بالتمر »

وفى الحديث الثابت عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« لا تبيعوا ثمر النخل بتمر النخل » وفى رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سالم  
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبيعوا الثمر بالتمر » هكذا روى مقيداً .  
آخر كلامه .

وحديث أبى هريرة — الذى أشار إليه — رواه مسلم فى صحيحه .

وحديث ابن عمر متفق على صحته .

ولفظ الصحيحين فيه « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى ييسد  
صلاحه وعن بيع الرطب بالتمر »

---

٣٣٤٤ — حدثنا الربيع بن نافع أبو توبة أخبرنا معاوية يعني ابن سلام عن يحيى بن أبي كثير أنبأنا عبد الله أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة » .

— وقال زيد أبو عياش راويه ضعيف ومثل هذا الحديث على أصل الشافعي لا يجوز أن يحتج به ، وليس الأمر على ما توهمه ، وأبو عياش مولى لبني زهرة معروف وقد ذكره مالك في الموطأ وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا من شأن مالك وعادته معلوم هذا آخر كلامه .

وقد حكى عن بعضهم أنه قال : زيد أبو عياش مجمول ، وكيف يكون مجمولا وقد روى عنه اثنان ثقتان عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، وعمران بن أبي أنس وهما ممن احتج به مسلم في صحيحه ، وقد عرفه أئمة هذا الشأن هذا الإمام مالك رضي الله عنه قد أخرج حديثه في موطئه مع شدة تحريه في الرجال ونقده وتبعه لأحوالهم ، والترمذي قد أخرج حديثه وصححه كما ذكرناه وصحح حديثه أيضاً الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ، وقد ذكره مسلم بن الحجاج في كتاب الكنى ، وذكر أنه سمع من سعد بن أبي وقاص ، وذكره أيضاً الحافظ أبو أحمد السكرابيسي في كتاب الكنى ، وذكر أنه سمع من سعد ابن أبي وقاص ، وذكره أيضاً النسائي في كتاب الكنى ، وما علمت أحداً أضعفه والله عز وجل أعلم .

( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة ) قال المنذرى : قال أبو الحسن الدارقطني خالفه مالك وإسماعيل بن أمية والضحاك بن عثمان وأسامة بن زيد روى عن عبد الله بن يزيد ولم يقولوا فيه نسيئة وإجماع —

قال أبو داود: رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ عَنْ مَوْلَى لَيْثٍ تَخْزُومٍ عَنْ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْوَهُ .

## ١٩ - باب في المزابنة

٣٣٤٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا ، وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا ، وَعَنْ بَيْعِ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا .

— هؤلاء الأربعة على خلاف ما رواه يحيى بنى ابن أبي كثير يدل على ضبطهم للحديث وفيهم إمام حافظ وهو مالك بن أنس وقال أبو بكر البيهقي ، ورواه عمران بن أبي أنس عن أبي عياش فهو رواية مالك بن أنس وليس فيه هذه الزيادة انتهى كلام المذنب .

## ( باب في المزابنة )

لم يوجد هذا الباب في بعض النسخ . والمزابنة مفاعلة من الزن بفتح الزاى وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد . وقول للبائع المخصوص مزابنة كأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع لنفسه وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بامضاء البيع .

وفي صحيح مسلم عن نافع : المزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كَيْلًا ، وبيع العنب بالزبيب كَيْلًا ، وبيع الزرع بالحنطة كَيْلًا ، وكذا في صحيح البخارى .

( نهى عن بيع الثمر ) بفتح المثناة والميم المراد به ثمر النخل ( بالتمر ) بالمشناة الفوقية ( كَيْلًا ) بالغصب على التمييز وليس قهراً . والعلة في النهي عن ذلك هو —

## ٢٠ - باب في بيع العرايا

٣٣٤٦ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بالتمر والرطب » .

— الربا لعدم التساوى . قال المذنبى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجة بنحوه .

### ( باب في بيع العرايا )

جمع عربية بتشديد الياء . قال القوى : العربية أن يحرص الخراص نخلات فيقول هذا الرطب الذى عليها إذا يمس يحصل منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً ، فيبيعه لغيره بثلاثة أوسق تمر ويتقايضان فى المجلس ، فيسلم المشتري التمر ويسلم البائع النخل وهذا جائز فى ما دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فى ما زاد عليه ، وفى جوازه فى خمسة أوسق قولان للشافعى أحدهما لا يجوز ، والأصح جوازه للأغنياء والفقراء ، وأنه لا يجوز فى غير الرطب والعنب من الثمار ، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء ، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب انتهى .

( رخص فى بيع العرايا بالتمر والرطب ) وفى رواية للبخارى « بالرطب أو بالتمر » وكذا فى رواية لمسلم .

قال القسطلانى : مقتضاه جواز بيع الرطب على الفخل بالرطب على الأرض ، وهو وجه عند الشافعية ، فتكون أو للتخيير ، والجمهور على المنع فيقولون هذه الرواية بأنها من شك الراوى أيهما قال النبي صلى الله عليه وسلم . وما فى أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال التمر فلا يعمل على غيره .

وقد وقع فى رواية عند النسائى والطبرانى ما يؤيد أن أو للتخيير لا للشك —

٣٣٤٧ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا ابن عيينة عن يحيى ابن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا أن تباع بخبزها بأقلها أهلها رطباً » .

— ولفظه « بالرطب وبالتمر » انتهى قلت : ورواية أبي داود هذه أيضاً تؤيد أن أوفى رواية الشيخين للتخفيف لا للشك والله تعالى أعلم .

قال الخطابي : العرايا مستثناة من جملة النهى عن المزاينة ألا تراه يقول رخص في بيع العرايا والرخصة إنما تقع بعد الحظر ، وقد قال بذلك أكثر الفقهاء مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد ، وامتنع من القول به أصحاب الرأي ، وذهبوا إلى جملة النهى الوارد في تحريم المزاينة ، وفسروا العرية تفسيراً لا يلبق بمعنى الحديث انتهى .

قال المفزرى : وقد أخرج مسلم في صحيحه ، والنسائى وابن ماجه فى سننهما من حديث عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى بيع العرية بخبزها تمرأ » وأخرجه البخارى ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص فى غيره » وأخرجه النسائى ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى بيع العرايا بالرطب وبالتمر ولم يرخص فى غير ذلك » .

( عن بشير ) بضم الموحدة وفتح المعجمة ( عن سهل بن أبى حثمة ) بفتح الحاء المهملة وسكون المثلثة ( نهى عن بيع الثمر ) بالمثلثة أى الرطب ( بالتمر ) أى اليابس ( أن تباع بخبزها ) بفتح الخاء المعجمة بأن يقدر ما فيها إذا صار تمرأ بتمر .

٢١ — باب في مقدار العرية

٣٣٤٨ — حدثنا عبد الله بن مسleme أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن مولى ابن أبي أحمد .

قال أبو داود : وقال لنا القعنبي فيما قرأ على مالك عن أبي سفيان .  
قال أبو داود واسمه قزمان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا فيأدون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق » شك داود بن الحصين .

— ولمسلم من حديث زيد بن ثابت بلفظ « رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً » وعند الطبراني « أن يبيعها بخرصها كيلا » ولا يجوز بيع ذلك بقدره من الرطب لانتفاء حاجة الرخصة إليه ولا يبيعه على الأرض بقدره من اليابس ، لأن من جملة معاني بيع العرايا أكله طرياً على التدرج وهو منتف في ذلك . وافهم قوله « كيلا » أنه يمتنع ببيعه بقدره يابساً خرصاً ، وهو كذلك لثلا يعظم الضرر في البيع (هاكلها أهلها) أي المشترون الذين صاروا ملاك الثمرة . قاله القسطلاني .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

( باب في مقدار العرية )

أى مقدارها الذى يجوز فيه العرية .

( وقال لنا القعنبي ) هو عبد الله بن مسleme ( واسمه ) أى اسم أبى سفيان ( قزمان ) بضم القاف وسكون الزاى مولى ابن أبي أحمد ( رخص ) من الترخيص ( فيأدون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق ) جمع وسق بفتح فسكون وهو ستون صاعاً والصاع خمسة أرطال وثلاث البغدادى . ذكره الطهوى . —

قال أبو داود: حَدِيثُ جَابِرٍ إِلَى أَرْبَعَةِ أَوْسُقٍ .

## ٢٢ — باب في تفسير العرايا

٣٣٤٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي

عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ : الْعَرِيَّةُ

— وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحته فيما دون الخمسة وامتناعه فيما فوقها والخلاف بينهما فيها والأقرب تحريره فيها لحديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخمرها يقول « الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة » أخرجه أحمد ، وترجم له ابن حبان الاحتياط على أن لا يزيد على أربعة أوسق . كذا في السبل .

( قال أبو داود حديث جابر إلى أربعة أوسق ) ليست هذه العبارة في بعض النسخ . وحديث جابر أخرجه أحمد وتقدم لفظه قريباً .

قال ابن المنذر : الرخصة في الخمسة الأوساق مشكوك فيها والفقهاء عن الزاينة ثابت فالواجب أن لا يباح منها إلا القدر المتيقن لإباحته وقد شك الراوى ، وقد رواه جابر فانتفى به إلى أربعة أوساق فهو مباح وما زاد عليه محظور ، وهذا القول صحيح ، وقد ألزمه المزني الشافعي وهو لازم على أصله ومعناه قاله الخطابي . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

## ( باب في تفسير العرايا )

جمع عرية كقضية وقضايا . قال في الفتح . وهى فى الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب فى الجذب تتطوع بذلك على من لا ثمر له كما يعطون صاحب الشاة أو الإبل بالمبيحة وهى عطية اللبن دون الرقبة ، ويقال عريت النخلة بفتح العين وكسر الراء تعرى إذا أفردت عن حكم أخواتها بأن أعطائها للمالك —

الرَّجُلُ يُعْرَى الرَّجُلُ النَّخْلَةَ أَوْ الرَّجُلُ يَسْتَنْثِي مِنْ مَالِهِ النَّخْلَةَ وَالْإِذْنَتَيْنِ  
يَأْكُلُهَا فَيَبْدِيهَا بِتَمْرٍ .

٣٣٥٠ — حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ :  
« الْعَرَايَا أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ النَّخْلَاتِ فَيَشْقُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهَا  
فَيَبْدِيهَا بِمِثْلِ خَرْصِهَا » .

— فقيراً (الرجل يعرى) بضم الياء من الإهراء أى يهب (أو الرجل يستثنى من  
ماله) أى بستانه . والحديث سكنت عنه المنذرى .  
( فيشق عليه ) أى على الواهب ( أن يقوم ) أى الموهوب له ( بمثل خرصها )  
أى قدر ما عليها من الثمر .  
وتفسير ابن إسحاق هذا سكنت عنه المنذرى .

وقال مالك : العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة أى يهبها له أو يهب له  
ثمرها ثم يتأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له للواهب أن يشتري رطبها منه  
بتمر لابس ، هكذا علقه البخارى عن مالك ، ووصله ابن عبد البر من رواية  
ابن وهب . وروى الطحاوى عن مالك أن العرية النخلة للرجل فى حائط غيره  
فمكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول أنا أعطيك بخرص  
نخلتك تمرأ ، فيرخص له فى ذلك ، فشرط العرية عند مالك أن يكون لأجل  
التضرر من المالك بدخول غيره إلى حائطه أو لدفع الضرر عن الآخر لقيام  
صاحب النخل بما يحتاج إليه . وقال الشافعى فى الأم وحكامه عنه البيهقى : إن  
العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة بخرصه من التمر بشرط التقابض فى الحال ،  
واشترط مالك أن يكون الثمر مؤجلاً . كذا فى الفيل وفى اللغات . ونقل عن  
أبى حنيفة أنه أن يهب ثمرة نخله ويشق عليه تردد الموهوب له إلى بستانه وكره —



### ٢٣ - باب في بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها

٣٣٥١ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ .

— أن يرجع في هبته فيدفع إليه بدلها تمراً وهو صورة بيع انتهى . وبسط الحافظ ابن حجر في تفسير العرايا الكلام فعليك بفتح الباري فإن فتح الباري من الله تعالى على العلماء .

#### ( باب في بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها )

( نهى عن بيع الثمار حتى يبدؤ صلاحها ) أى يظهر حررتها وصفرتها . وفي رواية لمسلم « ما صلاحه ؟ قال تذهب عاهته » كذا في النيل . وقال القسطلاني : وبدؤ الصلاح في كل شيء هو صيروره إلى الصفة التي يطاب فيها غالباً ومقتضاه جوازه وصحته بعد بدؤه ولو بغير شرط القطع بأن يطلق أو يشترط إبقاءه أو قطعه والمعنى الفارق بينهما أمن العاهة بعده غالباً وقبله تسرع إليه لضعفه ( نهى البائع ) أى لثلاثاً كل مال أخيه بالباطل ( والمشتري ) أى لثلاثاً يضيع ماله . وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور . وصحح أبو حنيفة رحمه الله البيع حالة الإطلاق قبل بدؤ الصلاح وبعده وأهمله بشرط الإبقاء قبله وبعده ، كذا صرح به أهل مذهبه خلافاً لما نقله عنه النووي في شرح مسلم . وبدؤ الصلاح في شجرة ولو في حبة واحدة يستقيم الكل إذا اتحد البستان والعقد والجنس ، فيتبع ما لم يبدؤ صلاحه ما بدا صلاحه إذا اتحد فيهما الثلاثة واكتفى ببدؤ صلاح بعضه ، لأن الله تعالى امتن عليهما فجعل الثمار لا تطيب دفعة واحدة لإطالة لزمن التفكه فلو اعتبرنا في البيع طيب الجميع لأدى إلى أن لا يباع شيء قبل كمال —

٣٣٥٢ - حدثنا عبد الله بن محمد الثقفي أخبرنا ابن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى ترهؤ [ ترهؤ ] وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة ، نهى البائع والمشتري .

— صلاحه أو تباع الحبة بعد الحبة وفي كل منهما حرج لا يخفى . ويجوز البيع قبل الصلاح بشرط القطع إذا كان المقطوع منتفعا به كالحصرم إجماعاً ذكره القسطلاني في شرح البخاري .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .  
( نهى عن بيع النخل ) أى ما عليه من الثمر ( حتى ترهؤ ) بالتأنيث لأن النخل يؤث ويذكر . قال تعالى ﴿ نخل خاوية ﴾ و ﴿ نخل منقر ﴾ قال الخطابي : قوله « حتى ترهؤ » هكذا يروى ، والصواب فى العربية حتى ترهى ، والإزهاء فى الثمر أن يحمر أو يصفر ، وذلك أمانة الصلاح فيها ودليل خلاصها من الآفة انقضى .

وقال ابن الأثير : ومنهم من أنكر ترهى ومنهم من أنكر ترهؤ ، والصواب الروايتان على اللغتين ، زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته وأزهى يزهى إذا احمر أو اصفر . ذكره القسطلاني . قلت : والصواب ما قال ابن الأثير ، فى القاموس زها النخل طال كأزهى والبسر تلون كأزهى وزهى ، وذكر النخل فى هذه الطريق لسكونه الغالب عندهم ، وأطلق فى غيرها فلا فرق بين النخل وغيره فى الحكم ( وعن السنبل ) بضم السين وسكون النون وضم الباء الموحدة سبابل الزرع ( حتى يبيض ) بتشديد المعجمة .

قال الفورى : معناه يشهد حبه وذلك بدو صلاحه ( ويأمن العاهة ) هى —

٣٣٥٣ - حدثنا حفص بن محمد التمرى أخبرنا شعبة عن يزيد بن جابر عن مولى لقريش عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفنائم حتى تقسم ، وعن بيع الفحل حتى تمرز من كل عارض [ عاهة ] وأن يصلى الرجل بغير حزام . »

٣٣٥٤ - حدثنا أبو بكر محمد بن خلاد الباهلي أخبرنا يحيى بن سعيد عن سليمان بن حيان قال أخبرنا [ أنبأنا ] سعيد بن مينا قال سمعت جابر

— الآفة تصيبه فيفسد . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .  
(عن يزيد بن خمير) بضم الخاء المعجمة وفتح الميم مصفراً الحمدانى الزبادى الحمصى صدوق من الخامسة ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفنائم حتى تقسم ) قال القاضى : المقتضى للنهى عدم الملك عند من يرى أن الملك يتوقف على القسمة وعند من يرى الملك قبل القسمة المقتضى له الجهل بعين المبيع وصفته إذا كان فى المغمم أجناس مختلفة انتهى ( حتى تمرز ) بتقديم الراء على الزاى على البناء المفعول أى حتى تكون محفوظة ومصونة ( من كل عارض ) أى آفة . وفى بعض النسخ من كل عاهة ( بغير حزام ) أى من غير أن يشد عليه ثوبه . كذا فى النهاية أى إذا خيف عليه كشف العورة بلا حزام . كذا فى فتح الودود .

قال فى الجمع : وإنما أمر به لأنهم كانوا قلما يتسرولون ومن كان عليه إزار وكان جيبه واسعاً ولم يتلبب أو لم يشد وسطه ربما انكشف عورته ، ومنه نهى أن يصلى حتى يحتمز أى يتلبب ويشد وسطه انتهى .

قال المنذرى : فى إسفاده رجل مجهول .

(أخبرنا سعيد بن مينا) بكسر الميم ومد النون مولى أبى ذهاب أبو الوليد —

ابن عبد الله يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع التمرة حتى تشقىح ، قيل : وما تشقىح ؟ قال : تمحار وتصفار ويؤكل منها » .  
 ٣٣٥٥ — حدثنا الحسن بن علي أخبرنا أبو الوليد عن حماد بن سلمة عن حماد عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد » .

— المسكي وثقه ابن معين وأبو حاتم (حتى تشقىح) يقال أشقىح وشقىح بالتشديد .  
 كذا في فتح الودود . قال في الفتح : من الرباعي يقال اشقىح ثمر النخل يشقىح إشقاقاً إذا احمر أو اصفر ، والإسم الشققة بضم المعجمة وسكون القاف . وقال الكرماني : التشقىح بالمعجمة والقاف وبالمهملة تغير اللون إلى الصفرة أو الحمرة فجعله في الفتح من باب الأفعال والكرماني من باب التفعيل ذكره القسطلاني (قال تمحار وتصفار الخ) من باب الافعال من الثلاثي الذي زيدت فيه الألف والتضعيف لأن أصلهما حر وصفر . قال الجوهري : انحر الشيء واحمار بمعنى .  
 وقال في القاموس : لحر احمراراً صار أحمر كاحمار ، وهذا التفسير من قول سعيد بن ميناء كما بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن بهز بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذي سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابه بذلك ، ولفظ مسلم قال « قلت لسعيد ما تشقىح ؟ قال تمحار وتصفار ويؤكل منها » وعند الإسماعيلي أن السائل سعيد والمفسر جابر ولفظه « قلت لجابر ما تشقىح » الحديث . قاله القسطلاني . قال المنذرى : وأخرجه البخارى وأخرجه مسلم أتم منه .

(حتى يسود) بتشديد الدال أى يهدو صلاحه ، وزاد مالك في الموطأ « فإنه إذا اسود ينبجو من العاهة والآفة » (حتى يشتد) اشتداد الحب قوته وصلابته قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة .

٣٣٥٦ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عنبسة بن خالد حدثني يونس قال : « سألت أبا الزناد عن بيع الثمر قبل أن يبدؤ صلاحه وما ذكر في ذلك ، فقال : كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حنمة عن زيد بن ثابت قال : كان الناس يتبايعون الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها فإذا جد الناس وحضر تفاضيمهم قال المبتاع قد أصاب الثمر الدمان وأصابه قشام وأصابه مراض عاهات يمتحنون بها ، فلما كثرت خضومتهم عند

— (وما ذكر في ذلك) بصيغة الجھول وهو معطوف على بيع الثمر (كان الناس) أى فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (فإذا جد الناس) بالجميم والدال المهملة أى قطعوا الثمار .

قال فى الصحاح : جد النخل يحده أى صرمه ، وأجد النخل حان له أن يجد وهذا زمن الجد والجداد مثل الصرم والصرام .

وقال فى باب الميم : صرمت الشيء صرماً إذا قطعته وصرم النخل أى جده وأصرم النخل حان أن يصرم انتهى (وحضر تفاضيمهم) بالضاد المعجمة أى طلبهم (قال المبتاع) أى المشتري (قد أصاب الثمر) بالثلاثه (الدمان) بضم الدال وتخفيف الميم وبعد الإلف النون . وقال بعضهم بفتح الدال .

قال ابن الأثير : وكان الضم أشبه لأن ما كان من الأدوية والعاهات فهو بالضم كالسعال والزكام . وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتعفنه وسواده . وقال القزاز : فساد النخل قبل إدراكه وإنما يقع ذلك فى الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفوناً (وأصابه قشام) بضم القاف وتخفيف الشين المعجمة أى انتفض قبل أن يصير ما عليه بسرأ قاله القسلانى .

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا فَأَمَّا لَا فَلَا تَبْتَاعُوا [تَبْتَا يَعْمُوا] الثَّمَرَةَ [الثَّمَرِ] حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ [صَلَاحُهَا] لِكَثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ .

٣٣٥٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الطَّائِلِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْهَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ

— وفي القاموس : قشام كغراب أن ينقض النخل قبل استواء بصره ( وأصابه مرض ) قال في الجمع : هو بالضم داء يقع في الثمرة فتحللك ، وأمراض إذا وقع في ماله العاهة ( عاهات ) أى هذه الأمور الثلاثة آفات تصيب الثمر ( يحتجون بها ) قال البرماوى كالسكرانى جمع الضمير باعتبار جنس المبتاع الذى هو مفسره وقال العينى : فيه نظر لا يخفى وإنما جمعه باعتبار المبتاع ومن معه من أهل الخصومات بقرينة يبتاعون ( كالمشورة ) بضم معجمة وسكون واو وبسكون معجمة وفتح واو لغتان قاله في الجمع .

وقال في القاموس : المشورة مفعلة لا مفعولة . قال القسطلانى : والمراد بهذه المشورة أن لا يشتروا شيئاً حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لئلا تقع المنازعة انتهى ( فإما لا ) بكسر المعزة وأصله فإن لا تتركوا هذه المباينة فزيدت مالتوكيد وأدغمت النون في الميم وحذف الفعل .

وقال الجوهري : العوام يفتحون الألف والصواب كسرهما وأصله أن لا يكون كذلك الأمر فافعل هذا وما زائدة .

وعن سيبويه افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره لكنهم حذفوا الـكثرة اسمعالمهم إياه .

وقال ابن الأنبارى : دخلت ما صلة كقوله عز وجل ﴿ فإما ترين من البشر أحداً ﴾ فاكتنى بلا من الفعل كما تقول العرب من سلم عليك فسلم عليه ومن —

عن عطاء عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدؤ صلاحه ، ولا يباع إلا بالدنانير أو بالدرهم [ بالدinars أو الدرهم ] إلا العرايا » .

## ٢٤ — باب في بيع السنين

٣٣٥٨ — حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قال أخبرنا سفيان عن حميد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ووضع الجوائح » .

— لا يعنى ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه ، فاكتمى بلا من الفعل . قاله العيني . في شرح البخارى .

قال المفردى : وأخرجه البخارى تعليقا .

( ولا يباع إلا بالدنانير أو بالدرهم إلا العرايا ) قال النووي : معناه لا يباع الرطب بعد بدو صلاحه بتمر بل يباع بالدينار والدرهم وغيرهما والممتنع إنما هو بيعه بالتمر إلا العرايا فيجوز بيع الرطب فيها بالتمر بشرطه السابق في باب انتهى قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه مختصرا .

[ كذا في نسخة المفردى والحديث قد أخرجه مسلم مطولا ، ولا عجب إن كانت العبارة هكذا وأخرجه مسلم مطولا وابن ماجه مختصرا ، فسقط لفظ مسلم مطولا من قلم الناسخ والله تعالى أعلم وعلمه أتم منه ]

( باب في بيع السنين )

بكسر السين جمع السنة بفتحها والمراد ببيع ما تحمله هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر ، ويقال له بيع المعاومة .

( نهى عن بيع السنين ) قال الخطابي : هو أن يبيع الرجل ما تنمره الفخلة —

— أو النخلات بأعيانها سنين ثلاثاً أو أربعاً أو أكثر منها وهذا غرر لأنه بيع شيء غير موجود ولا مخلوق حال العقد ، ولا يدرى هل يكون ذلك أم لا ، وهل يثمر النخل أم لا ، وهذا في بيع الأعيان ، وأما في بيع الصفات فهو جائز مثل أن يسلف في شيء إلى ثلاث سنين أو أربع أو أكثر مادامت المدة معلومة كيلاً معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم بعيد أو قريب إذا كان الشيء المسلف فيه غالباً وجوده عند وقت محل السلف انتهى ( ووضع الجوائح ) بفتح الجيم جمع جائحة وهي الآفة المستأصلة تصيب الثمار ونحوها بعد الزهو فتهلكها بأن يترك البائع ثمن ما تلف قاله القارى .

وقال الخطابى : هكذا رواه أبو داود ، ورواه الشافعى عن سفيان بإسناده فقال وأمر بوضع الجوائح ، والجوائح هي الآفات التي تصيب الثمار فتهلكها . وأمره عليه السلام بوضع الجوائح عند أكثر الفقهاء أمر ندب واستحباب من طريق المعروف والإحسان لا على سبيل الوجوب والإلزام .

وقال أحمد بن حنبل وأبو عبيد وجماعة من أصحاب الحديث : وضع الجائحة لازم للبائع إذا باع الثمرة فأصابته الآفة فهلك .

وقال مالك توضع في الثلث فصاعداً ولا توضع في ما هو أقل من الثلث . قال أصحابه : ومعنى هذا الكلام أن الجائحة إذا كانت دون الثلث كان من مال المشتري وما كان أكثر من الثلث فهو من مال البائع .

واستدل من تأول الحديث على معنى النذب والاستحباب دون الإيجاب بأنه أمر حدث بعد استقرار ملك المشتري عليها ، ولو أراد أن يبيعها أو يهبها لصح ذلك منه فيها ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن فإذا صح بيعها ثبت أنها من ضمانه وقد نهى عن بيع الثمرة قبل بدو —



قال أبو داود: لَمْ يَصِحَّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الثَّلَاثِ شَيْءٌ ،  
وَهُوَ رَأَى أَهْلَ الْمَدِينَةِ .

٣٣٥٩ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ  
ابْنِ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنْ  
الْمُعَاوَمَةِ ، وَقَالَ أَحَدُهُمَا بَيْعُ السَّنِينِ » .

---

— صلاحها فلو كانت الجائحة بمددو الصلاح من مال البائع لم يكن لهذا النهي  
فائدة انتهى .

( قال أبو داود لم يصح الخ ) لم توجد هذه العبارة في بعض النسخ ، وحاصله  
أن ما ذهب إليه أهل المدينة مالك وغيره من أن الجائحة إذا كانت دون الثلث  
كان من مال المشتري ، وما كان أكثر من الثلث فهو من مال البائع لم يصح  
فيه شيء من الأحاديث .

قال المنذرى : وأخرج النسائي الفصلين مفرقين ، وأخرج مسلم وابن ماجه  
النهي عن بيع السنين ، وفي لفظ لمسلم ثمر السنين .

( وسعيد بن ميناء ) بكسر الميم وسكون التحتية بعدها نون ( نهى عن  
المعاومة ) هي مفاعلة من العام ، كالمساومة من السنة ، والمشاورة من الشهر أى  
بيع السنين .

قال في النهاية : هى بيع ثمر الدخل أو الشجر سنتين أو ثلاثاً فصاعداً قبل  
أن تظهر ثماره ، وهذا البيع باطل لأنه بيع ما لم يخلق فهو كبيع الولد قبل أن  
يخلق ( وقال أحدهما ) أى أبى الزبير وسعيد بن ميناء .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم أتم منه ، وأخرجه ابن ماجه .

## ٢٥ - باب في بيع الغرر

٣٣٦٠ - حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة قالأ أخبرنا ابن إدريس عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر . زاد عثمان : والخصاة » .

---

### ( باب في بيع الغرر )

بفتح الغين وبراءين أى ما لا يعلم عاقبته من الخطر الذى لا يدرى أيبكون أم لا كبيع الآبق ، والطير فى الهواء ، والسمك فى الماء ، والغائب المجول ، وبجمله أن يكون المعقود عليه مجهولا أو معجوزا عنه مما انطوى بعينه ، من غر الثوب أى طيه ، أو من الغرة بالسكسر ، أى الغفلة ، أو من الغرور قاله القارى ( نهى عن بيع الغرر ) قال الخطابى : أصل الغرر هو ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه ، وهو مأخوذ من قولهم طويت الثوب على غرة أى على كسره الأول ، وكل بيع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم أو معجوزا عنه غير مقدور عليه فهو غرر ، ولما نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر تحصيفا للأموال أن تضيع ، وقطعا للخصومة بين الناس . وأبواب الغرر كثيرة ( والخصاة ) قال الفروى : فيه ثلاث تأويلات أحدها أن يقول بعثك من هذه الأنواب ما وقعت عليه الخصاة التى أرميها أو بعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الخصاة . والثانى أن يقول بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمى بهذه الخصاة . والثالث أن يجعل نفس الرمي بالخصاة بيعا ، فيقول إذ أرميت هذا الثوب بالخصاة فهو مبيع منك بكذا انتهى .

قال المغذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

٣٣٦١ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ وَهَذَا لَفْظُهُ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَعَنْ لَيْسَتَيْنِ ، أَمَّا الْبَيْعَتَانِ فَلِإِلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ ، وَأَمَّا اللَّيْسَتَانِ فَاشْتِمَالُ الصَّمَاءِ وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا عَنْ فَرْجِهِ أَوْ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ »

٣٣٦٢ — حدثنا الحسنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْدِي الْخُذْبِثَ ، زَادَ « فَاشْتِمَالُ [ وَاشْتِمَالُ ] الصَّمَاءِ أَنْ يَشْتَمَلَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، يَصْنَعُ طَرَفِي الثَّوْبِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ وَيُبْرِزُ شِقَّهُ الْأَيْمَنِ ، وَالْمُنَابَذَةُ أَنْ يَقُولَ إِذَا نَبَذْتَ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوْبَ فَقَدْ

— ( نهى عن بيعتين ) بفتح الموحدة وكسرها والفرق بينهما أن الفعلة بالفتح للمرة وبالكسر للعالة والهيئة . قاله القسطلاني ( وعن ليستين ) بكسر اللام على الهيئة لا بالفتح على المرة ( فالإلامسة ) مفاعلة من اللبس ( والمنابذة ) مفاعلة من القبذ ويأتي تفسيرهما في الرواية الآتية ( فاشتمال الصماء ) بفتح مهملة وتشديد ميم ممدودة ويأتي تفسيره ( وأن يحتبى الرجل الخ ) وهى اللبسة الثانية ( أو ليس على فرجه منه ) أى من الثوب ( شيء ) أى مما يستره ، والظاهر أن أو للشك من بعض الرواة أى قال كاشفًا عن فرجه ، أو قال ليس على فرجه منه شيء وليس فى بعض النسخ لفظ أو .

قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( ويبرز ) من الإبراز أى يظهر ( شقه الأيمن ) أى جانبه الأيمن والمعنى —

وَجَبَّ الْبَيْعُ ، وَالْمَلَامَةُ أَنْ يَمْسَهُ بِيَدِهِ وَلَا يَنْشُرُهُ وَلَا يَقْلِبُهُ ، فَإِذَا [ إِذَا - وَإِذَا ] مَسَّهُ وَجَبَّ الْبَيْعُ » .

٣٣٦٣ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الله بن خالد أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص أن أبا سعيد الخدري قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ جَمِيعًا » .

— يظهر جانبه الأيمن ليس عليه شيء من الثوب (إذا نبذت) أي ألقيت (والملامسة أن يمسّه) أي يمس المستام الثوب ، وكذا وقع تفسير الملامسة والمباذة عند المؤلف . ووقع عند النسائي من حديث أبي هريرة « والملامسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلمسه لهما . والمباذة أن يقول أنبذ ما معي وتنبذ ما معك ليشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك » .

ولمسلم من طريق عطاء بن ميفاء عن أبي هريرة : أما الملامسة فإن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمباذة أن ينهذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه »

قال الحافظ : وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة والمباذة لأنها مفاعلة ففستدعى وجود الفعل من الجانبين .

قال : واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور ، وهي أوجه للشافعية أصحها أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلمسه المستام ، فيقول له صاحب الثوب بعتك هكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا موافق للتفسير الذي في الأحاديث .

الثاني : أن يجعل نفس اللبس بيعاً بغير صيغة زائدة .

٣٣٦٤ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ »  
٣٣٦٥ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ  
عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ قَالَ « وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ أَنْ تُنْتَجَ  
النَّاقَةُ بِطَنَهَا ثُمَّ تَحْمِلُ الَّتِي تُنَجِّتُ » .

— الثالث : أن يجعل الممس شرطاً في قطع خيار المجلس . والبيع على التأويلات  
كلها باطل . ثم قال واختلفوا في المنازعة على ثلاثة أقوال ، وهي أوجه للشافعية  
أصحها أن يجعل نفس البند بيعاً كما تقدم في الملامسة ، وهو الموافق للتفسير  
المذكور في الأحاديث . والثاني أن يجعل البند بيعاً بغير صيغة .

والثالث : أن يجعل البند قاطعاً للخيار ، هكذا في الفتح . والعلة في النهي  
عن الملامسة والمنازعة الفرر والجهالة وإبطال خيار المجلس .

(عن بيع حبل الحبلة) الحبل بفتح الحاء المهملة والباء ، وغلط عياض من  
سكن الباء ، وهو مصدر حبلى تحبل ، والحبلة بفتحهم أيضاً جمع حابل مثل  
ظلمة وظالم ، والهاء فيه للمبالغة ، وقيل هو مصدر سمي به الحيوان ، كذا في  
النول ويأتى تفسير بيع حبل الحبلة في الباب من المؤلف ، والحديث أخرجه  
البخارى والنسائى .

(قال وحبل الحبلة) قال الزرقانى في شرح الموطأ ، وهذا التفسير من قول  
ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر وغيره لما في مسلم من طريق عبيد الله عن نافع  
عن ابن عمر قال « كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبلة وحبل  
الحبلة أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نتجت منها رسول الله صلى الله عليه وسلم »  
انتهى (أن تنتج) بضم أوله وفتح ثالثه مبنيها للمفعول من الأفعال التي لم تسمع —

— إلا كذلك فهو جن (الناقة) بالرفع بإسقاط تنتج إليها (بطنها) أى ما فى بطنها والمعنى تلد ولدها (ثم تحمل ثلثى نتجت) ووقع فى رواية للبخارى بعد الحديث المرفوع « وكان بيما يتبايعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التى فى بطنها »

قال القسطلانى : وصفته كما قاله الشافعى ومالك وغيرهما أن يقول البائع بعثك هذه الساعة بشمن مؤجل إلى أن تنتج هذه الناقة ثم تنتج التى فى بطنها ، لأن الأجل فيه مجهول ، وقيل هو بيع ولد ولد الناقة فى الحال بأن يقول إذا نتجت هذه الناقة ثم نتجت التى فى بطنها فقد بعثك ولدها لأنه بيع مالىس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه فيدخل فى بيع الغرر ، وهذا الثانى تفسير أهل اللغة وهو أقرب لفظا وبه قال أحد ، والأول أقوى لأنه تفسير الراوى وهو ابن عمر وهو أعرف وليس مخالفا للظاهر فإن ذلك هو الذى كان فى الجاهلية والنهى وارد عليه .

قال النووى : ومذهب الشافعى ومحقق الأصوليين أن تفسير الراوى مقدم إذا لم يخالف الظاهر ومحصل الخلاف كما قاله ابن التين هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها ، وعلى الثانى هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين فصارت أربعة أقوال انتهى والحديث أخرجه مسلم .

## ٢٦ — باب في بيع المضطر

٣٣٦٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَنبَأَنَا صَالِحُ بْنُ عَامِرٍ ،  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : كَذَا قَالَ مُحَمَّدٌ ، قَالَ أَخْبَرَنَا شَيْخٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَالَ : خَطَبَنَا  
 عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، أَوْ قَالَ قَالَ عَلِيٌّ ، قَالَ ابْنُ عِيْسَى هَكَذَا حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ  
 قَالَ : « سَمِعْتُ عَلَى النَّاسِ زَمَانَ عَضُوضٍ يَعَضُّ الْمُوسِرُ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ وَلَمْ  
 يُؤْمَرْ بِذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ وَيُبَايِعُ  
 الْمُضْطَرُونَ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرِّ وَبَيْعِ الْغَرَرِ  
 وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ » .

### (باب في بيع المضطر)

مفتعل من الضر وأصله مضطرر فأدغمت الراء وقلبت التاء طاء لأجل الضاد  
 والمراد من المضطر المكره .

(أنبأنا صالح بن عامر) قال في التقريب : صالح بن عامر عن شيخ من بني تميم  
 صوابه صالح أبو عامر وهو الخزاز بينه سعهده بن منصور في سنده ، وهم المزي فقال  
 صوابه صالح بن عامر أي ابن حمى عن الشعبي وليس كما قال انتهى (أو قال  
 قال علي) شك من هشيم أو صالح (قال ابن عيسى) هو محمد (هكذا) أي بالشك  
 (قال) أي على رضي الله عنه (زمان عضوض) قال في القاموس : عضضه  
 وعليه كسمع ومنع عضاً وعضيضاً أمسكته بأسناني أو بلساني وبصاحبي عضيضاً  
 لزمته ، أو العضيض المض الشديد والقرين ، وعض الزمان والحرب شدتهما أو  
 هما بالطاء ، وعض الأسنان بالضاد (يعض الموسر) أي صاحب يسار (على ما في  
 يديه) أي بخلا (ولم يؤمر بذلك) بل أمر بالجلود (ولا تنسوا الفضل بينكم) أي  
 أن يتفضل بعضكم على بعض (وبهايع المضطرون) عطف على قوله يعض الموسر —

## ٢٧ - باب في الشركة

٣٣٦٧ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُصَيَّبِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ  
عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

— (وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر) قال في النهاية : هذا يكون  
من وجهين أحدهما أن يضطر إلى العقد من طريق الإكراه عليه وهذا بيع  
فاسد لا ينعقد ، والثاني أن يضطر إلى البيع لدين ركه أو مؤنة ترهقه فيبيع ما في  
يديه بالوكس للضرورة ، وهذا سبيله في حق الدين والمروءة أن لا يبايع على هذا  
الوجه ، ولكن يعار ويقرض إلى الميسرة أو يشتري إلى الميسرة أو يشتري  
السلعة بقيمتها ، فإن عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه صحيح مع كراهة أهل  
العلم . ومعنى البيع هاهنا الشراء أو المبايعة أو قبول البيع ( وبيع الغرر ) تقدم  
تفسيره ( قبل أن تدرك ) بضم أوله وكسر الراء .

قال في القاموس : وأدرك الشيء بلغ وقته والمراد قبل أن يبسود صلاحها .  
قال المنذرى في إسناده رجل مجهول .

## (باب في الشركة)

بكسر الشين وسكون الراء . وذكر صاحب الفتح فيها أربع لغات : فتح  
الشين وكسر الراء وكسر الشين وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله  
مع ذلك وهي لغة الاختلاط ، وشرعاً ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على  
جهة الشيوع ، وقد تحدث الشركة قهراً كالإرث أو باختيار كالشراء .

(عن أبي حيان التيمي عن أبيه الخ) قال الزركشي في تخريج أحاديث  
الرافعي : هذا الحديث صحيحه الحاكم وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان  
والد أبي حيان ، فإنه لا يعرف له حال ولا يعرف روى عنه غير ابنه . —



يَقُولُ : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا [ بَيْنَهُمَا ] .

---

— وقال الحافظ ابن حجر ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره أنه روى عنه أيضاً الحارث بن يزيد كذا في مرقاة الصعود .

قلت اسم أبي حيان يحيى بن سعيد بن حيان . قال في التقريب : ثقة عابد وأبوه سعيد بن حيان التيمي وثقه العجلي كما في التقريب (أنا ثالث الشريكين) أى معهما بالحفظ والبركة أحفظ أموالهما وأعطيتهما الرزق والخير فى معاملتهما ( خرجت من بينهم ) وفى بعض النسخ « من بينهما » بالفتنية وهو الظاهر ، أى زالت البركة بإخراج الحفظ عنهما .

وزاد رزين « وجاء الشيطان » أى ودخل بينهما وصار ثالثهما .

قال الطهبي رحمه الله : الشركة عبارة عن اختلاط أموال بعضهم ببعض بحيث لا يتميز ، وشركة الله تعالى إياهما على الاستعارة ، كأنه تعالى جعل البركة والفضل والربح بمنزلة المال المخلوط ، فسمى ذاته تعالى ثالثهما ، وجعل خيانة الشيطان ومحققة البركة بمنزلة المخلوط وجعله ثالثهما ، وقوله خرجت من بينهما ترشيح الاستعارة .

وفيه استحباب الشركة فإن البركة منصبة من الله تعالى فيها بخلاف ما إذا كان منفرداً ، لأن كل واحد من شريكين ، يسعى فى غبطة صاحبه ، وأن الله تعالى فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه المسلم . والحديث سكنت عنه المنذرى .

## ٢٨ - باب في المضارب يخالف

٣٣٦٨ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحُمَيْدِيُّ عَنْ عُرْوَةَ - يَعْنِي ابْنَ الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ - قَالَ « أَعْطَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَاراً يَشْتَرِي بِهِ أَضْحِيَّةً أَوْ شَاةً فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ [ ائْتَقَيْنِ ]

### ( باب في المضارب يخالف )

المضاربة هي قطع الرجل من أمواله دافعاً إلى الغير ليعامل فيه ويقسم الربح . قاله الطيبي وهي مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر ، لما كان الربح يحصل في الغالب بالسفر . أو من الضرب في المال وهو التصرف . والعامل مضارب بكسر الراء ، وتسمى المضاربة في لغة أهل الحجاز قراضاً بكسر القاف .

( عن شبيب بن غرقدة ) بفتح الممجمة والقاف بينهما راء ساكنة ( حدثني الحمي ) بفتح المهملة وتشديد التحتانية أى القبيلة ، وهم غير معروفين كما صرح به البيهقي والخطابي وسيجيء ، وفي بعض النسخ يحى وهو غلط ( يعنى ابن الجعد ) بفتح جيم وسكون هين مهملة ، وقيل ابن أبى الجعد ( البارقي ) نسبة إلى بارقي بكسر الراء بطن من الأزدي ، وهو بارقي بن عدي ابن حارثة ، وإنما قيل له بارقي لأنه نزل عند جبل يقال له بارقي فنسب إليه قاله النووي في تهذيب الأسماء ( أعطاه ) أى عروة ( ديناراً يشتري به ) فيه دليل —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

والحديث مخرج في صحيح البخاري ، أخرجه في ذكر الأنبياء والمناسبات ، في الأبواب التي فيها صفة النبي صلى الله عليه وسلم في باب ترجمته « باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية » فذكره بإسناده عن شبيب بن غرقدة قال : —

فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ ، فَقَدَّعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ ،  
فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ .

— على أنه يجوز للوكيل إذا قال له المالك اشتر بهذا الدينار شاة ووصفها أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة ، لأن مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خيراً ، ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدرهم فباعها بدرهمين أو بأن يشتريها بدرهم فاشترى بها نصف درهم وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النووي قاله — الشوكاني ( أو شاة ) شك من الراوى ( فباع إحداها ) فيه دليل على صحة بيع الفضولى ، وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، والشافعي في القديم ، وقواه النووي وهو مروى عن جماعة من السلف منهم على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم .

وقال الشافعي في الجديد : إن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تبع ما ليس عندك » وأجاب عن حديث عروة البارقي بما فيه من المقال ، وعلى تقدير الصحة فيمكن أنه كان وكيلًا بالبيع بقرينة فهمه منه صلى الله عليه وسلم .

وقال أبو حنيفة لأنه يكون البيع الموقوف صحيحاً دون الشراء ، والوجه أن الإخراج عن ملك المالك مفتقر إلى إذنه بخلاف الإدخال .

ويجوز أن الإدخال للبيع في الملك يستلزم الإخراج من الملك للثمن .

وروى عن مالك العكس من قول أبي حنيفة ، فإن صحيح فهو قوى لأن فيه جمعاً بين الأحاديث . قاله الشوكاني ( فكان لو اشترى ) أى عروة ( ثراباً لربح فيه ) هذا مبالغة في ربحه أو حقيقة ، فإن بعض أنواع التراب يباع . —

== سمعت الحى يتعدثون عن عروة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاة ، فاشترى له به شاتين ، فباع إحداها بدينار ، فجاء بدينار وشاة فدعا ==

— والحديث لا يدل صريحاً على ما ترجم به المؤلف رحمه الله ، لأن القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما لا يخفى وبوب الشيخ ابن تيمية في المفتق بقوله باب من وكل في شراء شيء فاشتري بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة وأورد فيه هذا الحديث .

قال الخطابي : واختاف الفقهاء في المضارب إذا خالف رب المال ، فروى عن ابن عمر أنه قال الربح لصاحب المال ، وعن أبي قلابة ونافع أنه ضامن والربح لرب المال ، وبه قال أحمد وإسحاق ، وكذلك الحكم عند أحمد في من استودع مالا فاتجر فيه بغير إذن صاحبه أن الربح لرب المال .  
وقال أصحاب الرأي الربح للمضارب ويتصدق به والوضيعة عليه وهو ضامن لرأس المال في الوجهين معاً .

== له بالبركة في بيعه وكان لو اشترى التراب لربح فيه « قال سفيان « يشتري له شاة كأنها أضحية »

انفرد بإخراجه البخارى .

وقد استدرك عليه روايته له عن الحى ، وهم غير معروفين ، وما كان هكذا فليس من شرط كتابه .

وقد رواه ابن ماجه من رواية شبيب عن عروة نفسه والصحيح أنه لم يسمعه منه قال البخارى : حدثنا علي بن عبد الله قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا شبيب بن غرقدة قال « سمعت الحى يتحدثون عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً ليشتري له به شاة فاشتري له به شاتين ، فباع إحداها بدينار ، فجاءه بدينار وشاة ، فدعا له بالبركة في بيعه وكان لو اشترى التراب لربح فيه »

قال سفيان : كان الحسن بن عماره جاءنا بهذا الحديث عنه قال « الحى يخبرونه عنه » ولكن سمعته يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « الخير معقود في نواصى الحيل إلى يوم القيامة » قال « وقد رأيت في داره سبعين فرساً » قال سفيان « يشتري له شاة ، كأنها أضحية »

٣٣٦٩ - حدثنا الحسن بن الصباح أخبرنا أبو المنذر أخبرنا سميد  
ابن زيد - هو أخو حماد بن زيد - أخبرنا الزبير بن الخريت عن أبي ليلى  
حدثني عروة بن البارقي بهذا الخبر وَلَفْظُهُ مُخْتَلِفٌ .

٣٣٧٠ - حدثنا محمد بن كثير العبدى أنبأنا سُفْيَانُ حَدَّثَنِى أَبُو حَصِينٍ  
عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينَارٍ يَشْتَرِي لَهُ أُضْحِيَّةً فَاشْتَرَاهَا بَدِينَارٍ وَبَاعَهَا  
بَدِينَارَيْنِ ، فَرَجَعَ فَاشْتَرَى لَهُ أُضْحِيَّةً بَدِينَارٍ وَجَاءَ بَدِينَارٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

— وقال الأوزاعى : إن خالف ورجح فالرجح له فى القضاء ، وهو يتصدق به فى  
الورع والفتيا ولا يصلح لواحد منهما .

وقال الشافعى : إذا خالف المضارب نظر فإن اشترى السلعة التى لم يؤمر بها  
بعين المال فالبيع باطل ، وإن اشتراها بغير العين فالسلعة ملك المشتري وهو  
ضامن للمال انتهى .

قال المغزى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه انتهى .

قلت : وقد رواه [ أى فى صحيحه فى كتاب بدء الخلق فى الباب الذى قبل  
باب فضائل الصحابة ] البخارى أيضاً من طريق ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة  
سمعت الحى يحدثون عن عروة ، قال البيهقى : هو مرسل لأن شبيب بن غرقدة  
لم يسمعه من عروة وإنما سمعه من الحى ، وقال الرافعى : هو مرسل . قال الحافظ :  
الصواب أنه متصل فى إسناده مبهم والله أعلم .

(أخبرنا الزبير بن الخريت) بكسر المعجمة والراء المشددة وآخره مثناة . —

عليه وسلم ، فَتَصَدَّقَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَدَعَا لَهُ أَنْ يُبَارَكَ لَهُ  
فِي تِجَارَتِهِ .

— ( فتصدق به ) أى بالدينار . جعل جماعة من أهل العلم هذا أصلاً فقالوا من  
وصل إليه مال من شبهة وهو لا يعرف له مستحقاً فإنه يتصدق به . ووجه الشبه  
ها هنا أنه لم يأذن لعروة ولا لحكيم بن حزام في بيع الأضحية ويحتمل أن يتصدق به  
لأنه قد خرج عنه للقربة لله تعالى في الأضحية فذكره أكل ثمنها . قاله في النيل .  
قال الخطابي : هذا الحديث مما يحتاج به أصحاب الرأي لأنهم يميزون بيع  
مال زيد من عمرو بغير إذن منه أو توكيل به ، ويتوقف البيع على إجازة المالك ،  
فإذا أجاز صح ، إلا أنهم لم يميزوا الشراء له بغير إذنه ، وأجاز مالك بن أنس  
الشراء والبيع معاً . وكان الشافعي لا يميز شيئاً من ذلك لأنه غرر ولا يدرى  
هل يميزه أم لا ، وكذلك لا يميز الذكاح الموقوف على رضى المنكوحه  
أو إجازة الولي ، غير أن الخبرين معاً غير متصلين لأن في أحدهما وهو خبر حكيم  
ابن حزام رجلاً مجهولاً لا يدرى من هو ، وفي خبر عروة أن الحى حدثوه ،  
وما كان هذا سبيله من الرواية لم تقم به الحجة . وقد ذهب بعض من لم يميز البيع  
الموقوف في تأويل هذا الحديث إلى أن وكالته وكالة تفويض وإطلاق ، وإذا  
كانت الوكالة مطلقة فقد حصل البيع والشراء عن إذن انتهى .

قال المنذرى : وفي إسناد مجهول ، وأخرجه الترمذى من حديث حبيب  
ابن أبى ثابت عن حكيم بن حزام وقال ولا نعرفه إلا من هذا الوجه . وحبيب  
ابن أبى ثابت لم يسمع عنده من حكيم بن حزام . هذا آخر كلامه . وحكى  
المزنى عن الشافعي أن حديث البارقي ليس بثابت عنده . قال أبو بكر البيهقي :  
ولما ضعف حديث البارقي لأن شبيب بن غرقدة رواه عن الحى وهم غير معروفين —

— وحديث حكيم بن حزام إنما رواه شيخ غير مسمى وقال في موضع آخر : الحى الذين أخبروا شبيب بن غرقدة عن عروة البارقي لا نعرفهم ، والشيوخ الذى أخبر أبا حصين عن حكيم بن حزام لا نعرفه ، وليس هذا من شرط أصحاب الحديث فى قبول الأخبار والله أعلم .

وذكر الخطابى أن الخبرين معاً غير متصلين ، لأن فى أحدهما وهو خبر حكيم بن حزام رجلاً مجهولاً لا يدري من هو ، وفى خبر عروة أن الحى حدثوه ، وما كان هذا سبيله من الرواية لم تقم به الحجة . هذا آخر كلامه . فأما تخريجه له فى صدر حديث « الخير معقود بنواصى الخليل » فيحتمل أنه سمعه من على بن المدينى على التمام فحدث به كما سمعه ، وذكر فيه إنكار شبيب بن غرقدة بسماعه من عروة حديث شراء الشاة ، وإنما سمعه من الحى عن عروة ، وإنما سمع من عروة قوله صلى الله عليه وسلم « الخير معقود بنواصى الخليل » وبشبه أن الحديث فى الشراء لو كان على شرطه لأخرجه فى كتاب البيوع وكتاب الوكالة كما جرت عادته فى الحديث الذى يشتمل على أحكام أن يذكره فى الأبواب التى تصلح له ولم يخرجها إلا فى هذا الموضع ، وذكر بعده حديث الخليل من رواية عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وأبى هريرة ، فدل ذلك على أن مراده حديث الخليل فقط إذ هو على شرطه . وقد أخرج مسلم حديث شبيب بن غرقدة عن عروة مقتصراً على ذكر الخليل ولم يذكر حديث الشاة .

وقد أخرج الترمذى حديث شراء الشاة من رواية أبى لبيد لمنازة بن زَبَّار عن عروة وهو من هذه الطريق حسن والله أعلم انتهى كلام المنذرى .

٢٩ — باب في الرجل يتجر في مال الرجل بغير إذنه

٣٣٧١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا أَبُو أَسَامَةَ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ صَاحِبِ فَرْقِ الْأَرْضِ فَلْيَكُنْ مِثْلَهُ . قَالُوا : وَمَنْ صَاحِبُ الْأَرْضِ [صَاحِبُ فَرْقِ الْأَرْضِ] يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ كَرَّ حَدِيثُ الْغَارِ حِينَ سَقَطَ عَلَيْهِمُ الْجَبَلُ ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ : اذْكُرُوا أَحْسَنَ عَمَلِكُمْ قَالَ وَقَالَ الثَّالِثُ : اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرْقِ أَرْضٍ ، فَلَمَّا أَمْسَيْتُ عَرَضْتُ عَلَيْهِ حَقَّهُ فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهُ وَذَهَبَ فَثَمَرْتُهُ لَهُ حَتَّى جَعَلْتُ لَهُ بَقَرًا وَرِعَاءَهَا فَلَقِيَنِي فَقَالَ أَعْطِنِي حَقِّي ، فَقُلْتُ : اذْهَبْ إِلَى تِلْكَ الْبَقَرِ وَرِعَائِهَا فَخُذْهَا ، فَذَهَبَ فَاسْتَأْجَرَهَا . »

( باب في الرجل يتجر في مال الرجل الخ )

( مثل صاحب فرق الأرض ) بفتح الفاء والراء بمدّها كاف وقد تسكن الراء . قال في القاموس : مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصع أو بسع ستة عشر رطلا . والأوزة فيه ست لغات فتح الألف وضمها مع ضم الراء وتضم الألف مع سكون الراء . وتخفيف الزاي وتشديدها ، والرواية هنا بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي . قاله القسطلاني .

وقال في القاموس : الأرض حب معروف وقال في الصراح أرض برنج ( فذكر حديث الغار ) لم يذكره أبو داود بطوله ، وذكره البخاري معطولا في ذكر بني إسرائيل والمزارعة والبيوع وغيرها ، وذكره مسلم في التوبة ( فثمرته ) من التثمير أي كثرت الأرض وزدته بالزراعة ( له ) أي للأجير ( ورعاها ) جمع راع —



### ٣٠ — باب في الشركة على غير رأس مال

٣٣٧٢ — حَدَّثَنَا عُيَيْنُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ

— واستدل أبو داود بهذا الحديث على جواز تجارة الرجل في مال الرجل بغير إذنه ، وقد تقدم اختلاف العلماء في هذه المسألة في الباب المتقدم ، وترجم البخاري في صحيحه باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضى ثم ذكر هذا الحديث .

وقال القسطلاني في شرح البخاري وموضع الترجمة من هذا الحديث قوله إنني استأجرت الخ ، فإن فيه تصرف الرجل في مال الأجير بغير إذنه ، فاستدل به المؤلف رحمه الله على جواز بيع الفضولي وشرائه ، والقول بصحة بيع الفضولي هو مذهب المالكية وهو القول القديم للشافعي رضي الله عنه فيمنعده موقوفاً على إجازة المالك إن أجازته نفذ وإلا لفسا ، والقول الجديد بطلانه . وقد أجيب عما وقع هنا بأن الظاهر أن الرجل الأجير لم يملك الفرق ، لأن المستأجر لم يستأجره بفرق معين وإنما استأجره بفرق في الذمة ، فلما عرض عليه قبضه امتنع لردائه ، فلم يدخل في ملكه بل بقي حقه متعلقاً بذمة المستأجر ، لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح ، فالنتائج الذي حصل على ملك المسعأجر تبرع به للأجير بتراضيهما . وغاية ذلك أنه أحسن القضاء فأعطاه حقه وزيادات كثيرة ، ولو كان الفرق تعين للأجير لكان تصرف المسعأجر فيه تعدياً انتهى كلام القسطلاني مخفصراً ، وهذا الجواب مدفوع من وجوه شتى وليس هذا المختصر محل لبيانها . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ولمسلم بنحوه أتم منه .

( باب في الشركة على غير رأس مال )

أى الشركة بين الناس على غير أصل المال بل على الأجرة والعمل ، فلا يحصل لهم بعد العمل والأجرة فهو يشترك بينهم .

أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَذْرِ ، قَالَ : فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِءْ أَنَا وَعَمَارٌ بِشَيْءٍ »

### ٣١ - باب في المزارعة

٣٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا [أُنْبَأَنَا] سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : « مَا كُنَّا نَرَى بِالْمَزَارَعَةِ بَأْسًا حَتَّى

— (عن عبد الله) هو ابن مسعود رضي الله عنه (اشتركت أنا وعمار وسعد إلخ) استعمل بهذا الحديث على جوار شركة الأبدان وهي أن يشترك العاملان فيما يعملانه فيوكل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم مما استؤجر عليه وبعمقان الصنعة ، وقد ذهب إلى صحتها مالك بشرط اتحاد الصنعة . وإلى صحتها ذهب أبو حنيفة وأصحابه ، وقال الشافعي شركة الأبدان كلها باطلة لأن كل واحد منهما متميز ببدنه ومنافعه فينقص بفوائده ، وهذا كما لو اشتركا في ماشيتهما وهي متميزة ليكون الدر والنسل بينهما فلا يصح . وأجابت الشافعية عن هذا الحديث بأن غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدفعها لمن يشاء ، وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره ممن قال إن الوكالة في المباحات لا تصح . كذا في التيسل . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه وهو منقطع . وأبو عبيدة لم يجمع من أبيه .

### (باب في المزارعة)

هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومة ، والهدر يكون من مالك الأرض قاله النووي . —

سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا ، فَذَكَرْتُهُ لَطَاوُسٍ فَقَالَ قَالَ لِي ابْنُ هَبَّاسٍ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَلَكِنْ قَالَ : لَيْمَنْحَ أَحَدُكُمْ أَرْضَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرَجًا مَعْلُومًا .

— ( فذكرته ) أى ( ما سمعته من رافع بن خديج ) ( فقال ) أى طاموس ( لم ينه عنها ) أى عن المزارعة ( ليمنج ) بفتح الهاء والنون أى ليعملها منيحة أى عارية ( خراجاً معلوماً ) أى أجرة معلومة . قال الخطابي : خبر رافع بن خديج من هذه الطريق خبر مجمل تفسره الأخبار التي رويت عن نافع بن خديج وعن غيره من طرق أخرى ، وقد عقل ابن عباس المعنى من الخبر وأن ليس المراد به تحريم المزارعة بشطوط ما تخرجه الأرض وإنما أراد بذلك أن يتما نمحو أرضهم وأن يرفق بعضهم ببعض . وقد ذكر رافع بن خديج في رواية أخرى عنه النوع الذي حرم منها والعملة التي من أجلها نهى عنها ، وذكره أبو داود في هذا الباب . قلت : أراد بهذه الرواية رواية رافع بن خديج الآتية في الباب من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس الأنصاري عنه . قال الخطابي : وقد ذكر زيد ابن ثابت العملة والسبب الذي خرج عليه الكلام في ذلك وبين الصفة التي وقع عليها الدعي ، ورواه أبو داود في هذا الباب . قلت أراد بهذه الرواية . الرواية التالية من طريق هروة بن الزهراء عن زيد بن ثابت . قال الخطابي : وضعف أحمد ابن حنبل حديث رافع وقال هو كثير الألوان يريد اضطراب هذا الحديث واختلاف الروايات عنه ، فمرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومرة يقول حدثني عمومي عنه ، وجوز أحمد المزارعة واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى اليهود أرض خيبر مزارعة ونخلها مساقاة وأجازها ابن أبي لؤلؤ —

٣٣٧٤ — حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا ابن علية ح وحدثنا مسدد أخبرنا بشر المني عن عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن الوليد بن أبي الوليد عن عروة بن الزبير قال قال زيد بن ثابت : « يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ إِنَّمَا أَنَا رَجُلَانِ ، قال مسدد : مِنَ الْأَنْصَارِ ، ثُمَّ اتَّفَقَا ، قَدْ اقْتَتَلَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ فَلَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ زَادَ مُسْلِمٌ : فَسَمِعَ قَوْلَهُ لَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ . »

— ويعقوب ومحمد وهو قول ابن المسيب وابن سيرين والزهري وعمر بن عبد العزيز وأبطلها أبو حنيفة ومالك والشافعي . قال الخطابي : وإنما صار هؤلاء إلى ظاهر الحديث من رواية رافع بن خديج ولم يقفوا على علته كما وقف عليها أحمد ، فالزراعة على النصف والثلث والربع وعلى ما تراضى به الشريكان جائزة إذا كانت الحصص معلومة والشروط الفاسدة معدومة ، وهي عمل المسلمين في بلدان الإسلام وأقطار الأرض شرقها وغربها . وقد أنعم بيان هذا الباب محمد بن إسحاق بن خزيمة وجوده ، وصنف في الزراعة مسألة ذكر فيها علل الأحاديث التي وردت فيها انتهى كلام الخطابي . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

( إنما أنا ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( قال مسدد من الأنصار ) أى زاد مسدد فى روايته هذا اللفظ بعد قوله رجلان ( ثم اتفقا ) أى أبو بكر ومسدد ( فلا تذكروا ) من الإكراه ( فسمع ) أى رافع بن خديج ( قوله ) أى قول النبى صلى الله عليه وسلم وهو لا تذكروا الحج ، والمعنى أن رافع بن خديج سمع قوله لا تذكروا المزارع ولم يعلم أنه معلق على الشرط السابق وهو صورة النزاع والجدال وتميم رافع غير صحيح ولعل هذا الخبر لما بلغ رافعا رجوع عن التعميم كما روى —

٣٣٧٥ - حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَّ أَبَا إِسْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِكْرَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَبِيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ سَعْدٍ قَالَ : « كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ بِمَا عَلَى السَّوَاقِ مِنَ الزَّرْعِ وَمَا سَعِدَ بِالمَاءِ مِنْهَا ، فَتَمَّكَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، وَأَمَرَنَا أَنْ نُكْرِيَهَا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ » .

— عن حنظلة بن قيس أنه سأل عن رافع فقال لم ننه أن نكري الأرض بالورق كذا في إجماع الحاجة .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

( بما على السواقي من الزرع ) في القاموس : الساقية النهر الصغير أى بما ينبت على أطراف النهر ( وما سعد ) أى جرى ( بالماء منها ) أى من السواقي ، يريد أنا نجعل ما جرى عليه الماء من الزرع بلا طالب لصاحب الزرع . كذا في فتح الودود .

وقال في الجمع : أى ما جاءنا من الماء سيجاً لا يحتاج إلى دالية ، وقيل معناه ما جاءنا من غير طلب .

قال الأزهرى : السعيد النهر مأخوذ من هذا وجمعه سعد انتهى .

ولفظ النسائي من هذا الوجه عن سعد بن أبي وقاص قال « كان أصحاب المزارع يكررون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم مزارعهم بما يكون على الساقى من الزرع ، فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختمهموا فى بعض ذلك فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكرروا بذلك وقال اكروا بالذهب والفضة » قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

٣٣٧٦ — حدثنا إبراهيم بن موسى الرّازي أنبأنا عيسى أخبرنا  
الأوزاعي ح . وحدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا ليث كلاًهما عن ربيعة بن  
أبي عبد الرحمن واللفظ للأوزاعي قال حدثني حفظة بن قيس الأنصاري  
قال : « سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق ، فقال  
لا بأس بها إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بما على الماذيات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع ، فبيدك هذا  
ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويبيدك هذا ، ولم يكن للناس كراء إلا هذا ،  
فلذلك زجر عنه ، فأما شيء مضمون معلوم فلا بأس به » وحديث  
إبراهيم أتم ، وقال قتيبة عن حفظة عن رافع .

— ( بما على الماذيات ) قال العوى : بذال معجمة مكسورة ثم ياء مثناة تحت  
ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق هذا هو المشهور .

وحكى القاضى عن بعض الرواة فتح الذال فى غير صحيح مسلم وهى مسائل  
المياه ، وقيل ما ينبت على حافى مسيل الماء ، وقيل ما يبت حول السواقى وهى  
لفظة معربة .

قال الخطابى : هى الأنهار وهى من كلام العجم صارت دخيلاً فى كلامهم  
انتهى ( وأقبال الجداول ) أقبال بفتح الهمزة جمع قبل بالضم أى رموس الجداول  
وأوائها ، والجداول جمع الجدول ، وهو النهر الصغير كالساقية ، والقبل أيضاً  
رأس الجبل .

قال الخطابى : قد أعلمك رافع بن خديج فى هذا الحديث أن المنهى عنه هو  
الجهول منه دون المعلوم وأنه كان من عادتهم أن يشترطوا فيها شروطاً فاسدة —

قال أبو داود : رِوَايَةُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَنْظَلَةَ نَحْوَهُ .

٣٣٧٧ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ « أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ  
فَقَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقُلْتُ أَلَا ذَهَبٌ  
وَالْوَرِقُ ؟ [ أَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ ] فَقَالَ : أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ [ أَمَّا الذَّهَبُ  
وَالْوَرِقُ ] فَلَا بَأْسَ بِهِ » .

### ٣٣ — باب في التشديد في ذلك

٣٣٧٨ — حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي  
الْأَيْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي عَمِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ

— وأن يستثنوا من الزرع ما على السواقي والجداول ويكون خاصا لرب الأرض  
والمزارعة شركة ، وحصة الشريك لا يجوز أن تكون مجعولة ، وقد يسم ماعلى  
السواقي ويهلك سائر الزرع فهبقي المزارع لا شيء له ، وهذا غرر وخطر انتهى  
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض الخ ) قال المنذرى :  
وهو طرف من الحديث الذى قبله .

### ( باب في التشديد في ذلك )

أى فى النهى عن المزارعة . قال الخطابى : ذكر أبو داود فى هذا الباب طرقا  
لحديث رافع بن خديج بألفاظ مختلفة وسبيلها كلها أن يرد الجمل منها إلى المفسر  
من الأحاديث التى تقدم ذكرها وقد بينا عللها انتهى .

ابن عمرَ كان يُكرى أرضه [أرضيه] حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري حَدَّث أن رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن كراء الأرض، فلقبه عَبْدُ اللَّهِ فقال: يا ابن خديج ماذا تُحدِّثُ عن رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم في كراء الأرض؟ فقال [قال] رافع لعبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ سمعتُ همي - وكانا قد شهدا بذراً - يُحدِّثانِ أهلَ الدارِ أن رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض، قال عَبْدُ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ في عهدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أن الأرض تُكرى، ثم خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أن يَكُون رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَدَّخَرَ في ذَلِكَ شَيْئاً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَتَرَكَ كراءَ الأرض .

- (كان يكرى) بضم الهماء من الإكراء (سمعت عي) بتشديد الميم والياء الملقوحتين تنبيه العم مضاعفاً إلى باء المعكلم (أن الأرض تكرى) بصيغة المجهول (أحدث في ذلك شيئاً لم يكن علمه) أى حكم بما هو ناسخ لما كان يعلمه من جواز الكراء . قال المنذرى: وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . وعماه هما -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وفى صحيح البخارى ومسلم عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض »

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليزرعها أخاه »

وعنه قال « كان لرجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فضول أرضين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان له فضل أرض فليزرعها أو لينحها أخاه فإن أبى فليمسك أرضه » .



— ظهور ومظاهر ابتداء رافع وذ كر أبو داود أن رواة نافع يعني مولى ابن عمر روه  
عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم .

== وعنه قال « نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ »  
وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت له أرض فليزرعها ،  
فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤجرها إياه »  
وفي ألفظ آخر « من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليزرعها أخاه ولا يكرها » .  
وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من كان له فضل أرض فليزرعها ، أو  
ليزرعها أخاه ولا يتبعوها » قال سليم بن حبان : فقلت لسعيد بن ميناء : ما « لا يتبعوها  
يعنى الكراء ؟ قال نعم »

وعن جابر قال « كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنصيب من  
القصرى ومن كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له أرض فليزرعها  
أو ليحرقها أخاه وإلا فليدعها »

وعنه قال « كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الأرض بالثلث أو  
الربع وبالمأذونات ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال : من كانت  
له أرض فليزرعها ، فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه ، فإن لم يمنحها أخاه فليمسكها »  
وهذه الأحاديث متفق عليها ، وذهب إليها من أبطل المزارعة .

وأما الذين صححوها : فهم فقهاء الحديث كالإمام أحمد والبخارى وإسحاق والليث  
ابن سعد وابن خزيمة وابن المنذر وأبي داود ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وهو قول  
عمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة وابن سيرين وسعيد بن المسيب وطاوس  
وعبد الرحمن بن الأسود وموسى بن طلحة والزهري وعبد الرحمن بن أبي ليلى ومحمد  
ابن عبد الرحمن ومعاذ العبدي وهو قول الحسن وعبد الرحمن بن يزيد . قال البخارى  
في صحيحه : قال قيس بن مسلم عن أبي جعفر « ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزدرعون  
على الثلث والربع » قال البخارى : وزارع على وسعيد بن مالك وعبد الله بن مسعود  
وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين  
وعامل عمر الناس على « أنه إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وإن جاءوا هم ==

— وعن نافع عن رافع قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن أبي النجاشي عن رافع عن عمه ظهير بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذه الطرق التي ذكرناها كلها أسانيدھا جيدة . —

= بالبذر فلهم كذا » وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فيتفقان جميعاً فما يخرج فهو بينهما ، ورأى ذلك الزهري .

وحججهم : « معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع » وهذا متفق عليه بين الأمة .

قال أبو جعفر « عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، ثم أهلهم إلى اليوم يعطون الثلث والرابع »

وهذا أمر صحيح مشهور قد عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ، ثم خلفاؤه الراشدون من بعده حتى ماتوا ، ثم أهلهم من بعدهم ، ولم يبق بالمدينة أهل بيت حتى عملوا به وعمل به أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من بعده .

ومثل هذا يستحيل أن يكون منسوخاً ، لاستمرار العمل به من النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قبضه الله ، وكذلك استمرار عمل خلفائه الراشدين به ، فنسخ هذا من أمحل الحال .

وأما حديث رافع بن خديج : فجوابه من وجوه .

أحدها : أنه حديث في غاية الاضطراب والتلون .

قال الإمام أحمد : حديث رافع بن خديج : ألوان . وقال أيضاً : حديث

رافع : ضروب .

الثاني : أن الصعابة أنكره على رافع ، قال زيد بن ثابت - وقد حكى له حديث

رافع - « أنا أعلم بذلك منه ، وإنما سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلين قد اقتتلا فقال إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع » وقد تقدم .

وفي البخاري : عن عمرو بن دينار قال : قلت لطاوس « لو تركت الخبابة ،

فإنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها ؟ قال : إن أعلمهم - يعني ابن =

قال أبو داود : رَوَاهُ أَيُّوبُ وَهَبُ بْنُ اللَّهِ وَكَثِيرُ بْنُ قَرْقَدٍ وَمَالِكُ بْنُ

— وقال الإمام أحمد بن حنبل كثير الألوان . انتهى كلام المنذرى ( رَوَاهُ  
أيوب ) وحديثه عند مسلم من طريق يزيد بن زريع عن أيوب بن نافع « أن ابن  
عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي إمارة أبي بكر وعمر  
وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية حتى بلغه في آخر خلافة معاوية أن رافع بن  
خديج يحدث فيها بدهى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فدخل عليه وأنا معه فسأله  
فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر  
بعد ، فكان إذا سئل عنها قال زعم ابن خديج أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهاى عنها » وأخرجه النسائي أيضًا (وعبيد الله) بن عمر وحديثه عند —

= عباس - أخبرني : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولكن قال : أن يمنع  
أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً »

فان قيل : إن كان قد أنكره بعض الصحابة عليه ، فقد أقره ابن عمر ،  
ورجع إليه ؟

فالجواب : أولاً : أن ابن عمر رضى الله عنهما لم يحرم المزارعة ، ولم يذهب إلى  
حديث رافع ، وإنما كان شديد الورع ، فلما بلغه حديث رافع خشى أن يكون  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث في المزارعة شيئاً لم يكن علمه ، فتركها لذلك .  
الثاني : وقد جاء هذا مصرحاً به في الصحيحين « أن ابن عمر إنما تركها لذلك  
ولم يحرمها على الناس »

الثالث : أن في بعض ألفاظ حديث رافع ما لا يقول به أحد ، وهو النهى عن  
كراء المزارع على الإطلاق .

ومعلوم : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن كرائها مطلقاً ، فدل على أنه  
غير محفوظ .

الرابع : أنه تارة يتحدث عن بعض عمومته وتارة عن سماعه وتارة عن رافع بن =

نَافِعٍ عَنْ رَافِعٍ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَفْصِ

— النسائي من طريق خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع « أن رجلاً أخبر ابن عمر أن رافع بن خديج يأتري كراء الأرض حديثاً فانطلقت معه أنا والرجل الذي أخبره حتى أتى رافعاً فأخبره رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض فترك عبد الله كراء الأرض . والحديث أخرجه مسلم مختصراً ( وكثير بن فرقد ) وحديثه عند النسائي من طريق الليث عن كثير بن فرقد عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان يكرى المزارع فحدث أن رافع بن خديج يأتري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن ذلك ، قال نافع فخرج إليه على البلاط وأنا معه فسأله فقال نعم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع فترك عبد الله كراءها » ( ومالك ) الإمام كلهم ( عن نافع ) مولى ابن عمر ( عن رافع ) ابن خديج ( عن النبي صلى الله عليه وسلم ) من غير ذكر واسطة —

== ظهير ، مع اضطراب ألفاظه ، فقرة يقول « نهى عن الجعل » ومرة يقول « عن كراء الأرض » ومرة يقول « لا يكرها بثلث ، ولا ربع ، ولا طعام مسمى » كما تقدم ذكر ألفاظه .

وإذا كان شأن الحديث هكذا وجب تركه والرجوع إلى المستفيض المعلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده الذي لم يضطرب ولم يختلف .

الخامس : أن من تأمل حديث رافع ، وجمع طرقه ، واعتبر بعضها بيمض وحمل مجملها على مفسرها ومطلقها على مقيدها علم أن الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك أمر بين الفساد ، وهو المزارعة الظالمة الجائرة ، فإنه قال « كنسا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه ، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه »

وفي لفظ له « كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على الماذيانات وإقبال الجداول وأشياء من الزرع » كما تقدم .

وقوله « ولم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه وأما بشيء معلوم مضمون ==

ابنِ عَنانٍ الْخَنَفِيُّ عَنْ نَافِيعٍ عَنْ رَافِعٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَكَذَلِكَ رَوَى [ رَوَاهُ ] زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِيعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا فَقَالَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَكَذَا [ كَذَلِكَ ] رَوَاهُ [ قَالَ ] عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ عَمِّهِ ظُهَيْرِ بْنِ رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— بين رافع وبين النبي صلى الله عليه وسلم ومن غير ذكر بيان السماع لرافع عن النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الحديث (عن حفص بن غنم) بكسر المهملة ونونين اللامى وحديثه عند النسائي وفيه المذاكرة بين عبد الله بن عمر ورافع بن خديج فقال له عبد الله « أسمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض ، فقال رافع سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تمكروا الأرض بشيء » .

والحديث فيه التصريح بسماعة رافع لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (وكذلك) أى بذكر السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم (زيد بن أبي أنيسة) وحديثه عند مسلم مختصراً (وكذا) أى بذكر السماع (عكرمة بن عمار) وحديثه عند مسلم مختصراً (عن أبي النجاشي) ولفظ مسلم من طريق يحيى —

== فلابأس وهذا من أبين ما فى حديث رافع وأصحها وما فيها من جمل أو مطلق أو مختصر فيحمل على هذا المفسر البين التفتق عليه لفظاً وحكماً .

قال الليث بن سعد : الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمر إذا نظر إليه ذو البصيرة بالحلل والحرام علم أنه لا يجوز .

قال أبو داود : أبو النجاشي عطاء بن صهيب .

— ابن حمزة حدثني أبو عمرو الأوزاعي عن أبي النجاشي مولى رافع بن خديج عن رافع « أن ظهير بن رافع وهو معه قال أتاني ظهير قال لقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أسركان بما رافقاً ، فقلت وما ذاك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق ، قال سألتني كيف تصنعون بمحافلهم ، فقلت نؤاجرها يا رسول الله على الربيع أو الأوسق من القمر أو الشعير . قال فلا تفعلوا ازرعوها أو أزرعوها أو أمسكوها » .

والحاصل أن سالم بن عبد الله بن عمر روى حديث رافع بن خديج فذكر فيه واسطة عمى رافع بن خديج ، وأما نافع مولى ابن عمر فاختلف عليه فمنهم من رواه عن نافع عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من رواه عن نافع عن ابن عمر عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما أبو النجاشي فاختلف عليه أيضاً ، فمنهم من رواه عنه عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من رواه عنه عن رافع عن عمه ظهير عن النبي صلى الله عليه وسلم ( قال أبو داود أبو النجاشي الخ ) بفتح النون وتخفيف الجيم وكسر الشين المعجمة أى اسم أبي النجاشي عطاء بن صهيب .

= وقال ابن المنذر : قد جاءت الأخبار عن رافع بعمل تدل على أن النهي كان لتلك العلل .

فلا تعارض إذن بين حديث رافع وأحاديث الجواز بوجه .

السادس : أنه لو قدر معارضة حديث رافع لأحاديث الجواز ، وامتنع الجمع بينها لسكان منسوخاً قطعاً بلا ريب ، لأنه لا بد من نسخ أحد الخبرين ، ويستحيل نسخ أحاديث الجواز لاستمرار العمل بهما من النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفي واستمرار =

== عمل الخلفاء الراشدين بها وهذا أمر معلوم عند من له خبرة بالنقل كما تقدم ذكره  
فيتعين نسخ حديث رافع .

السابع : أن الأحاديث إذا اختلفت عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه ينظر إلى  
ما عمل به أصحابه من بعده ، وقد تقدم ذكر عمل الخلفاء الراشدين وأهلهم وغيرهم  
من الصحابة بالمزراعة .

الثامن : أن الذي في حديث رافع : إنما هو النهي عن كرائها بالثلث أو الربع  
لاعن الزراعة ، وليس هذا بخلاف لجواز الزراعة فإن الإجارة شيء والمزارعة شيء  
فالمزارعة من جنس الشركة يستويان في النعم والغرم فهي كالمضاربة بخلاف الإجارة ،  
فإن المؤجر على يقين من النعم وهو الأجرة والمستأجر على رجاء ، ولهذا كان أحد  
القولين لمجوزي الزراعة : أنها أحل من الإجارة وأولى بالجواز ، لأنهما على سواء  
في النعم والغرم ، فهي أقرب إلى العدل ، فإذا استأجرها بثلث أو ربع كانت هذه  
إجارة لازمة ، وذلك لا يجوز ، ولكن النصوص عن الإمام أحمد جواز ذلك .  
واختلف أصحابه على ثلاثة أقوال في نفيه .

فقات طائفة : يصح ذلك بلفظ المؤاجرة ويكون مزارعة ، فيصح بلفظ الإجارة  
كما يصح بلفظ المزارعة .

قالوا : والعبرة في العقود بمعانيها وحقايقها لا بصيغها وألفاظها .  
قالوا : فتصح مزارعة ، ولا تصح إجارة وهذه طريقة الشيخ أبي محمد المقدسي  
الثاني : أنها لا تصح إجارة ولا مزارعة .  
أما الإجارة : فلأن من شرطها كون العوض فيها معلوماً متميزاً معروف الجنس  
والقدر ، وهذا منتف في الثلث والربع .

وأما للمزارعة : فلأنهما لم يعقدا عقداً مزارعة . إنما عقدا عقد إجارة وهذه  
طريقة أبي الخطاب .

الثالث : أنها تصح مؤاجرة ومزارعة ، وهي طريقة القاضي وأكثر أصحابه .  
فحديث رافع : إما أن يكون النهي فيه عن الإجارة دون المزارعة ، أو عن  
المزارعة التي كانوا يمتادونها ، وهي التي فسرناها في حديثه .

وأما للمزارعة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وخلفاؤه من بعده فلم  
يتناولها النهي بحال

= التاسع : أن ما في المزارعة من الحاجة إليها والمصلحة ، وقيام أمر الناس عليها يمنع من تحريمها والنهي عنها ، لأن أصحاب الأرض كثيراً ما يعجزون عن زرعها ولا يقدرون عليه ، والعمال والأكررة يحتاجون إلى الزرع ، ولا أرض لهم ، ولا قوام لهؤلاء ولا هؤلاء إلا بالزرع ، فكان من حكمة الشرع ورحمته بالأمة وشفقته عليها ، ونظره لهم : أن جوز لهذا أن يدفع أرضه لمن يعمل عليها ، ويشتركان في الزرع هذا بعمله وهذا بمنفعة أرضه ، وما رزق الله فهو بينهما ، وهذا في غاية العدل والحكمة ، والرحمة والمصلحة . وما كان هكذا فإن الشارع لا يحرمه ولا ينهى عنه ، لعموم مصلحته وشدة الحاجة إليه ، كما في المضاربة والمساواة ، بل الحاجة في المزارعة أكد منها في المضاربة ، لشدة الحاجة إلى الزرع إذ هو القوت والأرض لا ينتفع بها إلا بالعمل عليها بخلاف المال .

فان قيل : فالشارع نهى عنها ، مع هذه المنفعة التي فيها ، ولهذا قال رافع « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً » ؟

فالجواب : أن الشارع لا ينهى عن المنافع والمصالح ، وإنما ينهى عن المفسد والمضار وهم ظنوا أن قد كان لهم في ذلك النهي عنه منفعة ، وإنما كان فيه عليهم مضرة ومفسدة مقتضية للنهي ، وما تخيلوه من المنفعة فهي منفعة جزئية لرب الأرض لا اختصاصه بخيار الزرع وما يسعد منه بالماء وما على إقبال الجدول ، فهذا - وإن كان فيه منفعة له - فهو مضرة على المزارع ، فهو من جنس منفعة المزارع بما يأخذه من الزيادة ، وإن كان مضرة على الآخر . والشارع لا يبيح منفعة هذا بمضرة أخيه ، فجواب رافع : أن هذا وإن كان منفعة لكم فهو مضرة على إخوانكم فلهذا نهاكم عنه .

وأما المزارعة العادلة التي يستوى فيها العامل ورب الأرض فهي منفعة لهما ، ولا مضرة فيها على أحد ، فلم ينه عنها ، فالذي نهى عنه مشتمل على مضرة ومفسدة راجعة في ضمنها منفعة مرجوحة جزئية ، والذي فعله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من هذه مصلحة ومنفعة راجعة ، لا مضرة فيها على واحد منهما ، فالتسوية بين هذا وهذا تسوية بين متباينين لا يستويان عند الله ولا عند رسوله ولا عند الناس .

وكذلك الجواب عن حديث جابر سواء . وقد تقدم في بعض طرقه « أنهم كانوا يختصون بأشياء من الزرع من القصرى ومن كذا ومن كذا . فقال صلى الله عليه =



٣٣٧٩ - حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة أخبرنا خالد بن الحارث أخبرنا سميد عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار أن رافع ابن خديج قال : « كُنَّا نَحَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ عُمُومَتِهِ أَتَاهُ فَقَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِ كَانَ إِنَّمَا نَافِعًا . وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا وَأَنْفَعُ . قَالَ قُلْنَا : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَزْرِعْهَا أَخَاهُ وَلَا يُكَارِهَا [ لَا يُكَارِهَا ] بِثُلْثٍ وَلَا بِرُبْعٍ وَلَا بِطَقَامٍ مُسَمًّى . »

— ( كُنَّا نَحَابِرُ ) أى نزارع أو نقول بجواز المزارعة ونعتقد صحتها . قاله القارى ( فذكر ) أى رافع ( أتاه ) أى رافعاً ( فقال ) أى بعض عمومته ( وطواعية الله ) أى طاعته وهو مبدءاً وخبره أنفع ( وأنفع ) كرر لئلا كيد ( وما ذاك ) أى الأمر الذى كان لكم نافعاً ( فليزرعها ) من زرع يزرع بفتح الراء أى ليزرعها بنفسه ( أو ليزرعها ) من باب الإفعال أى لمطهرها لغيره يزرعها بغير أجره ( ولا يكارها ) وفى بعض النسخ « ولا يكارها » بالنهى .

قال المذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه .

== وسلم من كان له أرض فليزرعها أو ليحرثها أخاه » فهذا مفسر مبين ذكر فيه سبب النهى ، وأطلق في غيره من الألفاظ ، فينصرف مطلقها إلى هذا التقييد المبين ، ويدل على أن هذا هو المراد بالنهى .

فاتفقت الشئخ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتألفت ، وزال عنها الاضطراب والاختلاف ، وبأن أن لكل فيها وجهها ، وأن ما نهى عنه غير ما أباحه وفعله ، وهذا هو الواجب والواقع فى نفس الأمر ، والحمد لله رب العالمين .

٣٣٨٠ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ أَنِّي سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ بَسَّارٍ يَقَعْنِي إِسْنَادِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَحَدِيثِهِ .

٣٣٨١ - حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا مُهْرُ بْنُ ذَرٍّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ رَافِعٍ عَنْ خَدِيجِ بْنِ أَبِيهِ قَالَ : « جَاءَنَا أَبُو رَافِعٍ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرٍ كَانَ يَرْفُقُ بِنَا . وَطَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ [ وَطَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ] أَرْفُقُ بِنَا ، نَهَانَا أَنْ يَزْرَعَ أَحَدُنَا إِلَّا أَرْضًا يَمْلِكُ رَقَبَتَهَا أَوْ مَنِيحَةً يَمْنَحُهَا رَجُلٌ » .

٣٣٨٢ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ أَسِيدَ بْنَ ظُهَيْرٍ قَالَ : « جَاءَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ فَقَالَ : لِمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَهَاكُمْ عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَكُمْ نَافِعًا . وَطَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْفَعُ لَكُمْ ، لِمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَهَاكُمْ عَنْ الْحَقْلِ وَقَالَ : مَنْ اسْتَفْتَى عَنْ أَرْضِهِ فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ أَوْ لِيَدْعَ » .  
قال أَبُو دَاوُدَ : وَهَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ وَمُفَضَّلُ بْنُ مُهَلَّبٍ عَنْ مَنْصُورٍ .

— ( أو منيحة يمنحها رجل ) أى عطية يعطيها رجل . والحديث سكت عنه اللذرى .

( أن أسيد بن ظهير ) بالتصغير فيهما ( عن الحقيل ) أى الزرع يعنى كراء المزارع كذا فى فتح الودود ( فليمنحها أخاه ) أى بفتح النون وكسرها من باب ضرب يضرب والإمسم المذمعة بالكسر وهى العطية أى يجعلها منيحة أى عارية —

قال شعبة : أسيدُ ابنُ أخِي رافعِ بنِ خديجٍ .

٣٣٨٣ - حدثنا محمدُ بنُ بشارٍ أخبرنا يحيى أخبرنا أبو جعفر الخطمي

قال : « بمشني عمي أنا وعلاماً له إلى سميد بن المسيب قال قلنا [فقلنا]

له شيء بلغنا عنك في المزارعة ، قال : كان ابنُ عمر لا يرى بها بأساً حتى

بلغه عن رافع بن خديج حديث ، فأتاه فأخبره رافع أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظهير ، فقال :

ما أحسن زرع ظهير ، قالوا : ليس لظهير ، قال : أليس أرض ظهير ؟ قالوا

بلى ولا كنه زرع فلان ، قال : فخذوا زرعكم وردوا عليه النقة ،

- (أو ليدع) أي ليمترك فارغة إن لم يزرعها بنفسه (هكذا) أي كما روى سفيان

عن منصور عن مجاهد عن أسيد بن ظهير عن رافع بن خديج (رواه شعبة

ومفضل بن مهمل عن منصور) عن مجاهد عن أسيد عن رافع ، فهؤلاء الثلاثة

جعلوه من مسند رافع بن خديج ، وكذا رواه جرير عن منصور مثل رواية

سفيان ، وكذا سميد بن عبد الرحمن عن مجاهد ورواية هؤلاء كلهم عند النسائي

وأما عبد الحميد بن جرير فرواه عن أبيه عن رافع بن أسيد بن ظهير عن أبيه

أسيد بن ظهير فجعله من مسند أسيد بن ظهير ، وروايته عند النسائي . وإلى

هذا الاختلاف أشار المؤلف للإمام والله أعلم (قال شعبة) أي في بعض روايته (أسيد

ابن أخى رافع بن خديج) ولم يذكر شعبة في بعض روايته هذا اللفظ ، بل قال

أسيد بن ظهير كما عند النسائي . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

(أخبرنا أبو جعفر الخطمي) بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء اسمه حمير بن

يزيد (أنا وعلاماً) أنا ضمير مرفوع استعير للمنصوب (شيء) مبتدأ خبره بلغنا -

قال رافعٌ: فأخذنا زرعنا ورددنا إلى يد النفقة، قال سعيدٌ: أفقر أخاك  
أو أكره بالدرهم.

٣٣٨٤ — حدثنا مسددٌ أخبرنا أبو الأخوصِ أخبرنا طارقُ بنُ عبيد  
الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال: « نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن الحاقلة والمزابنة وقال: إنما يزرع ثلاثة: رجل  
له أرض فهو يزرعها، ورجل منسح أرضاً فهو يزرع ما منسح، ورجل  
استكرى أرضاً يذهب أو فضة. »

قال أبو داود: قرأتُ على سعيد بن يعقوب الطالقاني، قلتُ له:  
حدثكم ابن المبارك عن سعيد أبي شجاع قال حدثني عثمان بن سهل بن  
رافع بن خديج قال: لما لي كنيسة في حجر رافع بن خديج وحجبتُ معه  
فجاءه أخى عمران بن سهل فقال: أكرمتنا أرضاً فلانة بمائتي درهم،

— ( بها ) أى بالمزاعة (وردوا عليه) أى على الفلان (أفقر أخاك) أى أعمره  
أرضك للمزاعة، وأصل الإفقار فى إعارة الظهر، يقال أفقرت الرجل بعمرى  
إذا أعمرته ظهراً للركوب. قاله الخطابي (أو أكره) أمر للمخاطب من الإكراه  
والضمير المنصوب لأخاك. قال المنذرى: وأخرجه النسائي (عن الحاقلة) هى  
اكتراء الأرض بالخطئة كذا فسر فى الحديث، وقيل هى المزاعة على نصيب  
معلوم كالثلث والربع ونحوهما، وقيل بيع الطعام فى سنبلة بالبر، وقيل بيع  
الزرع قبل إدراكه. قاله فى الجمع (والمزابنة) هى بيع الرطب فى رؤس النخل  
بالتمر (ورجل منسح أرضاً) أى أعطى عارية قال المنذرى: وأخرجه النسائي مسنداً  
ومرسلاً، وأخرجه ابن ماجه (قال حدثني عثمان بن سهل) قال فى الأطراف: —

فقال : دَعَاهُ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاسٍ [ كِرَاءٍ ] الْأَرْضِ ،  
 ٣٣٨٥ — حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ  
 أَخْبَرَنَا بُسَيْكِرٌ - يَعْنِي ابْنَ عَامِرٍ - عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ قَالَ حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ  
 خَدِيجٍ أَنَّهُ زَرَعَ أَرْضًا فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَسْقِيهَا فَسَأَلَهُ  
 لِمَنِ الزَّرْعُ وَلِمَنِ الْأَرْضُ ؟ فَقَالَ : زَرْعِي بِيَدِي وَعَمَلِي لِيَ الشَّطْرُ وَلِبَنِي  
 فَلَانَ الشَّطْرُ ، فَقَالَ : أَرَبَيْتُمَا فَرُدَّ الْأَرْضَ عَلَى أَهْلِهَا وَخُذْ نَفَقَتَكَ .

— والصواب عيسى بن سهل كما رواه النسائي (معه) أي مع رافع (عمران بن سهل)  
 بدل من أخى ( عن كرى الأرض ) وفى بعض النسخ « عن كراء الأرض »  
 قال المنذرى : وأخرجه النسائي ، وقال عيسى بن سهل بن رافع وهو الصواب .  
 (فقال أرييتما) أى أتيتما بالربا أى بالعقد الغير الجائز . وهذا الحديث يقتضى  
 أن الزرع بالعقد الفاسد ملحق فى أرض الغير بإذنه . ثم قيل إن حديث رافع  
 مضطرب فيجب تركه والرجوع إلى حديث خبير ، وقد جاء أنه صلى الله عليه  
 وسلم عامل أهل خيبر شطرا ما يخرج منها من تمر أو زرع وهو يدل على جواز  
 المزارعة وبه قال أحمد وأبو يوسف ومحمد . وكثير من العلماء أخذوا بالمنع مطلقاً  
 أو إلا تبعاً للمساقاة . كذا فى فتح الودود . قال القارى : والفردى على قولها  
 انتهى . قال النووى : وتأولوا أى القائلون بجواز المزارعة أحاديث النهى  
 تأويلين ، أحدهما حملها على إجارتها بما على الماذيانات ، أو بزرع قطعة معينة أو  
 بالثلث والرابع ونحو ذلك كما فسره الرواة فى هذه الأحاديث التى ذكرناها ،  
 والثانى حملها على كراهة التنزيه والإرشاد إلى إمارتها ، وهذان التأويلان لا بد  
 منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث وقد أشار إلى هذا القأويل الثانى —

### ٣٣ - باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها

٣٣٨٦ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ

عَطَاءٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ » .

- البخارى وغيره انتهى قال المذرى : فى إسناده بكير بن عامر البجلي السكونى وقد تكلم فيه غير واحد .

### ( باب فى زرع الأرض بغير إذن صاحبها )

(من زرع فى أرض قوم إلخ) فيه دليل على أن من غصب أرضاً وزرعها -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وليس مع من ضاعف الحديث حجة ، فإن رواته محتج بهم فى الصحيح ، وهم أشهر من أن يسأل عن توثيقهم وقد حسنه إمام المحدثين أبو عبد الله البخارى والترمذى بعده ، وذكره أبو داود ولم يضعفه فهو حسن عنده ، واحتج به الإمام أحمد وأبو عبيد وقد تقدم شاهده من حديث رافع بن خديج فى قصة « الذى زرع فى ارض ظهير بن رافع - فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحاب الأرض أن يأخذوا الزرع ويردوا عليه نفقته » وقال فيه لأصحاب الأرض « خذوا زرعكم » فجعله زرعاً لهم ، لأنه تولد من منفعة أرضهم ، فتولده فى الأرض كمتولد الجنين فى بطن أمه . ولو غصب رجل فلا فائزاه على ناقته أو رمكته لكان الولد لأصاحب الأنثى ، دون صاحب الفعل ، لأنه إنما يكون حيواناً من حرثها ، ومنى الأب لما لم يكن له قيمة أهدره الشارع ، لأن عصب الفعل لا يقابل بالعوض . ولما كان البذر مالا متقوماً رد على صاحبه قيمته ، ولم يذهب عليه باطلا ، وجعل الزرع لمن يكوّن فى أرضه ، كما يكون الولد لمن يكون فى بطن أمه ورمكته وناقته ، فهذا محض القياس لو لم يأت فيه حديث ، فمثل هذا الحديث الحسن ، الذى له شاهد من السنة على مثله - وقد تأيد بالقياس الصحيح - من حجج الشريعة ، وبالله التوفيق .

— كان الزرع للمالك للأرض وللغاصب ما غرمه في الزرع يسلمه له مالك الأرض قال الترمذى : والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق . قال ابن رسلان في شرح السنن : وقد استدل به كما قال الترمذى أحمد على أن من زرع بذراً في أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو إما أن يسترجعها مالئكمها ويأخذها بعد حصاد الزرع ، أو يسترجعها والزرع قائم قبل أن يحصد ، فإن أخذها مستحقها بعد حصاد الزرع فإن الزرع لغاصب الأرض لا نعلم فيها خلافاً ، وذلك لأنه نماء ماله وعليه أجرة الأرض إلى وقت التقسيم ، وضمان نقص الأرض وتسوية حفرها . وإن أخذ الأرض صاحبها من الغاصب والزرع قائم فيها لم يملك لإجبار الغاصب على قلعه وخير المالك بين أن يدفع إليه نفقته ويكون الزرع له أو يترك الزرع للغاصب ، وبهذا قال أبو عبيد . وقال الشافعى وأكثر الفقهاء : إن صاحب الأرض يملك لإجبار الغاصب على قلعه ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم « ليس لعرق ظالم حق » ويكون الزرع للمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراء الأرض . ومن جملة ما استدل به الأولون ما أخرجه أحمد وأبو داود « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى زرعاً في أرض ظهير فأعجبه » الحديث ، وقد تقدم آتفاً ، فدل على أن الزرع تابع للأرض .

قال الشوكانى : ولا يخفى أن حديث رافع بن خديج أخص من قوله « ليس لعرق ظالم حق مطلقاً ، فيبنى العام على الخاص ، وهذا على فرض أن قوله صلى الله عليه وسلم « ليس لعرق ظالم حق » يدل على أن الزرع لرب البذر ، فيكون الراجع ما ذهب إليه أهل القول الأول من أن الزرع لمصاحب الأرض إذا استرجع أرضه والزرع فيها ، وأما إذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضاً لرب الأرض ، ولكنه إذا صح الإجماع على أنه للغاصب كان مخصصاً لهذه الصورة .

— وقد روى عن مالك وأكثر علماء المدينة مثل ما قاله الأولون .

وقال ابن رسلان : إن حديث « ليس لعرق ظالم حق » ورد في الفرس الذي له عرق مستطيل في الأرض ، وحديث رافع ورد في الزرع ، فيجمع بين الحديثين ويعمل بكل واحد منهما في موضعه انتهى .

ولسكن قال الشوكاني : ما ذكرناه من الجمع أرجح لأن بقاء العام على الخاص أولى من المصير إلى قصر العام على السبب من غير ضرورة ( وله نفقته ) أى للغاصب ما أنفق على الأرض من المؤنة في الحرث والسقي وقهمة البذر وغير ذلك وقيل المراد بالنفقة قيمة الزرع فتقدر قيمته ويسامها المالك والظاهر الأول .

قال الإمام أبو سليمان الخطابي بعد ما ضعف الحديث ويشبه أن يكون معناه لو صح وثبت على العقوبة والحرمان للغاصب ، والزرع في قول عامة الفقهاء لصاحب البذر لأنه تولد من عين ماله وتكون منه ، وعلى الزارع كراء الأرض غير أن أحمد بن حنبل كان يقول إذا كان الزرع قائماً فهو لصاحب الأرض ، فأما إذا حصد فإنما يكون له الأجرة .

وحكى ابن المنذر عن أبي داود قال سمعت أحمد بن حنبل سئل عن حديث رافع بن خديج فقال عن رافع ألوان ، ولكن أبا إسحاق زاد فيه زرع بغير إذنه وليس غيره يذكر هذا الحرف انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى حسن غريب لا نعرف من حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله قال وسألت محمد بن إسماعيل يعنى البخارى عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن ، وقال لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك .

وقال الخطابي : هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث ، وحديثى —



٣٤ - باب في الخبارة

٣٣٨٧ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا إسماعيل ح وأخبرنا مسدد أن حماداً وعبد الوارث حدثناهم كلهم عن أيوب عن أبي الزبير قال عن حماد

— الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الجمال أنه يفكر هذا الحديث ويضعفه ويقول لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحاق وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئاً ، وضعفه البخاري أيضاً ، وقال تفرد بذلك شريك عن أبي إسحاق ، وشريك يهم كثيراً أو أحياناً .  
وقال الخطابي أيضاً : وحكى ابن المنذر عن أبي داود قال سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن حديث رافع بن خديج فقال عن رافع ألوان ، ولكن أبا إسحاق زاد فيه : « زرع بغير إذنه » وليس غيره يذكر هذا الحرف انتهى كلام المنذري .

(باب في الخبارة)

قال النووي : الخبارة والمزارة متقاربتان وما المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومه ، لكن في المزارة يكون البذر من مالك الأرض ، وفي الخبارة يكون البذر من العامل هكذا قاله جمهور أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعي ، وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة هما بمعنى انتهى .  
— (أخبرنا إسماعيل) هو ابن عليّة كما عند مسلم (أن حماداً) هو ابن زيد —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

الخبارة التي نهاهم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي التي كانوا يفعلونها من الخبارة الظالمة الجائرة ، وهي التي جاءت مفسرة في أحاديثهم . ومطلق النهي إنما ينصرف إليها دون ما فعله هو وخلفاؤه وأصحابه من بعده ، كما بيناه .

وَسَعِيدِ بْنِ مَيْمَنٍ ثُمَّ اتَّفَقُوا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُحَاكَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمَعَاوَةِ ، قَالَ عَنْ حَمَادٍ وَقَالَ أَحَدُهُمَا وَالْمَعَاوَةِ ، وَقَالَ الْآخَرُ بَيْعُ السَّنِينَ ، ثُمَّ اتَّفَقُوا ، وَهِيَ الثَّنْيَا ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا . »

-- (حدثاهم) ضمير الثنية يرجع إلى حماد وعبد الوارث ، وضمير الجمع إلى مسدد وغيره ممن رواه عنهما كعبيد الله بن عمر القواريري ومحمد بن عبيد العنبري فإنهما رواه أيضاً عن حماد بن زيد كمسدد وروايتهما عن مسدد مسلم (كلهم) أى إسماعيل وحماد وعبد الوارث (عن أبى الزبير) عن جابر بن عبد الله (قال) أى مسدد فى روايته (عن حماد) بن زيد (وسعيد بن ميماء) فقرن حماد بن زيد بأبى الزبير سعيد بن ميماء ، ولفظ مسلم من طريق القواريري حدثنا حماد بن زيد قال أخبرنا أيوب عن أبى الزبير ، وسعيد بن ميماء عن جابر بن عبد الله (ثم اتفقوا) أى قال كلهم عن جابر بن عبد الله (عن المحاقلة) .

قال فى النهاية : محاقلة مختلف فيها قيل هى اكتراء الأرض بالحفظة ، هكذا جاء مفسراً فى الحديث وهو الذى يسميه الزراعون الحارثة ، وقيل هى المزارعة على نصيب معلوم كالثلث والربع ونحوهما ، وقيل هى بيع الطعام فى سنبله بالبر ، وقيل بيع الزرع قبل إدراكه وإنما نهى عنها لأنها من المسكيل ولا يجوز فيه إذا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل ويدأ بيد ، وهذا مجهول لا يدرى أيهما أكثر انتهى .

وتقدم أيضاً معناه فى الباب الذى قبله (والمعاوطة) هى بيع السنين وتقدم معناه فى باب بيع السنين (قال) أى مسدد (عن حماد) بن زيد (قال أحدهما) أى أبو الزبير أو سعيد بن ميماء فقال أحدهما لفظ المعاوطة وقال الآخر لفظ بيع السنين (ثم اتفقوا) كلهم على هذا اللفظ أى ونهى عن الثنيا وتقدمت رواية مسدد — د

٣٣٨٨ — حدثنا عمر بن يزيد السيمارى أبو حفص أخبرنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة وعن المحاقلة وعن الثنيا إلا أن يعلم [ تعلم ] » .

٣٣٨٩ — حدثنا يحيى بن معين أخبرنا ابن رجا — يعني المكي — قال ابن خنيم حدثني عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من لم يذر المخبرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله » .

— عن حماد عن أهب عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء في باب بيع السنين ( وعن الثنيا ) أى الاستثناء المجهول ، كأن يقول بعتك هذه الصبرة إلا بعضها ، وهذه الأشجار والأغنام والقياب ونحوها إلا بعضها ، فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول ، وأما إذا كان الاستثناء معلوماً فيصح البيع باتفاق العلماء . قاله النووي ( ورخص في العرايا ) تقدم شرحه في باب العرايا .  
قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه .

( السيارى ) بفتح السين المهملة والياء المشددة بعدها منسوب إلى سيار هو من أجداده ( وعن الثنيا إلا أن يعلم ) أى إلا أن يكون الاستثناء معلوماً ، كأن يقول بعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة فيصح البيع .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

( قال ) أى ابن رجا ( ابن خنيم حدثني ) مبتدأ وخبر ( من لم يذر المخبرة ) أى لم يتركها وهى العمل على أرض ببعض ما يخرج منها ( فليؤذن ) بصيغة —

٣٣٩٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مُهْرَبُ بْنُ أَيُّوبَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُخَابَرَةِ . قُلْتُ : وَمَا الْمُخَابَرَةُ ؟ قَالَ : أَنْ تَأْخُذَ [ يَأْخُذَ ] الْأَرْضَ بِنِصْفٍ أَوْ ثُلُثٍ أَوْ رُبْعٍ » .

### ٣٥ - باب في المساقاة

٣٣٩١ - حدثنا أحمد بن حنبل أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ

— المجهول أى ليخبروا بالفارسية آكاه كرده شود والحديث فيه تهديد وتغليظ ووجه النهى أن منفعة الأرض ممكنة بالإجارة فلا حاجة للعمل عليها ببعض ما يخرج منها . قاله المناوى . والحديث سكت عنه المنذرى .

( قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة الخ ) قال الإمام ابن تيمية في المنقعي : وما ورد من النهى المطلق عن المخابرة والمزارة يحمل على ما فيه مفسدة كما بينته هذه الأحاديث أى التى ذكرها أو يحمل على اجتنابها ندباً واستحباباً ، فقد جاء ما يدل على ذلك ، فروى عمرو بن دينار قال « قلت لطاوس لو تركت المخابرة فإنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها ، فقال إن أهلهم يعنى ابن عباس أخبرنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها وقال : لأن يمنع أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً » رواه أحمد والبخارى . والحديث سكت عنه المنذرى .

### ( باب في المساقاة )

هى أن يدفع صاحب النخل نخله إلى الرجل ليعمل بما فيه صلاحها وصلاح ثمرها ويكون له الشطر من ثمرها وللعامل الشطر فهوكون من أحد الشقين —

نَافِيعَ عَنْ ابْنِ عُمرَ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرِ أَوْ زَرْعٍ » .

٣٣٩٢ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ اللَّيْثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَهْدِ الرَّحْمَنِ

— يَعْنِي ابْنَ غَنْجٍ — عَنْ نَافِيعَ عَنْ ابْنِ عُمرَ « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَطَرُ ثَمَرَتِهَا » .

— رَقَابُ الشَّجَرِ وَمِنْ الشَّقِ الْآخِرِ الْعَمَلُ كَالْمَزَارَعَةِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ .

( بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ ) أَيْ بِنِصْفِهِ ، وَفِيهِ بَيَانُ الْجُزْءِ الْمَسَاقِيِّ عَلَيْهِ مِنْ نِصْفِ أَوْ رِيعٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمَعْلُومَةِ فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَجْهُولٍ كَقَوْلِهِ عَلَى أَنْ لَكَ بَعْضُ الثَّمَرِ ( مِنْ ثَمَرٍ ) بِالْمَثَلَةِ إِمَّا شَارَةً إِلَى الْمَسَاقَاةِ ( أَوْ زَرْعٍ ) إِمَّا شَارَةً إِلَى الْمَزَارَعَةِ .  
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمَسَاقَاةِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَجَمِيعُ فَهْمَاءِ الْحَدِيثِينَ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَجَاهِرِ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ . قَالَ الدُّوَيْدِيُّ .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَخَالَفَ أَمَّا حَنِيفَةُ صَاحِبَاهُ فَقَالَا بِقَوْلِ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْتَهَى .  
قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .

( يَعْنِي ابْنَ غَنْجٍ ) يَفْتَحُ الْمَعْجَمَةَ وَالتَّنُونُ بَعْدَهَا جِيمٌ مَقْبُولٌ مِنَ السَّابِعَةِ . قَالَهُ فِي التَّقْرِيبِ ( وَأَرْضَهَا ) أَيْ أَرْضَ خَيْبَرَ ( عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا ) أَيْ يَسْعَوْا فِيهَا بِمَا —

قَالَ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَقْسَمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ . قَالَ : لَا . فَقَالُوا : تَكْفُونَا الْمُونَةَ ، وَنَشْرُكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ . قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا »

٣٣٩٣ - حدثنا أيوب بن محمد الرقي أخبرنا مهران بن أيوب أخبرنا  
 [ أنبأنا ] جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ميسم عن ابن عباس  
 قال : « افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر واشترط أن له الأرض  
 وكل صفراء وبياض . قال أهل خيبر : نحن أعلم بالأرض منكم فأعطناها  
 على أن لكم نصف الثمرة ولنا نصف ، فزعم أنه أعطاهم على ذلك ،  
 فلما كان حين يصرم النخل بعث إليهم عهد الله بن رواحة فحزر  
 عليهم النخل وهو الذي يسميه أهل المدينة الخرص ، فقال في ذه كذا وكذا  
 قالوا : أكرثت علينا يا ابن رواحة ، قال : فأنا إلى حزر النخل وأعطيتكم  
 نصف الذي قلت ، قالوا : هذا الحق وبه تقوم السماء والأرض قد رضيتم  
 أن نأخذ بالذي قلت . »

— فيه عمارة أرضها وإصلاحها ويستعملوا آلات العمل كلها من الفأس والمنجل  
 وغيرهما ( شطر ثمرتها ) أى نصفها ، وكان المراد من الثمرة ما يعم الزرع .  
 قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

( أخبرنا جعفر بن برقان ) بضم الموحدة وسكون الراء ( أن له ) أى للنبى  
 صلى الله عليه وسلم ( وكل صفراء ) أى الذهب ( وبياض ) أى الفضة ( بصرم  
 النخل ) أى يقطع نمرها ويحد ، والصرام قطع الثمرة واجتفاؤها ( عهد الله بن  
 رواحة ) بفتح الراء ( لحزر عليهم النخل ) بتقديم الزاى على الراء ، والحزر هو  
 الخرص والتقدير ( فقال ) أى ابن رواحة ( فى ذه ) أى فى هذه الفخلات ( ألى )  
 بصيغة المفعول من الولاية ( قالوا ) أى أهل خيبر ( هذا الحق وبه تقوم السماء  
 والأرض ) أى بهذا الحق والعدل قامت السماوات فوق الرؤس بفور حمد ،  
 والأرض استقرت على الماء تحت الأقدام .

٣٣٩٤ - حدثنا علي بن سهل الرَّمْلِيُّ حدثنا زَيْدُ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءَ  
عن جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ ، قَالَ فَحَزَرَ وَقَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ وَكُلَّ  
صَفَرَاءَ وَبَيْضَاءَ - يَعْنِي الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ لَهُ .

٣٣٩٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ أَخْبَرَنَا كَثِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ  
هِشَامٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ أَخْبَرَنَا مَيْمُونٌ عَنْ مِقْسَمٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ فَقَدْ كَرَّ نَحْوَ حَدِيثِ زَيْدٍ قَالَ : فَحَزَرَ النَّخْلَ  
وَقَالَ : فَأَنَا إِلَى جِذَازِ النَّخْلِ وَأَعْطِيكُمْ نِصْفَ الَّذِي قُلْتُ .

— وفيه الدليل على العمل بخبر الواحد ، إذ لو لم يجب به الحكم ما بعث  
صلى الله عليه وسلم ابن رواحة وحده . وفي الموطأ « فجمعوا حُلُمًا من حل نسايمهم  
فقالوا هذا لك وخفف عفا وتجاوز في القسمة ، فقال يا معشر اليهود والله إنكم  
لمن أبغض خلق الله إلى وما ذاك بمأمل أن أحيف عليكم . أما الذي عرضتم  
من الرشوة فإنها سحت وإننا لا نأكلها ، قالوا بهذا قامت السماوات والأرض .  
قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

( قال لغز ) أى من غير ذكر النخل ( يعنى الذهب والفضة ) أى يريد  
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله صفراء وببيضاء الذهب والفضة ( له ) أى للنبي  
صلى الله عليه وسلم ( فأنا إلى ) بصيغة المتكلم ( جذاز النخل ) بكسر الجيم  
وفتحها وبذالين معجمتين أى قطع ثمرها وصرامه . قلت : وهذه الأحاديث هى  
عمدة من أجاز المزارعة والخابرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك واستمراره  
على عهد أبى بكر إلى أن أجلاهم عمر ، وفيها دلالة على جواز المساقاة فى النخل  
والكروم وجميع الشجر الذى من شأنه أن يثمر بجزء معلوم يحمل للعامل من  
الثمرة ، وبه قال الجمهور .

### ٣٦ — باب في الخرص

٣٣٩٦ — حدثنا يحيى بن معين أخبرنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيختر من النخل حين يطيب [ تطيب ] قبل أن يؤكل منه ، ثم يُخِير اليهود [ يهود ] يأخذونه بذلك الخرص

— وقال أبو حنيفة وزفر : لا يجوز بحال لأنها إجارة بشمرة معدومة أو مجهولة . وأجاب من جوزه بأنه عقد على عمل في المال ببعض ثمائه فهو كالمضاربة ، لأن المضارب يعمل في المال بجزء من ثمائه وهو معدوم ومجهول ، وقد صح عقد الإجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك ها هنا أيضاً فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود . واستدل من أجازها في جميع الثمر بأن في بعض طرق رواية البخاري « بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر » وفي بعض روايته على أن لم الشطر من كل زرع ونخل وشجر .

واستدل بقوله « على شطر ما يخرج منها » لجوازه المساقاة بجزء معلوم لا مجهول .

واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقييده في الحديث بشيء من ذلك . وفيه دليل على جواز دفع الفخل مساقاة والأرض مزارعة من غير ذكر سنين معلومة ، فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء كذا في فتح الباري .

### ( باب في الخرص )

بفتح الخاء المعجمة وقد تكسر وبصاد مهملة هو حزر ما على النخلة من الرطب تماًراً ( قال أخبرني ) بصيغة المجهول ( فيختر من النخل ) بضم الراء أشهر —



أَمْ [ أَوْ ] يَذْفَعُونَهُ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ الْخَرْصِ لِكَيْ تُحْصَى الزَّكَاةُ قَبْلَ أَنْ تَوْكَلَ الثَّمَارُ وَتَفْرَقَ .

— من كسرهما (ثم يخرج اليهود إلخ) أى يخرج ابن رواحة يهود خيبر (إليهم) أى إلى المسلمين . وفى الموطأ « ثم يقول إن شئتم فلکم وإن شئتم فلی . قال فكانوا يأخذونه » أى إن شئتم فلکم كله وتضمنون نصيب المسلمين ، وإن شئتم فلنا كله وأضمن مقدار نصيبکم فأخذوا الثمرة كلها (لكي تحصى الزكاة) بصيغة المجهول فى الأفعال الثلاثة (وتفرق) الثمار فى حوائج الناس . ومراد عائشة رضى الله عنها أن ذلك البعث للخرص من رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان لإحصاء الزكاة لأن المساكين ليسوا شركاء معيّنين فلو ترك اليهود وأكلها رطباً والتصرف فيها أضر ذلك سهم المسلمين .

قال الزرقانى فى شرح الموطأ قال ابن مزین : سألت عيسى عن فعل ابن رواحة أيجوز للمتساقيين أو الشريكين ؟ فقال لا ولا يصاح قسمه إلا كيلاً إلا أن تختلف حاجتهما إليه فيقتسمانه بالخرص ، فتأول خرص ابن رواحة للقسمة خاصة .

وقال الهاجى : يحتمل أنه خرصها بتمييز حق الزكاة لأن مصرفها غير مصرف أرض العنوة لأنه يعطيها الإمام للمستحق من غنى وفقير فيسلم مما خافه عيسى وأنكره . وقوله فى رواية مالك « إن شئتم فلکم وإن شئتم فلی » حمله عيسى على أنه أسلم إليهم جميع الثمرة بعد الخرص ليضمنوا حصة المسلمين ، ولو كان هذا معناه لم يجز لأنه يبيع الثمر بالثمر بالخرص فى غير العرية وإنما معناه خرص الزكاة ، فسكانه قال إن شئتم أن تأخذوا الثمرة على أن تؤدوا زكاتها على ما خرصته وإلا فأنا أشتريها من الفىء بما يشتري به فيخرج بهذا الخرص وذلك معروف لمعرفتهم بسعر الثمر .

— وإن حمل على خرص القسمة لاختلاف الحاجة فمعناه إن شئتم هذا النصيب فلاكم وإن شئتم فلي يبين ذلك أن الثمرة ما دامت في رؤس الفخل ليس بوقت قسمة ثمر المسافة ، لأن على العامل جذها والقيام عليها حتى يجرى فيها السكول أو الوزن فثبت بهذا أن الخرص قبل ذلك لم يكن للقسمة إلا بمعنى اختلاف الأغراض .

وقال ابن عبد البر : الخرص في المسافة لا يجوز عند جميع العلماء لأن المسافقين شريكان لا يقسمان إلا بما يجوز به بيع الثمار بعضها ببعض وإلا دخلته المزابة .

قالوا وإنما بعث صلى الله عليه وسلم من يحرص على اليهود لإحصاء الزكاة ، لأن المساكين ليسوا شركاء معينين ، فلو ترك اليهود وأكلها رطباً والتصرف فيها أضر ذلك سهم المسلمين .

قالت عائشة « إنما أمر صلى الله عليه وسلم بالحرص لكي تحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار انتهى كلامه .

قلت : حديث عائشة فيه واسطة بين ابن جريج والزهرى ولم يعرف . قال المنذرى : في إسفاده رجل مجهول انتهى .

وقد رواه عبد الرزاق والدارقطنى بدون الواسطة المذكورة ، وابن جريج مدلس ، فاعلمه تركها تدليساً . وذكر الدارقطنى الاختلاف فيه فقال رواه صالح عن أبى الأخضر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة ، وأرسله معمر ومالك وعقيل ولم يذكروا أنها هريرة انتهى .

ويؤيده ما أخرجه الترمذى وابن ماجه والمؤلف عن عتاب بن أسيد أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يبعث على الناس من يحرص عليهم كرومهم ونمارم . وأخرج أيضاً أبو داود والترمذى والنسائى والدارقطنى عن عتاب قال —

— أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرص العنب كما يحرص النخل فتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ صدقة النخل تمراً » ومدار الحديث على سعيد بن المسيب عن عتاب وهو مرسل لأن عتاباً مات قبل مولد ابن المسيب ، وانفرد به عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن سعيد وليس بالقوى . قاله ابن عبد البر وفي النيل قال أبو داود : سعيد لم يسمم من عتاب ، وقال ابن قانع : لم يدركه ، وقال المنذرى : انقطاعه ظاهر لأن مولد سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر . وقال ابن السكن : لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه غير هذا ، وقد رواه الدارقطنى بسند فيه الواقدي ، فقال عن سعيد بن المسيب عن المسور بن مخرمة عن عتاب ابن أسيد . وقال أبو حاتم : الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عتاباً ، مرسل ، وهذه رواية عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري انتهى . لكن قال الزرقانى فى شرح الموطأ : ودعوى الإرسال بمعنى الإنقطاع مبنى على قول الواقدي إن عتاباً مات يوم مات أبو بكر الصديق ، لكن ذكر ابن جرير الطبرى أنه كان عاملاً لعمر على مكة سنة إحدى وعشرين ، وقد ولد سعيد لسنتين مضتا من خلافة عمر على الأصح ، فسماعه من عتاب ممكن فلا انقطاع .

وأما عبد الرحمن بن اسحاق فصدوق احتج به مسلم وأصحاب السنن انتهى . وأخرج أصحاب السنن عن سهل بن أبى حشمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا خرستم فخذوا وادعوا الثالث ، فإن لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع » وأخرجه ابن حبان والحاكم وصحاحه . قال الحاكم : وله شاهد بإسناد متفق على صحته أن عمر بن الخطاب أمر به . ومن شواهد ما رواه ابن عبد البر عن جابر مرفوعاً خففوا فى الحرص الحديث وفيه ابن لهيعة وأخرج أبو نعيم فى الصحابة —

٣٣٩٧ - حدثنا ابن أبي خلفٍ أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ سَاقِيٍّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ  
ابنِ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ : « لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ  
خَيْبَرَ فَأَقْرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا كَانُوا وَجَعَلَهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ  
فَهَمَّتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَخَرَصَهَا عَلَيْهِمْ » .

— من طريق الصلت بن زيهد بن الصلت عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمله على الخرص فقال اثبت لنا النصف وابق لهم النصف فإنهم يسرقون ولا تصل إليهم . وهذه الأحاديث كلها تدل على مشروعية الخرص في العنب والنخل وغيرها من الفواكه مما يمكن ضبطه بالخرص ، وكذا يدل على مشروعية الخرص في الزرع لمعوم قوله إذا خرصتم ، وقوله اثبت لنا النصف .

(لما أفاء الله) أى رد ، والفاء ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد ، وأصله الرجوع ( فأقرهم ) أى أهل خيبر أى أثبتهم ( وجعلها ) أى خيبر ( بينه وبينهم ) أى على التناصف كما فى الصحيحين عن ابن عمر أن النبی صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع ( فخرصها عليهم ) قال الزرقانى : أى لتمييز حق الزكاة من غيرها لاختلاف المصرفين ، أو لاقسمة لاختلاف الحاجة كما مر . وفيه جواز التخريص لذلك ، وبه قال الأكثر ، ولم يجزه سفيان الثورى بحال . وفيه جواز المساقاة ، ومعهما أبو حنيفة مستدلا بأن النبی صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر والأجرة هنا فيها غرر إذ لا يدري هل تسلم الثمرة أم لا ، وعلى سلامتها لا يدري كيف تكون وما مقدارها . وأجيب بأن حديث الجواز خاص والذهى عن الغرر عام والخاص يقدم على العام وقال إن الخبر إذا ورد على خلاف القواعد —

٣٣٩٨ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق ومحمد بن بكر  
قالا أنبأنا [حدثنا] ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن  
عبد الله يقول « خرصها ابن رواحة أربعين ألف وسقي وزعم أن اليهود  
أما خيرهم ابن رواحة أخذوا الثمر وعليهم عشرون ألف وسقي » .

— رد إلهما، وحديث الجواز على خلاف ثلاث قواعد، بيع الفرر، والإجارة  
بمجهول، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، والكل حرام لإجماعا. وأجيب  
بأن الخبر إنما يجب رده إلى القواعد إذا لم يعمل به، أما إذا عمل به قطعنا بإرادة  
معناه فيعتقد، ولا يلزم الشارع إذا شرع حكما أن يشرعه مثل غيره، بل له أن  
يشرع ماله نظير ومالا نظير له، فدل ذلك على أنها مستتناة من تلك الأصول  
للضرورة، إذ لا يقدر كل أحد على القيام بشجره ولا زرعه. وقال مالك: السفة  
في المساقاة أنها تكون في أصل كل نخل أو كرم أو زيتون أو رمان أو ما أشبه  
ذلك من الأصول جائز لا بأس به، على أن لرب المال نصف الثمر أو ثلثه أو  
ربعه أو أكثر من ذلك أو أقل، والمساقاة أيضا تجوز في الزرع إذا خرج من  
الأرض واستقل فعبز صاحبه عن سقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك أيضا  
جائز. انتهى كلام مالك.

ومعها الشافعي إلا في الدخل والكرم لأن ثمرها مأن من شجره يحيط النظر  
به. قال ابن عبد البر: وهذا ليس بيبين، لأن الكثرى والتين والرمان والآريج  
وشبه ذلك يحيط النظر بها وإنما العلة له أن المساقاة إنما تجوز فيما يحرص والحرص  
لا يجوز إلا فيما وردت به السفة فأخرجته عن المزينة كما أخرجت العرايا عنها  
الدخل والعنب خاصة انتهى كلامه. والحديث سكت عنه المنذرى.

(أربعين ألف وسقي) بفتح الواو وسكون السين هو ستون صاعا. والحديث

سكت عنه المنذرى.

## [ بسم الله الرحمن الرحيم ] أول كتاب الإجازة

### ١ - باب في كسب المعلم

٣٣٩٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ عَنْ مُعَيْرَةَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ الْأَسْوَدِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : « عَلَّمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَةِ الْقُرْآنَ وَالْكِتَابَ فَأَهْدَى إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ قَوْسًا فَقُلْتُ : لَيْسَتْ بِمَالٍ وَأُرْمِي عَلَيْهَا » [ عَنْهَا ] فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِاتِّبِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَأَسْأَلَنَّهُ فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْدَى إِلَى قَوْسٍ يَمِّنُ كُنْتُ أَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ وَلَيْسَتْ بِمَالٍ وَأُرْمِي عَلَيْهَا [ عَلَيْهَا ] فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى . قَالَ : إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تَطُوقَ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا .

### ( كتاب الإجازة )

بكسر الهمزة على المشهور وهي لفة لإسم للأجرة وشرها عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم . قاله القسطلاني .

### ( باب في كسب المعلم )

( الرواسي ) بضم الراء بعدها همزة خفيفة ( عن عبادة بن نسي ) بضم النون وفتح المهملة الخفيفة السكوني الشامي قاضي طبرية ثقة فاضل من الثالثة ( والكتاب ) أى الكتابة كذا قول ( قوساً ) أى أعطانيها هدية وقد عد ابن الحاجب القوس في قصيدته مما لا بد من تأنيته ( ليست بمال ) أى لم يعهد في العرف عد القوس —

— من الأجرة فأخذها لا يضر كذا في فتح الودود ( وليست بمال ) أى عظيم .  
قال الطيبي : الجملة حال ولا يجوز أن يكون من قوسا لأنها نكرة صرفة ،  
فيكون حالا من فاعل أهدى أو من ضمير المتكلم ، يريد أن القوس لم يعهد في  
التعارف أن تعد من الأجرة أو ليست بمال أقتنيه للبيع بل هى عدة . كذا في  
المراقبة ( أن تطوق ) بفتح الواو المشددة .

قال الخطابي : اختلف قوم من العلماء في معنى هذا الحديث وتأويله فذهب  
بعضهم إلى ظاهره فأروا أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير مباح وإليه ذهب  
الزهري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه ، وقال طائفة لا بأس به ما لم يشترط ،  
وهو قول الحسن البصري وابن سيرين والشمسي ، وأباح ذلك آخرون ، وهو  
مذهب عطاء ومالك والشافعي وأبي ثور ، واحتجوا بحديث سهل بن سعد أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل الذي خطب المرأة فلم يجد لها مهرأ «زوجتكما  
على ما معك من القرآن» وتأولوا حديث عبادة على أنه كان تبرع به ، ونوى  
الاحتساب فيه ولم يكن قصده وقت التعليم إلى طلب هوض ونفع فحذر النبي  
صلى الله عليه وسلم إبطال أجره وتوعده عليه ، وكان سبيل عبادة في هذا  
سبيل من رد ضاله لرجل أو استخرج له مئاعاً قد غرق في بحر تبرعاً وحسبة  
فليس له أن يأخذ عليه عوضاً ، ولو أنه طلب لذلك أجرة قيل أن يفعله حسبة  
كان ذلك جائزاً . وأهل الصفة قوم فقراء كانوا يمشون بصدقة الناس ، فأخذ  
المال منهم مكروه ودفعه إليهم مستحب

وقال بعض العلماء : أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالات ، فإذا كان في  
المسلمين غيره ممن يقوم به حل له أخذ الأجرة عليه لأن فرض ذلك لا يتعين عليه  
وإذا كان في حال أو في موضع لا يقوم به غيره لم تحل له الأجرة ، وعلى هذا  
يؤول اختلاف الأخبار فيه انتهى .

— وقال في فتح الودود : قال السيوطي أخذ بظاهر هذا الحديث قوم وتأوله آخرون ، وقالوا هو معارض بحديث « زوجتكم على ما معكم من القرآن » وحديث ابن عباس « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » .

وقال البيهقي رجال إسناد عبادة كلهم معروفون إلا الأسود بن ثعلبة فإنه لا نحفظ عنه إلا هذا الحديث وهو حديث مختلف فيه على عبادة ، وحديث ابن عباس وأبي سعيد أصح إسناداً معه انتهى .

قلت : المشهور عند المعارضة تقديم الحرم ، ولعلمهم يقولون ذلك عبدالتساوي لسنن كلام أبي داود يشير إلى دفع المعارضة بأن حديث ابن عباس وغيره في الطب ، وحديث عبادة في التعليم ، فيجوز أن يكون أخذ الأجرة جائزاً في الطب دون التعليم وقيل هذا تهديد على فوت العزيمة والإخلاص ، وحديث ابن عباس لبيان الرخصة انتهى ما في فتح الودود .

وأخرج البيهقي في سننه عن أبي الدرداء مرفوعاً « من أخذ على تعليم القرآن قوساً قلده الله مكانها قوساً من نار جهنم يوم القيامة » قال البيهقي : والحديث ضعيف .

وأخرج أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة مرفوعاً « من أخذ على القرآن أجراً فذلك حظه من القرآن » قال المناوي في إسناد كذاب .

وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي بن كعب وفي سننه أيضاً ضعف . قال المفسري : وأخرجه ابن ماجه ، وفي إسناد المغيرة بن زياد أبو هاشم الموصلي وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وتكلم فيه جماعة .

وقال الإمام أحمد : ضعيف الحديث حدث بأحاديث مفككة ، وكل حديث رفعه فهو منكر . وقال أبو زرعة الرازي لا يحتج بحديثه .



٣٤٠٠ - حدثنا عمرو بن عثمان وكثير بن عبيد قالاً أخبرنا بقية  
حدثني بشر بن عبد الله بن يسار ، قال حمرو : وحدثني عبادة بن نسي  
عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت نحو هذا الخبر ، والأول  
أتم ، فقلت : « ما ترى فيها يا رسول الله ؟ » فقال : بحرة بين كتفك  
تقلدتها أو تملقتهما .

## ٢ - باب في كسب الأطباء

٣٤٠١ - حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل  
عن أبي سعيد الخدري « أن رهطاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
انطلقوا في سفرة [سفر] سافروها فنزلوا بحى من أحياء العرب ، فاستضافوهم  
فأبوا أن يضيفوهم ، قال : فلدغ سيد ذلك الحى ، فشفوا له بكل شيء »

— ( بحرة ) في القاموس : البحرة الفار المتقدمة جمع بحر (تقلدتها) على بناء الفاعل  
أو المفعول ، كذا في بعض المواشى . قال المنذرى : وفي هذه الطريق بقية بن  
الوليد وقد تكلم فيه غير واحد .

## ( باب في كسب الأطباء )

جمع طبيب

( أن رهطاً ) في القاموس : الرهط قوم الرجل وقبيلته ، وهن ثلاثة أو سبعة  
إلى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه ( في سفرة  
سافروها ) أى في سرية عليها أبو سعيد الخدري كما عند الدارقطني ( فنزلوا ) أى  
ليلاً كما في الترمذى ( بحى ) أى قبيلة ( فاستضافوهم ) أى طلبوا منهم الضيافة  
( فأبوا ) أى امتنعوا ( أن يضيفوهم ) بفتح الضاد المعجمة وتشديد الضحمة ويروى —

لا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ ، فقال بَعْضُهُمْ : لَوْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ الَّذِينَ نَزَلُوا بِكُمْ  
لَعَلَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ يَنْفَعُ صَاحِبَكُمْ ، فقال بَعْضُهُمْ : إِنْ  
سَيَدْنَا لَدَغَ فَشَفِينَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ فَلَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ فَهَلْ هُنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ  
يَشْفِي صَاحِبَنَا - بِمَعْنَى رُقِيَّةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : إِنِّي لَأَرْزُقِي وَلَكِنْ  
اسْتَغْضَفْنَاكُمْ فَأَبَيْتُمْ أَنْ تُضَيِّفُونَا ، مَا أَنَا بِرَاقٍ حَتَّى تَجْمَعُوا لِي جُمْلًا . فَجَمَعُوا  
لَهُ قَطِيعًا مِنَ الشَّاءِ ، فَأَتَاهُ فَقَرَأَ عَلَيْهِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَبِتَقْلٍ [ تَقْلٍ ] حَتَّى

— يَضْمُومٌ بِكسر الضاد والتخفيف قاله القسطلاني (فلدخ) بضم اللام وكسر الدال  
المهملة وبالتين المعجمة مبنياً للمفعول أى لسمع (شهد ذلك الحى) أى بمقرب كافى  
الترمذى ، ولم يسم سيد الحى (فشفوا له) بفتح الشين المعجمة والفاء وسكون  
الواو ، أى طلبوا له الشفاء أى عاجلوه بما يشفيه قاله القسطلاني .

وقال الخطابى : معناه عاجلوه بكل شىء مما يستشفى به ، والعرب تضع الشفاء  
موضع العلاج . انتهى (رقية) الرقية كلام يستشفى به من كل عارض . قال فى  
القاموس : والرقية بالغنم العودزة والجمع رقى ، ورقاه رقيقاً ورقياً ورقية نفث فى  
عودته (فقال رجل من القوم) هو أبو سعيد الراوى كافى بعض روايات مسلم  
(إنى لأرقى) بفتح الهمزة وكسر القاف (جعلاً) بضم الجيم وسكون الميم هو  
ما يعطى على العمل (قطيعاً من الشاء) قال ابن التين : القطيع هو الطائفة من  
الغنم ، وتعقب بأن القطيع هو الشىء المنقطع من غنم كان أو غيرها .

وفى رواية للبخارى «إنا نعطيكم ثلاثين شاة» وهو مناسب لعدد الرهط  
المذكور سابقاً ، فسكانهم جعلوا لكل رجل شاة (فقرأ عليه) أى على اللدغ  
(بأم الكتاب) أى الفاتحة ، وفى رواية أنه قرأها سبع مرات ، وفى أخرى

بِرًا كَأَنَّمَا أُنْشِطَ مِنْ عِقَالٍ ، قال : فَأَوْفَاهُمْ جُعْلَهُ [ جُعْلُهُمُ ] الَّذِي صَالَحُوهُ  
[ صَالَحُوهُمْ ] عَلَيْهِ ، فقالوا : اقْتَسِمُوا [ اقْسِمُوا ] فقال الَّذِي رَقِيَ : لَا تَفْعَلُوا  
حَتَّى نَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَسْتَأْمِرُهُ ، فَغَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
مِنْ أَيْنَ عَلِمْتُمْ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ . أَحْسَنْتُمْ وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسْمِهِمْ .

— ثلاث مرات ، والزيادة أرجح (ويقفل) بضم الفاء وكسرها أى بفتح نفخا  
معه أدنى بزاق .

قال ابن أبي جرة : محل التغل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصيل بركة  
القراءة في الجوارح التي يمر عليها الريق انتهى .

وفي بعض النسخ تغل بصيغة الماضي ( كَأَنَّمَا أُنْشِطَ ) بصيغة المجهول  
من باب الإفعال ( من عقال ) بكسر العين المهملة وبعدها كاف حبل يشد به  
ذراع البهيمة .

قال الخطابي : أى حل من وثاق ، ويقال نشطت الشيء إذا شدته وأنشطته  
إذا فككته والأنشوط الحبل الذي يشد به الشيء ( فأوفاهم ) الضمير المرفوع  
لسيد ذلك الحى والمنصوب للرهط من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

قال في القاموس : وفي فلاناً حقه أعطاه وإفياً كوفاه وأوفاه ( لانفعلوا ) أى  
ما ذكرتم من القسمه ( أحسنتم ) أى في الرقية أو في توقفكم عن التصرف في  
العمل حتى استعأذتموني أو أعم من ذلك ( واضربوا ) أى اجعلوا ( لى معكم  
بسهم ) أى نصيب ، والأمر بالقسمه من باب مكارم الأخلاق وإلا فالجميع للراقي  
ولأنما قال اضربوا لى تطليبا لقلوبهم ومبالغة في أنه حلال لا شبهة فيه .

قال النووي : هذا تصريح لجواز أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة والذكر —

٣٤٠٢ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام  
ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أخيه معبد بن سيرين عن أبي سعيد  
الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث .

٣٤٠٣ - حدثنا عبيد الله بن مُمَاذٍ أخبرنا أبي أخبرنا شعبه عن عبد الله  
ابن أبي السّفر عن الشّعبي عن خارجة بن الصّلت عن حماد أنه مرّ بقومٍ  
فأتوه فقالوا: إنك جئت من عند هذا الرجل بخير . فارتق لنا هذا الرجل  
فأتوه برجلٍ معتوهٍ في القيود . فرآه بأمر القرآن ثلاثة أيامٍ غدوةً وعشيّةً

— وأنها حلال لا كراهة فيها وكذا الأجرة على تعليم القرآن ، وهذا مذهب  
الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور وآخرين من السلف ومن بعدهم ،  
ومنعها أبو حنيفة في تعليم القرآن وأجازها في الرقية انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن  
ماجه بغيره .

( عن أخيه معبد بن سيرين ) الأنصارى البصرى أكبر إخوته ثلثة ( بهذا  
الحديث ) أى المتقدم .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم بغيره حديث أبي التوكّل .

( عن خارجة بن الصّلت ) بفتح فسكون ، وفى بعض النسخ خارجة بن أبي  
الصّلت بزيادة لفظ أبى وهو غلط ( من عند هذا الرجل ) أى الرسول صلى الله  
تعالى عليه وسلم ( بخير ) أى بالقرآن وذكر الله ( برجلٍ معتوه ) أى مجنون .  
وفى المغرب هو ناقص العقل ، وقيل المدهوش من غير جنون ذكره القارى .  
وفى الجميع : المعتوه هو المجنون المصاب بمقله وقد عته فهو معتوه ( غدوة وعشيّة ) —

وَكَلَّمَا خَتَمَهَا جَمَعَ بِرْزَاقَهُ ، ثُمَّ تَقَلَّ ، فَكَأَنَّمَا أُنْشِطَ مِنْ هِغَالٍ ، فَأَعْطَوْهُ شَيْئًا ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَهُ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلُّ فَلَعَمَزِي لَمَنْ أَكَلَ بَرْقِيَةً بَاطِلٍ ، لَقَدْ أَكَلْتُ بَرْقِيَةً حَقًّا .

— أى أول النهار وآخره أو نهاراً وليلاً (وكلا ختمها) أى أم القرآن (جمع بزاقه) بضم الواو وحده ماء الفم (كل) أمر من الأكل (فلعمرى) بفتح العين أى لحياتي واللام فيه لام الابتداء ، وفي قوله (لمن أكل برقية باطل) جواب القسم أى من الناس من يأكل برقية باطل ، كذا ذكر السكواكب والاستعانة بها وبالجن (لقد أكلت برقية حق) أى بذكر الله تعالى وكلامه .

ولإنما حلف بعمره لما أقسم الله تعالى به حيث قال : ﴿ لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ .

قال الطيبي : لعله كان مأذوناً بهذا الإقسام وأنه من خصائصه لقوله تعالى : ﴿ لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ .

قيل : أقسم الله تعالى بحياته وما أقسم بحياة أحد قط كرامة له . ومن في « لمن أكل » شرطية ، واللام موطئة للقسم ، والثانية جواب للقسم ساد مسد الجزء أى لعمرى لأن كان ناس يأكلون برقية باطل لأن أكلت برقية حق ، وإنما أتى بالماضي في قوله أكلت بعد قوله كل دلالة على استحقاقه وأنه حق ثابت وأجرته صحبة ، كذا في المرقاة للقارى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى . وعم خارجة هو علاقة بن سحار [بضم الصاد وتخفيف الحاء المهملة] القميمى السليطى له صحبة ورواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٩ — عون المعبود ٩)

### ٣ - باب في كسب الحجام

٣٤٠٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا أبان عن يحيى عن

إبراهيم بن عبد الله - يعنى ابن قارظ - عن السائب بن يزيد عن رافع  
ابن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ  
وَمَنْ السَّكْلَبِ خَبِيثٌ ، وَمَهْرُ الْبَغْيِ خَبِيثٌ » .

— عليه وسلم وقيل اسمه العلاء ، وقيل عبد الله ، وقيل علاثة ، ويقال سحار [ أى  
بالسين المهملة ] بالتخفيف والأول أكثر انتهى كلام المنذرى .

#### ( باب في كسب الحجام )

( كسب الحجام خبيث ) أى حرام ( ومهر البغى ) بفتح الموحدة وكسر  
المعجم . تشديد الياء وهو فاعول فى الأصل بمعنى الفاعلة من بغت المرأة بغاء  
بالكسر إذا زنت ، ومفسه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا فِتْيَانَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ ﴾  
ومهر البغى هو ما تأخذه الزانية على الزنا ، وسماه مهراً لكونه على صورته ،  
وهو حرام بإجماع المسلمين .

وأما ثمن السكلب فى حرمة اختلاف وسيجيء ببيانه فى بابه . وأما كسب  
الحجام ففيه أيضاً اختلاف ، فقال بعض أصحاب الحديث على ما فى الفيل إنه  
حرام ، واستدلوا بهذا الحديث وما فى معناه ، وذهب الجمهور إلى أنه حلال ،  
واستدلوا بحديث ابن عباس وحديث أنس الآتين فى الباب وقالوا إن المراد  
بالخبث فى قوله « كسب الحجام خبيث » المسكروه تنزيهاً لدناءته وخسته لا الحرم  
كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتِمِّمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنَفِّقُونَ ﴾ فسمى راذل المال خبيثاً .  
ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراماً ثم أبيع ، وهو صحيح إذا عرف التاريخ  
وقال الخطابى : ما محصله أن معنى الخبيث فى قوله « كسب الحجام خبيث » —

٣٤٠٥ — حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن ابن محيصة عن أبيه « أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام ، فنهاه عنها ، فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى أمره أن اعلفه فاعلفه فأنحك ورقيقك » .

— الدنى . وأما في قوله « ثمن السكلب خبيث » و « مهر البغي خبيث » فعناه الحرم ، وقد يجمع الكلام بين القرآن في اللفظ ويفرق بينهما في المعاني ، وذلك على حسب الأغراض والمقاصد فيها ، وقد يكون الكلام في الفصل الواحد بعضه على الوجوب ، وبعضه على الندب ، وبعضه على الحقيقة ، وبعضه على المجاز ، وإنما يعلم ذلك بدلائل الأصول وباعتبار معانيها انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى ( عن ابن محيصة ) بفتح المهمل الأولى والثانية بينهما تحتمانية ساكنة ، أو مكسورة مشددة ( في إجارة الحجام ) أى فى أجرته كما فى رواية الموطأ ، أى فى أخذه أو أكلها ( فنهاه عنها ) قال النووى : هذا نهى تنزيهه للارتفاع من دنىء الاكتساب وللحث على مكاره الأخلاق ومعالي الأمور ، ولو كان حراما لم يفرق فيه بين الحر والعبد ، فإنه لا يجوز لاسيما أن يطعم عبده ما لا يحل ( فلم يزل يسأله ويستأذنه ) أى فى أن يرخص له فى أكلها ، فإن أكثر الصحابة كانت لهم أرقاء كثيرون وأنهم كانوا يأكلون من خراجهم ويعدون ذلك من أطيب المكاسب ، فلما سمع محيصة نهيه ذلك وشق ذلك عليه لاحتياجه إلى أكل أجرة الحجامه تكرر فى أن يرخص له فى ذلك كذا فى المرقاة ( اعلفه ) أى أطعمه قال فى القاموس : العلف كالضرب الشرب الكثير ، وإطعام الدابة كالاعلاف ( فاعلفك ) هو الجلل الذى يسقى به الماء ( ورقيقك ) أى عبدك ، لأن هذين ليس لهما شرف ينافيه دناءة هذا الكسب بخلاف الحر .

٣٤٠٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَزِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - أَخْبَرَنَا خَالِدٌ  
عَنْ هِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَأَعْطَى الْحُجَّامَ أَجْرَهُ ، وَلَوْ عَلِمَهُ خَبِيثًا لَمْ يُعْطِهِ » .

٣٤٠٧ - حدثنا القَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدٍ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ  
مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : « حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ لَهُ  
بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ » .

— والحديث دليل على أن أجرة الحجام حلال للعبد دون الحر ، وإليه ذهب  
أحمد وجماعة فقالوا بالفرق بين الحر والعبد فسكرهوا للحر الاحتراف بالحجامة  
وقالوا يحرم عليه الإنفاق على نفسه منها ويموزله الإنفاق على الرقيق والدواب  
منها ، وأباحوها للعبد مطلقاً ، وعمدتهم حديث محيصة هذا .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى حديث حسن .  
وقال ابن ماجه : حرام بن محيصة عن أبيه . هذا آخر كلامه ، وهو أبو سعيد  
ويقال أبو سعيد حرام بن ساعد بن محيصة الأنصارى الحارثى اللدنى ، ويقال  
حرام بن محيصة ينسب إلى الجلد ، ويقال حرام بن ساعدة وهو بالخاء والراء  
المهملتين انتهى كلام المنذرى ( ولو علمه ) أى النبى صلى الله عليه وسلم أجر الحجام  
( خبيثاً ) أى حراماً ( لم يعطه ) أى الحجام أجره ، وهو نص فى إباحته ، وإليه  
ذهب الجمهور كما تقدم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى .

( حجيم أبو طيبة ) بفتح الطاء المهملة وسكون التعتية بعدها موحدة واسمه  
نافع ( وأمر أهله ) أى ساداته وكان مملوكاً لجماعة وهم بنو بياضة كما فى رواية مسلم  
( عنه ) أى عن أبى طيبة ( من خراجها ) بفتح الخاء المعجمة ما يقرر السيد على —



#### ٤ — باب فى كسب الإمام

٣٤٠٨ — حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ

ابْنِ جُعَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ » .

٣٤٠٩ — حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ أَخْبَرَنَا

---

— عبده أن يؤدى إليه كل يوم ، وكان خراجُه ثلاثة أصع فوضع عنه صاعاً .  
كذا فى المجموع .

قال المفذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى .

( باب فى كسب الإمام )

بكسر الهمزة جمع أمه .

( عن محمد بن جعادة ) بضم الجيم قبل المهملة ( عن كسب الإمام ) أى  
بالتفجور لا ما تكتسبه بالصفة والعمل .

قال الخطابى : كانت لأهل المدينة ولأهل مكة إماء معدة يخدمن الناس  
عليهن ضرائب ويخبزن ويسقين الماء ويصنعن غير ذلك من الصناعات ويؤدين  
الضريبة إلى سادتهن . والإماء إذا دخلن تلك المداخل وتبدلن ذلك البذل وهن  
مجارحات وعليهن ضرائب لم يؤمن أن يكون منهن أو من بعضهن التفجور ،  
وأن يكتسبن بالسفاح ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتفجور عن كسبن ،  
ومتى لم يكن لعلهن وجه معلوم يكتسبن به فهو أبلغ فى النهى وأشد فى  
الكراهة انتهى .

والحديث سكت عنه المفذرى .

عِكْرِمَةُ حَدَّثَنِي طَارِقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ قَالَ: «جَاءَ رَافِعُ بْنُ رِفَاعَةَ إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَانَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَوْمَ فَذَكَرَ أَشْيَاءَ، وَنَهَانَا [نَهَى] عَنْ كَسْبِ الْأُمَةِ إِلَّا مَا عَمِلَتْ بِيَدِهَا، وَقَالَ هَكَذَا بِأَصَابِعِهِ نَحْوَ الْخُبْزِ وَالْغَزْلِ وَالنَّفْسِ» .

٣٤١٠ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْنَى ابْنِ هُرَيْرٍ — عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ — هُوَ ابْنُ خَدِيجٍ — قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَسْبِ الْأُمَةِ حَتَّى يُعْلَمَ مِنْ أَيْنَ هُوَ»

— (جاء رافع بن رفاعه) قال المزني في الأطراف: رافع هذا غير معروف . وقال ابن عبد البر: رافع بن رفاعه بن رافع بن مالك بن عجلان لا تصح له صحبة والحديث غلط . وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة: لم أره في الحديث منسوباً فلم يتمين كونه رافع بن رفاعه بن رافع بن مالك فإنه تابعي لا صحبة له ، بل يحتمل أن يكون غيره ، وأما كون الإسناد غلطاً فلم يوضحه . وقد أخرجه ابن منده من وجه آخر عن عكرمة فقال عن رفاعه بن رافع كذا في مرقاة الصعود (وقال هكذا بأصابعه) يعني الثلاث . قاله في النيل (نحو الخبز) بفتح الخاء وسكون الجاء بعدها زاي يعني عجن العجين وخبزه (والغزل) أي غزل الصوف والقطن والسكرتان والشعر (والنفش) بفتح النون وسكون الفاء بعدها شين معجمة ، والمراد به نفش الصوف والشعر وندف القطن والصوف ونحو ذلك . وفي رواية النقش بالالف وهو التطريز . قاله في النيل .

قال المغدري: قال الحافظ أبو القاسم الدمشقي في الإشراف عقيب هذا الحديث: رافع هذا غير معروف ، وقال غيره: هو مجهول .

(يعني ابن هريز) مصغراً برائين (من أين هو) أي من وجه الحلال —

## ٥ — باب حلوان الكاهن

٣٤١١ — حدثنا قُتَيْبَةُ بن سَفِيَّانَ عن الزُّهْرِيِّ عن أَبِي بَكْرٍ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ عن أَبِي مَسْعُودٍ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ ، وَحُلُوانِ السَّكَاهِنِ » .

— أو الحرام . والحديث سككت عنه المنذرى .

### ( باب حلوان الكاهن )

بضم الحاء المهملة وسكون اللام ما يعطاه على كهنته . قال الهروى : أصله من الحلوة ، شبه المعطى بالشيء الحلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ومشقة ، وهذا الباب مع حديثه ليس فى نسخة المنذرى وكذا فى بعض النسخ الأخر ، وسيجىء هذا الحديث بهذا الإسناد فى باب أثمان الكلاب ( وحلوان الكاهن ) هو الذى يتعامل فى الإخبار عن السكائنات فى المستقبل ويدعى معرفة الأسرار ، وكانت فى العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور السكائفة ، ويزعمون أن لهم تابعة من الجن تلقى إليهم الأخبار ، ومنهم من يدعى أنه يدرك الأمور بفهم أعطاه ، ومنهم من زعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بهما على مواقعها ، كالشيء يسرق فيعرف المظنون به للسرقة ، ومنهم المرأة بالزنية فيعرف من صاحبها ، ونحو ذلك . ومنهم من يسمى المنجم كاهناً حيث أنه يخبر عن الأمور كإتيان المطر وحبىء الوباء ، وظهور القتال ، وطالع نحس أو سعيد ، وأمثال ذلك . وحديث النهى عن إتيان الكاهن يشتمل على النهى من هؤلاء كلهم وعلى النهى عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم . كذا فى المرقاة لأقارىء ومعالن السنن للخطابى .

## ٦ - باب في عصب الفعل

٣٤١٢ - حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرِّهٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ  
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَةَ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ  
عَصَبِ الْفَعْلِ » .

### ( باب في عصب الفعل )

بفتح العين المهملة وسكون السين وفي آخره موحدة . والفعل المذكور من  
كل حيوان فرساً كان أو جملاً أو تيساً أو غير ذلك ، وعصبه ماؤه وضرابه  
أيضاً ، عصب الفعل الناقة بعصبها عصباً . قال في النهاية : عصب الفعل ماؤه  
فرساً كان أو بغيراً أو غيرها وعصبه أيضاً ضرابه انتهى ( عن عصب الفعل )  
أى عن كراء ضرابه وأجرة مائه ، نهى عنه للفرر لأن الفعل قد يضرب وقد  
لا يضرب وقد لا يلقح الأنثى ، وبه ذهب الأكثرون إلى تحريمه . وأما الإغارة  
فمندوب ثم لو أكرمه المستعير بشيء جاز قبول كرامته . قال في النهاية : ولم ينه  
عن واحد منهما وإنما أراد النهى عن السكراء الذى يؤخذ عليه فإن إغارة الفعل  
مندوب إليها ، وقد جاء في الحديث « ومن حقها إطراق خلها » ووجه الحديث  
أنه نهى عن كراء عصب الفعل لحذف المضاف وهو كثير في الكلام ، وقيل  
يقال لسكراء الفعل عصبٌ وعَصَبَ الفعل بعصبه أى أكراه وعَصَبَتِ الرجل  
إذا أعطيته كراء ضراب فله فلا يحتاج إلى حذف مضاف ، وإنما نهى عنه  
للجهالة التى فيه ، ولا بد في الإجارة من تعيين العمل ومعرفة مقداره .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى حسن صحيح .

## ٧ — باب في الصائغ

٣٤١٣ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن سامة أخبرنا محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي ماجدة قال : « قَطَمْتُ مِنْ أُذُنِ غُلَامٍ ، أَوْ قُطِعَ مِنْ أُذُنِي ، فَقَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ حَاجًّا ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَيْهِ فَرَفَعْنَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّ هَذَا قَدْ بَلَغَ الْقِصَاصَ ادْعُوا إِلَى حَجَّامٍ لِيَقْتَصَّ مِنْهُ ، فَلَمَّا دَعَى الْحَجَّامُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنِّي وَهَبْتُ لِخَالَتِي غُلَامًا ، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يُبَارَكَ لَهَا فِيهِ ، فَقُلْتُ لَهَا : لَا تَسْلِمِيهِ حَجَّامًا وَلَا صَانِعًا وَلَا قَصَّابًا . »

### ( باب في الصائغ )

( عن أبي ماجدة ) قال المنذرى : وهو السهمى انتهى . وقال في التقريب : أبو ماجدة السهمى أو ابن ماجدة قول اسمه على مجهول من الثالثة وروايته عن عمر مرسله ( أو قطع من أذني ) شك من الراوى ( فاجتمعنا إليه ) أى إلى أبي بكر ( فرفعنا ) قيل فتح العين أظهر من سكونه ، كذا في بعض الحواشى ( قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ) ذكر الحديث على تقريب ذكر الحجام لا للامتناع عن القصاص ( إني وهبت لخالتي ) ذكر الطبرانى فى المعجم الكبير اسمها فاخته بنت عمرو ، وأخرج من طريق عثمان عن محمد بن المسكندر عن جابر قال سمعت النبی صلى الله عليه وسلم يقول « وهبت لخالتي فاخته بنت عمرو الزهرية » خالة النبی صلى الله عليه وسلم وأورد الحديث المذكور . كذا فى مرفاة الصمود ( لا تسلميه حجاماً الخ ) أى لا تعطيه لمن يعلمه إحدى هذه الصنائع إذ الحجام والقصاب يباقران نجاسة يتعذر الاحتراز منها والصائغ يدخل صنفته —

قال أبو داود : رَوَى عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ ابْنُ مَاجِدَةَ :  
رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .

٣٤١٤ — حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي [حَدَّثَنَا] الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَرَقِيُّ عَنْ ابْنِ مَاجِدَةَ  
[أَبِي مَاجِدَةَ] رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَهْمٍ [السَّهْمِيُّ] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ  
« سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ بِمَعْنَاهُ » .

٣٤١٥ — حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا  
ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي مَاجِدَةَ [ابْنِ مَاجِدَةَ] السَّهْمِيُّ  
عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

— غش وربما يصنع آنية الذهب والفضة أو حليا للرجل ، ولكثرة الوعد  
والكذب في إنجاز ما يستعمل عنده . كذا في الجمع .

قال المنذرى : في طريقه محمد بن إسحاق بن يسار وقد تكلم الكلام عليه .  
وأبو ماجدة السهمي لم أجد من زاد فيه على هذا ( قال أبو داود روى عبد الأعلى  
عن ابن إسحاق قال ابن ماجدة الخ ) هذه العبارة لم توجد في بعض النسخ وفي  
تهذيب التهذيب وفي رواية اللؤلؤي عن أبي داود ابن ماجدة وقال ابن أبي حاتم  
عن أبيه علي بن ماجدة السهمي عن عمر مرسل ، ويحتمل أن يكون كنية هـ  
ابن ماجدة أبا ماجدة ، فتسكون الروايتان صحيحتين انتهى .

## ٩ - باب في العبد يباع وله مال

٣٤١٦ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سُفيان عن الزُّهري عن سَالِمٍ عن أَبِيهِ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ [يَشْتَرِطَ] الْمُبْتَاعُ ، وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا فَالثَّمَرَةُ لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

### ( باب في العبد يباع وله مال )

( من باع عبداً وله مال فإله للبائع ) قال النووي : فيه دلالة للمالك رحمه الله وقول الشافعي رحمه الله القديم أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري لظاهر هذا الحديث .

وقال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة : لا يملك العبد شيئاً أصلاً وتأولوا الحديث على أن المراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد ، فأضيف ذلك المسال إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك ، كما يقال جل الدابة وسرج الفرس ، وإلا فإذا باع سيد العبد فذلك المال للبائع لأنه ملكه إلا أن يشترطه المبتاع فيصح لأنه يكون قد باع شيئين العبد والمسال الذي في يده بشئ واحد وذلك جائز . قالوا ويشترط الاحتراز من الربا انتهى ( إلا أن يشترطه المبتاع ) أي المشتري ( ومن باع نخلاً مؤبَّراً الخ ) من التأبير وهو النقشيق والتلقيح ، ومعناه شق طلع النخلة الأنثى لينذر فيها شيء من طلع النخلة الذكر . وفيه دليل على أن من باع نخلاً وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ، وبطل بمفهومه على أنها إذا كانت غيز مؤبرة تدخل في البيع وتكون للمشتري ، وبذلك قال جمهور العلماء ، وخالفهم الأوزاعي وأبو حنيفة فقالوا تكون للبائع قبل التأبير وبعده .

٣٤١٧ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ [عَنْ  
 نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِقِصَّةِ الْقَبْدِ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ بِقِصَّةِ  
 الْقَبْدِ] عَنْ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِصَّةِ الْقَبْدِ ، وَعَنْ نَافِعٍ  
 عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِصَّةِ الْفَخْلِ .

– وقال ابن أبي ليلى : تكون المشتري مطاعاً ، وكلا الإطلاعين مخالف لهذا الحديث الصحيح ، وهذا إذا لم يقع شرط من المشتري بأنه اشترى الثمرة ولا من البائع بأنه استثنى لنفسه الثمرة ، فإن وقع ذلك كانت الثمرة للشارط من غير فرق بين أن تكون مؤبرة أو غير مؤبرة .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
( عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقصة  
العهد ) فى بعض النسخ عن نافع عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد ، وكذا فى  
نسخة المنذرى ، وفى بعض النسخ عن نافع عن ابن عمر بقصة العبد .

قال المفذرى : وأخرجه النسائى موقوفاً ( وعن نافع عن ابن عمر عن النبى  
صلى الله عليه وسلم بقصة الفحل ) قال المفذرى : وأخرجه البخارى ومسلم —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

اختلف سالم ونافع على ابن عمر في هذا الحديث . فسال رواد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً في القصةين جميعاً : قصة العبد وقصة النخل ، ورواه نافع عنه ، ففرق بين القصةين ، فجعل قصة النخل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقصة العبد عن ابن عمر عن عمر ، فكان مسلم والنسائي وجماعة من الحفاظ يحسبون لنافع ويقولون ميز وفرق بينهما ، وإن كان سالم أحفظ منه ، وكان البخاري والإمام أحمد وجماعة من الحفاظ يحسبون لسالم ، ويقولون : هما جميعاً صحيحان عن النبي صلى الله عليه وسلم .



قال أبو داود: واختلف الزهري ونافع في أربعة أحاديث هذا أحدها

- وابن ماجه (قال أبو داود واختلف الزهري ونافع الخ) هذه العبارة لم توجد في أكثر النسخ .

قال الحافظ في الفتح : واختلف على نافع وسالم في رفع ما عدا النخل ، فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً في قصة النخل والعبد معاً ، هكذا أخرجه الحفاظ عن الزهري ، وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعاً لجميع الأحاديث أخرجه النسائي : وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل ، وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالإسنادين معاً : وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم . ومال علي بن -

== وقد روى جماعة أيضاً عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة العبد ، كما رواه سالم ، منهم : يحيى بن سعيد ، وعبد ربه بن سعيد ، وسليمان بن موسى ، ورواه عبيد الله بن أبي جعفر ، عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر يرفعه ، وزاد فيه « ومن أعتق عبداً وله مال فماله له ، إلا أن يشترط السيد ماله فيكون له » قال البيهقي : وهذا بخلاف رواية الجماعة .

وليس هذا بخلاف روايتهم ، وإنما هي زيادة مستقلة رواها أحمد في مسنده ، واحتج بها أهل المدينة في أن العبد إذا أعتق فماله له إلا أن يشترطه سيده ، كقول مالك . ولكن علة الحديث أنه ضعيف . قال الإمام أحمد : يرويه عبد الله بن أبي جعفر من أهل مصر ، وهو ضعيف في الحديث ، كان صاحب قفه . فأما في الحديث فليس هو فيه بالقوى . وقال أبو الوليد : هذا الحديث خطأ . وكان ابن عمر إذا أعتق عبداً لم يعرض لماله .

قل للإمام أحمد : هذا عبدك على التفصيل ؟ قال : إي ، لعمرى ، على التفصيل .  
قل له : فكأنه عندك للسيد ؟ فقال : نعم ، للسيد ، مثل البيع سواء .

٣٤١٨ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَأَتَمَّالُ [ فَمَالُهُ ] لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ » .

#### ١٠ - باب في التلقی

٣٤١٩ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا تَلَقُّوا السَّلَعَ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا الْأَسْوَاقُ » .

— المديني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم . وروى عن نافع رفع القصتين . أخرجه النسائي من طريق عبد ربه بن سعيد عنه وهو وهم . وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال ما هو إلا عن عمر شأن العبد ، وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقتين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين انتهى .

( حدثني من سمع جابر بن عبد الله يقول الخ ) قال المفردى في إسنادة مجهول .

#### ( باب في التلقی )

( لا يبيع بعضكم على بيع بعض ) بأن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خیار المجلس أو خيار الشرط افسخ لأبيحك خيراً منه بمثل ثمنه أو مثله بأنقص فإنه حرام ، وكذا الشراء على شرائه ، بأن يقول للبائع افسخ لأشترى منك بأزيد . قاله القسطلاني ( ولا تلقوا السلع ) بكسر السين وفتح اللام جمع السلعة بكسر فسكون وهي المعاع وما يتجر به ، والمراد ها هنا المعاع المجلوب الذي يأتي به —

٣٤٢٠ — حدثنا الربيع بن نافع أبو توبة أخبرنا عبيد الله يعني ابن عمرو الرقي عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تَلَقِّي الجَلْبِ ، فَإِنْ تَلَقَّاهُ مُتَلَقٍّ مُشْتَرٍ فَاشْتَرَاهُ فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَتِ السُّوقُ » .

— الركبان إلى البلدة ليبيعوا فيها ( حتى يهبط ) بصيغة المجهول أى ينزل ( بها ) أى السلع والباء للعقدية ، والمعنى حتى يسقطها عن ظهر الدواب في السوق . قال الخطابي : أما النهى عن تلقى السلع قبل ورودها السوق فالمعنى في ذلك كراهية الغبن ، ويشبهه أن يكون قد تقدم من عادة أولئك أن يتلقوا الركبان قبل أن يقدموا البلد ويعرفوا سعر السوق فيخبروهم أن السعر ساقط والسوق كاسدة والرغبة قليلة حتى يخذعوهم عما في أيديهم ، ويتعاون منهم بالوكس من الثمن ، فهماهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وجعل للبائع الخيار إذا قدم السوق فوجد الأمر بخلاف ما قالوه انتهى . قال في النيل : وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الحديث الجمهور فقالوا : لا يجوز تلقى الركبان ، واختلفوا هل هو محرم أو مكروه فقط . وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة أنه أجاز التلقى ، وتعقبه الحافظ بأن الذى فى كتب الحنفية أنه يكره التلقى فى حالتين : أن يضر بأهل البلد ، وأن يلبس السعر على الواردين انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه مطولا ومختصرا . ( نهى عن تلقى الجلب ) بفتح اللام مصدر بمعنى اسم المفعول المجلوب يقال جلب الشيء جاء به من بلد إلى بلد للتجارة ( مشتري ) ليس فى بعض النسخ هذا اللفظ ( فصاحب السلعة بالخيار ) هذا يدل على انعقاد البيع ولو كان فاسدا لم ينعقد . وقد قال بالفساد المرادف للبطلان بعض المالكية وبعض الحنابلة —

قال أَبُو دَاوُدَ : قَالَ سُفْيَانُ [ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ قَالَ  
سُفْيَانُ ] [ لَا يَبِيعُ ] [ لَا يَبِيعُ ] بِمَضُكُمُ عَلَى بَيْعِ بَعْضِ أَنْ يَقُولَ إِنْ  
عِنْدِي خَيْرٌ مِنْهُ بِعَشْرَةٍ .

## ١١ - باب في النهي عن النجش

٣٤٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
الرُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَنَاجَشُوا » .

— واختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقاً أو بشرط أن يقع له في البيع حين ذهب  
الخنايلة إلى الأول وهو الأصح عند الشافعية وهو الظاهر . قال المنذرى : وأخرجه  
مسلم والترمذي والنسائي .

## ( باب في النهي عن النجش )

بفتح النون وسكون الجيم بعدها شين معجمة .

( لا تناجشوا ) بحذف إحدى التائين . قال الخطابي : النجش أن يرى  
الرجل السلعة تباع فيزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها ، وإنما يريد بذلك ترغيب  
السوام فيها ليزيدوا في الثمن ، وفيه غرر للراغب فيها وترك للصبيحة التي هو  
مأمور بها انتهى .

قال النووي : وهذا حرام بالإجماع والبيع صحيح والإثم مختص بالنجاش  
إن لم يعلم به البائع فإن إبطاءه على ذلك أثماً جهماً ولا خيار للمشتري إن لم يكن  
من البائع مواطأة ، وكذا إن كانت في الأصح لأنه قصر في الاقتدار ، ومن مالك  
رواية أن البائع باطل وجعل النهي عنه مقتضياً للفساد انتهى .

## ١٢ - باب فى النهى أن يبيع حاضر لباد

٣٤٢٢ - حدثنا محمد بن عبيد أخبرنا محمد بن ثور عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد، فقلت [قلت] ما يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سماراً» .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً .

### ( باب فى النهى أن يبيع حاضر لباد )

الحاضر ساكن الحضر ، والبادى ساكن البادية .

( أخبرنا محمد بن ثور ) أى الصنعانى أبو عبد الله العابد ثقة . وفى بعض النسخ أبو ثور وهو غلط ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد ) فيه أنه لا يجوز بيع الحاضر للبادى . قال النووى : وبه قال الشافعى والأكثر . قال أصحابنا : والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمحتاج إليه لبيعه بسعر يومه فوقول له البادى اتركه هدى لأبيه على قدر الجحى بأعلى . قال أصحابنا : وإنما يحرم بهذه الشروط وبشرط أن يكون عالماً بالنهى ، فلو لم يعلم النهى أو كان المحتاج مما لا يحتاج إليه فى البلد أو لا يؤثر فيه لقلة ذلك المألوف لم يحرم ، ولو خالف وباع الحاضر للبادى صح البيع مع التحريم ، هذا مذهبننا ، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم . وقال بعض المالكية : يفسخ البيع ما لم يفت . وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقاً لحديث «الدين النصيحة» قالوا : وحديث النهى عن بيع حاضر لباد ( ٢٠ - عون المعبود ٩ )

٣٤٣٣ — حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ أَبَا هَمَّامٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ زُهَيْرٌ وَكَانَ ثِقَةً عَنْ يُونُسَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «لَا يَبِيعُ» [لَا يَبِيعُ] حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَمَّا كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ .

قال أبو داود: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ أَخْبَرَنَا أَبُو هِلَالٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ يُقَالُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَهِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لَا يَبِيعُ لَهُ شَيْئًا وَلَا يَبْتَاعُ لَهُ شَيْئًا .

— منسوخ . وقال بعضهم : إنه على كراهة التنزيه والصحيح الأول ولا يقبل النسخ ولا كراهة التنزيه ، بمجرد الدهوى انتهى ( فقلت ) أى لابن عباس وهذا مقول طاووس ( ما يبيع حاضر لباد ) أى ما معناه ( قال ) أى ابن عباس ( لا يكون له سمساراً ) بكسر المهملة الأولى وبينهما ميم ساكنة أى دَلَالًا . قاله القسطلاني . وقال فى الفتح : وهو فى الأصل القيم بالأمر والحافظ ثم استعمل فى متولى البيع والشراء لغيره انتهى .

وقد استنبط الإمام البخارى منه تخصيص النهى عن بيع الحاضر للبادى إذا كان بالأجر ، وقوى ذلك بعدم حديث النصح لسكل مسلم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

( أن محمد بن زبرقان ) بكسر زاي وسكون موحدة وكسر راء وبقاف ، كذا فى المغنى ( أبا همام ) كنية محمد ( وكان ) أى محمد ( وإن كان ) أى البادى ( أخاه أو أباه ) أى أخا الحاضر وأباه . والمغنى وإن كان البادى قريباً للحاضر أى قريب كان .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى ومسلم ورجال إسفاده ثقات ( أخبرنا محمد ) —

— هو ابن سيرين . أورد في الأطراف في ترجمته عن أنس (وهي) أى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وتأنيث الضمير باعتبار الكرامة (ولا يتنازع) أى لا يشتري البلدى للبادى شيئاً بالأجر ويكون دلاله ، بل يتركه ليشتري بنفسه في السوق .

قال الشوكاني : واعلم أنه كما لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادى كذلك لا يجوز أن يشتري له ، وبه قال ابن سيرين والنخعي ، وعن مالك روايتان ، ويدل لذلك حديث أنس بن مالك هذا .

وأخرج أبو عوانة في صححه عن ابن سيرين قال : لقيت أنس بن مالك ، فقلت لا يبيع حاضر لباد أنهم يسمون أن يبيعوا أو يتبعوا لم ؟ قال نعم قال محمد صدق إنها كلمة جامعة . ويقوى ذلك العلة التي نبه عليها صلى الله عليه وسلم بقوله « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » فان ذلك يحصل بشراء من لا خبرة له بالأمان كما يحصل ببيعه انتهى .

وقال الخطابي : قوله « لا يبيع حاضر لباد » كلمة تشتمل على البيع والشراء يقال بعت الشيء بمعنى اشتريته .  
قال طرفة :

ويأتيك بالأخبار من لم تبع له      بتاتاً ولم تضرب له وقت موعد  
أى لم تشتري له متاعاً . ويقال شريت الشيء بمعنى بعته والكلمتان من الأضداد  
قال ابن مفرع الحميري :

وشريت برداً ليتنى      من بعد برد كنت هامه

يريد بعت برداً وبرد غلامه فندم عليه انتهى .

قال في النبل : والخلاف في جواز استعمال المشترك في معنيين أو معانيه معروف في الأصول ، والحق الجواز إن لم يتناقضا انتهى .

٣٤٢٤ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن محمد بن إسحاق عن سالم المكي أن أعرابياً حدثه « أنه قدم بحلوبة له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل على طلحة بن عبيد الله فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضراً لباد ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبايعك فشاورني حتى آمرك وأنهاك » .

— قال المنذرى : فى إسناده أبو هلال واسمه محمد بن سليم الراسبي لم يكن راسبياً وإنما نزل فيهم وهو مولى لقريش وقد تكلم فيه غير واحد .  
( بحلوبة ) بالحاء المهملة ، كذا فى جميع النسخ الحاضرة .  
قال فى فتح الردود : ضبطه أبو موسى المدينى بالجيم وهى ما تجلب للبيع من كل شىء انتهى .

قال فى النهاية : وفى حديث سالم قدم أعرابى بحلوبة فنزل على طلحة الحديث والحلوبة بالفتح ما يجلب للبيع من كل شىء وجمعه الجلائب ، وقيل الجلائب الإبل التى تجلب إلى الرجل النازل على الماء ليس له ما يحتمل عليه فيحملونه عليها ، والمراد فى الحديث الأول كأنه أراد أن يبيعها له طلحة ، هكذا جاء فى كتاب أبى موسى فى حرف الجيم ، والذى قرأناه فى سنن أبى داود بحلوبة [ أى بالحاء المهملة ] وهى الناقة التى تجلب وسهجيء ذكرها فى حرف الحاء انتهى ( لىكن اذهب إلى السوق ) لبيع سلمتك ومتاعك ( فانظر من يبايعك ) أى من يشتري منك متاعك .

قال أبو عبيد : البع من حروف الأضداد فى كلام العرب ، يقال باع فلان إذا اشترى . كذا فى اللسان ( فشاورنى ) أمر من المشورة أى فى أمر البيع ( حتى آمرك ) بإمضاء هذا البيع بهذا الثمن إن كان فيه منفعة لك ( وأنهاك ) عن إمضائه —



٣٤٢٥ - حدثنا عبد الله بن محمد النخعي أخبرنا زهير أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يبيع [لا يبيع] حاضر لباد ، وذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

— إن كان فيه ضرر لك ، وأما أنا فلا أذهب معك بطريق الدلال .

قال المنذرى : فى إسناد محمد بن إسحاق ، وفيه أيضاً رجل مجهول ، وأخرجه أبو بكر البزار من حديث ابن إسحاق عن سالم المكي عن أبيه قال وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن طلحة إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم أحداً قال عن سالم عن أبيه عن طلحة إلا مؤملاً يعنى ابن إسماعيل ، وغير مؤمل يرويه عن رجل انتهى كلام المنذرى .

( وذروا الناس ) أى اتركوهم ليبيعوا متاعهم رخيصة ( يرزق الله ) بكسر القاف على أنه مجزوم فى جواب الأمر وبضمها على أنه مرفوع . قاله القارى . وفى مسند أحمد من طريق عطاء بن السائب عن حكيم بن أبى يزيد عن أبيه حدثنى أبى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعضهم ، فإذا استنصح الرجل فلم ينصح له » ورواه البيهقى من حديث جابر مثله .

قال الشوكانى : وهذه الأحاديث تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع للبادى من غير فرق بين أن يكون البادى قريباً له أو أجنبياً وسواء كان فى زمن الغلاء أولاً ، وسواء كان محتاجاً إليه أهل البلد أم لا ، وسواء باعه له على التدرج أم دفعة واحدة . وقالت الحنفية لأنه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج إليه أهل المصر . وقالت الشافعية والحنابلة إن المنوع إنما هو أن يحىء البلد بسلمة يريد بهما بسمر الوقت فى الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لأبيعه —

### ١٣ — باب من اشترى مصراة فكرها

٣٤٣٦ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ ، وَلَا يَبِيعُ [لَا يَبِيعُ] بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا تُصَرُّوا

— لك على التدرج بأعلى من هذا السعر . قال في الفتح : فجعلوا الحكم موطأً بالبادى ومن شاركه في معناه . قالوا وإنما ذكر البادى في الحديث لكونه الغالب فألحق به من شاركه في عدم معرفة السعر من الحاضرين وجعلت المالكية البداة قيداً ، وعن مالك لا يلتحق بالبدوى في ذلك إلا من كان يشبهه ، فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك . وحكى ابن المنذر عن الجمهور أن النهى للتحريم إذا كان البائع عالماً والمبتاع مما تعم الحاجة إليه ولم يمرضه البدوى على الحضرى . وقد ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلاً حاصله أن يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفياً ، فاتباع اللفظ أولى ولسكنه لا يطمئن الخاطر إلى التخصيص به مطلقاً ، فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى ، فيكون بيع الحاضر للبادى محرماً على العموم وسواء كان بأجرة أم لا . وروى عن البخارى أنه حمل النهى على البيع بالأجرة لا بغير أجرة فإنه من باب النصيحة . وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقاً ، وتمسكوا بأحاديث النصيحة انتهى مختصراً والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

( باب من اشترى مصراة فكرها )

( لا تلقوا ) بفتح القاء واللام والقاف المشددة وأصله لا تتلقوا ( الركبان ) بضم الراء جمع راكب ( للبيع ) أى لأجل البيع ، وتقدم الكلام على التلقى —

الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحبسها ،  
فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر .

— في باب التلقي (ولا يبيع بعضكم على بيع بعض) تقدم شرحه في الباب المذكور  
(ولا تصروا) بضم أوله وفتح الصاد المهملة وضم الراء المشددة من صريت  
اللبن في الضرع إذا جمعه ، وظن بعضهم أنه من صررت فقيده بفتح أوله وضم  
ثانية . قال في الفتح والأول أصح انتهى . قال الشافعي : التصرية هي ربط  
أخلاف الشاة أو الناقة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظان المشتري أن  
ذلك عادتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها . وأصل التصرية حبس الماء  
يقال منه صريت الماء إذا حبسته . قال أبو عبيدة وأكثراهل اللغة : التصرية  
حبس اللبن في الضرع حتى يجتمع (فمن ابتاعها) أي اشترى الإبل أو الغنم  
المصراة (بعد ذلك) أي بعد ما ذكر من التصرية (فهو بخير النظرين) أي  
الرأيين من الإمساك والرد (بعد أن يحلبها) بضم اللام (أمسكها) أي على ملسكه  
(وإن سخطها) بكسر المعجمة أي كرهها (وصاعاً من تمر) أي مع صاع من  
تمر . وقد أخذ بظاهر الحديث الجمهور . قال في الفتح : وأفتى به ابن مسعود  
وأبو هريرة ولا يخالف لهما في الصحابة ، وقال به من التابعين ومن بعدهم من  
لا يحصى عدده ، ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلاً كان أو كثيراً  
ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا ، وخالف في أصل المسألة أكثر  
الحنفية وفي فروعها آخرون انتهى . وقد اعذر الحنفية عن حديث المعرة  
بأعذار بسطها الخافض في الفتح وأجاب عن كل منها . قلت : أخذ الحنفية في هذه  
المسألة بالقياس ، وأنت تعلم أن القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار فلا يعتبر  
به والله أعلم . قال المفردى : وأخرجه البخاري ومسلم .

٣٤٢٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن أيوب وهشام  
وحبيب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : « من اشترى شاة مصرية فهو بالخيار ثلاثة أيام ، إن شاء ردها  
وصاعاً من طعام لا سمراء » .

٣٤٢٨ - حدثنا عبد الله بن محمد التميمي أخبرنا المسكئ - يعني ابن  
إبراهيم - أخبرنا ابن جريج حدثني [أخبرنا] زياد أن ثابتاً مولى عبد الرحمن  
ابن زيد أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« من اشترى غنماً مصرية احتكبتها ، فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ففي  
حلبتها صاع من تمر » .

- ( وصاعاً من طعام لا سمراء ) وفي رواية لمسلم وغيره « صاعاً من تمر  
لا سمراء » قال في النيل : وينبغي أن يحمل الطعام على التمر المذكور في أكثر  
الروايات ، ثم لما كان المتبادر من لفظ الطعام القمح نفاه بقوله لا سمراء انتهى  
محصولاً . قال النووي : السمراء بالسين المهملة هي الحنطة انتهى . قال المنذرى :  
وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

( ففي حلبتها ) بسكون اللام ( صاع من تمر ) ظاهره أن الصاع في مقابلة  
المصرية سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله « من اشترى غنماً » لأنه اسم مؤنث  
موضوع للجنس . ثم قال « ففي حلبتها صاع من تمر » ونقل ابن عبد البر عن  
استعمل الحديث وابن بطال عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة  
وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعاً . قاله القسطلاني . قال المنذرى :  
وأخرجه مسلم .

٣٤٢٩ - حدثنا أبو كامل أخبرنا عبد الواحد أخبرنا صدقة بن سعيد عن جعفر بن عمير التيمي قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ابتاع [ باع ] محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها مثل أو مثلي لبنها قمحا . »

#### ١٤ - باب في النهي عن الحكرة

٣٤٣٠ - حدثنا وهب بن بقية أخبرنا خالد بن عمرو بن يحيى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر بن أبي معمر أحد بني عدي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يحتكر »

— ( من ابتاع محفلة ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة والفاء المشددة من التحفيل وهو التجميع . قال الخطابي : المحفلة هي المصرة ، وسميت محفلة لحقول اللين واجتماعه في ضرعها ( مثل أو مثلي لبنها ) شك من الراوى ، أى قال مثل لبنها أو قال مثل لبنها ( قمحا ) بفتح فسكون أى حطة . فإن قلت كيف التوفيق بين هذا الحديث وبين الحديث الأول من الباب ، قلت : أجاب الحافظ بأن إسناد هذا الحديث ضعيف . قال وقال ابن قدامة لأنه متروك الظاهر بالإتفاق . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه . وقال الخطابي : وليس إسناده بذلك والأمر كما قال رضى الله عنه ، فإن جميع بن عمير قال ابن نمير هو من أكذب الناس وقال ابن حبان كان رافضيا يضع الحديث .

#### ( باب في النهي عن الحكرة )

بضم الحاء المهملة وسكون الكاف . قال في النهاية : احتكر الطعام اشتراه وحبسه ليقبل فيقلو ، والاسم الحسكر والحكرة انتهى .

إِلَّا خَاطِي» ، فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ : فَإِنَّكَ تَحْتَسِرُّ ، قَالَ : وَمَعْمَرٌ كَانَ يَحْتَسِرُّ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ : مَا الْحَسْرَةُ ؟ قَالَ : مَا فِيهِ عَيْشُ النَّاسِ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : الْمُحْتَسِرُّ مَنْ يَمْتَرِضُ السُّوقَ .

— (إِلَّا خَاطِي) بِالْهَمْزَةِ أَيْ عَاصٍ وَآثِمٍ (قُلْتُ لِسَعِيدٍ) أَيْ ابْنِ الْمُسَيْبِ  
 (فَإِنَّكَ تَحْتَسِرُّ قَالَ وَمَعْمَرٌ كَانَ يَحْتَسِرُّ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَظُورَ  
 مِنْهُ نَوْعٌ دُونَ نَوْعٍ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ فِي فَضْلِهِ وَعِلْمِهِ أَنْ يَرُوى  
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا ثُمَّ يَخَالِفُهُ كِفَاحًا ، وَهُوَ عَلَى الصَّحَابِيِّ أَقَلُّ  
 جَوَازًا وَأَبْعَدُ مَكَانًا .

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْاِحْتِسَارِ ، فَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ  
 مِنَ السَّامِ ، وَقَالَ مَالِكٌ : يَنْتَعِزُ مِنَ اِحْتِسَارِ السَّكَّانِ وَالصُّوفِ وَالزَّيْتِ وَكُلِّ شَيْءٍ  
 أَضَرَّ بِالسُّوقِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ لَيْسَتْ الْفَوَاحِشُ مِنَ الْحَسْرَةِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ :  
 لَيْسَ اِلْحْتِسَارُ إِلَّا فِي الطَّعَامِ خَاصَّةً لِأَنَّهُ قُوَّةُ النَّاسِ ، وَقَالَ إِنَّمَا يَكُونُ اِلْحْتِسَارُ  
 فِي مِثْلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالثَّنُورِ ، وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ بَغْدَادَ وَالْبَصْرَةِ . وَقَالَ : إِنْ  
 السَّفَنُ تَحْتَرَقُوا .

وَقَالَ أَحْمَدُ : إِذَا أُدْخِلَ الطَّعَامُ مِنْ صَنْعِيهِ فُجِسَهِ فَلَيْسَ بِحَسْرَةٍ . وَقَالَ الْحَسَنُ  
 وَالْأَوْزَاعِيُّ . مَنْ جَلَبَ طَعَامًا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ فُجِسَهِ يَنْتَظِرُ زِيَادَةَ السَّعْرِ فَلَيْسَ  
 بِمُحْتَسِرٍّ وَإِنَّمَا الْمُحْتَسِرُّ مَنْ اعْتَرَضَ سَوْقَ الْمُسْلِمِينَ . قَالَ : فَاحْتَسِرُّ مَعْمَرُ وَابْنُ  
 الْمُسَيْبِ مَتَأَوَّلٌ عَلَى مِثْلِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ( مَا فِيهِ  
 عَيْشُ النَّاسِ ) أَيْ حِمَايَتُهُمْ وَقُوَّتُهُمْ ( مَنْ يَمْتَرِضُ السُّوقَ ) أَيْ يَنْصَبُ نَفْسَهُ  
 لِلتَّرَدُّدِ إِلَى الْأَسْوَاقِ لِيَشْتَرِيَ مِنْهَا الطَّعَامَ الَّذِي يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ لِيَحْتَسِرَّهُ . قَالَ  
 الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه .

٣٤٣١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَيْضِ أَخْبَرَنَا أَبِي ح . وأخبرنا  
ابنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا يُحْيَى بْنُ الْفَيْضِ أَخْبَرَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : « لَيْسَ  
فِي التَّمْرِ حُكْرَةٌ » .

قال ابنُ الْمُثَنَّى قَالَ عَنْ الْحُسَيْنِ فَقُلْنَا لَهُ لَا تَقُلْ عَنِ الْحُسَيْنِ .

قال أَبُو دَاوُدَ : هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا بِأَطْلٍ .

قال أَبُو دَاوُدَ : وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ يَحْتَكِرُ النَّوَى وَالْخَبْطَ وَالْبِزْرَ .

قال أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ هُوَاسَ قَالَ سَأَلْتُ سُفْيَانَ عَنْ كَبْشٍ  
الْقَتَّ قَالَ [فَقَالَ] كَانُوا يَكْرَهُونَ الْحُكْرَةَ ، وَسَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ الْعِيَّاشِ  
فَقَالَ : اكْبِشْهُ .

— ( ابنُ الْمُثَنَّى ) هُوَ مُحَمَّدُ ( أَخْبَرَنَا يُحْيَى بْنُ الْفَيْضِ ) الزَّمَانِيُّ لِيْنِ الْحَدِيثِ  
( أَخْبَرَنَا هَمَامٌ ) بْنُ يُحْيَى بْنِ دِينَارٍ ( قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى ) فِي رِوَايَتِهِ ( قَالَ ) أَيْ يُحْيَى  
ابْنُ فَيْضِ ( عَنْ الْحُسَيْنِ ) أَيْ قَالَ يُحْيَى حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ قَالَ  
لَيْسَ فِي التَّمْرِ حُكْرَةٌ ( فَقُلْنَا ) هَذِهِ مَقُولَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى ( لَهُ ) أَيْ لِيُحْيَى ( لَا تَقُلْ  
عَنِ الْحُسَيْنِ ) فَإِنَّ هَذِهِ الْمَقُولَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ وَمَا قَالَهَا ( قَالَ أَبُو دَاوُدَ  
هَذَا الْحَدِيثُ ) الَّذِي مِنْ طَرِيقِ يُحْيَى بْنِ الْفَيْضِ سِوَاءِ كَانَ الْقَوْلُ لِقَتَادَةَ أَوْ الْحُسَيْنِ  
( عِنْدَنَا بِأَطْلٍ ) لِحُجَّةِ إِسْنَادِهِ . قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ : يُحْيَى بْنُ الْفَيْضِ الزَّمَانِيُّ  
عَنْ هَمَامِ بْنِ يُحْيَى قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَقِيبَ حَدِيثِهِ لَهُ هَذَا بِأَطْلٍ أَنْتَهَى ( النَّوَى )  
بِفَتْحَتَيْنِ مِنَ التَّمْرِ وَالْعَنْبِ أَيْ كُلِّ مَا كَانَ فِي جَوْفِ مَا كَوَّلَ كَالْعَمْرِ وَالزَّيْبِ  
وَالْعَنْبِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَيُقَالُ بِالْفَارَسِيَّةِ خُسْعُهُ خُرْمًا وَانْكَوْرَ ( وَالْخَبْطُ ) بِالتَّحْرِيكِ  
أَيْ الْوَرَقُ السَّاقِطُ وَالْمُرَادُ بِهِ عِلْفُ الدَّوَابِّ ( وَالْبِزْرُ ) بِالْكَسْرِ وَاحِدَةُ بَزْرَةٍ —

— كل حب يُبذَر للنبات . كذا في بعض اللغة . وفي المصباح : البذر بذر البقل ونحوه بالسكسر والفتح لغة ولا تقوله الفصحاء إلا بالسكسر ( عن كبس القت ) السكس بفتح الكاف وسكون الموحدة ، والقت بفتح القاف وتشديد القاء الفوقية وهو اليابس من القضب أى عن إخفاء القت وإدخاله فى البيت أى عن حبسه .

قلت : وأخرج أحمد فى مسنده عن معقل بن يسار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من دخل فى شىء من أسعار المسلمين لمغليه عليهم كان حقاً على الله أن يبعدهم بعُظْم من النار يوم القيامة » وأخرج أحمد عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من احتسكرك حكرة يريد أن يغلب بها على المسلمين فهو خاطيء » .

وعند ابن ماجه عن عمر قال سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول « من احتسكرك على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجدام والإفلاس » قال الشوكانى : وظاهر الأحاديث يدل على أن الاحتكار محرم من غير فرق بين قوت آدمى والدواب وبين غيره . وقالت الشافعية : إن المحرم إنما هو احتكار الأقوات خاصة لا غيرها ولا مقدار الكفاية منها .

قال ابن رسلان فى شرح السنن : ولا خلاف فى أن ما يدخره الإنسان من قوت وما يحتاجون إليه من سمن وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به انتهى . ويدل على ذلك ما ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعطى كل واحدة من زوجاته مائة وسق من خبير .

قال ابن رسلان : وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخر لأهله قوت سنتهم من تمر وغيره . قال ابن عبد البر وغيره : إنما كان سميد ومعمر يحتكران —



— الزيت وحمل الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه ، وكذلك حمله الشافعى وأبو حنيفة وآخرون . ويدل على اعتبار الحاجة وقصد إغلاء السعر على المسلمين قوله فى حديث معقل « من دخل فى شىء من أسعار المسلمين لهقلبه عليهم » وقوله فى حديث أبى هريرة « يريد أن يفلى بها على المسلمين .

وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يعنى أحمد بن حنبل يسأل عن أى شىء الاحتكار ؟ فقال إذا كان من قوت الناس فهو الذى يكره ، وهذا قول ابن عمر .

قال السبكي : الذى ينبغى أن يقال فى ذلك إنه إن منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم وإن كانت الأسعار رخيصة وكان القدر الذى يشتريه لا حاجة بالناس إليه فليس لفته من شرائه وادخاره إلى وقت حاجة الناس إليه معنى .

وأما إمساكه حالة استغناء أهل البلد عنه رغبة فى أن يبيعه إليهم وقت حاجتهم إليه فينبغى أن لا يكره بل يستحب .

والحاصل أن العلة إذا كانت هى الإضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار إلا على وجه يضرهم ، ويستوى فى ذلك القوت وغيره لأنهم يضررون بالجميع والله أعلم .

## ١٥ - باب في كسر الدراهم

٣٤٣٢ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا معتمر قال سمعتُ محمد بن فضال يحدث عن أبيه عن هلقمة بن عبد الله عن أبيه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تُكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس » .

### ( باب في كسر الدراهم )

( أن تكسر ) بصيغة المجهول ( سكة المسلمين ) بكسر السين وشدة الكاف . قال في النهاية : يعنى الدراهم والدنانير المضروبة يسمى كل واحد منهما سكة لأنه طبع بسكة الحديد انتهى . وسكة الحديد هي الحديد المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير ( الجائزة بينهم ) يعنى النافقة في معاملتهم ( إلا من بأس ) كأن تكون زيوفا .

قال الخطابي : واختلفوا في علة النهي فقال بعضهم : إنما كره لما فيه من ذكر اسم الله سبحانه ، وقال بعضهم : كره من أجل الوضعية ، وفيه تضييع المال وبلغنى عن أبى العباس بن سريج أنه قال : كانوا يقرضون الدراهم ويأخذون أطرافها فنهوا عنه . وزعم بعض أهل العلم أنه إنما كره قطعها وكسرها من أجل التدنيق . وقال الحسن البصرى : لعن الله الدانق وأول من أحدث الدانق انتهى ما خلاصه .

وفى النيل : وفى معنى كسر الدراهم كسر الدنانير والفلوس التي عليها سكة الإمام ، لا سيما إذا كان التعامل بذلك جارياً بين المسلمين كثيراً . والحكمة فى النهي ما فى الكسر من الضرر بإضاعة المال لما يحصل من الفقدان فى الدراهم ونحوها إذا كسرت وأبطلت المعاملة بها .

١٦ - باب في التسميع

٣٤٣٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الدَّمَشَقِيُّ أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ بِلَالٍ حَدَّثَهُمْ  
قَالَ حَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ رَجُلًا

— قال ابن رسلان في شرح السنن : لو أبطل السلطان المعاملة بالدرهم التي  
ضربها السلطان الذي قبله وأخرج غيرها جاز كسر تلك الدرهم التي أبطأت  
وسبكها لإخراج الفضة التي فيها ، وقد يحصل في سبكها وكسرها ربح كثير  
لفاعله انتهى .

قال الشوكاني : ولا يخفى أن الشارع لم يأذن في الكسر إلا إذا كان بها  
بأس ومجرد الإبدال لرفع البعض ربما أفضى إلى الضرر بالكثير من الناس ،  
فالجزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغي .

قال أبو العباس ابن سريج : إنهم كانوا يقرضون أطراف الدرهم والدنانير  
بالمقراض ويخرجونهما عن السعر الذي يأخذونهما به ويجمعون من تلك القراض  
شيئًا كثيرًا بالسبك كما هو معهود في المملكة الشامية وغيرها ، وهذه الفعلة هي  
التي نهى الله عنها قوم شميم بقوله ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ فقالوا  
﴿ أَتَنَاهَا أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا ﴾ يعني الدرهم والدنانير ﴿ مَا نَشَاءُ ﴾ من القرض ولم  
ينتهوا عن ذلك فأخذتهم الصيحة انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه وفي إسناده محمد بن فضال الأزدي الحمصي  
البصري المعبر للرويا كنيته أبو بحر ولا يحتاج بحديثه .

( باب في التسميع )

هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولى من أمور المسلمين أمرًا أهل —

جَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَّرَ ، فَقَالَ : بَلْ أَدْعُو ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَّرَ ، فَقَالَ : بَلِ اللَّهُ يُخَفِّضُ وَيَرْفَعُ وَلِمَی لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى  
اللَّهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ .

٣٤٣٤ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ  
سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا [أَنْبَانَا] ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَقَتَادَةُ وَحُمَيْدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ  
مَالِكٍ قَالَ « قَالَ النَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ فَسَعَّرَ لَنَا . قَالَ [ فَقَالَ ]  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ اللَّهُ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ  
[ الرَّزَاقُ ] وَلِمَی لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ  
فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ . »

— السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان  
لمصلحة . قاله في الليل .

( يا رسول الله سمر ) أمر من التسمير ، وهو وضع السعر على المتاع .  
قال الطيبي رحمه الله : السعر القيمة ليشيع البيع في الأسواق بها ذكره القاري  
( بل ادعوا ) أى الله تعالى لتوسعة الرزق ( ثم جاء رجل ) أى آخر ( بل الله  
يخفف ويرفع ) أى ييسر الرزق ويقدر ( وليس لأحد عندي مظلمة ) بكسر  
اللام وهى ما يطلبه من عند الظالم مما أخذه منك . والجملة حالية .  
وفيه دليل على أن التسمير مظلمة . وإذا كان مظلمة فهو محرم . والحديث  
سكت عنه المنذرى .

( غلا السعر ) أى ارتفع على معتاده ( إن الله هو المسعر ) على وزن اسم  
الفاعل من التسمير ( القابض الباسط ) أى مضيق الرزق وغيره على من شاء  
ما شاء كيف شاء وموسعه .

١٧ — باب فى النهى عن الغش

٣٤٣٥ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا سفيان بن عيينة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ برجل يبيع طعامًا فسأله : كيف تبيع ، فأخبره ، فأوحى إليه أن أدخل يدك فيه ، فأدخل يده فيه فإذا هو مبلول ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من غش » .

— وقد استدلل بالحديث وما ورد فى معناه على تحريم التسمير وأنه مظلمة . ووجهه أن الناس مسيطون على أموالهم ، والتسمير حجر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره فى مصلحة المشترى برخص الثمن أولى من نظره فى مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتماع لأنفسهم وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به مناف لقوله تعالى ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض ﴾ وإلى هذا ذهب جمهور العلماء . وروى عن مالك أنه يجوز للإمام التسمير ، وأحاديث الباب ترد عليه . كذا فى النيل . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن صحيح .

( باب فى النهى عن الغش )

قال فى الجمع : الغش ضد النصيح من الغشش وهو المشرب السكر .  
( فأوحى ) بصيغة الجھول ( فيه ) أى فى الطعام ( فإذا هو مبلول ) أى أصابته بلة ( ليس منا من غش )

قال الخطابى . معناه ليس على سيرتنا ومذهبنا ، يريد أن من غش أخاه —  
( ٢١ — عون المعبود ٩ )

٣٤٣٦ - حدثنا الحسن بن الصباح عن علي بن يحيى قال : كان سفیان يكره هذا التفسير ليس منّا ليس مثلكا .

## ١٨ - باب في خيار المتبايعين

٣٤٣٧ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا [ إلا ينفع الخيار ] » .

— وترك مناصحته فإنه قد ترك اتباعي والتمسك بسنتي . وقد ذهب بعضهم إلى أنه أراد بذلك نفيه عن الإسلام ، وليس هذا التأويل بصحيح ، وإنما وجه ما ذكرت لك ، وهذا كما يقول الرجل لصاحبه أنا منك وإليك ، يريد بذلك المتابعة والموافقة ، ويشهد لذلك قوله تعالى ﴿ فمن تبعني فإنه مني ﴾ ، ومن عصاني فإنك غفور رحيم . انتهى . والحديث دليل على تحريم الفس وهو جمع عليه . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى وابن ماجه بنحوه .

( قال كان سفیان يكره هذا التفسير الخ ) قال النووى فى شرح قوله صلى الله عليه وسلم ليس منى [ كذا بالافراد فى رواية مسلم ] معناه ليس بمن اعتدى بهدى واقتدى بعلمى وعملى وحسن طريقتى ، كما يقول الرجل لولده إذا لم يرض فعله لست منى قال وكان سفیان بن عيينة يكره تفسير مثل هذا ويقول بشس هذا القول ، بل يمسك عن تأويله لمكون أوقع فى النفوس وأبلغ فى الزجر انتهى .

## ( باب فى خيار المتبايعين )

أى البائع والمشتري . قال فى النهاية : الخيار هو الإسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين إما إمضاء البهع أو فسخه ( كل واحد منهما بالخيار ) مبتدأ —

— وخبر والجملة خبر لقوله المتبايعان (على صاحبه) أى على الآخر منهما والجار متعلق بالخيار ، والمراد بالخيار خيار المجلس ( ما لم يفترقا ) وفى بعض النسخ يتفرقا أى بينهما فيثبت لهما خيار المجلس ، والمعنى أن الخيار ممتد زمن عدم تفرقهما ، وذلك لأن ما مصدرية ظرفية . وفى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عند البيهقي والدارقطني « ما لم يتفرقا عن مكانهما » وذلك صريح فى المقصود . قاله القسطلانى .

قال الخطاى : اختلف الناس فى التفرق الذى يصح بوجوده البيع ، فقالت طائفة هو التفرق بالأبدان ، وإليه ذهب عبد الله بن عمر وأبو برزة الأسلى ، وبه قال شريح وسعيد بن المسيب والحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح والزهرى وهو قول الأوزاعى والشافعى وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأبى ثور . وقال النخعى وأصحاب رأى الافتراق بالكلام ، وإذا تعاقدا صح البيع ، وإليه ذهب مالك . وظاهر الحديث يشهد لمن ذهب إلى أن التفرق هو تفرق الأبدان ، وعلى هذا فسر ابن عمر وهو راوى الخبر ، وكان إذا بايع رجلا فأراد أن يستحق الصفقة مشى خطوات حتى يفارقه ، وكذلك تأوله أبو برزة فى شأن الفرس الذى باعه الرجل من صاحبه وهما فى المنزل ، وعلى هذا وجدنا أمر الناس وعرف اللغة . وظاهر الكلام إذا قيل تفرق الناس كان المفهوم منه التميز بالأبدان ، وإنما يعقل ما عدها من التفرق فى رأى والكلام بقيد وصلة ، قال ولو كان تأويل الحديث على الوجه الذى صار إليه النخعى خلا الحديث عن الفائدة وسقط معناه وذلك أن العلم محيط بأن المشتري ما لم يوجد منه قبول البيع فهو بالخيار ، وكذلك البائع خياره ثابت فى ملكه قبل أن يعقد البيع ، وهذا مع العلم العام الذى قد استقر بانه انتهى مختصراً ( إلا بيع الخيار ) .

قال القنوى : فيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا وغيرهم من العلماء أحدها أن —

٣٤٣٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه قال « أو يقول أحدهما لصاحبه اختر »

٣٤٣٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المتبايعان بالخيار مالم يفترقا إلا أن تسكون

— المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس وتقديره يثبت لها الخيار مالم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس ويختارا إمضاء البيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يدوم إلى المفارقة .

والقول الثاني أن معناه إلا بيعاً شرط فيه خمار الشرط ثلاثة أيام أو دونها فلا ينقض الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة .

والثالث معناه إلا بيعاً شرط فيه أن لا خيار لها في المجلس فهلزم البيع بنفس البيع ولا يكون فيه خيار ، وهذا تأويل من يصحح البيع على هذا الوجه ، والأصح عدم أصحابنا بطلانه بهذا الشرط انتهى . وكذا صحح الخطابي المعنى الأول والله أعلم .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
( أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ) أى امض البيع . قال الخطابى : ليس بعد العقد تفرق إلا التمييز بالأبدان ، ويشهد لصحة هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم « إلا بيع الخيار » ومعناه أن يخيره قبل التفرق وهما بعد في المجلس فيقول له اختر ، وبيان ذلك في رواية أيوب عن نافع وهو قوله عليه السلام « إلا أن يقول لصاحبه اختر » انتهى .



صَفَقَةَ خِيَارٍ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ .

٣٤٤٠ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ جَمِيلِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي الْوَضِيِّ

[ إِسْمُهُ عَبَادُ بْنُ نُسَيْبٍ وَقَالَ بِمَضْمَنِهِمْ نَصِيفٌ بِالْفَاءِ وَلَسَكِنْ الْقَوْلَ عِبَادُ  
ابْنُ نُسَيْبٍ ] قَالَ غَزَوْنَا غَزْوَةً لَنَا فَغَزَوْنَا مَنَزِلًا مَنَزِلًا فَبَاعَ صَاحِبٌ لَنَا فَرَسًا

— ( إلا أن تكون صفقة خيار ) بالرفع على أن كان تامة و صفقة فاعلمها والتقدير  
إلا أن توجد أو تحدث صفقة خمار ، والنصب على أن كان ناقصة واسمها مضمر  
وصفقة خبر ، والتقدير إلا أن تكون الصفقة صفقة خيار ، والمراد أن للتبايعين  
إذا قال أحدهما لصاحبه اختر إمضاء البيع أو فسخه فاختار أحدهما تم البيع وإن لم  
يتفرقا كما تقدم ( خشية أن يستقبله ) بالنصب على أنه مفعول له . واستدل بهذا  
القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس ، قالوا : لأن في هذا الحديث دليلا على أن  
صاحبه لا يملك الفسخ إلا من جهة الاستقالة ، وأجيب بأن الحديث حجة عليهم  
لا لم ومعناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع ، فالمراد  
بالاستقالة فسخ التادم منهما للبيع ، وعلى هذا حمله الترمذى وغيره من العلماء ،  
قالوا ولو كانت الفرقة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ، ولو كان المراد حقيقة  
الاستقالة لم تمنعه من المفارقة لأنها لا تختص بمجلس العقد . وقد أثبت في أول  
الحديث الخيار ومده إلى غاية التفرق ، ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى  
الاستقالة ، فتمعين حملها إلى الفسخ ، وحملوا نفي الحل على الكراهة لأنه لا يابوق  
بالروءة وحسن معاشرمة المسلم لا أن اختيار الفسخ حرام . كذا في الفتح والنيل .  
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى حسن .

( عن أبي الوضوء ) بفتح الواو وكسر المعجمة الخفيفة مهموز اسمه عباد بن

نسيب بضم النون وفتح المهملة مصغراً . ووقع في نسخة صحيحة بعد قوله عن —

بِغْلَامٍ ، ثُمَّ أَقَامَا بِقِيَّةَ يَوْمِهِمَا وَلَيْلَتِهِمَا ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا [ أَصْبَحَا ] مِنَ الْغَدِ  
حَضَرَ الرَّحِيلُ قَامَ [ فَقَامَ ] إِلَى فَرَسِهِ يُسْرِجُهُ فَنَدِمَ فَأَتَى الرَّجُلَ وَأَخَذَهُ  
بِالْبَيْعِ فَأَتَى الرَّجُلُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ بَنِي وَبَيْتِكَ أَبُو بَرْزَةَ صَاحِبُ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَيْمَا أَبَا بَرْزَةَ فِي نَاحِيَةِ الْعُسْكَرِ فَقَالَا [ فَقَالُوا ]  
لَهُ هَذِهِ الْقِيَّةُ ، فَقَالَ أَرْضِيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : التَّبِعَانِ بِالْخِيَارِ  
مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا [ يَتَفَرَّقَا ]

قَالَ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ : حَدَّثَ جَمِيلٌ أَنَّهُ قَالَ مَا أَرَا سِوَا مَا افْتَرَقْتُمَا .

— أبى الوضوء اسمه عباد بن نسيب . وقال بعضهم : نصيف بالفاء ولكن القول  
عباد بن نسيب ( بغلام ) أى بعوض غلام ، فأعطى صاحبه فرساً له وأخذ الغلام  
عن الرجل ( ثم أقاما ) أى صاحب الفرس وصاحب الغلام بعد ذلك العقد الذى  
كان بينهما ( حضر ) وآن وقت ( الرحيل ) لاجئش ( قام ) أى صاحب الفرس  
( يسرجه ) من الإفعال أى ليضع السرج على فرسه للركوب ( فقدم ) صاحب  
الفرس على فعله وهو أخذ الغلام عوض الفرس ( فأتى ) أى صاحب الفرس نادماً  
( الرجل ) مفعول أتى أى صاحب الغلام ( وأخذه بالبيع ) الضمير المرفوع لصاحب  
الفرس والضمير المنصوب لصاحب الغلام ، أى أخذ صاحب الفرس صاحب  
الغلام لنفسه البيع ولرد مبيعه ( فأبى الرجل ) أى أنكر صاحب الغلام ( أن  
يدفعه ) الضمير المنصوب إلى الفرس أى يدفع الرجل فرساً ( إليه ) أى إلى  
صاحب الفرس ( ما أراكما ) ما نافهة ( افترقتما ) من مكان البيع وموضعه بل  
أتما تقيمان فيه فكيف لا تردان المبيع . وفيه دليل على أن أبا بركة كان يرى  
الفرق بالأبدان .

— وفيه أن أبا برزة وسَّع في المجلس ولا يتم الفترق بالأبدان عنده حتى يتفرقا جميعاً من ذلك الموضع ويتركا ، لأن أبا الوضئ قال ثم أقاما بقية يومهما وليلتها ومع ذلك قال أبو برزة ما أراكما افترقتما . ومن المعلوم أن واحداً منهما أو كلاهما لا بد لهما أن يفترقا لقضاء حاجتهما من أكل وشرب ونوم وبول وغائط وغيرها نعم لم يتفرقا من موضع قيامهما تفرق الخروج والانتشار إلا من الفسد ، لكن الحديث في سنن الترمذى بلفظ آخر وهذه عبارته روى عن أبي برزة الأسلمى « إن رجلين اختصما إليه في فرس بعد ما تبايعا فكانوا في سفينة فقال لا أراكما افترقهما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يفترقا » والله أعلم . قال الحافظ ابن حجر : فأبو برزة الصحابي حمل قوله صلى الله عليه وسلم مالم يفترقا على التفرق بالأبدان ، وكذلك حمّله ابن عمر عليه ولا يعلم لهما مخالف من الصحابة انتهى .

وفي صحيح البخارى : وبه قال ابن عمر وشريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبى مليكة انتهى .

ونقل ابن المغذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبى ذئب من أهل المدينة ، وعن الحسن البصرى والأوزاعى وابن جريج وغيرهم ، وقال ابن حزم لا نعلم لهم مخالفاً من التابعين إلا إبراهيم النخعى وحده ، كذا في الفتح .

وقال الخطابى في المعالم : أكثر شيء سمعت أصحاب مالك يحجبون به في رد الحديث هو أنه قال : ليس العمل عليه عندنا وليس للتفرق حد محدود يعلم . قال الخطابى : هذا ليس بحجة ، أما قوله ليس العمل عليه عندنا فإنما هو كأنه قال أنا أرد هذا الحديث فلا أعمل به ، فيقال له الحديث حجة فلم رددته ولم لم تعمل به وقد قال الشافعى : رحم الله مالكا لست أدري من أتهم في إسناد —

— هذا الحديث ، أنهم نفسه أو نافعاً وأعظم أن يقول أنهم ابن عمر . وأما قوله ليس للفرق حد يعلم فليس الأمر على ماتوهمه ، والأصل في هذا ونظائره أن يرجع إلى عادة الناس وعرفهم ، ويعتبر حال المكان الذي هما فيه مجتمعان ، فإذا كانا في بيت فإن التفرق إنما يقع بخروج أحدهما منه ، وإن كانا في دار واسعة فانتقل أحدهما من مجلسه إلى بيت أو صفة أو نحو ذلك فإنه قد فارق صاحبه ، وإن كانا في سوق أو على حانوت فهو أن يولى عن صاحبه ويخطو خطوات ونحوها وهذا كالعرف الجارى والعادة المعلومة في التقابض انتهى كلام الخطابى .

وقال النورى تحت حديث ابن عمر : هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبدانهما وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، ومن قال به على ابن أبى طالب وابن عمرو ابن عباس وأبو هريرة وأبو برزة الأسلمى وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشرح القاضى والحسن البصرى والشعمى والزهرى والأوزاعى وابن أبى ذئب وسفيان بن عيينة والشافعى وابن المبارك وعلى بن المدينى وأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخارى وسائر المحدثين وآخرون . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يثبت خيار المجلس بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول ، وبه قال ربيعة ، وحكى عن النخعى وهو رواية عن الثورى ، وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء وليس لهم عنها جواب صحيح والصواب ثبوته كما قاله الجمهور انتهى .

قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه ورجال إسناداه ثقات ، وأخرجه الترمذى مختصراً .

٣٤٤١ - حدثنا محمد بن حاتم الجرجري قال قال مروان الفزاري أخبرنا عن يحيى بن أيوب قال « كان أبو زرعة إذا بايع رجلاً خيره قال ثم يقول خيري فيقول [ويقول] سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفترقن اثنان إلا عن تراض » .

— ( قال ) أي محمد بن حاتم ( مروان الفزاري أخبرنا ) مروان مبتدأ وأخبرنا خبره ( يحيى بن أيوب ) بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير ، روى عن جده أبي زرعة وثقه أبو داود ، وقال ابن معين ليس به بأس ( قال كان أبو زرعة ) ابن عمرو بن جرير البجلي السكوني روى عن جده جرير وأبي هريرة من ثقات علماء التابعين ( لا يفترقن اثنان ) أي متبايعان ( إلا عن تراض ) قال الطيبي : صفة مصدر محذوف والاستثناء متصل أي لا يفترقن اثنان إلا تفرقا صادراً عن تراض .

قال القاري : والمراد بالحديث والله تعالى أعلم أنهما لا يفترقان إلا عن تراض بينهما فيما يتعلق بإعطاء الثمن وقبض المبيع وإلا فقد يحصل الضرر والضرار وهو منهي في الشرع ، أو المراد منه أن يشاور مرید الفراق صاحبه ألك رغبة في المبيع ، فإن أريد الإقالة أقاله وهذا نهى تنزيه للاجماع على حل المفارقة من غير إذن الآخر ولا علمه . قال الأشرف : فيه دليل على أنه لا يجوز التفرق بين العاقلين لا نقطاع خيار المجلس إلا برضاها انتهى . وتقدم أنه يجوز إجماعاً والنهي للتنزيه ، قال وفيه دليل على ثبوت خيار المجلس لهما وإلا فلا معنى لهذا القول حينئذ انتهى . وأنت علمت معنى القول فيما سبق وتحقق انتهى كلام القاري . قلت : لا ريب في أن الحديث يدل على ثبوت خيار المجلس كما قال الأشرف ولهذا كان أبو زرعة راوي الحديث إذا بايع رجلاً خيره ثم —

٣٤٤٢ - حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال أخبرنا شعبه عن قتادة عن  
 أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا  
 بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت البركة من بيعهما » .  
 قال أبو داود : وكذلك رواه سميد بن أبي عروبة وحماد ، وأما همام  
 فقال حتى يتفرقا أو يختارا ثلاث مرات .

— يقول خبرني وأما ما ذكر القارى من مراد الحديث فهو غير ظاهر كما لا يخفى  
 على المتأمل والله تعالى أعلم وعلمه أتم .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ولم يذكر أبا زرعة وقال هذا حديث  
 غريب .

( البيعان ) بتشديد التच्قية المكسورة بعد الموحدة المفتوحة أى البائع  
 والمشتري ( بالخيار ) أى فى المجلس ( ما لم يتفرقا ) أى ببيعهما عن مكان  
 التماقد ( فإن صدقا ) أى البائع فى صفة المبيع والمشتري فى ما يعطى فى هوض  
 المبيع ( وبينا ) أى ما بالمبيع والثمن من عيب ونقص ( وإن كتما ) أى ما فى المبيع  
 والثمن من العيب والنقص ( وكذبا ) أى فى وصف المبيع والثمن ( محقت )  
 بصيغة المجهول أى أزيلت وذهبت .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى ( وكذلك  
 رواه سميد بن أبي عروبة ) عن قتادة عن صالح أبي الخليل وحديثه عند النسائى  
 ( وحماد ) عن قتادة ( وأما همام ) عن قتادة ( فقال حتى يتفرقا ) المتبايعان  
 ( أو يختارا ) أى شرطا اختيار امضاء البيع أو فسخه ثلاث مرات . وحديث  
 همام عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدى قال أخبرنا همام عن أبي التياح —

## ١٩ — باب في فضل الإقالة

٣٤٤٣ — حدثنا يَحْيَى بن مَعِينٍ أَخْبَرَنَا حَفْصٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَهُ اللَّهُ عَثْرَتُهُ » .

— قال سمعت عبد الله بن الحارث يحدث على حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ، ولم يسق مسلم لفظه وإنما أحال على ما قبله .  
وعند النسائي من طريق همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ويأخذ أحدهما ما رضى من صاحبه أو هوى » .

وعنده من طريق هشام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال « البيعان بالخيار حتى يتفرقا أو يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى ويتخيران ثلاث مرات » .

### ( باب في فضل الإقالة )

هى فى الشرع رفع العقد الواقع بين المتماقدين ، وهى مشروعة إجماعاً ولا بد من لفظ يدل عليها وهو أقلت أو ما يفيد معناه عرفاً .

( من أقال مسلماً ) أى بوعه ( أقاله الله عثرته ) أى غفر زلته وخطيئته .  
قال فى إنجاح الحاجة : صورة إقالة البيع إذا اشترى أحد شيئاً من رجل ثم ندم على اشترائه إما لظهور الغبن فيه أو لزوال حاجته إليه أو لانعدام الثمن فرد المبيع على البائع وقبل البائع رده أزال الله مشقته وعثرته يوم القيامة لأنه إحسان منه على المشتري ، لأن البيع كان قد بت فلا يستطيع المشتري فسخه انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

٢٠ - باب فيمن باع بيعتين في بيعة

٣٤٤٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ عن يَحْيَى بن زَكَرِيَّا عن مُحَمَّد بن عمرو عن أَبِي سَلَمَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسَهُمَا أَوْ الرُّبَا » .

( باب فيمن باع بيعتين في بيعة )

( من باع بيعتين في بيعة ) قال الخطابي : لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث أو صحح البيع بأوكس الثمنين إلا شيء يحكى عن الأوزاعي وهو مذهب فاسد ، وذلك لما يتضمنه هذا العقد من الغرر والجهل .

قلت : قال في النيل : ولا يخفى أن ما قاله هو ظاهر الحديث لأن الحكم له بالأوكس يستلزم صحة البيع به .

قال الخطابي : وإنما المشهور من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيعتين في بيعة رواء الشافعي عن الدراوردي عن محمد بن عمرو ، وأما رواية يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو على الوجه الذي ذكره أبو داود فيشبه أن يكون ذلك في حكومة في شيء بعينه كأنه أسلفه ديناراً في قفيز بر إلى شهر فلما حل الأجل وطالبه بالبر قال له بعني القفيز الذي لك على بقفيزين إلى شهرين ، فهذا بيع ثان وقد دخل على البيع الأول فصار بيعتين في بيعة فيؤدّان إلى أوكسهما أي أنقصهما وهو الأصل ، فإن تبايعا البيع الثاني قبل أن يعقبا بيا الأول كانا مربوبين انتهى .

قلت : وقد نقل هذا التفسير الإمام ابن الأثير في النهاية وابن رسلان في شرح السنن ثم قال الخطابي . وتفسير مانهى عنه من بيعتين في بيعة على وجهين -



— أحدهما أن يقول بعثك هذا الثوب نقداً بعشرة أو نسيئة بخمسة عشر فهذا لا يجوز لأنه لا يدري أيهما الثمن الذي يختاره منهما فيقع به العقد ، وإذا جهل الثمن بطل البيع انتهى .

قلت : وبمثل هذا فسر سماك رواه أحد واقظه قال سماك هو الرجل يبيع البيع فيقول هو بنساء بكذا وهو يفقد بكذا وكذا ، وكذلك فسر الشافعي رحمه الله فقال بأن يقول بعثك بألف نقداً أو ألفين إلى سنة ، فخذ أيهما شئت أنت وشئت أنا .

ونقل ابن الرفعة عن القاضي أن المسألة مفروضة على أنه قبل على الإيهام ، أما لو قال قبلت بألف نقداً أو بألفين بالنسيئة صح ذلك ، كذا في النبل .

ثم قال الخطابي : والوجه الآخر أن يقول بعثك هذا العبد بعشرين ديناراً على أن تبيعني جاريته بعشرة دنانير ، فهذا أيضاً فاسد ، لأنه جعل ثمن العبد بعشرين ديناراً وشرط عليه أن يبيعه جاريته بعشرة دنانير ، وذلك لا يلزمه وإذا لم يلزمه ذلك سقط بعض الثمن ، فإذا سقط بعضه صار الباقي مجهولاً . قال وعقد البيعتين فيبيعة واحدة على الوجهين الذين ذكرناهما عند أكثر الفقهاء فاسد . وحكى عن طاوس أنه قال لا بأس أن يقول له بعثك هذا الثوب نقداً بعشرة وإلى شهرين بخمسة عشر فيذهب به إلى أحدهما انتهى كلام الخطابي .

وقال في النهاية : نهى عن بيعتين فيبيعة هو أن يقول بعثك هذا الثوب نقداً بعشرة ونسيئة بخمسة عشر فلا يجوز لأنه لا يدري أيهما الثمن الذي يختاره لوقع عليه العقد .

ومن صورته أن يقول بعثك هذا بعشرين على أن تبيعني ثوبك بعشرة ، فلا يصح للشرط الذي فيه ولأنه يسقط بسقوطه بعض الثمن فيصير الباقي مجهولاً —

— وقد نهى عن بيع وشرط وعن بيع وسلف وهما هذان الوجهان انتهى . ( فله  
أو كسهما ) أى أنقصهما ( أو الربا ) .

قال فى البیسل : یمنى أو یکون قد دخل هو وصاحبه فى الربا المحرم إذا لم  
یاخذ الأوكس بل أخذ الأکثر وذلك ظاهر فى التفسیر الذى ذكره ابن رسلان  
وغیره . وأما فى التفسیر الذى ذكره أحمد عن سماء و ذكره الشافعى ففیه متمسك  
لمن قال یحرم بیع الشئ بأكثر من سعر یومه لأجل القضاء .

وقالت الشافعية والحنفية والجمهور أنه يجوز لعموم الأدلة القاضية بجوازه وهو  
الظاهر ، ثم بین صاحب الدہل وجه الظهور إن شئت الوقوف علیه فعلمك بالنیل  
قال المنذرى : فى إسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد تسکلم فیہ غیر واحد [ وثقه  
النسائى ] والمشهور عن محمد بن عمرو من رواية الدراوردی ومحمد بن عبد الله  
الأنصارى أنه صلى الله علیه وسلم نهى عن بیعتین فى بیعة انتهى کلام المنذرى  
[ وكذا أخرجه الترمذی وصححه النسائى فى المجتبى ] .

قلت : وكذا رواه إسماعیل بن جعفر ومعاذ بن معاذ وعبد الوهاب بن عطاء  
عن محمد بن عمرو المذکور ذکره البیهقى فى السنن ، وعبد بن سلیمان فى الترمذی  
ویمحى بن سعید فى المجتبى ، وبهذا یعرف أن رواية یحیى بن زکریا فیها شذوذ  
كما لا یخفى .

٢١ — باب في النهى عن العينة

٣٤٤٥ — حدثنا سليمان بن داود المزري أنبأنا ابن وهب أخبرني حمزة بن شريح . وأخبرنا جعفر بن مسافر التميمي أخبرنا عبد الله بن يحيى البرلسي [ البرنسي ] أنبأنا حمزة بن شريح عن إسحاق أبي عبد الرحمن قال سليمان عن أبي عبد الرحمن أنظر أساني أن عطاء أنظر أساني

( باب في النهى عن العينة )

( أخبرنا عبد الله بن يحيى البرلسي ) باللام بعد الراء المهملة كذا في النسخ الصحيحة .

قال الحافظ في القريب : بضم الموحدة والراء وتشديد اللام المضمومة بعدها مهملة انتهى . وفي بعض النسخ بالفون دون اللام أى بضم الموحدة والنون بينهما مهملة ساكنة كذا ضبطه في الخلاصة وهو غلط .

وقال السيوطي في لب اللباب في تحرير الأنساب : البرلسي بضمات وتشديد اللام ومهملة إلى البرلس من بلاد مصر وفلاح ياقوت أولها وثانيها انتهى . وأما البرنسي بالفون فلم يذكروا السيوطي فيه ، وكذا لم يذكروا الحافظ —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفي الباب حديث أبي إسحاق السبيعي عن امرأته « أنها دخلت على عائشة رضى الله عنها فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم ، فقالت : يأم المؤمنين ، إني بعت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة ، وإني ابتعته منه بستائة نقداً ، فقالت لها عائشة : بشما اشتريت ، وبشما شريت ، أخبرني زيداً أن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بطل إلى أن يتوت »

حَدَّثَهُ أَنْ نَافِعًا حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ مُهَرَّرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ » .

— عهد الغنى المصرى وكذا الذهبى وأبو طاهر المقدسى وأبو موسى الأصبهاني في كتبهم المشتبه والمخفاف .

وقال الإمام الحافظ أبو على النسافى الجبائى فى كتابه تفهيم الماهل وتمييز المشكل : البرلسى بضم الباء المعجمة بواحدة والراء المهملة المضمومة بعدها لام مضمومة مشددة هو عبد الله بن يحيى المعافرى البرلسى عن حيوة بن شريح ينسب إلى برلس قرية من سواحل مصر انتهى .

وفى مراصد الاطلاع : برلس بفتح السين وضم اللام وتشديدها بليدة على شاطئ نيل مصر قرب البحر من جهة الإسكندرية انتهى ولم يذكر بالدون .

( إذا تبايعتم بالعينة ) قال الجوهرى : العينة بالكسر السلف . وقال فى القاموس : وعين أخذ بالعينة بالكسر أى الساف أو أعطى بها . قال والتاجر باع سلعته بشمن إلى أجل ثم اشتراها منه بأقل من ذلك الثمن انتهى قال الرافعى : وبيع العينة هو أن يبيع شيئاً من غهره بشمن مؤجل ويسله إلى —

== هذا الحديث رواه البيهقى والدارقطنى ، وذكره الشافى ، وأعله بالجهالة بحال امرأة أبى إسحاق ، وقال : لو ثبت فأعما عابت عليها بيعاً إلى العطاء ، لأنه أجل غير معلوم .

ثم قال : ولا يثبت مثل هذا عن عائشة ، وزيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حالاً .

قال البيهقى : ورواه يونس بن أبى إسحاق عن أمه العالية بنت أنفع « أنها دخلت على عائشة مع أم محمد » .

قال أبو داود : الإخبارُ إجماعٌ وهذا لفظه .

— المشتري ثم يشتره قبل قبض الثمن بشئ نقد أقل من ذلك قدر انتهى .  
وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد ، وجوز ذلك الشافعي وأصحابه . كذا في النيل . وقد حقق الإمام ابن القيم عدم جواز العينة ونقل معنى كلامه العلامة الشوكاني في الغيل .  
( وأخذتم أذنان البقر ورضيتم بالزرع ) حمل هذا على الاشتغال بالزرع في زمن يتمين فيه الجهاد ( وتركتم الجهاد ) أى المتعين فعله ( سلط الله عليكم ذلاً ) —

== وقال غيره : هذا الحديث حسن ، ويحتج بمثله ، لأنه قد رواه عن العالية ثقتان ثبتان : أبو إسحاق زوجها ، ويونس ابنها ، ولم يعلم فيها جرح ، والجهالة ترتفع عن الراوى بمثل ذلك :

ثم إن هذا مما ضبطت فيه القصة ، ومن دخل معها على عائشة ، وقد صدقها زوجها وابنها وهما من هما ، فالحديث محفوظ .

وقوله في الحديث المتقدم « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا » هو منزل على العينة بعينها ، قاله شيخنا ، لأنه يباع في بيع واحد ، فأوكسهما : الثمن الحال وإن أخذ بالأكثر وهو المؤجل — أخذ بالربا . فالمعنيان لا ينفكان من أحد الأمرين إما الأخذ بأوكس الثمنين ، أو الربا ، وهذا لا يتنزل إلا على العينة .

## فصل

قال المحرمون للعينة : الدليل على تحريمها من وجوه .  
أحدها : أن الله تعالى حرم الربا والعينة وسيلة إلى الربا ، بل هي من أقرب وسائله والوسيلة إلى الحرام حرام ، فهنا مقامان .  
أحدهما : بيان كونها وسيلة .  
والثاني : بيان أن الوسيلة إلى الحرام حرام .

فأما الأول : فيشهد له به النقل والمعرف والنية والقصد ، وحال المتعاقدين . =

— بضم الذال المعجمة وكسرها أى صغاراً ومسكنة ومن أنواع الذل الخراج الذى يسلمونه كل سنة للملاك الأرض . وسبب هذا الذل والله أعلم أنهم لما تركوا الجهاد فى سبيل الله الذى فيه عز الإسلام وإظهاره على كل دين عاملهم الله ببقيضه وهو إنزال الذلة بهم فصاروا يمشون خلف أذنان البقر بعد أن كانوا يركبون على ظهور الخيل التى هى أعز مكان . قاله فى النيل .

قال المنذرى : وفى إسناده إسحاق بن أسود أبو عبد الرحمن الخراسانى نزيل مصر لا يحتج بحديثه . وفيه أيضاً عطاء الخراسانى وفيه مقال .

== فأما النقل : فبما ثبت عن ابن عباس « أنه سئل عن رجل باع من رجل حرية بمائة ، ثم اشتراها بخمسين ؟ فقال : دراهم بدرهم متفاضلة ، دخلت بينها حرية » . وفى كتاب محمد بن عبد الله الحافظ المعروف بمطين ، عن ابن عباس : أنه قال « اتقوا هذه العينة ، لا تبيعوا دراهم بدرهم بينهما حرية » .

وفى كتاب أبى محمد النجاشى الحافظ عن ابن عباس « أنه سئل عن العينة يعنى بيع الحرية ؟ فقال : إن الله لا ينجذع ، هذا مما حرم الله ورسوله » وفى كتاب الحافظ مطين عن أنس « أنه سئل عن العينة - يعنى بيع الحرية - فقال : إن الله لا ينجذع ، هذا مما حرم الله ورسوله »

وقول الصحابى « حرم رسول الله كذا ، أو أمر بكذا ، وقضى بكذا ، وأوجب كذا » فى حكم اللفوع اتفاقاً عند أهل العلم ، إلا خلافاً شاذاً لا يعتد به ، ولا يؤبه له .

وشبهة المخالف : أنه لعله رواه بالمعنى ، فظن ما ليس بأمر ، ولا تحريم كذلك ، وهذا فاسد جداً .

فإن الصحابة أعلم بمعانى النصوص ، وقد تلقوها من فى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يظن بأحد منهم أن يقدم على قوله « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو حرم أو فرض » إلا بعد صماع ذلك ، ودلالة اللفظ عليه ، واحتمال خلاف هذا كاحتمال الغلط والسهو فى الرواية بل دونه فإن رد قوله « أمر » ونحوه بهذا الاحتمال ==

= وجب رد روايته لاحتمال السهو والغلط وإن قبلت روايته : وجب قبول الآخر .  
وأما شهادة العرف بذلك : فأظهر من أن تحتاج إلى تقرير ، بل قد علم الله  
وعباداه من المتبايعين ذلك : قصدهما أنهما لم يعقدا على السلعة عقداً يصدقان به تملكها  
ولا غرض لهما فيها بحال . وإنما الغرض والمقصود بالقصد الأول : مائة بمائة وعشرين  
وإدخال تلك السلعة في الوسط تلبيس وعبث ، وهى بمنزلة الحرف الذى لا معنى له فى  
نفسه ، بل جرى به لمعنى فى غيره ، حتى لو كانت تلك السلعة تساوى أضعاف ذلك الثمن  
أو تساوى أقل جزء من أجزائه لم يبالوا بجعلها . ورداً للعقد ، لأنهم لا غرض لهم فيها  
وأهل العرف لا يكابرون انفسهم فى هذا .

وأما النية والقصد : فالأجنبي الشاهد لهما يقطع بأنه لا غرض لهما فى السلعة وإنما  
القصد الأول مائة بمائة وعشرين ، فضلاً عن علم المتعاقدين ونيتهما ، ولهذا يتواطأ  
كثير منهم على ذلك قبل العقد ، ثم يحضران تلك السلعة محملاً لما حرم الله ورسوله .  
وأما المقام الثانى - وهو أن الوسيلة إلى الحرام حرام : فبانت بالكتاب والسنة  
والفطرة والمعقول .

فإن الله سبحانه مسح اليهود قرمة وخنازير لما توسلوا إلى الصيد الحرام بالوسيلة  
التي ظنوها مباحة ، وسمى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون مثل ذلك  
مخادعة ، كما تقدم .

وقال أيوب السخيتانى « يخادعون الله كما يخادعون الصبيان ، لو أتوا الأمر على  
وجهه كان أسهل »

والرجوع إلى الصحابة فى معانى الألفاظ متعين ، سواء كانت لغوية ، أو شرعية ،  
والخداع حرام .

وأيضاً : فإن هذا العقد يتضمن إظهار صورة مباحة ، وإخمار ما هو من أكبر  
الكبائر ، فلا تنقلب الكبيرة مباحة بإخراجها فى صورة البيع الذى لم يقصد نقل الملك  
فيه أصلاً ، وإنما قصده حقيقة الربا .

وأيضاً فإن الطريق متى أفضت إلى الحرام ، فإن الشريعة لا تأتى بإباحتها أصلاً ،  
لأن إباحتها وتحريم الغاية جمع بين النقيضين ، فلا يتصور أن يباح شيء ويحرم ما يفضى  
إليه ، بل لابد من تحريمهما أو إباحتهما ، والثانى باطل قطعاً فيتعين الأول . =

== وأيضاً : فإن الشارع إنما حرم الربا ، وجعله من الكبائر ، وتعدد آكله بمعارضة الله ورسوله ، لما فيه من أعظم الفساد والضرر ، فكيف يتصور - مع هذا - أن يبيح هذا الفساد العظيم بأيسر شيء يكون من الحيل ؟  
فيا الله العجب ، أترى هذه الحيلة أزالَت تلك المفسدة العظيمة ، وقلبتا مصلحة ، بعد أن كانت مفسدة ؟

وأيضاً : فإن الله سبحانه عاقب أهل الجنة الذين أقسموا ليصر منها مصبحين وكان مقصودهم منع حق الفقراء من الثمر المتساقط وقت الحصاد ، فلما قصدوا منع حقهم منهم الله الثمرة جملة .

ولا يقال : فالعقوبة إنما كانت على رد الاستثناء وحده لوجهين .  
أحدهما : أن العقوبة من جنس العمل ، وترك الاستثناء عقوبته : أن يعوق وينسى لا إهلاك ماله ، بخلاف عقوبة ذنب الحرمان فإنها حرمان كالذنب .  
الثاني : أن الله تعالى أخبر عنهم أنهم قالوا ﴿ أن لا يدخلنها اليوم عليكم مسكين ﴾ وهذا الذنب العقوبة على ذلك ، فلو لم يكن لهذا الوصف مدخل في العقوبة لم يكن لذكره فائدة فإن لم يكن هو العلة التامة كان جزءاً من العلة .

وعلى التقديرين يحصل المقصود .

== وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الأعمال بالنيات » والتوسل بالوسيلة التي صورتها مباحة إلى المحرم إنما نيته المحرم ، ونيته أولى به من ظاهر عمله .  
وأيضاً : فقد روى ابن بطه وغيره بإسناد حسن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » وإسناده مما يصححه الترمذى .

وأيضاً : فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملواها وباعوها وأكلوا أثمانها » و « جملواها » يعنى أذابوها وخلطوها ، وإنما فعلوا ذلك ليزول عنها اسم الشحم ، ويحدث لها اسم آخر وهو الودك ، وذلك لا يفيد الحل ، فإن التحريم تابع للحقيقة وهى لم تتبدل بتبدل الاسم .

وهذا الربا تحريمه تابع لمعناه وحقيقته فلا يزول بتبدل الاسم بصورة البيع كما =



== لم يزل تحريم الشحم بتبديل الإسم بصورة الجمل والإذابة وهذا واضح بحمد الله .  
وأيضاً : فإن اليهود لم ينتفعوا بعين الشحم ، إنما انتفعوا بشحمه ، فيلزم من وقف  
مع صور العقود والألفاظ ، دون مقاصدها وحقائقها أن لا يحرم ذلك ، لأن الله تعالى  
لم ينص على تحريم الثمن وإنما حرم عليهم نفس الشحم ولما لعنهم على استغلالهم الثمن ،  
وإن لم ينص على تحريمه دل على أن الواجب النظر إلى المقصود وإن اختلفت الوسائل  
إليه ، وأن ذلك يوجب أن لا يقصد الانتفاع بالعين ولا يبدلها .

ونظير هذا أن يقال : لا تقرب مال اليتيم فتبيعه وتأكل عوضه ، وأن يقال :  
لا تشرب الخمر فتغير اسمه وتشربه ، وأن يقال : لا تزني بهذه المرأة فتعقد عليها عقد  
إجارة وتقول إنما استوفى منافعها وأمثال ذلك .

قالوا : ولهذا الأصل - وهو تحريم الحيل المتضمنة إباحة ما حرم الله أو إسقاط  
ما أوجبه الله عليه - أكثر من مائة دليل ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم  
« لعن المحلل والمحلل له » مع أنه أتى بصورة عقد النكاح الصحيح ، لما كان مقصوده  
التعليل ، لاحقيقة النكاح .

وقد ثبت عن الصحابة أنهم سموه زانياً ولم ينظروا إلى صورة العقد .

الدليل الثاني على تحريم العينة مارواه أحمد في مسنده : حدثنا أسود بن عامر حدثنا  
أبو بكر عن الأعمش عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول « إذا ضن الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالعينة ، واتبعوا  
أذناب البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله : أنزل الله بهم بلاء ، فلا يرفعهم عنهم حتى  
يراجعوا دينهم » .

ورواه أبو داود بإسناد صحيح إلى حيوة بن شريح المصري عن إسحاق أبي عبد  
الرحمن الخراساني أن عطاء الخراساني حدثه أن نافعا حدثه عن ابن عمر قال :  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - فذكره ، وهذان إسنادان حسنان يشد  
أحدهما الآخر .

فأما رجال الأول فائمة مشاهير، وإنما يخاف أن لا يكون الأعمش سمعه من عطاء  
أو أن عطاء لم يسمعه من ابن عمر .

والإسناد الثاني : يبين أن للحديث أصلاً محفوظاً عن ابن عمر ، فإن عطاء ==

= الحراساني ثقة مشهور وحيوة كذلك . وأما إسحاق أبو عبد الرحمن فشيخ روى عنه أئمة المصريين ، مثل حيوة والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم .

وله طريق ثالث : رواه السري بن سهل حدثنا عبد الله بن رشيد حدثنا عبد الرحمن ابن محمد عن ليث عن عطاء عن ابن عمر قال « لقد آتى علينا زمان وما منا رجل يرى أنه أحق بديناره ودرهمه من أخيه المسلم ، ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة ، وتركوا الجهاد ، واتبعوا أذئاب البقر أدخل الله عليهم ذلاً لا ينزعه حتى يتوبوا ويرجعوا إلى دينهم » وهذا يبين أن للحديث أصلاً وأنه محفوظ .

الدليل الثالث : ما تقدم من حديث أنس « أنه سئل عن العينة ؟ فقال : إن الله لا يخذع ، هذا مما حرم الله ورسوله » وتقدم أن هذا اللفظ في حكم المرفوع .

الدليل الرابع : ما تقدم من حديث ابن عباس وقوله « هذا مما حرم الله ورسوله »

الدليل الخامس : ما رواه الإمام أحمد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا سعيد عن أبي إسحاق عن العالية ، ورواه حرب من حديث إسرائيل حدثني أبو إسحاق عن جدته العالية - يعني جدة إسرائيل - فإنها امرأة أبي إسحاق قالت « دخلت على عائشة في نسوة فقالت ما حاجتكن ؟ فكان أول من سأله أم محبة ، فقالت يا أم المؤمنين هل تعرفين زيد بن أرقم ؟ قالت نعم . قالت : فإني بتمته جارية لي بثمانمائة درهم إلى العطاء ، وإنه أراد أن يبيعها فابتعتها بستمائة درهم نقداً . فأقبلت عليها وهي غضبي ، فقالت : بشما شريت وبشما اشتريت ، أبلغى زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب ، وأخفمت صاحبتنا فلم تتكلم طويلاً ، ثم إنه سهل عنها فقالت : يا أم المؤمنين أرايت إن لم آخذ إلا رأس مالي ؟ فقلت عليها ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ﴾

فلولا أن عند أم المؤمنين علماً لا تستريب فيه أن هذا محرم لم تستعجز أن تقول مثل هذا بالاجتهاد ، ولا سيما إن كانت قد قصدت أن العمل يحبط بالردة ، وأن استحلال الربا كفر ، وهذا منه ، ولكن زيداً معذور لأنه لم يعلم أن هذا محرم ، ولهذا قالت « أبلغيه » .

ويمحتمل أن تكون قد قصدت أن هذا من الكبائر التي يقاوم إثمها ثواب الجهاد =

== فيصير بمنزلة من عمل حسنة وسيئة بقدرها فكأنه لم يعمل شيئاً .

وعلى التقديرين : لجزم أم المؤمنين بهذا دليل على أنه لا يسوغ فيه الاجتهاد ، ولو كانت هذه من مسائل الاجتهاد والنزاع بين الصحابة لم تطلق عائشة ذلك على زيد فان الحسنات لا تبطل بمسائل الاجتهاد .

ولا يقال : فزيد من الصحابة وقد خالفها ، لأن زيدا لم يقل : هذا حلال بل فعله وفعل المجتهد لا يدل على قوله على الصحيح لاحتمال سهو أو غفلة أو تأويل أو رجوع ونحوه وكثيراً ما يفعل الرجل الشيء ، ولا يعلم مفسدته ، فإذا نبه له اتبه ولا سيما أم ولده ، فإنها دخلت على عائشة تستفتيها ، وطلبت الرجوع إلى رأس مالها ، وهذا يدل على الرجوع عن ذلك العقد ، ولم ينقل عن زيد أنه أصر على ذلك .

فإن قيل : لا نسلم ثبوت الحديث ، فإن أم ولد زيد مجهولة .

قلنا : أم ولده لم ترو الحديث ، وإنما كانت هي صاحبة القصة ، وأما العالية فهي امرأة أبي إسحاق السبيعي ، وهي من التابعيات ، وقد دخلت على عائشة وروى عنها أبو إسحاق ، وهو أعلم بها . وفي الحديث قصة وسياق يدل على أنه محفوظ وأن العالية لم تختلق هذه القصة ولم تضعها ، بل يغلب على الظن غلبة قوية صدقها فيها وحفظها لها ، ولهذا رواها عنها زوجها ميمون ولم ينهها ولا سيما عند من يقول رواية العدل عن غيره تعديل له ، والكذب لم يكن فاشياً في التابعين فشوه فيمن بعدهم ، وكثير منهم كان يروى عن أمه وامراته ما يخبرهن به أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتج به .

فهذه أربعة أحاديث تبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم العينة :

حديث ابن عمر الذي فيه تغليظ العينة .

وحديث أنس وابن عباس : أنها محارم الله ورسوله .

وحديث عائشة هذا ، والمرسل منها له ما يوافقه . وقد عمل به بعض الصحابة

والسلف وهذا حجة باتفاق الفقهاء .

الدليل السادس : ما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا »

وللعلماء في تفسيره قولان :

== أحدهما : أن يقول : بعتك بعشرة نقداً أو عشرين نسيئة ، وهذا هو الذى رواه أحمد عن سماك ففسره فى حديث ابن مسعود قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفقتين فى صفقة ، قال سماك : الرجل يبيع الرجل ، فيقول : هو على نساء بكذا ، وينقد بكذا » .

وهذا التفسير ضعيف ، فإنه لا يدخل الربا فى هذه الصورة ولا صفقتين هنا وإنما هى صفقة واحدة بأحد الثمين .

والتفسير الثانى : أن يقول أبيعكها بمائة إلى سنة على أن أشتريها منك بثمانين حالة وهذا معنى الحديث الذى لامعنى له غيره ، وهو مطابق لقوله « فله أو كسهما أو الربا » فإنه إما أن يأخذ الثمن الزائد فيربى أو الثمن الأول فيكون هو أو كسهما ، وهو مطابق لصفقتين فى صفقة . فإنه قد جمع صفقتى النقد والنسيئة فى صفقة واحدة ومبيع واحد ، وهو قصد بيع دراهم عاجلة بدراهم مؤجلة أكثر منها ، ولا يستحق إلا رأس ماله ، وهو أو كس الصفقتين ، فإن أبى إلا الأ أكثر كان قد أخذ الربا .

فتدبر مطابقة هذا التفسير لألفاظه صلى الله عليه وسلم وانطباقه عليها .

ومما يشهد لهذا التفسير : ما رواه الإمام أحمد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن بيعتين فى بيعة » و « عن سلف وبيع » فجعله بين هذين المقدين فى النهى لأن كلا منهما يؤول إلى الربا ، لأنهما فى الظاهر بيع وفى الحقيقة ربا . ومما يدل على تحريم المينة : حديث ابن مسعود يرفعه « لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه والحل والحلل له »

ومعلوم أن الشاهدين والكاتب إنما يكتب ويشهد على عقد صورته جائزة الكتابة والشهادة لا يشهد بمجرد الربا ، ولا يكتبه . ولهذا قرنه بالحلل والحلل له ، حيث أظهر صورة النكاح ولا نكاح ، كما أظهر الكاتب والشاهدان صورة البيع ولا بيع

وتأمل كيف لعن فى الحديث الشاهدين والكاتب والآكل والموكل ؟ فنحن الموقوفون له . والمعين له على ذلك العقد ولعن المحلل والحلل له ، فالحلل له : هو الذى يعمد التحليل لأجله والحلل : هو المعين له بإظهار صورة العقد كما أن المرائى : هو المعان على أكل الربا بإظهار صورة العقد المكتوب المشهود به .

== فصولات الله على من أوتى جوامع الكلم .

== الدليل السابع : ماصح عن ابن عباس أنه قال « إذا استقمت بنقد ، فبعت بنقد ، فلا بأس ، وإذا استقمت بنقد فبعت بنسيئة فلا خير فيه ، تلك وروق بروق » رواه سعيد وغيره .

ومعنى كلامه : أنك إذا قومت السلعة بنقد ثم بعته بنسيئة كان مقصود المشتري شراء دراهم معجلة بدراهم مؤجلة وإذا قومتها بنقد ثم بعته به فلا بأس . فان ذلك بيع المقصود منه السلعة لا الربا .

الدليل الثامن : ما رواه ابن بطة عن الأوزاعي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع » يعنى العينة . وهذا — وإن كان مرسلًا — فهو صالح للاعتضاد به ، ولا سيما وقد تقدم من المرفوع ما يؤكده .

ويشهد له أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم « ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » .

وقوله أيضاً ، فيما رواه ابراهيم الحربى من حديث أبى ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أول دينكم نبوة ورحمة ، ثم خلافة ورحمة ، ثم ملك ورحمة ، ثم ملك وجبرية ، ثم ملك عضوض يستحل فيه الحر والحرير » والحر — بكسر الحاء وتخفيف الراء — هو الفرج .

فهذا إخبار عن استحلال المحارم ، ولكنه بتغيير أسمائها ، وإظهارها فى صور تجعل وسيلة إلى استباحتها ، وهى الربا والخمر والزنا ، فيسمى كل منها بغير اسمها ، ويستباح الاسم الذى سمي به ، وقد وقعت الثلاثة .

وفى قول عائشة « بثنا شريت ، وبثنا اشتريت » دليل على بطلان العقدین معاً وهذا هو الصحيح من المذهب ، لأن الثانى عقد ربا والأول وسيلة إليه . وفيه قول آخر فى المذهب . أن العقد الأول صحيح ، لأنه تم بأركانه وشروطه ، فطريان الثانى عليه لا يبطله وهذا ضعيف ، فانه لم يكن مقصوداً لذاته ، وإنما جملة وسيلة إلى الربا ، فهو طريق إلى المحرم ، فكيف يحكم بصحته ؟ وهذا القول لا يليق بقواعد المذهب .

فان قيل : فما تقولون فيمن باع سلعة بنقد ثم اشتراها بأكثر منه نسيئة ؟ قلنا : قد نص أحمد فى رواية حرب على أنه لا يجوز إلا أن تتغير السلعة لأن هذا ==

= يتخذ وسيلة إلى الربا ، فهو كمسألة العينة سواء وهى عكسها صورة وفى الصورتين قد ترتب فى ذمته دراهم مؤجلة بأقل منها نقداً ، لكن فى إحدى الصورتين : البائع هو الذى اشتغلت ذمته ، وفى الصورة الأخرى : المشتري هو الذى اشتغلت ذمته ، فلا فرق بينهما .

وقال بعض أصحابنا : يحتمل أن تجوز الصورة الثانية ، إذا لم يكن ذلك حيلة ولا مواطاة بل واقع اتفاقاً .

وفرق بينهما وبين الصورة الأولى بفرقين .

أحدهما : أن النص أورد فيها فيبقى ما عداها على أصل الجواز .

والثانى : أن التوصل إلى الربا بتلك الصورة أكثر من التوصل بهذه .

والفرقان ضعيفان . أما الأول : فليس فى النص ما يدل على اختصاص العينة بالصورة الأولى حتى تقتيد به نصوص مطلقة على تحريم العينة .

والعينة فعلة من العين ، النقد ، قال الشاعر :

أندان . أم نعتسان ، أم ينبرى لنا      ففى مثل فصل السيف ميزت مضاربه ؟

قال الجوزجاني : أنا أظن أن العينة إنما اشتقت من حاجة الرجل إلى العين من الذهب والورق ، فيشتري السلعة ويبيعها بالعين الذى احتاج إليها ، وليست به إلى السلعة حاجة .

وأما الفرق الثانى : فكذلك ، لأن المعتبر فى هذا الباب هو الذريعة ، ولو اعتبر فيه الفرق من الاتفاق والقصد لزم طرد ذلك فى الصورة الأولى ، وأتم لاتعبرونه .

فان قيل : فما تقولون إذا لم تعد السلعة إليه بل رجعت إلى ثالث هل تسمون ذلك عينة ؟

قيل : هذه مسألة التورق ، لأن المقصود منها الورق ، وقد نص أحمد فى رواية أبى داود على أنها من العينة ، وأطلق عليها اسمها .

وقد اختلف السلف فى كراهيتها ، فكان عمر بن عبد العزيز يكرهها ، وكان

يقول « التورق آخية الربا » .

ورخص فيها إياس بن معاوية .

وعن أحمد فيها روايتان منصوستان ، وعلل الكراهة فى إحداها بأنه بيع =

= مضطر وقد روى أبوداود عن علي «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المضطر» وفي المسند عن علي قال «سيأتي على الناس زمان يعرض المؤمن على مافي يده ولم يؤمر بذلك ، قال تعالى ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ ويباع المضطرون ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر» وذكر الحديث .

فأحمد رحمه الله تعالى أشار إلى أن العينة إما تقع من رجل مضطر إلى نقد ، لأن الموسر يضمن عليه بالقرض ، فيضطر إلى أن يشتري منه سلعة ثم يبيعها ، فإن اشتراها منه بائعها كانت عينة ، وإن باعها من غيره فهي التورق . ومقصوده في الموضعين : الثمن فقد حصل في ذمته ثمن مؤجل مقابل ثمن حال أنقص منه ، ولا معنى للربا إلا هذا لكنه ربا بسم ، لم يحصل له مقصوده إلا بمشقة ، ولو لم يقصده كان رباً بسهولة .

وللعينة صورة رابعة - وهي أخت صورها - وهي أن يكون عند الرجل المتاع فلا يبيعه إلا بنسيئة ، ونص أحمد على كراهة ذلك فقال : العينة أن يكون عنده المتاع فلا يبيعه إلا بنسيئة ، فإن باع بنسيئة ونقد فلا بأس .

وقال أيضاً : أكره للرجل أن لا يكون له تجارة غير العينة فلا يبيع بنقد .

قال ابن عقيل : إنما كره ذلك لمضارعة الربا ، فإن البائع بنسيئة يقصد الزيادة غالباً .

وعلمه شيخنا ابن تيمية رضي الله عنه بأنه يدخل في بيع المضطر ، فإن غالب من يشتري بنسيئة إما يكون لتعذر النقد عليه ، فإذا كان الرجل لا يبيع إلا بنسيئة كان ربحه على أهل الضرورة والحاجة ، وإذا باع بنقد ونسيئة كان تاجراً من التجار .

وللعينة صورة خامسة - وهي أقبح صورها ، وأشدّها تحريماً - وهي أن للترابين يتواطآن على الربا ، ثم يعمدان إلى رجل عنده متاع ، فيشتريه منه المحتاج ، ثم يبيعه للربى بثمان حال ويقبضه منه ، ثم يبيعه إياه للربى بثمان مؤجل ، وهو ما اتفقا عليه ، ثم يعيد المتاع إلى ربه ، ويعطيه شيئاً ، وهذه تسمى الثلاثية لأنها بين ثلاثة ، وإذا كانت السلعة بينهما خاصة فهي الثنائية . وفي الثلاثية : قد أدخل بينهما محلا يزعمان أنه محلل لهما ما حرم الله من الربا . وهو كحلل النكاح . فهذا محلل الربا ، وذلك محلل الفروج ، والله تعالى لا يخفى عليه خافية . بل يعلم خاتمة الأعين وما تخفي الصدور .

٢٢ — باب في السلف

٣٤٤٦ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِفُونَ فِي التَّمْرِ [ التَّمْرَةَ - التَّمَرِ ] السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ [ وَالثَّلْثَ ] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ [ تَمَرٍ ] فَلَيْسَ لِفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » .

( باب في السلف )

بفتح السين واللام على وزن السلم ومعناه . وحكى في الفتح أن السلف لغة أهل العراق ، والسلم لغة أهل الحجاز . وهو في الشرع بيع موصوف في الذمة وزيد في الحد ببدل يعطى عاجلا وفيه نظر لأنه ليس داخلا في حقيقة . واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه ، واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس ، واختلفوا هل هو عقد غرر جواز للحاجة أم لا . كذا في الفتح .

( وهم يسلفون ) هضم أوله وسكون السين من الإسلاف أى يعطون الثمن في الحال ويأخذوا السلعة في المال ( في التمر ) بالثناة الفوقية ، وفي بعض النسخ بالثلثة ( السنة والسنتين والثلاثة ) منصوبات إما على نزع الخافض أى يشترون إلى السنة ، وإما على المصدر أى إسلاف السنة ( من أسلاف في تمر ) بالثناة وفي بعض النسخ بالثلثة . قال في السبل : روى بالثناة والثلثة فهو بها أعم ( في كيل معلوم ) أى إذا كان مما يكال ( ووزن معلوم ) أى إذا كان مما يوزن ( إلى أجل معلوم ) فيه دليل على اعتبار الأجل وإليه ذهب الجمهور وقالوا : لا يجوز السلم —



٣٤٤٧ - حدثنا حفص بن غمر أخبرنا شعبه ح . وأخبرنا ابن كثير  
أنبأنا شعبه أخبرني محمد بن عبد الله بن مجالد قال : « اختلف عبد الله بن  
شداد وأبو بردة في السلف ، فبعثوني إلى ابن أبي أوفى فسألته فقال : إن  
كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في  
الحنطة والشعير والتمر والزبيب . زاد ابن كثير : إلى قوم ما هو عندهم ،  
ثم اتفقا قال وسألت ابن أبي أوفى فقال مثل ذلك » .

— حالا . وقالت الشافعية : يجوز . قال النووي : فيه جواز السلم وأنه يشترط  
أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما مما يضبط به ، فإن كان مذكروها  
كالنوب اشترط ذكر ذرات معلومة ، وإن كان معدوداً كالحيوان اشترط  
ذكر عدد معلوم . ومعنى الحديث أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيله معلوماً ،  
وإن كان في موزون فليكن وزناً معلوماً ، وإن كان مؤجلاً فليكن أجله  
معلوماً ، ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلاً بل يجوز حالا لأنه إذا جاز  
مؤجلاً مع الفرر فجواز الحال أولى لأنه أبعد من الفرر . وليس ذكر الأجل في  
الحديث لاشتراط الأجل بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً .

وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز المؤجل ،  
فجوز الحال الشافعي وآخرون ، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون ، وأجمعوا  
على اشتراط وصفه بما يضبط به انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .  
( أخبرني محمد بن عبد الله بن مجالد ) بالشك ( وأبو بردة ) بضم الموحدة  
( في السلف ) أى في السلم هل يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك  
الحالة أم لا ( إن كنا ) إن تخفة من المتغلة ( إلى قوم ما هو عندهم ) أى ليس —

٣٤٤٨ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا يحيى وابن مهدي قالاً أخبرنا  
شعبة عن عبد الله بن أبي المجالد ، وقال عبد الرحمن عن ابن أبي المجالد  
بهذا الحديث قال : « عند قوم مأهول عندهم » .  
قال أبو داود : والصواب ابن أبي المجالد وشعبة أخطأ فيه .

٣٤٤٩ — حدثنا محمد بن المصنف أخبرنا أبو المعيرة أخبرنا عبد الله

— عندهم أصل من أصول الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وفي رواية عند أهل  
السنن غير الترمذي « كنا نسل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر  
وعمر في الحنطة والشعير والزيت والتمر وما نراه عندهم » وقد اختلف العلماء في  
جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول  
الأجل ، فذهب إلى جوازه الجمهور ، قالوا : ولا يضر انقطاعه قبل الحلول . وقال  
أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبله بل لا بد أن يكون موجوداً من العقد إلى  
الحل ، ووافقه الثوري والأوزاعي ، فلو أسلم في شيء فانقطع في محله لم يفسخ  
عند الجمهور ، وفي وجهه للشافعية يفسخ ، واستدل أبو حنيفة ومن معه بحديث  
ابن عمر الآتي في باب السلم في ثمرة بعينها ، ويأتي ما أجاب به الجمهور عنه هناك  
إن شاء الله تعالى .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري وابن ماجه .

( وقال عبد الرحمن ) هو ابن مهدي ( وشعبة أخطأ فيه ) أي هذا لفظ  
عبد الله بن مجالد وإنما هو عبد الله بن أبي المجالد .

قال الحافظ في التقريب : عبد الله بن أبي المجالد بالجيم مولى عبد الله  
ابن أبي أوفى ، ويقال اسمه محمد ثقة انتهى . ومراد المؤلف أن المحفوظ في الإسناد  
لفظ ابن أبي المجالد أو عبد الله بن أبي المجالد دون عبد الله بن مجالد والله أعلم —

ابنُ أَبِي غَنِيَّةٍ حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى الْأَسْلَمِيِّ قَالَ :  
 « غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّامَ فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ  
 أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنُفَسِّلُهُمْ فِي الْبَرِّ وَالزَّيْتِ [الزَّبِيبِ] سِعْرًا مَعْلُومًا وَأَجَلًا مَعْلُومًا  
 نَقِيلَ لَهُ : يَمِنْ لَهُ ذَلِكَ ؟ قَالَ [فَقَالَ] مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ » .

— ( فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ ) جَمْعُ نَبِيطٍ وَهُمْ قَوْمٌ مَعْرُوفُونَ كَانُوا يَنْزِلُونَ بِالْبَطْنِ  
 بَيْنَ الْعِرَاقَيْنِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَأَصْلُهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ دَخَلُوا فِي الْعَجَمِ وَاخْتَلَعَتْ  
 أَنْسَابُهُمْ وَفَسَدَتْ أَسَنَتُهُمْ ، وَيُقَالُ لَهُمُ الْفَبِطُ بَفَتْحَتَيْنِ وَالنَّبِيطُ بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكسْرُ  
 ثَانِيَةٍ وَزِيَادَةُ تَحْتَانِيَةٍ ، وَإِنَّمَا سَمَوْا بِذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِأَنْبَاطِ الْمَاءِ أَيْ اسْتِخْرَاجِهِ لِكثْرَةِ  
 مَعَالِجَتِهِمُ الْفَلَاحَةَ ، وَقِيلَ هُمْ نَصَارَى الشَّامِ وَهُمْ عَرَبٌ دَخَلُوا فِي الرُّومِ وَنَزَلُوا  
 بِوَادِي الشَّامِ ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ كَذَا فِي النِّعَالِ ( فَقِيلَ لَهُ يَمِنْ لَهُ  
 ذَلِكَ ) أَيْ مِنْ يَمْلِكُ الْبَرَّ وَالزَّيْتِ . وَلَفْظُ أَحَدٍ فِي مَسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
 ابْنِ أَبِيزَيْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَا « كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنُفَسِّلُهُمْ فِي الْخَنْظَةِ وَالشَّهْرِ وَالزَّيْتِ  
 إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ قَالَا مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ »  
 وَنَحْوُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ . وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ  
 الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ تَقْرِيرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ مَعَ تَرْكِ الْإِسْفَافِ  
 قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ فِي شَرْحِ السَّنَنِ : وَأَمَّا الْمَعْدُومُ عِنْدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ عِنْدَ  
 غَيْرِهِ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ انْتَهَى . وَالْحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ الْمُنْذَرِيُّ .

## ٢٣ - باب في السلم في ثمرة بعينها

٣٤٥٠ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ رَجُلٍ نَجْرَانِيٍّ عَنْ ابْنِ عُمرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَشْلَفَ رَجُلًا فِي نَخْلٍ فَلَمْ يُخْرِجْ نَتْلِكَ السَّنَةَ شَيْئًا فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : بِنَا [ بيم ] تَسْتَحِلُّ مَالَهُ أَرَدَدَ عَلَيْهِ مَالَهُ ، ثُمَّ قَالَ : لَا تُسْلِفُوا فِي النَّخْلِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ .

### ( باب في السلم في ثمرة بعينها )

السلم بوزن السلف ومعناه .

( رجل نجراني ) بالفتح والسكون وراء إلى نجران ناحية بين اليمن و هجر  
قاله السيوطي ( فلم تخرج ) من باب الإفعال والضمير للنخل ( شيئاً ) أى من الثمر  
( ثم قال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( لا تسلفوا ) أى لا تسلموا . وقيل أى  
لا تبهموا ، وهذا المعنى ضعيف . واستدل الإمام أبو حنيفة بهذا الحديث على  
أنه لا يصح السلم فيما ينقطع قبل حلول الأجل بل لا بد أن يكون موجوداً من  
العقد إلى الحل . قال العلامة الشوكاني : ولو صح هذا الحديث لكان المصير إليه  
أولى لأنه صريح في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الله بن أبي أوفى  
يعنى المذكور في الباب السابق ، فليس فيه إلا مظنة التقرير منه صلى الله عليه وآله  
وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم ، ولكن حديث ابن عمر  
هذا في إساده رجل مجهول ، ومثل هذا لا تقوم به حجة . قال القائلون بالجواز  
ولو صح هذا الحديث لحل على بيع الأعيان أو على السلم الحال عند من يقول به  
أوعلى ما قرب أجله . قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يسلفون  
في الثمار السنتين والثلاث ، ومن المعلوم أن الثمار لا تبقى هذه المدة ، ولو اشترط  
الوجود لم يصح السلم في الرطب إلى هذه المدة ، وهذا أولى ما يمتسك به -

## ٢٤ — باب السلف يحول [لايحول]

٣٤٥١ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَيْسَى أَخْبَرَنَا أَبُو بَدْرٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ خَيْثَمَةَ عَنْ سَعْدٍ - يَعْنِي الطَّائِيَّ - عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ » .

— في الجواز انتهى . قال المنذرى : في إسناده رجل مجهول .

( باب السلف يحول )

من التحويل أى يصرف .

( من أسلف فى شيء فلا يصرفه ) بصيغة النهى ، وقيل بالنفي والضمير البارز إلى شيء ( إلى غيره ) أى بالبيع والهبة قبل أن يقبضه . قال السندي

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

اختلف الفقهاء فى حكم هذا الحديث ، وهو جواز أخذ غير المسلم فيه عوضاً عنه وللمسألة صورتان :

إحداها : أن يماوض عن المسلم فيه مع بقاء عقد السلم ، فيكون قد باع دين السلم قبل قبضه .

والصورة الثانية : أن ينفسخ العقد بإقالة أو غيرها . فهل يجوز أن يصرف الثمن فى عوض آخر غير المسلم فيه ؟

فأما المسألة الأولى : فذهب الشافعى وأبى حنيفة وأحمد - فى المشهور عنه - أنه لا يجوز بيعه قبل قبضه ، لأن من هو فى ذمته ولا لغيره ، وحكى بعض أصحابنا ذلك إجماعاً . وليس بإجماع ، فذهب مالك جوازه ، وقد نص عليه أحمد فى غير موضع ، وجوز أن يأخذ عوضه عرضاً بقدر قيمة دين السلم وقت الاعتياض ولا يرجع فيه . =

( ٢٣ - عون المبود ٩ )

— رحمه الله : أى بأن يبدل المبيع قبل القبض بغيره . وقال الطيبى : يجوز أن يرجع الضمير فى غيره إلى من فى قوله من أسلف يعنى لا يبيعه من غيره قبل القبض أو إلى شيء أى لا يبدل المبيع قبل القبض بشيء آخر كذا فى المرقاة . قال الخطابى : وإذا أسلفه ديناراً فى قفيز حنطة إلى شهر لخل الأجل فأعوزه البر فإن —

== وطائفة من أصحابنا خصت هذه الرواية بالحنطة والشعير فقط كما قال فى المستوعب ومن أسلم فى شيء لم يجز أن يأخذ من غير جنسه بحال فى إحدى الروايتين . والأخرى يجوز أن يأخذ ما دون الحنطة من الحبوب ، كالشعير ونحوه ، بمقدار كيل الحنطة لا أكثر منها ولا بقيمة نص عليه فى رواية أبى طالب إذا أسلفت فى كر حنطة فأخذت شعيراً فلا بأس وهو دون حقتك ولا يأخذ مكان الشعير حنطة .

وطائفة ثالثة من أصحابنا جعلت المسألة رواية واحدة وأن هذا النص بناء على قوله فى الحنطة والشعير أنهما جنس واحد وهى طريقة صاحب المغنى .

وطائفة رابعة من أصحابنا : حكوا رواية مطلقة فى المكيل والموزون وغيره . ونصوص أحمد تدل على صحة هذه الطريقة وهى طريقة أبى حفص الطبرى وغيره .

قال القاضى : نقلت من خط أبى حفص فى مجموعه : فإن كان ما أسلم فيه مما يكال أو يوزن فأخذ من غير نوعه مثل كيله مما هو دونه فى الجودة جاز ، وكذلك إن أخذ بضمنه مما لا يكال ولا يوزن كيف شاء .

ونقل أبو القاسم عن أحمد قلت لأبى عبد الله : إذا لم يجد ما أسلم فيه ووجد غيره من جنسه أياخذه ؟ قال : نعم إذا كان دون الشيء الذى له كما لو أسلم فى قفيز حنطة موصلى فقال أخذ مكانه هليبا أو قفيز شعير فكيلته واحدة لا يزداد وإن كان فوقه فلا يأخذ وذكر حديث ابن عباس رواه طاوس عنه « إذا أسلفت فى شيء فجاء الأجل فلم تجد الذى أسلفت فيه فخذ عوضاً بأنقص منه ولا ترجع مرتين »

ونقل أحمد بن أصرم سئل أحمد عن رجل أسلم فى طعام إلى أجل فإذا حل الأجل يشتري منه عقاراً أو داراً ؟ فقال نعم يشتري منه ما لا يكال ولا يوزن .

وقال حرب : سألت أحمد فقلت رجل أسلم إلى رجل دراهم فى بر ، فلما حل ==

— أباحنيفة يذهب إلى أنه لا يجوز له أن يبيعه عرضاً بالدينار ولكن يرجع برأس المال عليه قولاً بعموم الخبر وظاهره ، وعند الشافعي يجوز أن يشتري منه عرضاً بالدينار إذا تقايلاً وقبضه قبل التفرق لئلا يكون ديناً بدين ، فأما قبل الإقالة فلا يجوز ، وهو معنى النهي عن صرف السلف إلى غيره عنده انتهى . قال —

== الأجل لم يكن عنده بر ؟ فقال : قوم الشعير بالدرهم فخذ من الشعير فقال لا يأخذ منه الشعير إلا مثل كيل البر أو أنقص . قالت : إذا كان البر عشرة أجرة يأخذ الشعير عشرة أجرة ؟ قال نعم .

إذا عرف هذا فاحتج المانعون بوجوده .

أحدها : الحديث .

والثاني : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه .

والثالث : نهى صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن ، وهذا غير مضمون عليه لأنه في ذمة المسلم إليه .

والرابع : أن هذا المبيع مضمون له على المسلم إليه ، فلو جوزنا بيعه صار مضموناً عليه للمشتري فيتوالى في المبيع ضمانان .

الخامس : أن هذا إجماع كما تقدم .

هذا جملة ما احتجوا به .

قال المجوزون : الصواب جواز هذا العقد ، والكلام معكم في مقامين .

أحدهما : في الاستدلال على جوازه . والثاني : في الجواب عما استدلتكم به على النع .

فأما الأول ، فنقول : قال ابن المنذر : ثبت عن ابن عباس أنه قال « إذا أسلفت

في شيء إلى أجل ، فإن أخذت ما أسلفت فيه ، وإلا فخذ عوضاً أنقص منه ، ولا ترجع مرتين » رواه شعبة .

فهذا قول صحابي ، وهو حجة ما لم يخالف .

قالوا : وأيضاً فلو امتنعت المعاوضة عليه لكان ذلك لأجل كونه مبيعاً لم يتصل به

القبض وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : إني أبيع

الإبل بالبيع فأبيع بالدينار وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الدينارين ؟ فقال : =

— الملقمى : والحديث ضعيف واستدل به على أنه لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه من جنسه ونوعه لأنه بيع للمبيع قبل قبضه وهو ممدوع . وروى الدارقطني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أسلف في شيء فلا يأخذ إلا ما سلف فيه أو رأس ماله » وهو ضعيف أيضاً . وعلم من منع الاستبدال أنه لا يجوز بيع —

= لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تتفرقا وبينكما شيء » فهذا يبيع للثمن بمن هو في ذمته قبل قبضه .

فما الفرق بينه وبين الاعتياض عن دين السلم بغيره ؟  
قالوا : وقد نص أحمد على جواز بيع الدين لمن هو في ذمته ولغيره ، وإن كان أكثر أصحابنا لا يحكون عنه جوازه لغير من هو في ذمته ، فقد نص عليه في مواضع حكاه شيخنا أبو العباس بن تيمية رحمه الله عنه .

والذين منعوا جواز بيعه لمن هو في ذمته قاسوه على السلم وقالوا لأنه دين فلا يجوز بيعه كدين السلم وهذا ضعيف من وجهين .

أحدهما : أنه قد ثبت في حديث ابن عمر جوازه .

والثاني : أن دين السلم غير مجمع على منع بيعه ، فقد ذكرنا عن ابن عباس جوازه ومالك يجوز بيعه من غير المستسلف .

والذين فرقوا بين دين السلم وغيره لم يفرقوا بفرق مؤثر والقياس التسوية بينهما .

وأما اللقاع الثاني فقالوا : أما الحديث فالجواب عنه من وجهين .

أحدهما ضعفه كما تقدم .

والثاني : أن المراد به أن لا يصرف السلم فيه إلى سلم آخر أو يبيعه بمعين مؤجل لأنه حينئذ يصير بيع دين بدين ، وهو منهي عنه ، وأما بيعه بمعرض حاضر من غير ربح فلا محذور فيه كما أذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر .

فالذي نهى عنه من ذلك : هو من جنس مانهى عنه من بيع الكالئ بالكالئ ، والذي يجوز منه هو من جنس ما أذن فيه من بيع النقد لمن هو في ذمته بغيره من

غير ربح

وأما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه : فهذا إنما هو =



— المسلم فيه قبل قبضه ولا التولية فيه ولا الشراكة ولا المصالحة وهو كذلك ، ولو جعله صداقا لبنت المسلم إليه لم يحز ، وكذا إن كان المسلم إليه امرأة فتزوجها عليه أو خالها لم يصح انتهى . قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه . وعطية بن سعد لا يحتج بحديثه .

== في المين أو المتعلق به حق التوفية من كيل أو وزن فإنه لا يجوز بيعه قبل قبضه . وأما ما في الذمة فالاعتياض عنه من جنس الاستيفاء ، وفائدته : سقوط ما في ذمته عنه ، لا حدوث ملك له فلا يقاس بالبيع الذى يتضمن شغل الذمة فإنه إذا أخذ منه عن دين السلم عرضاً أو غيره أسقط ما في ذمته . فكان كالمستوفى دينه لأن بدله يقوم مقامه . ولا يدخل هذا في بيع الكالئ بالكالئ بحال . والبيع المروف : هو أن يملك المشتري ما اشتراه . وهذا لم يملكه شيئاً ، بل سقط الدين من ذمته . ولهذا لو وفاه ما في ذمته لم يقل إنه باعه دراهم بدراهم ، بل يقال : وفاه حقه ، بخلاف ما لو باعه دراهم معينة بمثلها فإنه يبيع . ففي الأعيان إذا عاوض عليها بجنسها أو بعين غير جنسها يسمى بيعاً . وفي الدين إذا وفاهها بجنسها لم يكن بيعاً . فكذلك إذا وفاهها بغير جنسها لم يكن بيعاً ، بل هو إيفاء فيه معنى المعاوضة . ولو حلف ليقضيه حقه غداً ، فأعطاه عنه عرضاً بر فى أصح الوجهين .

وجواب آخر : أن النهى عن بيع الطعام قبل قبضه أريد به بيعه من غير بائه . وأما بيعه من البائع ففيه قولان معروفان .

وذلك لأن العلة في المنع إن كانت توالى الضمانين اطردها المنع في البائع وغيره وإن كانت عدم تمام الاستيلاء ، وأن البائع لم تنقطع علقه عن المبيع بحيث ينقطع طمعه في الفسخ ، ولا يتمكن من الامتناع من الإقباض إذا رأى المشتري قد ربح فيه لم يطرده النهى في بيعه من بائه قبل قبضه لا تنفاه هذه العلة في حقه . وهذه العلة أظهر وتوالى الضمانين ليس بعلة مؤثرة ولا تنافى بين كون المين الواحدة مضمونة له من وجه وعليه من وجه آخر ، فهي مضمونة له وعليه باعتبارين . وأى محذور في هذا ؟ كمنافع الإجارة . فإن المستأجر له أن يؤجر ما استأجره ، فتكون المنفعة مضمونة له وعليه ، وكالثمار بعد بدو صلاحها له أن يبيعها على الشجر ، وإن أصابها جائحة رجع على البائع فهي مضمونة له وعليه ونظائره كثيرة .

= وأيضاً فيعه من بائه شبه بالإقالة وهى جائزة قبل القبض على الصحة .  
وأيضاً فدين السلم تجوز الإقالة فيه بلا نزاع ، ويسع المبيع لبائه قبل قبضه غير  
جائز فى أحد القولين .

فلم أن الأمر فى دين السلم أسهل منه فى بيع الأعيان . فإذا جاز فى الأعيان أن  
تباع لبائها قبل القبض فدين السلم أولى بالجواز ، كما جازت الإقالة فيه قبل القبض  
اتفاقاً بخلاف الإقالة فى الأعيان .

ومما يوضح ذلك : أن ابن عباس لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه ، واحتج عليه  
بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه وقال « أحسب كل شئ  
بغزلة الطعام » ومع هذا فقد ثبت عنه أنه جوز بيع دين السلم ممن هو عليه إذا لم  
يربح فيه . ولم يفرق بين الطعام وغيره ، ولا بين المكيل والموزون وغيرهما . لأن  
المبيع هنا من البائع الذى هو فى ذمته . فهو يقبضه من نفسه لنفسه ، بل فى الحقيقة  
ليس هنا قبض ، بل يسقط عنه ما فى ذمته قترأ ذمته وبراءة الذم مطلوبة فى نظر  
الشرع ، لما فى شغلها من الفسدة فكيف يصح قياس هذا على بيع شئ غير مقبوض  
لأجنبي لم يتحصل بعد ، ولم تنقطع علق بائه عنه ؟

وأيضاً : فإنه لو سلم المسلم فيه ثم أعاده إليه جاز . فأى فائدة فى أخذه منه . ثم  
إعادته إليه ، وهل ذلك إلا مجرد كلفة ومشقة لم تحصل بها فائدة .  
ومن هنا يعرف فضل علم الصحابة وفقههم على كل من بعدهم .

قالوا : وأما استدلالكم بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن :  
فنحن نقول بموجبه ، وأنه لا يربح فيه ، كما قال ابن عباس « خذ عرضاً بأقص منه ،  
ولا تربح مرتين » .

فنحن إنما نجوز له أن يعاوض عنه بسعر يومه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لعبد الله بن عمر فى بيع النقود فى الذمة « لا بأس إذا أخذتها بسعر يومها » فالنبي  
صلى الله عليه وسلم إنما جوز الاعتياض عن الثمن بسعر يومه لثلا يربح فيما لم يضمن .  
وقد نص أحمد على هذا الأصل فى بدل العوض وغيره من الديون أنه إنما يعتاض  
عنه بسعر يومه لثلا يربح فيما لم يضمن .

وكذلك قال مالك : يجوز الاعتياض عنه بسعر يومه كما قال ابن عباس لكن =

= مالك يستثنى الطعام خاصة ، لأن من أصله أن يبيع الطعام قبل قبضه لا يجوز بخلاف غيره .

وأما أحمد : فإنه فرق بين أن يعتاض عنه بعرض أو حيوان أو نحوه ، دون أن يعتاض بمكيل أو موزون . فإن كان بعرض ونحوه جوزه بسعريومه ، كما قال ابن عباس ومالك ، وإن اغتاض عن المكيل بمكيل ، أو عن الموزون بموزون ، فإنه منعه . ثلثا يشبه بيع المكيل بالمكيل من غير تقابض ، إذ كان لم توجد حقيقة التقابض من الطرفين . ولكن جوزه إذا أخذ بقدره مما هو دونه ، كالشعير عن الحنطة ، نظرا منه إلى أن هذا استيفاء لامعاوضة ، كما يستوفى الجيد عن الرديء . ففي العرض جوز المعاوضة ، إذ لا يشترط هناك تقابض . وفي المكيل والموزون : منع المعاوضة ، لأجل التقابض ، وجوز أخذ قدر حقه أو دونه . لأنه استيفاء . وهذا من دقيق فقههم رضي الله عنه . قالوا : وأما قولكم : إن هذا الدين مضمون له ، فلو جوزنا بيعه لزم توالى الضمانين فهو دليل باطل من وجهين .

أحدهما : أنه لا توالى ضمانين هنا أصلا . فإن الدين كان مضمونا له في ذمة المسلم إليه . فإذا باعه إياه لم يصير مضمونا عليه بحال . لأنه مقبوض في ذمة المسلم إليه ، فمن أى وجه يكون مضمونا على البائع ؟ بل لو باعه لغيره لكان مضمونا له على المسلم إليه ومضمونا عليه للمشتري وحينئذ فيتوالى ضمانان .

الجواب الثانى : أنه لا محذور في توالى الضمانين . وليس بوصف مستلزم لمفسدة يحرم العقد لأجلها . وأين الشاهد من أصول الشرع لتأثير هذا الوصف ؟ وأى حكم علق الشارع فسادَه على توالى الضمانين ؟ وما كان من الأوصاف هكذا فهو طردى لتأثير له .

وقد قدما ذكر الصور التي فيها توالى الضمانين . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جاز للمعاوضة عن ثمن البيع في الذمة . ولا فرق بينه وبين دين السلم .

قالوا : وأيضا فالمبيع إذا تلف قبل التمكن من قبضه كان على البائع أداء الثمن الذى قبضه من المشتري . فإذا كان هذا المشتري قد باعه فعليه أداء الثمن الذى قبضه من المشتري الثانى فالواجب بضمان هذا غير الواجب بضمان الآخر . فلا محذور في ذلك .

وشاهده : المنافع في الإجارة والثمرة قبل القطع . فإنه قد ثبت بالسنة الصحيحة التي =

= لامعارض لها : وضع الثمن عن المشتري إذا أصابته جائحة. ومع هذا يجوز التصرف فيها. ولو تلقت لصارت مضمونة عليه بالثمن الذي أخذه ، كما هي مضمونة له بالثمن الذي دفعه. قالوا : وأما قولكم : إن المنع منه إجماع ، فكيف يصح دعوى الإجماع مع مخالفة خبر الأمة ابن عباس ، وعالم المدينة مالك بن أنس ؟

فثبت أنه لانص في التحريم ، ولا إجماع ولا قياس ، وأن النص والقياس يقتضيان الإباحة كما تقدم . والواجب عند التنازع : الرد إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم. فصل

وأما المسألة الثانية : وهي إذا انفسح العقد بإقالة أو غيرها ، فهل يجوز أن يأخذ عن دين السلم عوضاً من غير جنسه ؟ فيه وجهان .

أحدهما : لا يجوز ذلك حق يقبضه ثم يصرفه فيها شاء ، وهذا اختيار الشريف أبي جعفر . وهو مذهب أبي حنيفة .

والثاني : يجوز أخذ العوض عنه ، وهو اختيار القاضي أبي يعلى ، وشيخ الإسلام ابن تيمية وهو مذهب الشافعي ، وهو الصحيح ، فإن هذا عوض مستقر في الذمة ، فجازت المعاوضة عليه كسائر الديون ، من القرض وغيره .

وأيضاً : فهذا مال رجع إليه بفسخ العقد ، فجاز أخذ العوض عنه ، كالثمن في المبيع. وأيضاً لحديث ابن عمر في المعاوضة عما في الذمة صريح في الجواز .

واحتج المانعون بقوله صلى الله عليه وسلم « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » قالوا : ولأنه مضمون على المسلم إليه بمقد السلم فلم تجز المعاوضة عليه قبل قبضه وحيازته كالمسلم فيه .

قال المجوزون : أما استدلالكم بالحديث : فقد تقدم ضعفه . ولو صح لم يتناول محل النزاع لأنه لم يصرف المسلم فيه في غيره ، وإنما عاوض عن دين السلم بغيره ، فأين المسلم فيه من رأس مال السلم ؟ .

وأما قياسكم المنع على نفس المسلم فيه : فالسلام فيه أيضاً ، وقد تقدم : أنه لانص يقتضي المنع منه ، ولا إجماع ، ولا قياس .

ثم لو قدر تسليمه لكان الفرق بين المسلم فيه ورأس مال السلم واضحاً فإن المسلم =

= فيه مضمون بنفس العقد والثن إنما يضمن بعد فسخ العقد فكيف يلحق أحدهما بالآخر ؟ ثبت أنه لانص في المنع ، ولا إجماع ولا قياس .

فإذا عرف هذا فحكم رأس المال بعد الفسخ حكم سائر الديون ، لا يجوز أن تجعل سلماً في شيء آخر ، لوجهين .  
أحدهما : أنه بيع دين بدين .

والثاني : أنه من ضمان للسلم إليه ، فإذا جمعه سلماً في شيء آخر ربح فيه ، وذلك ربح مالم يضمن ، ويجوز فيه ما يجوز في دين القرض وأثمان المبيعات إذا قسمت ، فإذا أخذ فيه أحد التقدين عن الآخر وجب قبض العوض في المجلس ، لأنه صرف بسعر يومه ، لأنه غير مضمون عليه ، وإن عاوض عن المكيل بمكيل ، أو عن الموزون بموزون من غير جنسه ، كقطن بحرير أو كتان ، وجب قبض عوضه في مجلس التعويض ، وإن بيع بغير مكيل أو موزون ، كالعقار والحيوان ، فهل يشترط القبض في مجلس التعويض ؟ فيه وجهان .  
أحدهما : لا يشترط ، وهو منصوص أحمد .  
والثاني : يشترط .

وما أخذ القولين : أن تأخير قبض العوض يشبه بيع الدين بالدين ، فيمنع منه ، وما أخذ الجواز - وهو الصحيح - أن النساء ينالن ما لا يجمعها علة الربا ، كالحيوان بالموزون جائز للاتفاق على جواز سلم التقدين في ذلك ، والله أعلم .

ونظير هذه المسألة : إذا باعه ما يجري فيه الربا ، كالحنطة مثلاً بثمن مؤجل ، فحل الأجل فاشتري بالثن حنطة أو مكيلاً آخر من غير الجنس ، مما يتمتع ربا النساء بينهما ، فهل يجوز ذلك ؟ فيه قولان .

أحدهما : المنع ، وهو المأثور عن ابن عمر وسعيد بن المسيب وطاوس ، وهو مذهب مالك وإسحق .

والثاني : الجواز . وهو مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، وابن المنذر ، وبه قال جابر بن زيد ، وسعيد بن جبير ، وعلي بن الحسين ، وهو اختيار صاحب المغني وشيخنا .  
والأول : اختيار عامة الأصحاب .

= والصحيح : الجواز ، لما تقدم .

## ٢٥ - باب في وضع الجائحة

٣٤٥٢ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرٍ مِنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : « أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَمَارٍ ابْتِاعَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

### ( باب في وضع الجائحة )

هي الآفة التي تصيب الثمار فتهالكها .

(أصيب) أى بآفة (في ثمار) متملق بأصيب (ابتاعها) والمعنى أنه لحقه —

== قال عبد الله بن زيد : قدمت على علي بن حسين فقلت له « إني أجد نخلي ، وأبيع من حضرتي التمر إلى أجل . فيقدمون بالحنطة ، وقد حل الأجل فيوقفونها بالسوق فأبتاع منهم وأقاصهم ؟ قال : لا بأس بذلك ، إذا لم يكن منك على رأى » يعنى إذا لم يكن حيلة مقصودة .

فهذا شراء للطعام بالدراهم التي في الذمة بعد لزوم العقد الأول ، فصح ، لأنه لا يتضمن رباً بنسيئة ولا تفاضل .

والذين ينعون ذلك يجوزون أن يشتري منه الطعام بدراهم ، ويسلمها إليه ، ثم يأخذها منه وفاءً أو نسيئة منه بدراهم في ذمته ، ثم يقاصه بها ، ومعلوم أن شراءه الطعام منه بالدراهم التي له في ذمته أيسر من هذا وأقل كلفة ، والله أعلم .

قال الشيخ ابن القيم رحمه الله :

حديث مسلم في الجائحة من رواية ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، وهذا صحيح والشافعي علل حديث سفيان عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ، وأمر بوضع الجوائح » بأن قال : سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً في طول مجالستي له ، لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرتة ، لا يذكر فيه « أمر بوضع الجوائح » لا يزيد على « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين » ثم زاد بعد ذلك « وأمر بوضع الجوائح » قال =

صلى الله عليه وسلم : « تَصَدَّقُوا عَلَيَّ ، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيَّ ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دِينِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ أَمْرُكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » .

— خسران بسبب إصابة آفة في ثمار اشتراها ولم ينفد ثمنها ( فسكنه دينه ) بضم المثناة أى فطالبه البائع بثمر تلك الثمرة ، وكذا طالبه بقوة غرمائه وليس له مال يؤديه ( فلم يبلغ ذلك ) أى ما تصدقوا عليه ( وفاء دينه ) أى لسكنه دينه ( خذوا ) خطاب لغرمائه ( وليس لكم إلا ذلك ) أى ما وجدتم والمعنى ليس —

= سفيان : وكان حميد بن قيس يذكر بعد « بيع السنين » كلاماً قبل « وضع الجوائح » إلا أنى لادري كيف كان الكلام ؟ وفى الحديث « أمر بوضع الجوائح » . وفى الباب حديث عمرة عن عائشة « ابتاع رجل ثمر حائط فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعالجه ، وقام عليه ، حتى تبين له نقصان ، فسأل رب الحائط أن يضع عنه ، فحلف أن لا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تألى أن لا يفعل خيراً ، فسمع بذلك رب المال ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله هو له » .

وعله الشافعى بالإرسال . وقد أسنده يحيى بن سعيد عن أبى الرجال عن عمرة عن عائشة ، وأسنده حارثة بن أبى الرجال عن أبيه .

وليس بصريح فى وضع الجائحة ، وقد تأوله من لا يرى وضع الجائحة بتأويلات باطلة . أحدها : أنه محمول على ما يحتاج الناس إليه فى الأراضى الخراجية التى خراجها للمسلمين ، فيوضع ذلك الخراج عنهم ، فأما فى الأشياء المبيعات فلا . وهذا كلام فى غاية البطلان ، ونلفظ الحديث لا يحتمله بوجه .

قال البيهقى : ولا يصح حمل الحديث عليه ، لأنه لم يكن يومئذ على أراضى المسلمين خراج ومنها : إنهم حملوه على إصابة الجائحة قبل القبض ، وهو تأويل باطل ، لأنه خص بهذا الحكم الثمار ، وعم به الأحوال ، ولم يقيد بقبض ولا عدمه . =

٣٤٥٣ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالَا أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ رَح . وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ الْمَعْنَى أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ

## ٢٦ — باب في تفسير الجائحة

٣٤٥٤ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : « الْجَوَائِحُ كُلُّ ظَاهِرٍ مُفْسِدٍ مِنْ مَطَرٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ جَرَادٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ حَرِّ بَقِي » .

٣٤٥٥ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ : « لَا جَائِحَةٌ فِيمَا أُصِيبَ دُونَ ثُلُثِ رَأْسِ الْمَتَالِ . قَالَ يَحْيَى : وَذَلِكَ فِي سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ » .

## ( باب في تفسير الجائحة )

( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ( قال الجوائح ) جمع جائحة يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الخاء فيهما إذا أصابهم بمكروه عظيم ( كل ظاهر ) أي غالب ( مفسد ) أي للثمار ( من مطر أو برد إلخ ) قال في النيل : ولا خلاف أن البرد والقحط والمطرش جائحة ، وكذلك كل ما كان آفة سماوية ، وأما ما كان من الآدميين كالسرقة ففيه خلاف منهم من لم يره جائحة لقوله في حديث أنس « إذا منع الله الثمرة » ومنهم من قال إنه جائحة تشبها بالآفة السماوية انتهى . وقول عطاء هذا سكنت عنه المنذرى .

( لا جائحة فيما أصيب دون ثلث رأس المال ) أي لا يوضع بذلك شيء بدعوى الجائحة ( وذلك في سنة المسلمين ) أي علم ذلك بعملهم . كذا في فتح الودود ، وكذلك قال : إن اذهبت الجائحة دون الثلث لم يجب وضع — الجائحة وإن كانت الثلث فأكثر وجب لقوله صلى الله عليه وسلم « الثلث والثلث كثير » ولم يصح في الثلث شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو رأى أهل المدينة . وقول يحيى بن سعيد هذا سكنت عنه المنذرى .



جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن بعث من أخيك تمرًا [ تمرًا ] فأصابتها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا ، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق » .

— وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه ليس لكم الآن إلا هذا ولا تحل لكم مطالبته ما دام معسرًا بل ينظر إلى مبصرة اندهى مخلصاً .

قال المفزري : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

( إن بعث من أخيك تمرًا ) بالثناة ، وفي بعض النسخ بالثناة وهو الظاهر وكذلك في رواية الشيخين ( فلا يحل لك الخ ) قال القاري : الحق أن ظاهر الحديث مع الإمام مالك [ أى من حيث أنه يقول بوجوب وضع الجوائح من دون اعتبار خصوص مذهبه كما لا يخفى ] ويمكن أن يقال معنى الحديث لو بعث من أخيك تمرًا قبل الزهو فيكون الحكم متفقاً عليه انتهى . قلت : ويشير إلى هذا التأويل حديث أنس المتفق عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى تزهى ، قالوا وما تزهى ؟ قال تحمر ، وقال إذا منع الله الثمرة فبم تسقحل مال أخيك . وأجاب عنه في الفيل بأن التنصيص على وضع الجوائح قبل الإصلاح لا يتنافى الوضع مع البيع بعده ولا يصلح مثله لتخصيص ما دل على وضع الجوائح ولا لتقييده والله تعالى أعلم وعله أتم . قال المفزري : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

٢٦ — باب في تفسير الجائحة

٣٤٥٤ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ اللَّهْرِيُّ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «الْجَوَائِحُ كُلُّ ظَاهِرٍ مُفْسِدٍ مِنْ مَطَرٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ جَرَادٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ حَرٍّ يَبْقِي» .

٣٤٥٥ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَا جَائِحَةٌ فِيمَا أُصِيبَ دُونَ ثَلَاثِ رَأْسِ الْمَتَالِ . قَالَ يَحْيَى: وَذَلِكَ فِي سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ» .

( باب في تفسير الجائحة )

( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ( قال الجوائح ) جمع جائحة يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الخاء فيهما إذا أصابهم بمكروه عظيم ( كل ظاهر ) أي غالب ( مفسد ) أي للثمار ( من مطر أو برد إلخ ) قال في النيل : ولا خلاف أن البرد والقحط والعطش جائحة ، وكذلك كل ما كان آفة سماوية ، وأما ما كان من الآدميين كالسرقة ففيه خلاف منهم من لم يره جائحة لقوله في حديث أنس « إذا مفع الله النمرة » ومنهم من قال إنه جائحة تشبیهها بالآفة السماوية انتهى . وقول عطاء هذا سكت عنه المفذرى .

( لا جائحة فيما أصيب دون ثلث رأس المال ) أي لا يوضع بذلك شيء بدهوى الجائحة ( وذلك في سنة المسلمين ) أي علم ذلك بعملهم . كذا في ففتح الودود ، وكذلك قال : إن اذهبت الجائحة دون الثلث لم يجب وضع - الجائحة وإن كانت الثلث فأكثر وجب لقوله صلى الله عليه وسلم « الثلث والثلث كثير » ولم يصح في الثلث شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو رأى أهل المدينة . وقول يحيى بن سميد هذا سكت عنه المفذرى .

## ٢٧ - باب في منع الماء

٣٤٥٦ - حدثنا عثمانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِمُتَمَنِّعٍ بِهِ الْكَلَالُ » .

٣٤٥٧ - حدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ فَضْلَ مَاءٍ عِنْدَهُ ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ - يَعْنِي كَذِبًا - وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا ، فَإِنْ أَعْطَاهُ وَفَى لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ لَمْ يَفِ لَهُ » .

## ( باب في منع الماء )

( لا يَمْنَعُ ) بصيغة المجهول ( فضل الماء لممنع به الكلال ) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة وهو النبات رطبهِ وبإسسه . والمعنى أن يكون حول البئر كلالاً ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا مكفؤوا من سقى بهائهم من تلك البئر لئلا يتضرروا بالعطش بعد الرعى فيستلزم منهم من الماء منهم من الرعى ، وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور ، وعلى هذا يختص البئيل بمن له ماشية ويلحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب ، لأنه إذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعى هناك . كذا في النيل . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث الأعرج عن أبي هريرة . ( لا يكلمهم الله ) أى كلام الرضا دون كلام الملازمة . قاله القارى . ( فضل ماء ) أى زائداً عن حاجته . وفي رواية للبخارى « رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه » ( بعد العصر ) إنما خص به لأن الأيمان المغالطة تقع -

٣٤٥٨ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن الأعمش بإسناده  
ومعناه قال : ﴿ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ وقال في السُّنَّةِ : باللهِ لقد  
أعطى بها كذا وكذا فصدقه الآخر وأخذها [ فأخذها ] .

٣٤٥٩ — حدثنا عبيد الله بن معاذ أخبرنا أبي أخبرنا كهش عن  
سيار بن منظور - رجل من بني فزارة عن أبيه عن امرأة يقال لها  
بهيسة عن أبيها قالت : « استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم ، فدخل

— فيه وقيل لأنه وقت الرجوع إلى أهله بغير ربح خلف كاذباً بالربح وقيل ذكره  
لشرف الوقت فيكون اليمين الكاذبة في تلك الساعة أغلظ وأشد ، ولذا كان  
صلى الله عليه وسلم كان يقعد للحكومة بعد العصر . قاله القارى . وقال القسطلانى  
ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب لأن الغالب أن مثله كان يقع في آخر النهار  
حيث يريدون الفراغ من معاملتهم . نعم يحتمل أن يكون تخصيص العصر  
لكونه وقت ارتفاع الأعمال ( بمعنى كاذباً ) تفسر من بعض الرواة ( بايع إماماً )  
أى عاهد الإمام الأعظم ولا يبايعه إلا لدنيا كما في رواية البخارى ( فإن أعطاه  
إلخ ) الفاء تفسيرية . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى  
والنسائى وابن ماجه .

( ولا يزكيهم ) أى لا يطهرهم ( ولهم عذاب أليم ) أى مؤلم ( بالله لقد  
أعطى بها ) أى بالسلمة . وضبط أعطى في بعض النسخ بصيغة المعلوم والظاهر  
أن يكون بصيغة المجهول ( كذا وكذا ) أى من الثمن ( وأخذها ) أى اشترى  
للسلمة بالثمن الذى حلف أنه أعطاه اعتماداً على حلفه .

( أخبرنا كهش ) بوزن جعفر ( عن سهار ) بفتح المهملة وتشديد القحفية  
( يقال لها بهيسة ) بالمهملة مصغرة الفزارية لا تعرف من الثالثة ويقال إن لها —

بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِمَمِهِ ، فَجَعَلَ يُقْبِلُ وَيَلْتَزِمُ ، ثُمَّ قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ  
الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ ؟ قَالَ : الْمَاءُ . قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ  
مَنَعُهُ ؟ قَالَ : الْمِلْحُ . قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ ؟ قَالَ :  
إِنْ تَفَعَّلَ الْخَيْرَ خَيْرٌ لَّكَ .

٣٤٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ الْأَوْثَرِيُّ أَخْبَرَنَا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ  
عَنْ حَبِانَ بْنِ زَيْدٍ الشَّرْعِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَرْنِ ح . وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا  
عِدْسِيُّ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ أَخْبَرَنَا أَبُو خِدَاشٍ وَهَذَا لَفْظُ عَلِيٍّ  
عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « غَزَوْتُ

— صحبة كذا في التقريب (قال الملح) قال الخطابي : معناه الملح إذا كان في معدنه  
في أرض أو جبل غير مملوك فإن أحداً لا يمنع من أخذه ، وأما إذا صار في حيز  
ماله فهو أولى به وله منعه وبيعه والتصرف فيه كسائر أملاكه انتهى .  
والحديث سكنت عنه المنذرى .

( أخبرنا حريز ) بفتح حاء مهملة وكسر راء آخره زاي ( عن حبان بن  
زيد ) بكسر الخاء المهملة وتشديد الموحدة ( الشرعي ) بفتح المعجمة ثم راء  
ساكنة ثم مهملة مفتوحة ثم موحدة . قال السيوطي : الشرعي بفتح أوله  
والعين المهملة وموحدة نسبة إلى شرعب قبيلة من حمير انتهى ( عن رجل من  
قرن ) القرن بفتح القاف وسكون الراء بطن من مذحج ومن الأزد وبفتحتهين  
بطن من مراد . قاله السيوطي .

وأخرج ابن مندة من طريق أبي اليمان عن حريز بن عثمان عن حبان بن  
زيد الشرعي عن شيخ من شرعب عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكر الحديث ( أخبرنا أبو خدّاش ) بكسر الخاء المعجمة كنية حبان بن —  
( ٢٤ — عون المعبود ٩ )

مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثًا أَنْتَمُّهُ يَقُولُ : الْمُسْلِمُونَ بُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ :  
فِي الْمَاءِ وَالسَّكَلِ وَالنَّارِ .

— زيد (ثلاثاً) أى ثلاث غزوات (فى الماء) بدل بإعادة الجار والمراد المياه التى لم  
تحدث باستنباط أحد وسعياه كماء القنى والآبار ولم يحرز فى إماء أو بركة أو جدول  
مأخوذ من النهر (والسكلا) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة وهو  
النبات رطابه وبإسسه .

قال الخطابى : معناه السكلا الذى ينبت فى موات الأرض يرعاه الناس  
ليس لأحد أن يختص به دون أحد أو يحجره عن غيره . وأما السكلا إذا كان  
فى أرض مملوكة للمالك بعينه فهو مال له ليس لأحد أن يشركه فيه إلا بإذنه انتهى  
(والنار) يراد من الاشتراك فيها أنه لا يمنع من الاستصباح منها والاستضاءة  
بضوئها ، لكن للمستوفد أن يمنع أخذ جذوة منها لأنه ينقصها ويؤدى  
إلى إطفائها .

وقيل : المراد بالنار الحجارة التى تورى النار لا يمنع أخذ شيء منها إذا  
كانت فى موات . قال العلامة الشوكانى فى النيل : اعلم أن أحاديث البساب  
تنهض بمجموعها فتدل على الاشتراك فى الأمور الثلاثة مطلقاً ، ولا يخرج شيء  
من ذلك إلا بدليل يخص به عمومها لا بما هو أعم منها مطلقاً ، كالأحاديث  
القاضية بأنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه لأنها مع كونها أعم إنما  
تصلح للاحتجاج بها بعد ثبوت المال وثبوته فى الأمور الثلاثة محل النزاع انتهى .  
وقال السندى : وقد ذهب قوم إلى ظاهره فقالوا : إن هذه الأمور الثلاثة  
لا تملك ولا يصح بيعها مطلقاً ، والمشهور بين العلماء أن المراد بالسكلا هو السكلا  
المباح الذى لا يختص بأحد ، وبالماء ماء السماء والعيون والأنهار التى لا تملك ،  
وبالنار الشجر الذى يحترقه الناس من المباح فيوقدونه ، فالماء إذا أحرزه —

٢٨ - باب في بيع فضل الماء

٣٤٦١ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
الْعَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ .

— الإنسان في إنائه وملكوته يحوز بيمه وكذا غيره انتهى . والحديث سكنت  
عنه المغدري .

( باب في بيع فضل الماء )

( عن إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ) هو أَبُو عَوْفٍ الْمَزْنِيُّ . قال البخاري : وابن حبان له  
صحبة روى له أصحاب السنن وأحمد حديثاً في بيع الماء . قال البغوي وابن السكيت :  
لم يرو غيره . كذا في الإصابة .

وفي الخلاصة : روى عنه عبد الرحمن بن مطعم وهو أَبُو الْمُنْهَالِ . قال ابن  
أبي حاتم : له صحبة سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك انتهى ( نهى عن بيع  
فضل الماء ) .

قال الخطابي : معناه ما فضل عن حاجته وحاجة عياله وما شئته وزرعه انتهى  
والحديث يدل على تحريم بيع فضل الماء ، والظاهر أنه لا فرق بين الماء السكائن  
في أرض مباحة أو في أرض مملوكة ، وسواء كان للشرب أو لغيره ، وسواء كان  
لحاجة الماشية أو الزرع ، وسواء كان في فلاة أو في غيرها . وقال القرطبي : ظاهر  
هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء الفاضل الذي يشرب فإنه السابق إلى الفهم .  
قاله في النيل .

قال المغدري : وأخرجه الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي حسن صحيح .

٢٩ — باب في ثمن السنور

٣٤٦٢ — حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي ح . وأخبرنا الربيع بن نافع أبو توبة وعلي بن بحر قالا حدثنا عيسى ، وقال إبراهيم أخبرنا عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور » .

( باب في ثمن السنور )

بالسين المكسورة وتشديد النون المفتوحة وسكون الواو بعدها راء ، وهو الهر وهو بالفارسية كربه .

( قالا حدثنا عيسى ) أى عن الأعمش ، والمقصود أن إبراهيم بن موسى والربيع بن نافع وعلي بن بحر كلهم يروون عن عيسى بن يونس عن الأعمش ، لكن قال إبراهيم أخبرنا عيسى بن يونس ، وقال الربيع بن نافع وعلي بن بحر حدثنا عيسى بن يونس ، فالفرق بينه وبينهما بالإخبار والتحديث والله أعلم ( نهى عن ثمن الكلب والسنور ) .

قال الخطابي : النهى عن ثمن السنور من أجل أحد معنيين ، إما لأنه كالوحش الذي لا يملك قياده ولا يكاد يصح التسليم فيه ، وذلك لأنه ينتاب الناس في دورهم ويطوف عليهم فيها فلم ينقطع عنهم ، وليس كالدواب التي تربط على الأوارى ولا كالطير الذي يحبس في الأقفاص ، وقد يتوحش بعد الأنوسة ويتأبد حتى لا يقرب ولا يقدر عليه ، وإن صار المشتري له إلى أن يحبسه في بيته أو شده في خيط أو سلسلة لم ينتفع به . والمعنى الآخر أنه إنما نهى عن بيعه لئلا يتناع الناس فيه وليتعمدوا ما يكون منه في دورهم فيرتفعوا به ما أقام عدهم ، ولا يتنازعوه إذا انتقل عنهم إلى غيرهم تنازع الملاك في النفيس من الأغلاق —



٣٤٦٣ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا عمر بن زيد الصنعاني أنه سمع أبا الزبير عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الهرقة [ الهر ] » .

— وقيل إنما نهى عن بيع الوحشي منه دون الأنسي انتهى .  
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال فى إسناده اضطراب انتهى كلامه .  
والحديث أخرجه الحافظ البيهقى فى السنن الكبرى من طريقين عن عيسى بن يونس وعن حفص بن غياث كلاهما عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر ثم قال أخرجه أبو داود فى السنن عن جماعة عن عيسى بن يونس قال البيهقى : وهذا حديث صحيح على شرط مسلم دون البخارى إذ هو لا يحتاج برواية أبى سفيان ، ولعل مسلماً إنما لم يخرج فى الصحيح لأن وكيع بن الجراح رواه عن الأعمش قال : قال جابر بن عبد الله فذكره ثم قال : قال الأعمش أرى أبى سفيان ذكره ، فالأعمش كان يشك فى وصل الحديث فصارت رواية أبى سفيان بذلك ضعيفة انتهى .

( نهى عن ثمن الهرقة ) فيه وفى الحديث السابق دليل على تحريم بيع الهرقة ، وبه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر بن زيد حكى ذلك عنهم ابن المنذر . وذهب الجمهور إلى جواز بيعه وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف وسيظهر لك من كلام المنذرى أن الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه فكيف يكون ضعيفاً . وقيل : إنه يحمل النهى على كراهة التقزيب وأن بيعه ليس من مكارم الأخلاق ولا من المروءات ، ولا يخفى أن هذا لإخراج للنهى عن معناه الحقيقي بلا مقتضى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى : غريب ، وقال النسائى : هذا مفسر . هذا آخر كلامه . وفى إسناده عمر بن زيد الصنعاني قال ابن حبان : يفرد بالمعنى الكبير عن المشاهير حتى خرج عن حد —

### ٣٠ - باب في أئمان الكلاب

٣٤٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الرَّهْزِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنَّهُ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَمَرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ » .

- الاحتجاج به وقال الخطابي : وقد تكلم بعض العلماء في إسناد هذا الحديث وزعم أنه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال أبو عمر بن عبد البر : حديث بيع السنور لا يثبت رفعه . هذا آخر كلامه . وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث معمر بن وهب بن عبد الله الجزري عن أبي الزبير قال : سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور قال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقيل أئمانه عن بيع الوحش منه دون الإنسي . وقيل لعله على جهة الذب لإعارته غير تفقوا به ما أقام عندهم ولا يتنازعه إذا انتقل عنهم إلى غيرهم . وكره بيع السنور أبو هريرة وجابر وطائفة ومجاهد أخذوا بظاهر الحديث . وجهور العلماء على أنه لا يمنع من بيعه انتهى كلام المنذري . ولفظ البيهقي في السنن « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الهر وأكل ثمنه انتهى » .

### (باب في أئمان الكلاب)

(نهى عن ثمن الكلب) فيه دليل على تحريم بيع الكلب ، وظاهره عدم الفرق بين المعلم وغيره ، سواء كان يمحوز اقتناؤه أو مما لا يمحوز ، وإليه ذهب الجمهور .

وقال أبو حنيفة يمحوز ، وقال عطاء والدخعي : يمحوز بيع كلب الصيد دون غيره ، وبدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد » قال في الفتنع ورجال -

٣٤٦٥ — حدثنا الربيع بن نافع أبو توبة حدثنا عبيد الله - يعني ابن عمرو عن عبد الكريم عن قيس بن حبيتر عن عبد الله بن عباس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وإن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً » .

٣٤٦٦ — حدثنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا شعبة أخبرني عون بن

— إسناده ثقات إلا أنه طعن في صحته . وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهزم وهو ضعيف ، فينبغي حمل المطلق على المقيد ويكون الحرم بيع ما عدا كلب الصيد إن صلح هذا المقيد للاحتجاج به قاله في النيل ( ومهر البني وحلوان السكاكن ) تقدم الكلام عليهما في باب حلوان السكاكن .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . ( عن قيس بن حبيتر ) بمحملة وموحدة ومشتاة بوزن جعفر ثقة من الرابعة ( وإن جاء ) أى أحد ( فاملاً كفه تراباً ) قال الخطابى : معنى التراب ها هنا الحرمان والخليفة كما يقال ليس فى كفه إلا التراب ، وكقوله صلى الله عليه وسلم « وللعاهر الحجر » يريد الخليفة إذ لا حظ له فى الولد ، وكان بعض السلف يذهب إلى استعمال الحديث على ظاهره ويرى أن يوضع التراب بكفه . قال وفيه دليل على أن لا قيمة للكلب إذا تلف ولا يجب فيه عوض . وقال مالك : فيه القيمة ولا ثمن له . قال الثمن ثمان ، ثمن التراضى عند البيوع ، وثنى التعديل عند الإتلاف ، وقد أسقطهما النبى صلى الله عليه وسلم بقوله فاملاً كفه تراباً ، فدل على أن لا عوض له بوجه من الوجوه انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

أَبِي جُحَيْفَةَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : « إِنَّا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ »

٣٤٦٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا [أُبَيْدُ اللَّهِ] ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي مَعْرُوفُ بْنُ سُوَيْدٍ الْجَدَائِيُّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ رَبَاحٍ الْأَخْمِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ وَلَا حُلْوَانُ السَّكَاهِنِ ، وَلَا مَهْرُ الْبَيْعَى » .

### ٣١ - باب في ثمن الخمر والميتة

٣٤٦٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بُحْتٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَثَمَنَهَا وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَثَمَنَهَا ، وَحَرَّمَ الْخَنَزِيرَ وَثَمَنَهُ »

— (نهى عن ثمن الكلب) قال الخطابي نهيه عليه السلام عن ثمن الكلب يدل على فساد بيعه لأن العقد إذا صح كان دفع الثمن واجبا مأمورا به لا منهاها هذه انتهى . قال المنذرى : وأخرج البخارى أتم منه .

(لا يحل ثمن الكلب إلخ) قال الخطابي : فإذا لم يحل ثمن الكلب لم يحل بيعه ، لأن البيع إنما هو عقد على ثمن ومثمن . فإذا فسد أحد الشقين فسد الشق الآخر انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

### (باب في ثمن الخمر والميتة)

(عن عبد الوهاب بن بخت) بضم الموحدة وسكون المعجمة بعدها مفتحة ثقة من الخامسة (وحرم الميتة) بفتح الميم هي ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية (وحرم الخنزير وثنمه) قال الخطابي : فيه دليل على فساد بيع السرقة وبيع —

٣٤٦٩ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ ، فَقَالَ : لَا هُوَ حَرَامٌ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ :

— كل نجس العين . وفيه دليل على أن بيع شعر الخنزير لا يجوز لأنه جزء منه . واختلفوا في جواز الانتفاع به فكرهت طائفة ذلك . ومن منع منه ابن سيرين والحكم وحامد والشافعي وأحمد وإسحاق وقال أحمد وإسحاق الليف أحب إليهما . ورخص فيه الحسن والأوزاعي ومالك وأصحاب الرأي انتهى . والحديث سكنت عنه المنذرى .

( إن الله حرم بيع الخمر ) والعلة فيه السكر فيعصى ذلك إلى كل مسكر ( والأصنام ) جمع صنم . قال الجوهرى : هو الوثن ، وفرق بينهما في النهاية فقال الوثن كل ماله جثة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب أو من الحجارة كصورة آدمى تعمل وتنصب فتعبد ، والصنم الصورة بلا جثة . قال : وقد يطلق الوثن على غير الصورة ( أرايت ) أى أخبرنى ( فإنه ) أى الشأن ( بطل ) بصيغة المجهول ( بها ) أى بشحوم الميته ( السفن ) بضمه جمع السفينة ( ويدهن ) بصيغة المجهول ( ويستصبح بها الناس ) أى يجعلونها فى سرحهم ومصابيحهم يستضيئون بها أى فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فإنها مقتضية لصحة البيع ( فقال لا هو حرام ) أى البيع هكذا فسرهُ بعض العلماء كالشافعى ومن اتبعه ، ومنهم من حمل قوله وهو حرام على الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا ينتفع من الميته أصلا عندهم إلا ما خص بالليل وهو الجلد —

قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْلَوْهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ .

٣٤٧٠ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ : كَتَبَ إِلَى عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ نَحْوَهُ ، لَمْ يَقُلْ هُوَ حَرَامٌ .

٣٤٧١ — حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ أَنَّ بَشَرَ بْنَ الْمُفَضَّلِ وَخَالَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

— المدبوغ واختلفوا فيما يتدجس من الأشياء الطاهرة ، فالجمهور على الجواز ، وقال أحمد وابن الماجشون لا ينتفع بشيء من ذلك ، واستدل الخطابي على جواز الانتفاع بإجماعهم على أن من ماتت له دابة ساغ له إطعامها لـكـلاب الصيد فكذلك يسوغ دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق كذا في الفتح ( عند ذلك ) أى عند قوله حرام قاله القسطلانى . وقال القارى : أى ما ذكر من قول القائل أرأيت إلخ ( قاتل الله اليهود ) أى أهلهم ولعنهم ، ويحتمل إخبارا ودعاء وهو من باب عاقبت اللص ( لما حرم عليهم شحومها ) أى شحوم الميتة قاله القسطلانى . وقال القارى : الضمير يعود إلى كل واحدة من البقر والغنم المذكور فى قوله تعالى ﴿ ومن البقر والغنم حرمتنا عليهم شحومهما ﴾ قال : والبقر والغنم اسم جنس يجوز تأنيثه باعتبار المعنى ( أجملوه ) بالجمع أى أذابوه ، والضمير راجع إلى الشحوم بتأويل المذكور . ذكره الطيبى . قال الخطابى : أى أذابوها حتى تصير ودكا فيزول عنها اسم الشحم تقول جملت الشحم وأجملته إذا أذبتة . قال وفى هذا بيان بطلان كل حيلة يحتال بها للتوصل إلى محرم فإنه لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

حَدَّثَنَا هُمُ الْمَعْنَى مِنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ بَرَكَةَ قَالَ مُسَدَّدٌ فِي حَدِيثٍ [حَدِيثِهِ] خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بَرَكَةَ أَبِي الْوَلِيدِ، ثُمَّ اتَّفَقَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا عِنْدَ الرُّكْنِ، قَالَ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَضَحِكَ فَقَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ثَلَاثًا، إِنْ اللَّهُ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّجُومَ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أُنْمَانَهَا، وَإِنْ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٌ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ، وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانِ رَأَيْتُ، وَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ».

٣٤٧٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ وَوَكَيْعٌ عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو الْجَعْفَرِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ بِيكَانَ التَّغْلِبِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ عَنْ الْمَغِيرَةِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَاعَ أَلْجُورَ فَلْيَشْقِصْ الْخُفَايزَ».

— (حدثناهم) أى مسدد أو غيره (المعنى) أى معنى حديثيهما واحد وفى ألفاظهما اختلاف (عن خالد الحذاء) هو خالد بن مهران البصرى الحذاء (عن بركة) بفتح حاء (فى حديث خالد بن عبد الله) بإضافة حديث إلى خالد، وفى بعض النسخ فى حديثه بالإضافة إلى الضمير، والظاهر هو الأول. وخالد بن عبد الله هذا هو الطحان (عن بركة أبى الوليد) كفية بركة فزاد خالد بن عبد الله فى حديثه لفظ أبى الوليد بعد لفظ بركة، وأما بشر بن المفضل فلم يزد فى حديثه هذا اللفظ (ثم اتفقا) أى بشر وخالد (إن الله تعالى إذا حرم على قوم لمخ) قال فى المنتقى: وهو حبة فى تحريم بيع الدهن النجس (وقال قاتل الله) أى مكان لعن الله اليهود. والحديث سكت عنه المفردى.

(فليشقص الخفايز) قال الخطابى: معناه فليسهجحل أكلها والتشقيص —

٣٤٧٣ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا شعبة عن سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت : « لما نزلت الآيات الأواخر من سورة البقرة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأهن علينا وقال : حرمت التجارة في الخمر » .

٣٤٧٤ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية عن الأعشى بإسناده ومعناه قال : « الآيات الأواخر في الربا » .

- يكون من وجهين أحدهما أن يذبحها بالمشقص وهو نصل مريض والوجه الآخر أن يجعلها أشقاصاً وأعضاء بعد ذبحها كما يفصل أجزاء الشاة إذا أرادوا إصلاحها للأكل . ومعنى الكلام إنما هو تأكيد التحريم والتغليظ فيه يقول من استحل بيع الخمر فليستحل أكل الخنزير فإنهما في الحرمة والإثم سواء ، أى إذا كنت لا تستحل أكل الخنزير فلا تستحل ثمن الخمر ، فإنك تهلك وتحرق بالعار انتهى وقال في النهاية : وهذا لفظ أمر ومعناه النهى ، تقديره من باع الخمر فليستحل للخنزير قصاباً انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

( لما نزلت الآيات الأواخر إلخ ) قال القاضى وغيره : تحريم الخمر هو في سورة المائدة وهى نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة ، فإن آية الربا آخر ما نزل أو من آخر ما نزل فيحتمل أن يكون هذا النهى عن التجارة متأخراً عن تحريمها ويحتمل أنه أخبر بتحريم التجارة حين حرمت الخمر ثم أخبر به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيداً ومبالغة ، ولعله حضر المجلس من لم يكن بنفسه بتحريم التجارة فيها قبل ذلك والله أعلم ذكره النووى فى شرح صحيح مسلم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .



## ٣٢ - باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى

٣٤٧٥ - حدثنا عبد الله بن مسامة عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » .

### ( باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى )

أى يقبض .

( من ابتاع ) أى اشترى ( حتى يستوفيه ) أى يقبضه . وفى هذا الحديث والأحاديث الآتية النهى عن بيع المبيع حتى يقبضه . قال النووي : واختلف العلماء فى ذلك ، فقال الشافعى : لا يصح بيع المبيع قبل قبضه سواء كان طعاماً أو عقاراً أو منقولاً أو نقداً أو غيره . وقال أبو حنيفة : لا يجوز فى كل شيء إلا -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى البيهقى فى سننه من حديث سفیان وهام وأبان العطار عن يحيى بن أبى كثير عن يعلى بن حكيم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حزام قال : قلت « يا رسول الله ، إني أبتاع هذه البيوع ، فما يحل لى منها وما يحرم على ؟ قال يا ابن أخى ، لا تبع شيئاً حتى تقبضه » ولفظ حديث أبان « إذا اشتريت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه » وهذا إسناد على شرطهما سوى عبد الله بن عصمة وقد وثقه ابن حبان واحتج به النسائى .

وروى النسائى من حديث عطاء بن أبى رباح عن حزام بن حكيم قال : قال حكيم ابن حزام « ابتعت طعاماً من طعام الصدقة ، فربحت فيه قبل أن أقبضه ، فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لا تبعه حتى تقبضه »

وفى صحيح مسلم عن أبى الزبير عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه نهى أن يبيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه » .

وفيه من حديث أبى هريرة يرفعه « من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله » =

— العقار . وقال مالك . لا يجوز في الطعام ويجوز فيما سواه ووافقه كثيرون .  
وقال آخرون : لا يجوز في المكيل والموزون ويجوز فيما سواه انتهى : قلت : —

= قال ابن النذر : أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس له بيعه حتى يقبضه ،  
وحكى ذلك عن غير واحد من أهل العلم إجماعاً .

وأما ما حكى عن عثمان البتي من جوازه فإن صح فلا يعتد به .

فأما غير الطعام فاختلف فيه الفقهاء على أقوال عديدة .

أحدها : أنه يجوز بيعه قبل قبضه ، مكيلاً كان أو موزوناً ، وهذا مشهور  
مذهب مالك . واختاره أبو ثور وابن النذر .

والثاني : أنه يجوز بيع الدور والأرض قبل قبضها ، وما سوى العقار فلا يجوز  
بيعه قبل القبض ، وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف .

والثالث : ما كان مكيلاً أو موزوناً فلا يصح بيعه قبل القبض ، سواء أ كان  
مطعوماً أم لم يكن ، وهذا يروى عن عثمان رضى الله عنه وهو مذهب ابن  
السيب والحسن والحكم وحماد والأوزاعي وإسحاق ، وهو المشهور من مذهب  
أحمد بن حنبل .

والرابع : أنه لا يجوز بيع شيء من المبيعات قبل قبضه بحال ، وهذا مذهب  
ابن عباس ومحمد بن الحسن ، وهو إحدى الروايات عن أحمد .

وهذا القول هو الصحيح الذي نختاره .

وقد اختلف أصحاب أحمد في النسخ من بيع المكيل والموزون قبل قبضه على  
ثلاثة طرق .

أحدها : أن المراد ما يتعلق به حق التوفية بالمكيل أو الوزن ، كرتل من  
زبرة ، أو قفيز من صبرة ، وهذه طريقة القاضى ، وصاحب الحرر وغيرهما ، وعلى  
هذا : فمنعوا بيع ما يتعلق به حق توفية ، وإن لم يكن مكيلاً ولا موزوناً ، كمن  
اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع أو قطعاً كل شاة بدرهم .

والطريقة الثانية : أن المراد به ما كان مكيل الجنس وموزونه ، وإن اشتراه  
جزافاً كالصبرة ، وزبرة الحديد ونحوهما .

والطريقة الثالثة : أن المراد به المكيل والموزون من الطعوم والمشروب نص =

— يدل على ماذهب إليه الشافعي حديث زيد بن ثابت الآتي في الباب وحديث حكيم بن حزام عند أحمد بلفظ «إذا اشتريت شيئاً فلا تبمه حتى تقبضه» فإنهما —

== عليه في رواية مهنا فقال : كل شيء يباع قبل قبضه ، إلا ما كان يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب .

فصار في مذهبه أربع روايات .

إحداها : أن المنع مختص بما يتعلق به حق التوفية .

الثانية : أنه عام في كل مكيل أو موزون مطعوم .

الثالثة : أنه عام في كل مكيل أو موزون مطعوماً كان أو غيره .

الرابعة : أنه عام في كل مبيع . والصحيح هو هذه الرواية لوجوه :

أحدها : حديث حكيم بن حزام « قلت : يا رسول الله إني أبتاع هذه البيوع فما يحل لي منها وما يحرم علي ؟ قال : يا ابن أخي لا تبع شيئاً حتى تقبضه » وقد ذكرنا الكلام عليه .

الثاني : ما ذكره أبو داود في الباب من حديث زيد بن ثابت « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع السلع حيث تبتاع » وإن كان فيه محمد بن إسحاق فهو الثقة الصدوق . وقد استوفينا الكلام عليه في الرد على الجهمية من هذا الكتاب .

فإن قيل : الأحاديث كلها مقيدة بالطعام سوى هذين الحديثين ، فإنهما مطلقان أو عامان . وعلى التقديرين فتقيدهما بأحاديث الطعام أو نخصهما بمفهومها جمعا بين الأدلة وإلا لزم إلغاء وصف الحكم ، وقد علق به الحكم .

قيل : عن هذا جوابان

أحدهما : أن ثبوت المنع في الطعام بالنص ، وفي غيره إما بقياس النظر ، كما صح عن ابن عباس أنه قال « ولا أحسب كل شيء إلا بمنزلة الطعام » أو بقياس الأولى ، لأنه إذا نهى عن بيع الطعام قبل قبضه مع كثرة الحاجة إليه وعمومها ، فغير الطعام بطريق الأولى . وهذا مسلك الشافعي ومن تبعه .

الجواب الثاني : أن اختصاص الطعام بالمنع إنما هو مستفاد من مفهوم اللقب ، وهو لو تجرد لم يكن حجة فكيف وقد عارضه عموم الأحاديث المصرحة بالمنع مطلقاً ==

— بمعومهما يشملان الطعام وغيره . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

== والقياس المذكور حتى لو لم ترد النصوص العامة لكان قياسه على الطعام دليلا على المنع والقياس فى هذا يمكن تقديره من طريقين .  
أحدهما : قياس بإبداء الجامع ، ثم المتكلمين فيه طريقان .  
أحدهما : أنه قياس تسوية .  
والثانى أنه قياس أولوية .

والثانى من الطريقين الأولين : قياس بإلغاء الفارق ، فإنه لا فارق بين الطعام وغيره فى ذلك ، إلا ما لا يقتضى الحكم وجوداً ولا عدماً ، فافتراق المجلس فيها عديم التأثير .

يوضعه : أن المسالك التى اقتضت المنع من بيع الطعام قبل قبضه موجودة بعينها فى غيره كإسائى بيانه .

قال المخصصون للمنع : تعليق النهى عن ذلك الطعام يدل على أنه هو العلة ، لأن الحكم لو تعلق بالأعم لكان الأخص عديم التأثير ، فكيف يكون المنع عاماً ، فيعلقه الشارع بالخاص .

قال المصنفون : لا تنافى بين الأمرين فإن تعاقب الحكم بمعوم المبيعات مستقل بإفادة التعميم ، وتعليقه بالخاص يحتمل أن يكون لاختصاص الحكم به فثبت التعارض ويحتمل أن يكون لغرض دعائى التعيين من غير اختصاص الحكم به إما لحاجة المخاطب وإما لأن غالب التجارة حينئذ كانت بالمدينة فيه ، فخرج ذكر الطعام مخرج الغالب فلا مفهوم له ، وهذا هو الأظهر فإن غالب تجارتهم بالمدينة كانت فى الطعام ، ومن عرف ما كان عليه القوم من سيرتهم عرف ذلك ، فلم يكن ذكر الطعام لاختصاص الحكم به ، ولو لم يكن ذلك هو الأظهر لكان محتملاً ، فقد تعارض الاحتمالان ، والأحاديث العامة لا معارض لها فتمين القول بموجبها .

قال المخصصون : لا يمكنكم القول بمعوم المنع ، فإنه قد ثبت بالسنة جواز التصرف فى غير الطعام قبل قبضه بالبيع ، وهو الاستبدال بالثمن قبل قبضه والمصارفة عليه .

== قال المعمون : الجواب من وجهين .

أحدها : الفرق بين الثمن في الذمة والمبيع المتعين من وجوه ثلاثة .

أحدها : أن الثمن مستقر في الذمة لا يتصور تلفه ، والبائع ليس كذلك ، نعم لو كان الثمن معيناً لكان بمنزلة المبيع المتعين .

الثاني : أن يبيع الثمن هاهنا إنما هو بمن في ذمته ليس تبعاً لغيره ، فلو باع الثمن قبل القبض لغير من هو في ذمته لم يحز في أحد قولي الشافعي ، وهو الذي رجحه الرافعي وغيره من أصحابه .

الثالث : أن العلل التي لأجلها امتنع العقد على المبيع قبل قبضه متفية في الثمن بأسرها .  
فإن المآخذ ثلاثة :

إما عدم استقرار المبيع ، وكونه عرضة للتلف وانفساخ العقد وهذه العلة مأمونة بكون الثمن في الذمة .

وأما إن علق البائع لم تنقطع عن المبيع ، وهذه العلة أيضاً متفية هاهنا وإما أنه عرضة للربح وهو مضمون على البائع فيؤدي إلى ربح ما لم يضمن .

وهذه العلة أيضاً متفية في الثمن ، فإنه إنما يجوز له الاستبدال به بسعر يومه ، كما شرطه النبي صلى الله عليه وسلم لثلاث يربح فيما لم يضمن . ولا يمكن أن يقال مثل هذا في السلع ، لأنه إنما اشتراها للربح ، فلو منعناه من بيعها إلا بمثل الثمن لم يكن في الشراء فائدة ، بخلاف الأثمان فإنها لم توضع لذلك ، وإنما وضعت رؤوساً للأموال ، لا مودراً للكسب والتجارة .

قال المخصصون : قد سلمتم نفوذ العتق قبل القبض ، وهو تصرف يزيل الملك ، فما الفرق بينه وبين البيع الناقل للملك ؟

قال المعمون : الفرق بينهما أن الشارع جعل للعتق من القوة والسراية والنفوذ ما لم يجعل لغيره ، حتى أدخل الشقص الذي للشريك في ملك العتق قهراً ، وأعتقه عابه قهراً ، وحتى أعتق عليه ما لم يعتقه لقوته ونفوذه ، فلا يصح إلحاق غيره من التصرفات به .

== قال المحضون : قد جوزتم بيع الملك قبل قبضه في صور .

إحداها : بيع الميراث قبل قبض الوارث له .

الثانية : إذا أخرج السلطان رزق رجل فباعه قبل أن يقبضه .

الثالثة : إذا عزل سهمه فباعه قبل أن يقبضه .

الرابعة : ما ملكه بالوصية ، فله أن يبيعه بعد القبول وقبل القبض .

الخامسة : غلة ما وقف عليه ، له أن يبيعها قبل أن يقبضها .

السادسة : الموهوب للولد إذا قبضه ثم استرجعه الوالد ، فله أن يبيعه قبل قبضه .

السابعة : إذا أثبت صيداً ثم باعه قبل القبض جاز .

الثامنة : الاستبدال بالدين من غير جنسه هو بيع قبل القبض .

نص الشافعي على الميراث والرزق يخرج به السلطان ، وخارج الباقي على نفيه .

التاسعة : يبيع المهر قبل قبضه جائز ، وقد نص أحمد على جواز هبة المرأة صداقها

من زوجها قبل قبضه .

العاشرة : إذا خالها على عوض جاز التصرف فيه قبل قبضه ، حكاه صاحب

المستوعب وغيره .

وقال أبو البركات في المحرر : هو كالبيع ، يعني في عدم جواز التصرف فيه

قبل القبض .

الحادية عشرة : إذا أعتقه على مال جاز التصرف فيه قبل قبضه ، حكاه

صاحب المستوعب .

الثانية عشرة : إذا صالحه عن دم العمد بمال جاز التصرف فيه قبل قبضه ،

وكذلك إذا أتلف له مالا ، وأخرج عوضه . ومنع صاحب المحرر من ذلك كله ،

وألحقه بالمبيع .

قال المممون : الفرق بين هذه الصور وبين التصرف في المبيع قبل قبضه : أن

الملك فيه غير مستقر ، فلم يسلط على التصرف في ملك مزلول ، بخلاف هذه الصور ،

فإن الملك فيها مستقر غير معرض للزوال ، على أن المعاوضات فيها غير مجمع عليها ،

بل مختلف فيها ، كما ذكرناه . وفيها طريقتان لأصحاب أحمد :

==

== إحداهما : طريقة صاحب المستوعب ، وهى أن كل عقد ملك به العوض ، فإن كان ينتقض بهلاك العوض قبل قبضه ، كالإجارة والصلح عن المبيع ، فحكمه فى جواز التصرف فيه حكم العوض المتعين بعقد البيع ، وإن كان العقد لا ينتقض بهلاك العوض المتعين به ، كالمهر وعوض الخلع والعق والصلح عن دم الممعد ، فحكمه حكم المملوك بعقد البيع ، وما ملك بغير عوض كالإراث والوصية والهبة ، فالتصرف فيه جائز قبل قبضه .

قال المخلصون : قد ثبت فى صحيح البخارى عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمر قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر ، فكنت على بكر صعب لعمر ، فكان يغلبى : فيتقدم أمام القوم ، فيزجره عمر ، ويرده ، ثم يتقدم فيزجره ويقول لى : أمسكه ، لا يتقدم بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : بعينه يا عمر . فقال هولاك يا رسول الله . قال بعينه ، فباعه منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هولاك يا عبد الله فاصنع به ما شئت » فهذا تصرف فى المبيع غير المكيل والموزون قبل قبضه .

قال المصنفون : لا ريب أن هذا تصرف فيه الهبة لا بالماوضة . ونحن لنا فى مثل هذا التصرف قبل القبض خلاف ، فمن أصحابنا من يجوز ، ونفرق بين التصرف فيه بالبيع والتصرف بالهبة . ونلحق الهبة بالعق ، ونقول : هى إخراج عن ملكه لا تتوالى فيه ضمانات ، ولا يكون التصرف بها عرضة لربح مالم يضمن ، بخلاف البيع ومن أصحابنا من منعها وقال : العلة المانعة من بيعه قبل قبضه عدم استقرار الملك وضعفه ، ولا فرق فى ذلك بين تصرف وتصرف ، فإن صح الفرق بطل القبض وإن بطل القبض سويتا بين التصرفات ، وعلى هذا ، فالحديث لا دلالة فيه على التصرف قبل القبض ، إذ قبض ذلك البعير حصل بالتخلية بينه وبينه ، مع تميزه وتعيينه ، وهذا كاف فى القبض .

## فصل

وقد ذكر للمنع من بيع ما لم يقبض علتان .

إحداهما : ضعف الملك لأنه لو تلف انفسخ البيع .

والثانية : أن صحته تنقضى إلى توالى الضمانين فإنما لو صحناه كان مضمونا للشترى ==

== الأول على البائع الأول والمشتري الثاني على البائع الثاني فكيف يكون الشيء الواحد مضموناً لشخص مضموناً عليه ؟ وهذان التعليان غير مرضيين .

أما الأول ، فيقال : ما تعندون بضعف الملك ؟ هل عنيتم به أنه لو طرأ عليه سبب يوجب فسخه يفسخ به ، أو أمراً آخر ؟ فإن عنيتم الأول فلم قلت : إنه مانع من صحة البيع ، وأى ملازمة بين الانفساخ بسبب طارئ ، وبين عدم الصحة شرعاً أو عقلاً ؟

وإن عنيتم بضعف الملك أمراً آخر ، فعليك ببيانه لننظر فيه .

وأما التعليل الثاني : فكذلك أيضاً ، ولا تظهر فيه مناسبة تقتضى الحكم ، فإن كون الشيء مضموناً على الشخص بجهة ، ومضموناً له بجهة أخرى غير ممتنع شرعاً ولا عقلاً ، ويكفي في رده أنه لا دليل على امتناعه ، كيف وأنتم تجوزون للمستأجر إجارة ما استأجره ، والمنفعة مضمونة له على المؤجر ، وهى مضمونة عليه للمستأجر الثاني ، وكذلك الثمار بعد بدو صلاحها إذا بيعت على أصولها ، فهى مضمونة على البائع إذا احتاجت إلى سقى اتفاقاً . وإن تلفت بجائحة فهى مضمونة عليه وله . ولهذا لما رأى أبو العالى الجوينى ضعف هذين التعليين قال : لا حاجة إلى ذلك ، والمعتمد فى بطلان البيع إنما هو الإخبار ، فالشافعى يمنع التصرف فى المبيع قبل قبضه ، ويجعله من ضمان البائع مطلقاً ، وهو رواية عن أحمد وأبى حنيفة كذلك إلا فى العقار .

وأما مالك وأحمد فى المشهور من مذهبه : فيقولان : ما يمكن المشتري من قبضه وهو المتعين بالعقد ، فهو من ضمان المشتري ، ومالك وأحمد يجوزان التصرف فيه ، ويقولان : الممكن من القبض جار مجرى القبض على تفصيل فى ذلك .

فظاهر مذهب أحمد : أن الناقل للضمان إلى المشتري ، هو التمكن من القبض ، لا نفسه وكذلك ظاهر مذهبه : أن جواز التصرف فيه ليس ملازماً للضمان ، ولا مبتنئاً عليه ، ومن ظن ذلك من أصحابه فقد وهم ، فإنه يجوز التصرف حيث يكون من ضمان البائع ، كما ذكرنا فى الثمن ومنافع الإجارة ، وبالعكس أيضاً ، كما فى الصبرة المعينة . وقد نص الحرقى على هذا ، وهذا فقال فى المختصر : وإذا وقع البيع على مكيل أو موزون أو معدود فتلف قبل قبضه . فهو من مال البائع .



٣٤٧٦ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ  
عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : « كُنَّا فِي زَمَانٍ [زَمَنِ] رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبْتَاعُ  
الطَّعَامَ فَيَبِيعُهُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَيْنَاهُ فِيهِ إِلَى  
مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ - يَعْنِي جُزْأً . »

- ( نبتاع الطعام ) أى نشتريه ( فبيعته ) بصيغة المجهول هكذا مضبوط في  
بعض النسخ وهو الظاهر . وقوله من يأمرنا هو مفعول مالم يسم فاعله لكن قال -

= ثم قال : ومن اشترى ما يحتاج إلى بيعه لم يحز بيعه حتى يقبضه .  
ثم قال : ومن اشترى صبرة طعام لم يبيعها حتى ينقلها .  
فالصبرة مضمونة على المشتري بالتمكن والتخلى اتفاقاً ، ومع هذا لا يبيعها حتى  
يقبضها ، وهذا منصوص أحمد .

فلأخذ الصحيح في المسألة : أن النهى معال بعدم تمام الاستيلاء ، وعدم انقطاع  
علاقة البائع عنه ، فإنه يطمع في الفسخ والامتناع من الأقباض إذا رأى المشتري  
قد ربح فيه ، ويفره الربح وتضييق عينه منه ، وربما أفضى إلى التحيل على الفسخ ولو  
ظلم ، وإلى الخصام والمعاداة ، والواقع شاهد بهذا .

فمن محاسن الشريعة الكاملة الحكيمة : منع المشتري من التصرف فيه حتى يتم  
استيلاؤه عليه ، ويقطع عن البائع ، وينفطم عنه فلا يطمع في الفسخ والامتناع من  
الإقباض وهذا من المصالح التي لا يهملها الشارع ، حتى إن من لا خبرة له من التجار  
بالشرع يتعزى ذلك ويقصده ، لما في ظنه من المصلحة ، وسد باب المفسدة .  
وهذه العلة أقوى من تينك علتين .

وعلى هذا فإذا باعه قبل قبضه من بائعة جاز على الصحيح ، لانقضاء هذه العلة .  
ومن علل النهى بتوالى الضمانين يمنع بيعه من بائعة لوجود العلة ، فبيعه من بائعة  
يشبه الإقالة . والصحيح من القولين : جواز الإقالة قبل القبض ، وإن قلنا : هى بيع .  
وعلى هذا خرج حديث ابن عمر في الاستبدال بثمن المبيع ، والمصارفة عليه قبل  
قبضه ، فإنه استبدال ومصارفة مع العاقد ، لأمع غيره ، والله أعلم .

٣٤٧٧ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ مُهْمَرٍ قَالَ : « كَانُوا يَنْتَاعُونَ الطَّعَامَ جِزَافًا بِأَعْلَى السُّوقِ ، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْبِعُوهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ » .

— الزرقاني في شرح الموطأ فبيعت أى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله من يأمرنا بحله نصب مفعول يبعث انتهى، وكذا قال الشيخ الحداد والى الله الدهلوى فى المصنفى شرح الموطأ والله أعلم . ( يعنى جزافاً ) بكسر الجيم وضمها وفتحها والكسر أفصح وأشهر ، وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير . قاله النووى . وقوله يعنى جزافاً هو تفسير لقوله نبتاع الطعام أى نبتاع جزافاً . قال الخطابى : المقبوض يختلف فى الأشياء حسب اختلافها فى أنفسها وحسب اختلاف عادات الناس فيه ، فمنها ما يكون بأن يوضع المبيع فى يد صاحبه ، ومنها ما يكون بالتخليط بينه وبين المشتري ، ومنها ما يكون بالنقل من موضعه ، ومنها ما يكون بأن يكال وذلك فيما يبيع من السكيل كيلا ، فأما ما يباع منه جزافاً صبرة مصبورة على الأرض فالتقبض فيه أن ينقل ويحول من مكانه ، فإن ابتاع طعاماً كيلاً ثم أراد أن يبيعه بالسكيل الأول لم يحز حتى يكيله على المشتري ثانياً وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أن يباع الطعام حتى يجرى فيه الصاغان صاع البائع وصاع المشتري انتهى .

قال النووى : وجواز بيع الصبرة جزافاً هو مذهب الشافعى .

قال الشافعى وأصحابه : بيع الصبرة من الخنطة والتمر وغيرهما جزافاً صحيح انتهى قال المفدى : وأخرجه مسلم والنسائى .

( بأعلى السوق ) أى فى الناصية العليا منها ( حتى ينقلوه ) أى من مكانه ، فإن القبض فيه بالنقل عن مكانه ذكره الطيبى والحديث دليل على أنه لا يجوز —

٣٤٧٨ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو عن  
المؤدبر بن عبيد المديني أن القاسم بن محمد حدثه أن عبد الله بن عمرو  
حدثه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه  
بكيل حتى يستوفيه » .

— لمن اشترى طعاماً أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره وإلى  
هذا ذهب الجمهور .

وحكى في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فأجاز  
بيع الجزاف قبل قبضه ، وبه قال الأوزاعي وإسحاق والحديث يرد عليهم وكذا  
حديث ابن عمر الآتي من طريق الزهري عن سالم .

قال المؤدري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه بنحوه .

(نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه) استدلل به من فرق  
بين الجزاف وغيره .

قال الزرقاني : وفرق مالك بين الجزاف فأجاز بيعه قبل قبضه لأنه مرئى ،  
فيكفى فيه التخلية وبين المكيل والموزون فلا بد من الاستيفاء .

وقد روى أحمد عن ابن عمر موفوعاً « من اشترى بكيل أو وزن فلا يبيعه  
حتى يقبضه » ففي قوله بكيل أو وزن دليل على أن ما خالفه بخلافه .

وجعل مالك رواية « حتى يستوفيه » تفسيراً لرواية « حتى يقبضه » لأن  
الاستيفاء لا يكون إلا بالكيل أو الوزن على المعروف لغة .

قال تعالى : ﴿ الذين إذا اکتالوا علی الناس يستوفون ، وإذا کالوهم  
أو وزنهم یخسرون ﴾ وقال ﴿ فأوف لنا الکیل ﴾ وقال ﴿ وأوفوا الکیل إذا  
کلمتم ﴾ انتهى .

٣٤٧٩ - حدثنا أَبُو بَكْرِ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ  
عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ [فَلَا يَبِيعُهُ] حَتَّى يَكْتَالَهُ »  
زَادَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لِمَ ؟ قَالَ : أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَبْتَاْعُونَ  
[يَتَبَاْعُونَ] بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامُ مُرَجَّى .

— وأجاب الجمهور عنه بأن التنصيص على كون الطعام المنهى عن بيعه مكىلا  
أو موزونا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره .

نعم لو لم يوجد في الباب إلا الأحاديث التي فيها إطلاق لفظ الطعام لأمكن  
أن يقال إنه يحمل المطلق على المقيد بالكيل والوزن ، وأما بعد التصريح بالنهى  
عن بيع الجزاف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر ، فيتحتم المصير إلى أن حكم  
الطعام متحد من غير فرق بين الجزاف وغيره .  
قال المفردى : وأخرجه النسائي .

( يكتاله ) أى يقبضه بالكيل ( قلت لابن عباس لم ) بكسر اللام وفتح الميم  
أى ما سبب النهى ( يبتاعون بالذهب والطعام مرجى ) بوزن لاسم المفعول من  
باب الأفعال والتفعيل يهمز ولا يهمز أى مؤخر .

قال الخطاى : وكل شيء أخرته فقد أرجعه ، يقال أرجعت الشيء ورجيت  
أى أخرته وقد يتكلم به ميموزاً وغير ميموز انتهى .

والمعنى أنه إذا اشترى طعاماً بمائة دينار ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام  
وتأخر في يد البائع ، ثم باع الطعام إلى آخر بمائة وعشرين مثلاً ، فكأنه اشترى  
بذهبه ذهباً أكثر منه كذا في النيل .

٣٤٨٠ — حدثنا مُسَدَّدٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ ح .  
وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ وَهَذَا لَفْظُ مُسَدَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ  
طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ [ النَّبِيُّ ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
« إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ . قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ :  
حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ . زَادَ مُسَدَّدٌ قَالَ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَحْسِبْ كُلَّ شَيْءٍ  
مِثْلَ الطَّعَامِ » .

٣٤٨١ — حدثنا الحسنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا [ حدثنا ]

— وقال في مرقاة المصمود : معنى الحديث أن يشتري من إنسان طعاماً بدينار  
إلى أجل ثم يبيعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه بدينارين مثلاً فلا يجوز ، لأنه  
في التقدير بيع ذهب بذهب والطعام غائب ، فكأنه باعه ديناره الذي اشتري  
به الطعام بدينارين فهو ربا ، ولأنه يبيع غائب بفاجز فلا يصح انتهى .  
قال المفردى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن  
ماجه بنحوه .

( عن عمرو بن دينار ) فحاد وأبو عوانة كلاهما يرويان عن عمرو بن دينار  
( قال سليمان بن حرب حتى يستوفيه ) أى يقبضه وافياً كاملاً وزناً أو كيلاً  
( وأحسب ) بكسر السين وفتحها أى أظن ( كل شيء مثل الطعام ) أى فى أنه  
لا يجوز للمشتري أن يبيعه حتى يقبضه ، وهذا من تفقه ابن عباس رضى الله عنه  
وقال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام « لا تبيعن شيئاً حتى تقبضه » رواه  
البيهقي وقال إسناده حسن متصل ، كذا فى إرشاد السارى ، ورواه أحمد أيضاً  
كما تقدم .

قال المفردى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي بنحوه . —

مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّاسَ يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اشْتَرَوْا الطَّعَامَ جَزَافًا أَنْ يَبْكِيَهُمْ حَتَّى يُبْلَغَهُ إِلَى رَحْلِهِ » .

٣٤٨٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « ابْتِغَتْ زَيْتًا فِي السُّوقِ فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتَهُ لِنَفْسِي لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِدِرْهَمٍ حَسَنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِهِ ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ فَقَالَ : لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتِغَتْهُ حَتَّى تَحْوِزَهُ إِلَى

— ( يضرَبون ) بصيغة المجهول . قال السيوطي : هذا أصل في ضرب المحتسب أهل السوق إذا خالفوا الحكم الشرعي في مبيعاتهم ومعاملاتهم انتهى .  
قال النووي : فيه دليل على أن ولي الأمر يعزر من تعاطى بيعاً فاسداً ، ويعزره بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في البدن انتهي ( جزافاً ) أى شراء جزافاً ، ويجوز أن يكون بالنصب على الخال أى حال كونهم مجازفين .  
قال القرطبي : في هذا الحديث دليل لمن سوى بين الجزاف والكهل من الطعام في المنع من بيع ذلك حتى يقبض ورأى نقل الجزاف قبضه ، وبه قال السكوفيون والشافعي وأبو ثور وأحمد وداود وكذا في عمدة القاري شرح البخاري . قال المغدري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

( فلما استوجبته ) أى صار فى ملكى بعقد التبايع . قاله فى الجمع ( فأردت أن أضرب على يده ) أى أعقد معه البهيم ، لأن من عادة المتبايعين أن يضع —

رَحِمَكَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السِّلَعُ حَيْثُ تُبْتِغَى  
حَتَّى يَحْوَزَهَا [يَحْوَزَ] التَّجَارُ إِلَى رِجَالِهِمْ .

### ٣٣ — باب في الرجل يقول عند البيع لا خلافة

٣٤٨٣ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ  
عَنْ ابْنِ مُعَمَّرٍ « أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُخَدِّعُ  
فِي الْبَيْعِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ  
فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ لَا خِلَافَةَ . »

— أحدهما يده في يد الآخر عند العقد قاله في الجمع (تحوزه) أى تحرزه (نهى أن  
تباع السلع) بكسر السين وفتح اللام جمع السلعة بالكسر المتاع وما تجر به .  
كذا في القاموس (حيث تباع) أى في مكان اشترائها .  
قال المنذرى : في إسفاده محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه .

### ( باب في الرجل يقول عند البيع لا خلافة )

بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام بعدها موحدة أى لا خديعة ولا غبن لى  
في هذا البيع ، أى فهل يثبت له الخيار أم لا .  
وقال أحمد من قال ذلك في بيعه كان له الرد إذا غبن ، والجمهور على أنه  
لا رد له مطلقاً .

( أن رجلاً ) اسمه حبان بن منقذ بن عمرو الأنصارى ، وقيل بل هو والده  
منقذ بن عمرو وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة ، وكان قد شج في بعض مغازبه مع  
النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحصون بحجر فأصابته في رأسه مأومة ، فتغير  
بها لسانه وعقله لكن لم يخرج عن التمييز قاله النووي (يخدع) بصيغة المجهول —

٣٤٨٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزِّيُّ [ الْأُدُرِّيُّ ] وَإِبْرَاهِيمُ  
ابْنُ خَالِدٍ أَبُو تَوْرٍ السَّكَلِيُّ الْمَعْنَى قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ مُحَمَّدٌ :  
عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ ، قَالَ أَنْبَأَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

— (يقول لاخلابة) أى لاخلديعة فى الدين ، لأن الدين النصيحة ، فلا نفى الجنس  
وخبرها محذوف .

وقال التوربشتى : لقنه النبى صلى الله عليه وسلم هذا القول ليتلفظ به عند  
البيع ليطالع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر فى معرفة السلع ومقادير  
القيمة فيها ليرى له كما يرى لنفسه ، وكان الناس فى ذلك أحقاء لا يفطنون أخاهم  
المسلم ، وكانوا ينظرون له كما ينظرون لأنفسهم انتهى .

واسمعه فى الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث ، وقد زاد البيهقى فى  
هذا الحديث بإسناد حسن ثم أنت بالخيار فى كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال .  
واستدل به أحد لأنه يرد بالنفن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة ، وحده بعض  
الحنابلة بثلاث القيمة ، وقيل بسدسها . وأجاب الشافعية والحنفية والجمهور بأنها  
واقعة عين وحكاية حال فلا يصح دعوى العموم فيها عند أحد . كذا فى إرشاد  
السارى . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(الأرزى) هكذا فى نسخة صحيحة . قال الإمام الحافظ أبو على النسائى فى  
تقييد المهمل : الأرزى بهمزة مضمومة وراء مهمله مضمومة وبعدها زاي مشددة  
هو محمد بن عبد الله الأرزى ، وبعضهم يقول الرزى بحذف الهمة لأنه يقال أرز  
ورز من شيوخ مسلم حدث عنه فى غير موضع من كتابه تفرد به أى ماروى عنه  
البخارى ، وقد حدث عنه أبو داود السجستانى سمع عهد الوهاب بن عطاء وخالد  
ابن الحارث انتهى .



« أَنْ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ [ النَّبِيِّ ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْتَاعُ  
 فِي عِقْدَتِهِ ضَعْفٌ ، فَأَتَى أَهْلَهُ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ  
 احْجُزْ عَلَى فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَبْتَاعُ فِي عِقْدَتِهِ ضَعْفٌ ، فَدَعَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ فَفَنَهَا عَنْ الْبَيْعِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ [ نَبِيَّ اللَّهِ ] إِنِّي لَا أَضِيرُ عَنِ الْبَيْعِ  
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَارِكٍ لِلْبَيْعِ ، فَقُلْ :  
 هَاءَ وَهَاءَ وَلَا خِلَابَةَ . » قَالَ أَبُو ثَوْرٍ عَنْ سَعِيدٍ .

— وفي التقريب : محمد بن عبد الله الرزى براء مضمومة ثم زاي ثقيلة أبو جعفر  
 البغدادي ثقة بهم انتهى .

وقال السيوطي في لب اللباب : هو منسوب إلى الأرز طبعًا أو بيعًا انتهى  
 وفي الخلاصة محمد بن عبيد الله الأدرى بفتح الهمزة وإسكان المهملة قبل الزاي  
 وهو الرزى بضم المهملة وكسر الزاي أبو جعفر البصري نزيل بغداد . انتهى ،  
 والله أعلم ( وفي عقده ضعف ) وقع تفسيره في بعض الروايات بلفظ يعنى في  
 عقله ضعف .

وقال في الجمع : أى في رأيه ونظره في مصالح نفسه انتهى .

وفي التلخيص : العقدة الرأى ، وقيل هى العقدة فى اللسان لما فى بعض  
 الروايات من أنه أصابته مأمومة فكسرت لسانه حتى كان يقول لا خنابة بالذال  
 مكان اللام .

وفي رواية لمسلم أنه كان يقول لا خنابة بالنون والله تعالى أعلم ( احجر على  
 فلان ) أى امعه عن التصرف ( فقل هاء وهاء ) بالمد وفتح الهمزة ، وقيل  
 بالكسر ، وقيل بالسكون .

قال في الجمع : هو أن يقول كل من البيعين ها فمعطيه ما فى يده كحديث —

٣٤ — باب في العربان

٣٤٨٥ — حدثنا عبد الله بن مسleme قال قرأت على مالك بن أنس

— «إلا يداً بيد» وقيل معناه هالك وهات أى خذ واعط (ولا خلافة) قال في النول  
اختلف العلماء في هذا الشرط هل كان خاصاً بهذا الرجل أم يدخل فيه جميع من  
شرط هذا الشرط ، فعند أحمد ومالك في رواية عنه أنه يثبت الرد لكل من  
شرط هذا الشرط ، ويثبتون الرد بالغبن لمن لم يعرف قيمة الساع ، وأجيب بأن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل لهذا الرجل الخيار للضعف الذي كان  
في عقله كما في حديث أنس فلا يلحق به إلا من كان مثله في ذلك بشرط أن  
يقول هذه المقالة ، ولهذا روى أنه كان إذا غبن يشهد رجل من الصحابة أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثاً فيرجع في ذلك ، وبهذا يتبين  
أنه لا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغبون وإن كان  
صحيح العقل ، ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل إذا غبن ، ولم يقل هذه  
المقالة ، وهذا مذهب الجمهور وهو الحق انتهى مخصصاً (قال أبو نور عن سعيد)  
أى مكان قوله أخبرنا سعيد .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى :

صحيح غريب .

( باب في العربان )

بضم العين وسكون الراء ، ويقال عربون وعربون بالفتح والضم وبالمهمز

بدل العين في الثلاث والراء ساكنة في السكل .

قال ابن الأثير : قيل سمي بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع أى إصلاحاً

وإزالة فساد لثلاث يملكه غيره باشتراؤه . قاله الزرقانى .

أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ

— وقال في الجمع : هو أن يشتري أى السلعة ويدفع شيئاً على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن ، وإلا كان للبائع ولم يرتجعه أعرب في كذا وعرب وعرب بن وهو عربان وعربون لأن فيه إعراباً بالبيع أى إصلاحاً لثلاث يملكه غيره بالشراء وهو بيع باطل لما فيه من الشرط والفرق انتهى .  
( أنه بلغه ) ولفظ الموطأ مالك عن الثقة عنده .

قال الحافظ الإمام ابن عبد البر : تسكلم الناس في الثقة هنا والأشبهه القول بأنه الزهرى عن ابن لهيعة أو ابن وهب عن ابن لهيعة لأنه سمعه من عمرو وسمعه منه ابن وهب وغيره انتهى .

وقال في الاستذكار : الأشبه أنه ابن لهيعة ثم أخرجه من طريق ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن لهيعة عن عمرو به .  
وقال رواه حبيب كاتب مالك عن مالك عن عبد الله بن عامر الأسلمى عن عمرو به ، وحبيب متروك كذبوه انتهى . ورواية حبيب عند ابن ماجه

قال الزرقانى : وأشبهه من ذلك أنه عمرو بن الحارث المصرى فقد رواه الخطيب من طريق الهيثم بن يمان أبى بشر الرازى عن مالك عن عمرو بن الحارث انتهى ( عن عمرو بن شعيب ) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصى صدوق ( عن أبيه ) شعيب تابعى صدوق ( عن جده ) أى شعوب وهو عبد الله لأنه ثبت سماع شعيب منه أو ضميره لعمرو ، ويحمل على الجد الأعلى وهو المستحاجى عبد الله بن عمرو ، ولذا احتج الأكثر بهذه الترجمة خلافاً لمن زعم أنها منقطعة لأن جد عمرو محمداً ليس بصحابى ولا رواية له بقاء على عود الضمير لعمرو وأنه الجدل الأدنى كذا فى شرح الموطأ للزرقانى .

صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ فِيمَا نُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -  
أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الْعَبْدَ أَوْ يَتَّكَارِيَ الدَّابَّةَ ثُمَّ يَقُولُ : أُعْطِيكَ [أَعْطَيْتُكَ]  
دِينَاراً عَلَى أَنِّي إِنْ تَرَكَتُ السَّلْعَةَ أَوْ الْكَرَاءَ فَمَا أُعْطَيْتُكَ لَكَ .

— قلت : وقد تقدم في أوائل الكتاب ترجمة عمرو بن شعوب أكثر من هذا  
( قال مالك و ) تفسير ( ذلك فيما نرى ) بضم النون نظن ( أن يشتري الرجل )  
أو المرأة ( العبد ) أو الأمة ( ثم يقول ) للذي اشترى منه أو تشاركى منه ( أعطيك  
ديناراً ) أو درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل ( على أنى إن تركت السلعة ) للمبيعة  
( فما أعطيتك لك ) ولا رجوع لى به عليك .

ولفظ الموطأ على أنى إن أخذت السلعة أو ركبت ما تشاركيت منك ،  
فالذى أعطيتك هو من ثمن السلعة أو من كراء الدابة ، وإن تركت ابتياع السلعة  
أو كراء الدابة فما أعطيتك لك باطل بغير شيء انتهى .

قال الزرقاني : هو باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر وأكل أموال  
الناس بالباطل ، فإن وقع فسخ فإن فات مضي لأنه مختلف فيه فقد أجازوه أحمد ،  
وروى عن ابن عمر وجهامة من التابعين إجازته ويرد العربان على كل حال .

قال ابن عبد البر : ولا يصح ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من إجازته ،  
فإن صح احتمل أنه يحسب على البائع من الثمن إن تم البيع ، وهذا جائز عند  
الجميع انتهى .

وقال في النيل : والمراد أنه إذا لم يختار السلعة أو اكتراه الدابة كان الدينار  
أو نحوه للمالك بغير شيء وإن اختارهما أعطاه بقية القيمة أو الكراء ، وحديث  
الباب يدل على تحريم البيع مع العربان ، وبه قال الجمهور ، وخالف في ذلك أحمد  
فأجازوه ، وروى نحوه عن عمرو ابنه ، وبطل على ذلك حديث زيد بن أسلم أنه —

٣٥ - باب في الرجل يبيع ما ليس عنده

٣٤٨٦ - حدثنا مسدد أخبرنا أبو حوالة عن أبي بشر عن يوسف ابن مالهك عن حكيم بن حزام قال : « بَارَسُوهَ اللَّهَ يَا بَنِي الرَّجُلِ فَيُرِيدُ مَنِي الْبَيْعِ لَيْسَ عِنْدِي ، أَفَأَبْتَاغُهُ لَهُ مِنْ السُّوقِ ؟ فَقَالَ : لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » .

— سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العربان في البيع فأحله أخرج عبد الرزاق في مصنفه وهو مرسل ، وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ، والأولى ما ذهب إليه الجمهور لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طرق يقوى بعضها بمضاهي ولأنه يتضمن الحظر وهو أرجح من الإباحة ، والعلّة في الذهبي عنه اشتماله على شرطين فاسدين أحدهما شرط كون ما دفعه إليه يكون مجاناً إن اختار ترك السلعة ، والثاني شرط الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع انتهى .

قال المنذرى : وأخرج ابن ماجه وهذا منقطع ، وأخرج ابن ماجه مسنداً وفيه حبيب كاتب الإمام مالك رحمه الله وعبد الله بن عامر الأسلمي ، ولا يحتاج بهما . انتهى .

قال الزرقاني : ومن قال حديث منقطع أو ضعيف لا يلتفت إليه ولا يصح كونه منقطعاً بحال إذ هو ما سقط منه الراوى قبل الصحابى أو ما لم يتصل وهذا متصل غير أن فيه راوياً مبهماً انتهى .

( باب في الرجل يبيع ما ليس عنده )

( فَيُرِيدُ مَنِي الْبَيْعِ ) أى المبيع كالصيد بمعنى المصيد ( لَيْسَ عِنْدِي ) حال من البيع ( أَفَأَبْتَاغُهُ ) أى أشتره ( لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ) أى شيئاً ليس في ملكك حال المقد .

٣٤٨٧ - حدثنا زهير بن حرب أخبرنا إسماعيل بن أيوب حدثني عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه عن أبيه حتى ذكر عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحل سلف وبيع ولا شرطان

— في شرح السنة : هذا في بيعوع الأعيان دون بيعوع الصفات فلذا قيل السلم في شيء موصوف تمام الوجود عند الحل المشروط ويجوز وإن لم يكن في ملكه حال العقد ، وفي معنى ما ليس عنده في الفساد بيع العبد الآبق وبيع المبيع قبل القبض ، وفي معناه بيع مال غيره بغير إذنه لأنه لا يدرى هل يميز مالكة أم لا ، وبه قال الشافعي رحمه الله . قال جماعة يكون العقد موقوفاً على إجازة المالك ، وهو قول مالك وأصحاب أبي حنيفة وأحمد رحمهم الله . كذا في المرقاة .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حسن (حدثني عمرو بن شعيب) أى ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (حدثني أبى) أى شعيب (عن أبيه أى محمد) أى عبد الله بن عمرو (لا يحل سلف وبيع) قال الخطابى : وذلك مثل أن يقول أبيعك هذا العبد بخمسين ديناراً على أن تسلفنى ألف درهم فى متاع أبيه منك إلى أجل أو يقول أبيعك بكذا على أن تقرضنى ألف درهم ويكون معنى السلف القرض ، وذلك فاسد لأنه إنما يقرضه على أن يحاييه [ الحباة المساحة والمساهلة لهما به أى ليسا به فى الثمن ] فى الثمن فيدخل الثمن فى حد الجهالة ، ولأن كل قرض جر منفعة فهو —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هذا الحديث أصل من أصول المعاملات ، وهو نص فى تحريم الخيل الربوية ، وقد اشتمل على أربعة أحكام .

الحكم الأول : تحريم الشرطين فى البيع ، وقد أشكل على أكثر الفقهاء معناه =

فِي بَيْعٍ ، وَلَا رَيْحٍ مَالَهُ يُضْمَنُ [تَضْمَنَ] ، وَلَا بَيْعٌ [لَا تَبِيعَ] مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ،

— ربا انتهى (ولا شرطان في بيع) قال البغوي : هو أن يقول بعتك هذا العبد بألف نقداً أو بألفين نسيئة ، فهذا بيع واحد تضمن شرطين مختلف المقصود فهمه باختلافهما ، ولا فرق بين شرطين وشروط ، وهذا التفسير مروى عن زيد بن علي وأبي حنيفة . وقيل معناه أن يقول بعتك ثوبي بكذا وعلى قصارته وخياطته ، فهذا فاسد عند أكثر العلماء . وقال أحمد إنه صحيح . وقد أخذ بظاهر الحديث بعض أهل العلم فقال إن شرط في البيع شرطاً واحداً صح وإن شرط شرطين —

== من حيث إن الشرطين إن كانا فاسدين فالواحد حرام فأى فائدة لذكر الشرطين ؟ وإن كانا صحيحين لم يحرم .

فقال ابن المنذر : قال أحمد وإسحق : فيمن اشترى ثوبا واشترط على البائع خياطته وقصارته أو طعاماً واشترط طحنه وحمله — إن شرط أحد هذه الأشياء فالبيع جائز ، وإن شرط شرطين فالبيع باطل .

وهذا فسر القاضى أبو يعلى وغيره عن أحمد في تفسيره رواية ثانية ، حكاه الأثرم ، وهو أن يشترط على أن لا يبيعها من أحد ولا يطأها ، ففسره بالشرطين الفاسدين . وعنه رواية ثالثة ، حكاه إسماعيل بن سعيد الشالجي عنه : هو أن يقول : إذا بعته فأنا أحق بها بالثمن ، وأن نخدمنى سنة ، ومضمون هذه الرواية : أن الشرطين يتعلقان بالبيع ، فيبقى له فيها علقتان : علة قبل التسليم ، وهى الخدمة وعلقة بعد البيع ، وهى كونه أحق بها .

فأما اشتراط الخدمة : فيصح ، وهو استثناء منفعة البيع مدة كاستثناء ركوب الدابة ونحوه وأما شرط كونه أحق بها بالثمن : فقال في رواية المروزي : هو فى معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا شرطان فى بيع » يعنى لأنه شرط أن يبيعه إياه ، وأن يكون البيع بالثمن الأول ، فهما شرطان فى بيع .

وروى عنه إسماعيل بن سعيد : جواز هذا البيع ، وتأوله بعض أصعابنا على جوازه

مع فساد الشرط .

— أو أكثر لم يصح فيصح مثلاً أن يقول بعتك ثوبى على أن أخبطه ولا يصح أن يقول على أن أقصره وأخبطه .

ومذهب الأكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين ، واتفقوا على عدم صحة ما فيه شرطان . كذا في النهل ( ولا ربح ما لم يضمن ) يعنى لا يجوز أن يأخذ ربح سلعة لم يضمنها ، مثل أن يشتري متاعاً ويهبه إلى آخر قبل قبضه من البائع ، فهذا البيع باطل وربه لا يجوز ، لأن المبيع في ضمان البائع الأول وليس في ضمان المشتري منه لعدم القبض . —

== وحمل رواية المروزي على فساد الشرط وحده ، وهو تأويل بعيد ، ونص أحمد يأباه .

قال إسماعيل بن سعيد ذكرت لأحمد حديث بن مسعود أنه قال « ابتعت من امرأتى زينب النقية جارية ، وشرطت لها أنى إن بعتهأ فهى لها بالثمن الذى ابتعتها به ، فذكرت ذلك لعمر ، فقال : لاتقربها ولأحد فيها شر » فقال أحمد : البيع جائز ولا تقربها ، لأنه كان فيها شرط واحد للمرأة ، ولم يقل عمر فى ذلك البيع : إنه فاسد . فهذا يدل على تصحيح أحمد للشرط من ثلاثة أوجه .

أحدها : أنه قال « لاتقربها » ولو كان الشرط فاسداً لم يمنع من قربانها .  
الثانى : أنه علل ذلك بالشرط ، فدل على أن المانع من القربان هو الشرط ، وأن وطئها يتضمن إبطال ذلك الشرط ، لأنها قد تحمل ، فيمتنع عودها إليها .  
الثالث : أنه قال « كان فيها شرط واحد للمرأة » فذكره وحدة الشرط يدل على أنه صحيح عنده ، لأن النهى إنما هو عن الشرطين .  
وقد حكى عنه بعض أصحابنا رواية صريحة : أن البيع جائز ، والشرط صحيح ، ولهذا حمل القاضى منعه من الوطء على الكراهة ، لأنه لا معنى لتعريمه عنده ، مع فساد الشرط .

وحمله ابن عقيل على الشبهة ، للاختلاف فى صحة هذا العقد .  
وقال القاضى فى المجرد : ظاهر كلام أحمد : أنه متى شرط فى العقد شرطين ==



— قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن صحيح ، ويشبه أن يكون صحيحاً لتصريحه بذكر عبد الله بن عمرو ويكون مذهبه فى الامتناع بحديث عمرو بن شعيب إنما هو الشك فى إسفاده لجواز أن يكون الضمير عائداً على محمد بن عبد الله بن عمرو ، فإذا صح بذكر عبد الله بن عمرو انتفى ذلك ، والله عز وجل أعلم . —

== بطل سواء كانا صحيحين أو فاسدين لمصلحة العقد أو لغير مصلحته ، أخذاً بظاهر الحديث ، وعملاً بمجمومه وأما أصحاب الشافعى وأبى حنيفة : فلم يفرقوا بين الشرط والشرطين ، وقالوا : يبطل البيع بالشرط الواحد ، لنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ، وأما الشروط الصحيحة : فلا تؤثر فى العقد وإن كثرت ، وهؤلاء ألفوا التقييد بالشرطين ، ورأوا أنه لا أثر له أصلاً .

وكل هذه الأقوال بعيدة عن مقصود الحديث غير مرادة منه .

فأما القول الأول ، وهو أن يشترط حمل الخطب وتكسيهه ، وخياطة الثوب وقصارتها ونحو ذلك : فبعيد ، فإن اشتراط منفعة البائع فى البيع إن كان فاسداً فسد الشرط والشرطان . وإن كان صحيحاً فأى فرق بين منفعة أو منفعتين أو منافع ؟ لاسيما والمصححون لهذا الشرط قالوا : هو عقد قد جمع بيعاً وإجاره ، وهما معلومان لم يتضمنا غرراً . فكأننا صحيحين . وإذا كان كذلك فما الموجب لفساد الإجارة على منفعتين وصحتها على منفعة ؟ وأى فرق بين أن يشترط على بائع الخطب جملة ، أو حملة ونقله ، أو حملة وتكسيهه ؟ .

وأما التفسير الثانى ، وهو الشرطان الفاسدان : فأضعف وأضعف ، لأن الشرط الواحد الفاسد منهى عنه . فلا فائدة فى التقييد بشرطين فى بيع ، وهو يتضمن زيادة فى اللفظ ، وإيهاما لجواز الواحد . وهذا ممنوع على الشارع مثله . لأنه زيادة مخلة بالمعنى .

وأما التفسير الثالث ، وهو أن يشترط أنه إن باعها فهو أحق بها بالثمن ، وأن ذلك يتضمن شرطين : أن لا يبيعها لغيرها وأن تبعه إياها بالثمن فكذلك ، أيضاً فإن كل واحد منهما إن كان فاسداً فلا أثر للشرطين وإن كان صحيحاً لم يفسد بانضمامه إلى صحيح مثله ، كاشتراط الرهن والضمين واشتراط التأجيل والرهن ونحو ذلك ==

= وعن أحمد في هذه المسألة ثلاث روايات .

إحداهن : صعة البيع والشرط والثانية : فسادهما . والثالثة : صحة البيع وفساد الشرط . وهو - رضى الله عنه - إنما اعتمد في الصعة على اتفاق عمر وابن مسعود على ذلك . ولو كان هذا هو الشرطان في البيع لم يخالفه لقول أحد ، على قاعدة مذهبه . فإنه إذا كان عنده في المسألة حديث صحيح لم يتركه لقول أحد . ويعجب ممن يخالفه من صاحب أو غيره .

وقوله في رواية المروزي : هو في معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا شرطان في بيع » ليس تفسيراً منه صريحاً ، بل تشبيه وقياس على معنى الحديث ، ولو قدر أنه تفسير فليس بمطابق لقصود الحديث ، كما تقدم .

وأما تفسير القاضى فى المجرى : فمن أبعد ما قيل فى الحديث وأفسده . فإن شرط ما يقتضيه العقد ، أو ما هو من مصلحته ، كالرهن والتأجيل والضمين ونقد كذا : جائز ، بلا خلاف ، تعددت الشروط أو أتحدت .

فإذا تبين ضعف هذه الأقوال فالأولى تفسير كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعضه ببعض . فنفسر كلامه بكلامه .

ف نقول : نظير هذا نهيه صلى الله عليه وسلم عن صفقتين فى صفقة ، وعن بيعتين فىبيعة . فروى سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفقتين فى صفقة » .

وفى السنن عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من باع بيعتين فىبيعة فله أو كسهما ، أو الربا » .

وقد فسرت البيعتان فى البيعة بأن يقول « أبيعك بعشرة نقداً ، أو بعشرين ونسيئة » هذا بعيد من معنى الحديث من وجهين .

أحدهما : أنه لا يدخل الربا فى هذا العقد .

الثانى : أن هذا ليس بصفتين ، إنما هو صفقة واحدة بأحد الثمنين . وقد رده بين الأوليين أو الربا . ومعلوم أنه إذا أخذ بالثمن الأزيد فى هذا العقد لم يكن ربا . فليس هذا معنى الحديث .

وفسر بأن يقول « خذ هذه السلعة بعشرة نقداً وأخذها منك بعشرين نسيئة =

= وهى مسألة العينة بعينها . وهذا هو المعنى المطابق للحديث . فإنه إذا كان مقصوده الدراهم العاجلة بالأجلة فهو لا يستحق إلا رأس ماله ، وهو أو كس الثمنين . فإن أخذه أخذ أو كسهما ، وإن أخذ الثمن الآخر فقد أخذ الربا . فلا محيد له عن أو كس الثمنين أو الربا . ولا يحتمل الحديث غير هذا المعنى وهذا هو بعينه الشرطان فى بيع . فإن الشرط يطلق على العقد نفسه . لأنهما تشارطا على الوفاء به فهو مشروط ، والشرط يطلق على للمشروط كثيراً ، كالضرب يطلق على المضروب ، والحلق على المحلوق والنسخ على المنسوخ . فالشرطان كالمصفتين سواء . فشرطان فى بيع كصفتين فى صفقة :

وإذا أردت أن يتضح لك هذا المعنى فتأمل نهيته صلى الله عليه وسلم فى حديث ابن عمر عن بيعتين فى بيعة ، وعن سلف وبيع . رواه أحمد . ونهيته فى هذا الحديث عن شرطين فى بيع وعن سلف فى بيع فجمع السلف والبيع مع الشرطين فى البيع ، ومع البيعتين فى البيعة .  
وسر ذلك : أن كلا الأمرين يؤول إلى الربا ، وهو ذريعة إليه .

أما البيعتان فى بيعة : فظاهر ، فإنه إذا باعه السلعة إلى شهر ثم اشتراها منه عما شرطه له ، كان قد باع بما شرطه له بعشرة نسبية . ولهذا المعنى حرم الله ورسوله العينة . وأما السلف والبيع : فلا أنه إذا أقرضه مائة إلى سنة ، ثم باعه ما يساوى خمسين مائة : فقد جعل هذا البيع ذريعة إلى الزيادة فى القرض الذى موجب لرد المثل ، ولولا هذا البيع لما أقرضه ولولا عقد القرض لما اشترى ذلك .  
فظهر سر قوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان فى بيع » وقول ابن عمر « نهى عن بيعتين فى بيعة وعن سلف وبيع » واقتران إحدى الجملتين بالأخرى لما كانا سلباً إلى الربا .

ومن نظر فى الواقع وأحاط به علماً فهم مراد الرسول صلى الله عليه وسلم من كلامه ، ونزله عليه . وعلم أنه كلام من جمعت له الحكمة ، وأوتى جوامع الكام ، فصولات الله وسلامه عليه ، وجزاه أفضل ماجزى نبياً عن أمته .  
وقد قال بعض السلف : اطلبوا السكنوز تحت كلمات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما كان موجب عقد القرض رد المثل من غير زياده كانت الزيادة ربا .  
قال ابن المنذر : أجمعوا على أن السلف إذا شرط على المستسلف زيادة أو هدية =

== فأسلف على ذلك : أن أخذ الزيادة على ذلك رباً وقد روى عن ابن مسعود وأبي ابن كعب وابن عباس أنهم « نهوا عن قرض جر منفعة » وكذلك إن شرط أن يؤجره داره ، أو يبيعه شيئاً : لم يجوز لأنه سلم إلى الربا . ولهذا نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا منع السلف رضى الله عنهم من قبول هدية المقرض إلا أن يحتسبها المقرض من الدين

فروى الأثرم « أن رجلاً كان له على شماك عشرون درهماً ، فجعل يهدى إليه السمك ويقومه ، حتى بلغ ثلاثة عشر درهماً ، فسأل ابن عباس فقال : أعطه سبعة دراهم . وروى عن ابن سيرين « أن عمر أسلف أبى بن كعب عشرة آلاف درهم ، فأهدى إليه أبى من ثمرة أرضه ، فردها عليه ولم يقبلها ، فأتاه أبى فقال : لقد علم أهل المدينة أبى من أطيبهم ثمرة ، وأنه لا حاجة لنا . فبم نمنعت هديتنا ؟ ثم أهدى إليه بعد ذلك فقبل . »

فكان رد عمر لما توهم أن تكون هديته بسبب القرض . فلما تيقن أنها ليست بسبب القرض قبلها . وهذا فصل النزاع في مسألة هدية المقرض .

وقال زر بن حبیش : قلت لأبى بن كعب « إني أريد أن أسير إلى أرض الجهاد إلى العراق ، فقال : إنك تأتي أرضاً فاش بها الربا ، فإن أقرضت رجلاً قرضاً ، فأناك بقرضك ليؤدى إليك قرضك ومعه هدية ، فاقبض قرضك ، وارد عليه هديته » ذكرهن الأثرم .

وفي صحيح البخارى عن أبى بردة بن أبى موسى قال « قدمت المدينة ، فلقيت عبدالله بن سلام - فذكر الحديث - وفيه : ثم قال لى : إنك بأرض فيها الربا فاش ، فإذا كان لك على رجل دين ، فأهدى إليك حمل تبين ، أو حمل قت ، أو حمل شعير ، فلا تأخذه فإنه رباً » .

قال ابن أبو موسى : ولو أقرضه قرضاً ثم استعمله عملاً ، لم يكن يستعمله مثله قبل القرض ، كان قرضاً جر منفعة ، قال : ولو استضاف غريمه ، ولم تكن العادة جرت بينهما بذلك حسب له ما أكله .

واحتج له صاحب المغنى بما روى ابن ماجه فى سننه عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا اقترض أحدكم قرضاً فأهدى له ، أو حملة على دابته ، فلا يركبها ولا يقبله ، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك » .

==

= واختلفت الرواية عن أحمد فيما لو أقرضه دراهم ، وشرط عليه أن يوفيه إياها ببلد آخر ، ولا مونة لملها ، فروى عنه أنه لا يجوز ، وكرهه الحسن وجماعة ومالك والأوزاعي والشافعي وروى عنه الجواز ، نقله ابن النذر ، لأنه مصلحة لها ، فلم ينفرد المقرض بالمنفعة ، وحكاه عن علي وابن عباس ، والحسن بن علي ، وابن الزبير ، وابن سيرين ، وعبد الرحمن بن الأسود ، وأيوب ، والثوري ، وإسحاق ، واختاره القاضي .

ونظير هذا : ما لو أفلس غريمه فأقرضه دراهم يوفيه كل شهر شيئاً معلوماً من ربحها جاز . لأن المقرض لم ينفرد بالمنفعة .

ونظيره : ما لو كان عليه حنطة فأقرضه دراهم يشتري له بها حنطة ويوفيه إياها . ونظير ذلك أيضاً : إذا أقرض فلاحه ما يشتري به بقرأ يعمل بها في أرضه ، أو بذراً يبذره فيها .

ومنه ابن أبي موسى .

والصحيح جوازه . وهو اختيار صاحب المغنى . وذلك لأن المستقرض إنما يقصد تقع نفسه ، ويحصل انتفاع المقرض ضمناً ، فأشبهه أخذ السفينة به وإيقاءه إياه في بلد آخر ، من حيث إنه مصلحة لها جميعاً .

والمنفعة التي تجر إلى الربا في القرض هي التي تخص المقرض كسكنى دار المقرض وركوب دوابه ، واستعماله ، وقبول هديته . فإنه لا مصلحة له في ذلك ، بخلاف هذه المسائل فإن المنفعة مشتركة بينهما ، وهما متعاونان عليها ، فهي من جنس التعاون والمشاركة .

وأما نهيه صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن . فهو كما ثبت عنه في حديث عبد الله بن عمر حيث قال له « إني أبيع الإبل بالبيع بالدراهم ، وأخذ الدنانير ، وأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم . فقال : لا بأس إذا أخذتها بسعر يومها وتفرقتها وليس بينكما شيء » .

فجوز ذلك بشرطين .

أحدهما : أن يأخذ بسعر يوم الصرف ، لئلا يربح فيها وليستقر صفاتها . =

== والثاني : أن لا يتفرقا إلا عن تقابض ، لأنه شرط في صحة الصرف لئلا يدخله ربا النسيئة .

والنهي عن ربح ما لم يضمن قد أشكل على بعض الفقهاء علته وهو من محاسن الشريعة . فإنه لم يتم عليه استيلاء ، ولم تنقطع علق البائع عنه فهو يطعم في الفسخ والامتناع من الإقباض إذا رأى المشتري قد ربح فيه ، وإن أقبضه إياه فأنما يقبضه على إغماض وتأسف على فوت الربح فنفسه متعلقة به لم ينقطع طمعه منه .

وهذا معلوم بالمشاهدة . فمن كمال الشريعة ومحاسنها النهي عن الربح فيه حتى يستقر عليه ويكون من ضمانه ، فيأس البائع من الفسخ ، وتنقطع علقه عنه .

وقد نص أحمد على ذلك في الاعتياض عن دين القرض وغيره : أنه إنما يعتاض عنه بسمر يومه لئلا يربح فيما لم يضمن .

فان قيل : هذا ينتقض عليكم بمسألتين

إحداها . بيع الثمار بعد بدو صلاحها ، فانكم تجوزون لشترها أن يبيعها على رؤوس الأشجار وأن يربح فيها ولو تلفت بجائحة لكنت من ضمان البائع ، فيلزمكم أحد أمرين : إما أن تمنعوا بيعها . وإما أن لا تقولوا بوضع الجوائح . كما يقول الشافعي وأبو حنيفة . بل تكون من ضمانه فكيف تجمعون بين هذا وهذا ؟

المسئلة الثانية : أنكم تجوزون للمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة بمثل الأجرة وزيادة ، مع أنها لو تلفت لكنت من ضمان المؤجر ، فهذا ربح ما لم يضمن .

قيل : النقص الوارد إما أن يكون بمسألة منصوص عليها ، أو مجمع على حكمها . وهاتان المسألتان غير منصوص عليهما ولا مجمع على حكمهما فلا يردان نقضاً . فإن في

جواز بيع المشتري ما اشتراه من الثمار على الأشجار كذلك روايتان منصوصتان عن أحمد . فان منعنا البيع بطل النقص وإن جوزنا البيع - وهو الصحيح - فلا ن الحاجة

تدعو إلى ذلك . فإن الثمار قد لا يمكن بيعها إلا كذلك ، قلو منعاه من بيعها أضربنا به ، ولو جعلناها من ضمانه إذا تلفت بجائحة أضربنا به أيضاً . فجوزنا له بيعها ، لأنها

في حكم المقبوض بالتخلية بينه وبينها ، وجعلناها من ضمان البائع بالجائحة ، لأنها ليست في حكم المقبوض من جميع الوجوه ، ولهذا يجب عليه تمام التسليم بالوجه المحتاج إليه

فلما كانت مقبوضة من وجه غير مقبوضة من وجه رتبنا على الوجهين مقتضاها وهذا من لطف الفقه

= وأما مسألة الإجارة : فاختلفت الرواية عن أحمد في جواز إجارة الرجل ما استأجره بزيادة على ثلاث روايات :

أحدها : المنع مطلقاً ، لثلاث ربيع فيما لم يضمن . وعلى هذا فالتقص مندفع  
والثانية : أنه إن جدد فيها عمارة جازت الزيادة ، وإلا فلا ، لأن الزيادة لا تكون ربحاً بل هي في مقابلة ما أحدثه من العمارة . وعلى هذه الرواية أيضاً فالتقص مندفع

والثالثة : أنه يجوز أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها مطلقاً ، وهذا مذهب الشافعي ، وهذه الرواية أصح . فإن المستأجر لو عطل المكان وأتلف منفعه بعد قبضه لتلفت من ضمانه ، لأنه قبضه القبض التام . ولكن لو انهدمت الدار لتلفت من مال المؤجر لزوال محل المنفعة فالمنافع مقبوضة . ولهذا له استئناؤها بنفسه وبنظيره ، وإيجارها والتبرع بها ، ولكن كونها مقبوضة مشروط ببقاء العين . فإذا تلفت العين زال محل الاستيفاء ، فكانت من ضمان المؤجر .

وسر المسألة : أنه لم يربح فيما لم يضمن وإنما هو مضمون عليه بالأجرة .  
وأما قوله صلى الله عليه وسلم « ولا تبع ما ليس عندك » فمطابق لنهي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر لأنه إذا باع ما ليس عنده فليس هو على ثقة من حصوله بل قد يحصل له وقد لا يحصل ، فيكون غرراً ، كبيع الآبق والشارد والطير في الهواء ، وما تحمل ناقته ونحوه . قال حكيم بن حزام « يا رسول الله ، الرجل يأتيني يسألني البيع ليس عندي فأبيعه منه ، ثم أمضى إلى السوق ، فأشتره وأسلمه إياه . فقال : « لا تبع ما ليس عندك » .

وقد ظن طائفة أن السلم مخصوص من عموم هذا الحديث فإنه بيع ما ليس عنده . وليس كما ظنوه . فإن الحديث إنما تناول بيع الأعيان ، وأما السلم فمقتد على ما في الذمة ، بل شرطه أن يكون في الذمة فلو أسلم في معين عنده كان فاسداً وما في الذمة مضمون مستقر فيها . ويبع ما ليس عنده إنما نهى عنه لكونه غير مضمون عليه ، ولا ثابت في ذمته ، ولا في يده . فالبيع لا بد أن يكون ثابتاً في ذمة المشتري أو في يده . ويبع ما ليس عنده ليس بواحد منهما . فالحديث باق على عمومه .

فإن قيل : فأنتم تجوزون للمغصوب منه أن يبيع المغصوب لمن يقدر على انتزاعه من غاصبيه وهو يبيع ما ليس عنده ؟

### ٣٦ - باب في شرط في بيع [البيع]

٤٣٨٨ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ زَكَرِيَّا أَخْبَرَنَا عَامِرٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «بِعْتُهُ - يَعْنِي بَعِيرَهُ - مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، قَالَ فِي آخِرِهِ: تَرَانِي إِنَّمَا مَا كُنْتُكَ لِأَذْهَبَ بِحِمْلِكَ؟ خَذْ جَمْلَكَ وَنَعْمَتَهُ فَهَمَّا لَكَ».

### (باب في شرط في بيع)

(واشترطت حملانه) بضم أوله أى الحمل عليه (ترانى) بتقدير أداء الاستفهام الإنكارى أى أنظن (إنما ما كنتك) المما كسة: انتقاص الثمن واستحطاطه، والمعاينة بين المتبايعين، وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع. واختصر أبو داود الحديث وأخرجه البخارى فى صحيحه فى نحو عشرين موضعاً مختصراً ومطولاً، وقد وقع عند البخارى فى كتاب الشروط أنه أى جابراً كان يسير على جمل له قد أعمر، فر النبى صلى الله عليه وسلم فضربه فدها له، فسار يسير ليس يسير مثله ثم قال بعفيه بوقية قلت لا، ثم قال بعفيه بوقية، فبعته الحديث.

قال فى النيل: والحديث يدل على جواز البيع مع استثناء الركوب، وبه قال الجمهور وجوزوه ماله إذا كانت مسافة السفر قريبة وحدها بثلاثة أيام. وقال -

== قيل: لما كان البائع قادراً على تسليمه بالبيع، والمشتري قادراً على تسلمه من الغاصب، فكأنه قد باعه ما هو عنده، وصار كما لو باعه مالا وهو عند المشتري وتحت يده، وليس عند البائع. والعندية هنا ليست عندية الحس والمشاهدة، فإنه يجوز أن يبيعه ما ليس تحت يده ومشاهدته، وإنما هى عندية الحكم والتحسين. وهذا واضح والله الحمد.



### ٣٧ - باب في عهدة الرقيق

٣٤٨٩ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا أبان عن قتادة عن الحسن بن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عهدة الرقيق ثلاثة أيام » .

— الشافعي وأبو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النهي عن بيع وشرط وحديث النهي عن النكاح ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها الاحتمالات . ويجاب بأن حديث النهي عن بيع وشرط مع ما فيه من المقال هو أهم من حديث الباب مطلقاً فهذه العام على الخاص ، وأما حديث النهي عن النكاح فقد تقدم تقييده بقوله إلا أن يعلم انتهى . قال المفردى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً .

#### ( باب في عهدة الرقيق )

( عهدة الرقيق ثلاثة أيام ) قال الخطابي : معناه أن يشتري العبد أو الجارية ولا يشترط البائع البراءة من العيوب ، فإصاب المشتري به من عيب في الأيام الثلاثة فهو من مال البائع ويرد بلا بينة ، فإن وجد به عيباً بعد الثلاث لم يرد إلا ببينة ، وهكذا فسر قتادة فيما ذكره أبو داود عنه .

قال الخطابي : وإلى هذا ذهب مالك بن أنس وقال . وهذا إذا لم يشترط البائع البراءة من العيوب قال وعهدة السنة من الجفون والجذام والبرص ، فإذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهدة كلها ، قال ولا عهدة إلا في الرقيق خاصة ، وهذا قول أهل المدينة ابن المسيب والزهري أعنى عهدة السنة في كل داء عضال . وكان الشافعي لا يعتبر الثلاث والسنة في شيء منهما ويفطر إلى العيب —

٣٤٩٠ — حدثنا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ  
عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ . زَادَ : إِنْ وَجَدَ دَاءً فِي الثَّلَاثِ لِيَاكِلِ [ اللَّيَالِي ]  
رُدَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ، وَإِنْ وَجَدَ دَاءً بَعْدَ الثَّلَاثِ كُفِّتِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَبِهِ  
هَذَا الدَّاءُ .

— فإن كان مما يحدث مثله في مثل المدة التي اشتراه فيها إلى وقت الخصومة فالقول  
قول البائع مع يمينه ، وإن كان لا يمكن حدوثه في تلك المدة التي اشتراه فيها إلى  
وقت الخصومة رده على البائع وضمف أحمد بن حنبل عهدة الثلاث في الرقيق  
وقال لا يثبت في العهدة حديث ، وقالوا لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شيئاً  
فالحديث مشكوك فيه ، فمرة قال عن سمرة ، ومرة قال عن عقبة انتهى .

قال المنذرى : والحسن لم يصح له السماع من عقبة بن عامر ، ذكر ذلك ابن  
المديني وأبو حاتم الرازي رضي الله عنهما فهو منقطع ، وقد وقع فيه أيضاً  
الاضطراب ، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده وفيه عهد الرقيق أربع ليال ،  
وأخرجه ابن ماجه في سننه وفيه لا عهدة بعد أربع ، وقال فيه أيضاً عن سمرة  
أو عقبة على الشك ، فوقع الاضطراب في متنه وإسناده .

وقال البيهقي : وقيل عنه عن سمرة وليس بمحفوظ ، وقال أبو بكر الأثرم :  
سألت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل عن العهدة ، قلت : إلى أي شيء تذهب  
فيها ، فقال : ليس في العهدة حديث يثبت هو ذاك الحديث حديث الحسن  
وسميد يعني ابن أبي عروبة أيضاً يشك فيه ، يقول عن سمرة أو عقبة انتهى  
كلام المنذرى .

( إِنْ وَجَدَ ) أى المشتري ( دَاءً ) أى في الرقيق ( فِي الثَّلَاثِ لِيَاكِلِ ) وفى  
بعض النسخ الثلاث الليالي وهو الظاهر ( كُفِّتِ ) بصيغة المجهول من التكليف —

قال أبو داود : هذا التفسير من كلام قتادة .

٣٨ - باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً

٣٤٩١ - حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا ابن أبي ذئب عن محمد بن

خفاف عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« الخراج بالضمآن » .

---

— أى المشتري (البينة) بالنصب على أنه مفعول ثان لكلف والمعنى أن المشتري إن وجد داء في الرقيق بعد ثلاث ليل إلى يؤمر بأن يقيم البينة على أنه اشتراه وقد كان به هذا الداء ولا يرد الرقيق بغير البينة .

( باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً )

وفي نسخة الخطابي فاستغله مكان فاستعمله .

( الخراج بالضمآن ) الخراج بفتح الخاء .

قال في النهاية : يريد بالخراج ما يحصل من غلة العين المتباعة عبداً كان أو أمة أو ملكاً وذلك أن يشتريه فيستغله زماناً ثم يعثر منه على عيب قديم —

---

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد قال قتبية فمأرواه أبو داود : هذا الحديث في كتابي بخطي عن جرير عن هشام بن عروة ، ذكره البيهقي .

فهؤلاء ثلاثة : عمر بن علي ، ومسلم بن خالد ، وجرير .

وقال الشافعي : أخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف قال « ابنت غلاماً ، فاستعملته ، ثم ظهرت منه على عيب ، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى له برده ، وقضى على برد غلته ، فأثبت عروة بن الزبير فأخبرته فقال : أروح إليه العشية فأخبره أن عائشة أخبرتنى : أن رسول الله صلى =

٣٤٩٢ — حدثنا محمود بن خالد أخبرنا الزهري عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن حنفية الغماري قال : « كان بيني وبين أناس شركة في عبد فاقترعوا به وبعضنا غائب فأغل على غلة فخاصمني في

— لم يُطْلَمَ البائع عليه أو لم يعرفه ، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لأن المبيع لو كان تلف في هذه لكان في ضمانه ولم يكن على البائع شيء ، والباء في الضمان متعلقة بمحذوف تقديره الخراج مستحق بالضمان أي بسببه انتهى .

وقال في السبل : الخراج هو الغلة والسكراء ، ومعناه أن المبيع إذا كان له دخل وغلة فإن مالك الرقبة الذي هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها ، فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها ، أو ماشية فنتجها ، أو دابة فركبها ، أو عبداً فاستخدمه ثم وجد به عيباً فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري فوجب أن يكون الخراج له انتهى ، وكذا في معالم السنن .

قال المفردى : وأخرجه الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي حديث حسن .  
( فاقترعوا به ) قال الخطابي : أي استخدمته ، وهذا فعل جائز لأن رقبة العبد يوفى بالعمل إذا جاء التفتيح انتهى . وقال في القاموس : القتروا القتا مثله حسن —

== الله عليه وسلم قضى في مثل هذا : أن الخراج بالضمان ، فصجلت إلى عمر ، فأخبرته ما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقال عمر بن عبد العزيز : فما أيسر على من قضاء قضيته ، والله يعلم أني لم أرد فيه إلا الحق ، فبلغني فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرد قضاء عمر ، وأتخذ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فراح إليه عروة ، فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به على له « رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب .

نَصِيْبِهِ إِلَى بَعْضِ الْقَضَاةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أُرَدَّ الْغَلَّةَ ، فَأَتَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَحَدَّثْتُهُ فَأَتَاهُ عُرْوَةُ فَحَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ » .

٣٤٩٣ — حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْوَانَ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الرَّبَّيْعِيُّ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ رَجُلًا ابْتِغَا عُلَامًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْنًا فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

— خدمة الملوك ، واقتوبعه استخدمته شاذ ، لأن أقفل لازم انتهى (فأغل) أى العهد (غلة) فى القاموس : الغلة الدخلة من كراء دار وأجرة غلام وفائدة أرض (نخاصمنى) أى الشريك الغائب (فأمرنى) أى بعض القاضى الذى خاصم إليه (أن أرد الغلة) أى إلى ذلك الشريك (فأتاه) أى الشريك (لخدمته) أى عروة ذلك الشريك ليمتنع عن أخذ الغلة عن مخلد لكون الغلام فى ضمان مخلد والله أعلم . كذا فى فتح الودود .

قال المنذرى : قال البخارى هذا حديث منكر ولا أعرف لمخلد بن خفاف غير هذا الحديث .

قال الترمذى : فقلت له فقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، فقال إنما رواه مسلم بن خالد الزنجى وهو ذاهب الحديث .

وقال ابن أبى حاتم سئل أبى عنه يعنى مخلد بن خفاف فقال لم يرو عنه غير ابن أبى ذئب وليس هذا إسناد يقوم بمثله الحجة ، يعنى الحديث الذى يروى عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم أن الخراج بالضمان ، وقال الأزدي : مخلد بن خفاف ضعيف انتهى كلام المنذرى . —

عليه وسلم ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ اسْتَفْلَ غُلَامِي ،  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : انْخَرَجْ بِالضَّمَانِ .  
قال أبو داود : هَذَا إِسْنَادٌ لَيْسَ بِذَلِكَ [ بِذَلِكَ ] .

— ( اِبتاع غلاماً ) أى اشتراه ( بخافضه ) أى البائع ( فرده عليه ) أى على  
البائع ( فقال الرجل ) أى البائع ( قد استفل غلامى ) أى أخذ منه غلته ( قال  
أبو داود هذا إسناد ليس بذلك ) .

قال المنذرى : يشير إلى ما أشار إليه البخارى من تضعيف مسلم بن خالد  
الزنى . وقد أخرج هذا الترمذى فى جامعه من حديث عمر بن على المقدمى عن  
هشام بن عروة مختصراً أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالفمان ،  
وقال هذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة . وقال أيضاً اسفغرب  
محمد بن إسماعيل يعنى البخارى هذا الحديث من حديث عمر بن على . قلت :  
تراه تدليساً ؟ قال لا . وحكى البيهقى عن الترمذى أنه ذكره لمحمد بن إسماعيل  
البخارى وكأنه أعجبه . هذا آخر كلامه . وعمر بن على هو أبو حفص عمر بن على  
المقدمى البصرى وقد اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه ، ورواه عن  
عمر بن على أبو سلمة يحيى بن خلف الجوى بارى وهو ممن يروى عنه مسلم فى صحيحه  
وهذا إسناد جيد ، ولهذا صححه الترمذى وهو غريب كما أشار إليه البخارى  
والترمذى والله عز وجل أعلم انتهى كلام المنذرى .

### ٣٩ - باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم

٣٤٩٤ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا عمر بن حفص ابن غياث أنبأنا أبي عن أبي حميس قال أخبرني عبد الرحمن بن قيس ابن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال : « اشترى الأشعث رقيقاً من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين ألفاً ، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم ، فقال : إنما أخذتهم بعشرة آلاف ، فقال عبد الله : فاختَر رجلاً يكون بيني وبينك . قال الأشعث : أنت بيني وبين نفسك . قال عبد الله : فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتقاركان » :

### ( باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم )

عن أبي حميس بالتصغير واسمه عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ( رقيقاً ) أى عبيداً ( من عبد الله ) أى ابن مسعود ، ومن متعلق باشتري فأرسل عبد الله إليه ) أى إلى أشعث يعنى رجلاً ( في ثمنهم ) أى فى طلب ثمن العبيد ( فقال ) أى جاء أشعث فقال ( يكون بيني وبينك ) أى حكماً ( إذا اختلف البيعان ) أى البائع والمشتري ولم يذكر الأمر الذى فيه الاختلاف ، وحذف المعلق مشعر بالتعميم فى مثل هذا المقام على ما تقرر فى علم المعانى ، فيعم الاختلاف فى المبيع والثمن وفى كل أمر يرجع إليهما وفى سائر الشروط المعتبرة والتصريح بالاختلاف فى الثمن فى بعض الروايات لا ينافى هذا العموم المستفاد من الحذف قاله فى النول ( وليس بينهما بينة ) الواو للعامل ( رب السلعة ) أى البائع ( أو يتقاركان ) أى يتفاسخان العقد قاله الخطابى . وقال : واختلف أهل —

٣٤٩٥ — حدثنا عبد الله بن محمد الثقفيلي أخبرنا هشيم أنبأنا ابن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه « أن ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس رقيقاً » فذكر معناه والكلām يزيد وينقص .

— العلم في هذه المسألة فقال مالك والشافعي : يقال للبائع أحلف بالله ما بعته سلعة كذا إلا بما قلت ، فإن حلف البائع قيل للمشتري إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع وإما أن تحلف ما اشتريتها إلا بما قلت ، فإن حلف براء منها وردت السلعة إلى البائع ، وسواء عهد الشافعي كانت السلعة قائمة أو تالفة فإنهما يتعاقبان وبترادان ، وكذلك قال محمد بن الحسن . ومعنى يترادان أى قيمة السلعة بعد الاستهلاك .

وقال الذخري والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف : القول قول المشتري مع يمينه بعد الاستهلاك . وقال مالك قريباً من قولهم بعد الاستهلاك في أشهر الروايتين عنه ، واحتج لم بأنه قد روى في بعض الأخبار إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالقول ما يقول البائع أو يترادان ، قالوا : فدل اشتراطه قيام السلعة على أن الحكم عند استهلاكها بخلاف ذلك ، وهذه اللفظة لا تصح من طريق النقد وإنما جاء بها ابن أبي ليلى ، وقيل لأنها من قول بعض الرواة ، وقد يحتمل أن يكون ذكر قيام السلعة بمعنى التغليب لا من أجل التفريق انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

(فذكر معناه) أى معنى الحديث السابق . قال المنذرى : وأخرجه ابن —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى حديث ابن مسعود من طرق عن ابن مسعود يشد بعضها بعضاً وليس فيهم مجروح ولا متهم وإنما يخاف من سوء حفظ محمد بن عبد الرحمن ، ولم ينفرد =



— ما به وأخرجه الترمذى من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود وقال هذا مرسل عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود . هذا آخر كلامه . وفى إسفاده هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولا يحتج به ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه وهو منقطع .

وقد روى هذا الحديث من طرق عن عبد الله بن مسعود كلها وقد وقع فى بعضها « إذا اختلف البيعان والمبيع قائم بعينه » وفى لفظ « والسلامة قائمة » ولا يصح ، وإنما جاءت من رواية ابن أبي ليلى وقد تقدم أنه لا يحتج به . وقيل لأنها من قول بعض الرواة . وقال البيهقى : وأصح إسناد روى فى هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ، يريد بالحديث المذكور فى أول الباب . انتهى كلام المفردى .

== به فقد رواه الشافعى عن ابن عينة عن محمد بن عجلان عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود ، ثم قال : هذا حديث منقطع لا أعلم أحداً يصله عن ابن مسعود . وقد جاء من غير وجه . وقد رواه الحاكم فى المستدرک من حديث ابن جريج : أن إسماعيل ابن أمية أخبره عن عبد الملك بن عمير قال « حضرت أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود وأتاه رجلان تبايعا سلعة ، فقال أحدهما : أخذت بكذا وكذا ، وقال الآخر : بعته بكذا وكذا فقال أبو عبيدة : أتى عبد الله بن مسعود فى مثل هذا فقال : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا ، فأمر البائع أن يحلف ، ثم خير المبتاع ، إن شاء أخذ وإن شاء ترك » ورواه الإمام أحمد عن الشافعى حدثنا سعيد بن سالم القداح حدثنا ابن جريج — فذكره .

قال عبد الله بن أحمد ، قال أبى : أخبرنا عن هشام بن يوسف عن ابن جريج عن إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيد . قال أحمد : وقال حجاج الأعور : عبد الملك بن عبيدة .

==

قال البيهقى : وهذا هو الصواب .

٤٠ — باب في الشفعة

٣٤٩٦ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

( باب في الشفعة )

قال في الفتح : الشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حركها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج ، وقيل من الزيادة ، وقيل من الإعانة . وفي الشرع انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى انتهى .

( أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم ) هذا هو ابن عليّة قاله المزني في الأطراف ،

= ورواه يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمير كما قال سعيد بن سالم ، ورواية هشام بن يوسف وحجاج عن ابن جريج أصح .

وقال البخاري في تاريخه : عبد الملك بن عبيد عن بعض ولد عبد الله بن مسعود روى عنه إسماعيل بن أمية مرسل .

وذكر بعده عبد الملك بن عمير قال : هو الكوفي أبو عمر القرشي مات سنة ست وثلاثين ومائة . وكان أفصح الناس ، سمع جندباً ، ورأى المغيرة ، روى عنه الثوري وشعبة .

قال البيهقي : ورواه أبو العميس ومعن بن عبد الرحمن وعبد الرحمن المسعودي وأبان بن تغلب ، كلهم عن القاسم عن عبد الله منقطعاً . وليس فيه « والبيع قائم بعينه » وابن أبي ليلى كان كثير الوهم في الإسناد والمتن وأهل العلم بالحديث لا يقبلون منه ما ينفرده ، لكثرة أوهامه . وأصح إسناد روى في هذا الباب : رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده .

فذكر الحديث الذي في أول الباب .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قيل له : ومن أين قلت ؟ قال : إنما رواه عن جابر بن عبد الله . وقد روى =

« الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكٍ رُبْعَةٌ أَوْ حَائِطٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْزَنَ شَرِيكُهُ ، فَإِنْ بَاعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْزَنَهُ » .

— وفي بعض النسخ إبراهيم بن إسماعيل وهو غلط والله تعالى أعلم (الشفعة في كل شرك) بكسر الشين وإسكان الراء من أشركته في البيع إذا جعلته لك شريكاً ثم خفف المصدر بكسر الأول وسكون الثاني فيقال شرك وشركة كما يقال كلم وكلمة . قاله في النبل (ربعة) بفتح الراء وسكون الباء تأنيث ربيع وهو المنزل الذي يرتهمون فيه في الربيع ثم سمي به الدار والمسكن .

وقوله : ربعة بدل من شرك . وقال الخطابي : الربع والربعة المنزل الذي يربع به الإنسان ويتوطئه ، يقال هذا ربيع وهذا ربعة بالهاء كما قالوا دار ودارة . قال وفي هذا الحديث إثبات الشفعة في الشركة وهو اتفاق من أهل العلم وليس فيه نفيها عن المقسوم من جهة اللفظ ، ولكن دلالة من طريق المفهوم أن لا شفعة في المقسوم ، وفيه دليل على أن الشفعة لا تجب إلا في الأرض والمقار دون غيرها من العروض والأمتعة والحيوان ونحوها انتهى (أو حائط) أي بستان ولفظ —

== أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر مفسراً : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » وأبو سلمة من الحفاظ . وروى أبو الزبير — وهو من الحفاظ — عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ، ويخالف ما روى عبد الملك بن أبي سليمان . وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ، فكان أولى الأحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لأنه أثبتها إسناداً وأيدها لفظاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأعرقها في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم . هذا آخر كلامه .

قال الترمذي : وإنما تركت شعبة حديث عبد الملك لحال هذا الحديث . ثم كلامه .

وروى الحاكم من طريق أمية بن خالد قال : قلت لشعبة : مالك لا يتحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال : تركت حديثه قال قلت : يتحدث عن محمد بن عبد الله =

— مسلم في صحيحه من هذا الوجه « الشفعة في كل شرك في أرض أو ربع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يمرض على شريكه ف يأخذ أو يدع فإن أبي فشريكة أحق به حتى يؤذنه » قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي . —

== العرزمي وتدع عبد الملك ، وقد كان حسن الحديث ؟ قال من حسنهما فرت .  
وقال أحمد بن سعيد الدارمي : سمعت مسدداً وغيره من أصحابنا عن يحيى بن سعيد قال : قال شعبة : لو أن عبد الملك جاء بمثله آخر أو اثنين لترك حديثه ، يعني حديث الشفعة .

وقال أبو قدامة عن يحيى القطان : قوله لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثاً مثل حديث الشفعة لترك حديثه .

وقال بعض الناس : هذا رأى لعطاء ، أدرجه عبد الملك في الحديث إدراجاً .  
فهذا مارى به الناس عبد الملك وحديثه .

وقال آخرون : عبد الملك أجل وأوثق من أن يتكلم فيه . وكان يسمى الميزان لإتقانه وضبطه وحفظه ، ولم يتكلم فيه أحد قط إلا شعبة ، وتكلم فيه من أجل هذا الحديث وهو كلام باطل .

فإنه إذا لم يضعفه إلا من أجل هذا الحديث كان ذلك دوراً باطلاً فإنه لا يثبت ضعف الحديث حتى يثبت ضعف عبد الملك ، فلا يجوز أن يستفاد ضعفه من ضعف الحديث الذي لم يعلم ضعفه إلا من جهة عبد الملك ولم يعلم ضعف عبد الملك إلا بالحديث وهذا محال من الكلام فإن الرجل من الثقات الأتبات الحفاظ الذين لا مطمح للطعن فيهم . وقد احتج به مسلم في صحيحه ، وخرج له عدة أحاديث ، ولم يذكر لصحيح حديثه والاحتجاج به أحد من أهل العلم ، واستشهد به البخاري ، ولم يرو ما يخالف الثقات ، بل روايته موافقة لحديث أبي رافع الذي أخرجه البخاري ، ولحديث سمرة الذي صححه الترمذي ، فإبر ثالث ثلاثة في هذا الحديث : أبي رافع ، وسمرة ، وجابر فأى مطعن على عبد الملك في رواية حديث قد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصعابة .

٣٤٩٧ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال : « إِنَّمَا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّعَّةُ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُعَّةَ » .

— ( في كل مال لم يقسم ) وفي بعض النسخ « في كل مال لم يقسم » بلفظ ما الموصولة مكان لفظ مال ( فإذا وقعت الحدود ) أى حصصت قسمة الحدود في المبيع واتضعت بالقسمة مواضعها . قال القسطلاني : والحدود جمع حد وهو هذا ما تتميز به الأملاك بعد القسمة وأصل الحد المنع ففي تحديد الشيء منع خروج —

== والذين ردوا حديثه ظنوا أنه معارض لحديث جابر الذي رواه أبو سلمة عنه : « الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » .

وفي الحقيقة لاتعارض بينهما ، فإن منطوق حديث أبي سلمة انتفاء الشفعة عند تميز الحدود وتصريف الطرق واختصاص كل ذى ملك بطريق ، ومنطوق حديث عبد الملك إثبات الشفعة بالجوار عند الاشتراك فى الطريق ، ومفهومه انتفاء الشفعة عند تصريف الطرق ، فمفهومه موافق لمنطوق حديث أبي سلمة وأبي الزبير ، ومنطوقه غير معارض له وهذا بين وهو أعدل الأقوال فى المسألة .

فإن الناس فى شفعة الجوار طرفان ووسط .  
فأهل المدينة وأهل الحجاز وكثير من الفقهاء ينفونها مطلقاً .  
وأهل الكوفة يثبتونها مطلقاً .

وأهل البصرة يثبتونها عند الاشتراك فى حق من حقوق الملك ، كالطريق والماء ونحوه ، وينفونها عند تميز كل ملك بطريقه حيث لا يكون بين الملاك اشتراك .

وعلى هذا القول تدل أحاديث جابر منطوقها ومفهومها . ويزول عنها التضاد والاختلاف ، ويعلم أن عبد الملك لم يرو ما يخالف رواية غيره .

والأقوال الثلاثة فى مذهب أحمد ، وأعدلها وأحسنها هذا القول الثالث ، والله الموفق للصواب .

٣٤٩٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسَ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الرَّبِيعِ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، أَوْ عَنْ

— شىء منه ومنع دخول غيره فيه انتهى (وصرفت الطرق) بضم الصاد المهملة وكسر الراء الخفيفة والمشددة أى بينت مصارفها وشوارعها . قاله القسطلانى . وقال القارى : أى بينت الطرق بأن تعددت وحصل لكل نصيب طريق مخصوص ( فلا شفعة ) قال القارى : أى بعد القسمة ، فعلى هذا تكون الشفعة لالشريك دون الجار وهو مذهب الشافعى ، وأما من يرى الشفعة للجوار لأحاديث وردت فى ذلك وهو مذهب أبى حنيفة وأصحابه يقول إن قوله فإذا وقعت الحدود ليس من الحديث بل شىء زاده جابر انتهى .

قلت : رد ذلك بأن الأصل أن كل ما ذكر فى الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل ، وورود ذلك فى حديث غيره مشعر بعدم الإدراج كما فى حديث أبى هريرة الآتية .

وقال الماوى : الحدود جمع حد وهو الفاصل بين الشئين وهو هنا ما يتميز به الأملاك بعد القسمة فإذا وقعت الحدود أى بينت أقسام الأرض المشتركة بأن قسمت وصار كل نصيب منفرداً فلا شفعة ، لأن الأرض بالقسمة صارت غير مشاعة دل على أن الشفعة تختص بالمشاع وأنه لا شفعة للجار خلافاً للحنفية انتهى .

وقال الإمام الخطابى : وهذا الحديث أبين فى الدلالة على نفي الشفعة لغير الشريك من الحديث الأول ، وكلمة إنما يعمل تركيبها فهى مثبتة للشىء المذكور نافية لما سواه ، فنبت أنه لا شفعة فى المقسوم .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق —

سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَوْ عَنْهُمَا جَمِيعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا قُسِمَتِ الْأَرْضُ وَحُدَّتْ فَلَا شَفْعَةَ فِيهَا » .

— فلا شفعة — فقد يجمع بكل لفظة منها قوم أما اللفظة الأولى ففيها حجة إن لم يرى الشفعة في المقسوم ، وأما اللفظة الأخرى فقد يحتاج بها من يثبت الشفعة بالطريق وإن كان المبيع مقسوماً . قال الخطابي : ولا حجة لهم عندي في ذلك ، وإنما هو الطريق إلى المشاع دون المقسوم ، وذلك أن الطريق تكون في المشاع شائعاً بين الشركاء قبل القسمة ، وكل واحد منهم يدخل من حيث شاء ويتوصل إلى حقه من الجهات كلها ، فإذا قسم العقار بينهم منع كل واحد منهم أن يتطرق شيئاً من حق صاحبه وأن يدخل إلى ملكه إلا من حيث جعل له ، فمعنى صرف الطرق هو وقوع الحدود هنا . ثم إنه قد علق الحكم فيه بمعينين أحدهما وقوع الحدود وصرف الطرق معاً فليس لهم أن يثبتوه بأحدهما وهو نفى صرف الطرق دون نفى وقوع الحدود انتهى كلامه . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجه مسنداً ومرسلاً .

( إذا قسمت الأرض وحدت ) بصيغة المجهول في الفعلين . قال الخطابي : في هذا بيان بأن الشفعة تبطل بنفس القسمة والتميز بالخصص بوقوع الحدود ، ويشبه أن يكون المعنى الموجب للشفعة دفع الضرر سوى للمشاركة والدخول في ملك الشريك ، وهذا المعنى يرتفع بالقسمة ، وأملاك الناس لا يجوز الاعتراض عليها بغیر حجة انتهى . وهذا الحديث قد وجد في جميع النسخ الحاضرة ، وكذا في معالم السنن للخطابي ، وكذا في الأطراف للحافظ المزى ، وكذا في المنتقى من رواية أبي داود والسنن ما وجدناه في نسخة المنذرى فاعلم من سهو الناسخ أو من المنذرى والله أعلم . وقال في النيل حديث أبي هريرة رجال إسناده ثقات .

- ٣٤٩٩ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ  
ابْنِ مَيْسَرَةَ سَمِعَ عُمَرَو بْنَ الشَّرِيدِ سَمِعَ أَبَا رَافِعٍ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عليه وسلم يَقُولُ : « الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ » .
- ٣٥٠٠ - حدثنا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ

— ( بسقبه ) بفتح السين والقاف وبمدها موحدة ، وقد يقال بالصاد بدل  
السين ، ويجوز فتح القاف وإسكانها وهو القرب والجاورة . وقد استدل بهذا  
الحديث القائلون بثبوت شفعة الجار . قال الخطابي : ليس في الحديث ذكر  
الشفعة فيحتمل أن يكون أراد الشفعة وقد يعمل أن يكون أراد أنه أحق بالبر  
والمعونة وما في معناها ، وقد يحتمل أن يكون المراد بالجار الشريك لأن اسم  
الجار قد يقع على الشريك فإنه قد يجاور شريكه ويساكنه في الدار المشتركة  
بينهما ، كالمرأة تسمى جارة لهذا المعنى . قال الأعشى :

أجارتنا بيني فإنك طالقه      كذلك أمور القاس غاد وطارقه

قال وقد تسلم أصحاب الحديث في إسناد هذا الحديث واضطربت الرواية  
فيه ، فقال بعضهم من عمرو بن الشريد عن أبي رافع ، وقال بعضهم من أبيه  
عن أبي رافع ، وأرسله بعضهم ، وقال فيه قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد  
والأحاديث التي جاءت في أن لا شفعة إلا للشريك أسانيدنا جياد ليس في شيء  
منها اضطراب انتهى . قلت : هذا الحديث عند أحمد والنسائي بلفظ « قال  
قلت يا رسول الله أرض ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار فقال الجار  
أحق بسقبه ما كان » فيبطل احتمال كون المراد أنه أحق بالبر والمعونة كما لا يخفى  
قال المنذرى : وأخرجه البخاري والنسائي وابن ماجه .



الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم [ قال ] : « جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِدَارِ الْجَارِ أَوْ الْأَرْضِ » .

٣٥٠١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم أنبأنا عبد الملك عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَةِ جَارِهِ يُنْتَظَرُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا »

— ( جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ لِمَخ ) قال الخطابي : وهذا أيضاً قد يحتمل أن يتناول على الجار المشارك دون المقاسم كما قلنا في الحديث الأول ، وقد تسكعوا في إسناده . قال يحيى بن معين : لم يسمع الحسن من سمرة وإنما هو صحيفة وقعت إليه أو كما قال ، وقال غيره : سمع الحسن من سمرة حديث العقيقة انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى حسن صحيح هذا آخر كلامه . وقد تقدم اختلاف الأئمة في سماع الحسن عن سمرة والأكثر على أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة .

( ينتظر ) على البناء للمفعول ( بها ) أى بالشفعة . قال ابن رسلان : يحتمل انتظار الصبي بالشفعة حتى يبلغ . وقد أخرج الطبرانى في الصغير والأوسط عن جابر أيضاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الصبي على شفعتة حتى يدرك فإذا أردك فإن شاء أخذ وإن شاء ترك » وفي إسناد هبده الله بن بزيع قاله في الغيل ( وإن كان غائباً ) فيه دليل على أن شفعة الغائب لا تبطل وإن تراخى ( إذا كان طريقهما واحداً ) قال في الغيل : فيه دليل على أن الجواز بمجرد لا تثبت به الشفعة بل لابد معه من اتحاد الطريق ، ويؤيد هذا الاعتبار قوله « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » انتهى . وقد حمل صاحب النهل حديث « الجار أحق بسبقه » وما في معناه من الأحاديث التي تدل على —

٤١ — باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده

٣٥٠٢ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ ح . وأخبرنا الثَّقَفِيُّ  
أخبرنا زُهَيْرُ الْمَعْنَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَمِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو  
ابنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي

— ثبوت الشفعة للجار مطلقاً على هذا التقيد . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى  
والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن غريب ولا نعلم أحداً روى هذا  
الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر ، وقد تكلم شعبة  
في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث ، وعبد الملك هو ثقة مأمون  
عند أهل الحديث . هذا آخر كلامه . وقال الإمام الشافعى : يخاف أن لا يكون  
محفوظاً ، وأبو سلمة حافظ وكذلك أبو الزبير ، ولا يمارض حديثهما بحديث  
عبد الملك وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكر  
وقال يحيى : لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه . وقال الترمذى :  
سألت محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحداً رواه عن  
عطاء غير عبد الملك تفرد به ، ويروى عن جابر خلاف هذا . هذا آخر كلامه .  
وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك بن أبي سليمان وخرج له أحاديث  
واستشهد به البخارى ولم يخرجها له هذا الحديث ، ويشبه أن يكونا تركاه  
لتفرد به وإنكار الأئمة عليه والله عز وجل أعلم . وجعله بعضهم رأياً لطاء  
أدرجه عبد الملك في الحديث . انتهى كلام المنذرى .

(باب في الرجل يفلس إلخ)

حاصله أن المدهون إذا أفلس فيجد الدائن مقاعه بعينه عند المدينون الفلاس  
فهل هو أحق به أم هو أسوة للفرماء .

هُرَيْرَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَذْرَكَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ يَمْتَنِعَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » .

— ( أفلس ) قال في النهاية : أفلس الرجل إذا لم يبق له مال أو معناه صارت دراهمه فلوساً ، وقهل صار إلى حال يقال ليس معه فلس ( بعونه ) أى لم يتغير بصفة من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان ( فهو أحق به ) أى فالرجل أحق بمتاعه ( من غيره ) أى كأننا من كان وارثاً أو غريباً ، وبهذا قال الجمهور ، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا لا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي في يد المفلس بل هو كسائر الغرماء ، ولهم أعتذار عن العمل بهذا الحديث ، فإن شئت الوقوف عليها فعليك بمطالعة الفتح والنيل . وقال الإمام الخطابي : وهذا سفة النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال بها كثير من أهل العلم ، وقد قضى بها عثمان بن عفان وروى ذلك عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ولا نعلم لها مخالف في الصحابة ، وهو قول عروة بن الزبير وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وابن شبرمة هو أسوة الغرماء .

وقال بعض من يحتاج لقولهم : هذا مخالف للأصول الثابتة ولما فيها ، والمبتاع قد ملك السلامة وصارت من ضمانه فلا يجوز أن ينقض عليه ملكه ، وتأولوا الخبر على الودائع والبيوع الفاسدة ونحوها .

قال الخطابي : فالحديث إذا صح وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس إلا التسليم له ، وكل حديث أصل برأسه ومعتبر بحكمه في نفسه ، فلا يجوز أن يعترض عليه بسائر الأصول المخالفة له أو يجرىء إلى إبطاله بعدم الظاهر له وقلة الإشباه في نوعه . وهاهنا أحكام خاصة وردت بها أحاديث فصارت أصولاً كحديث الجدين وحديث القسامة والمصرات ، وروى أصحاب الرأي حديث البيذ وحديث القهقهة في الصلاة ومما ضعف سندهما مخالفان للأصول فلم يمتنعوا —

٣٥٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ

- من قبولها لأجل هذه العلة . انتهى كلامه . وأطال بعد ذلك كلاماً .

قال الحافظ المزى في الأطراف : حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام عن أبي هريرة « من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره » .

وأخرجه البخارى في الاستقراض عن أحمد بن يونس عن زهير عن يحيى ابن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .

وأخرجه مسلم في البيوع عن أحمد بن يونس به ، وعن يحيى بن يحيى عن هشيم عن قتيبة ومحمد بن ربيع كلاهما عن الليث ، وعن أبي الربيع الزهراني ويحيى بن حبيب بن عربى كلاهما عن حماد بن زيد ، وعن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة ، وعن محمد بن المثني عن عبد الوهاب الثقفي ويحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث سبعة عن يحيى بن سعيد بن نحوه ، وعن ابن أبي عمر عن هشام بن سليمان عن ابن جريج عن ابن أبي حسين عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بإسناد من النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يسلم إذا وجد عقده المتاع ولم يفرقه فإنه لصاحبه الذي باعه . وأخرجه أبو داود في البيوع عن النفيلى عن زهير به ، وعن القعنبي عن مالك عن يحيى بن سعيد نحوه ، وعن محمد بن عوف عن عبد الله بن عبد الجبار عن إسماعيل بن عمار عن الزبيدي عن الزهرى عن أبي بكر بن عبد الرحمن نحوه وهو أتم ، وعن القعنبي عن مالك ، وعن سليمان بن داود عن ابن وهب عن يونس كلاهما عن الزهرى عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر نحوه مرسلًا .

أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيْمًا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمْنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَدُ الْفُرْمَاءِ » .

٣٥٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ - يَعْنِي الْخَلْبَائِرِيَّ [ الْخَلْبَائِرِيُّ ] أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاشٍ -

قال أبو داود : حديث مالك أصح حديث مالك عن الزهري أصح من حديث الزبيدي عن الزهري . وأخرجه الترمذي فيه عن قتيبة به وقال حسن . وأخرجه النسائي فيه عن قتيبة به ، وعن عبد الرحمن بن خالد وإبراهيم بن الحسن كلاهما عن حجاج بن محمد عن ابن جريج به . وأخرجه ابن ماجه في الأحكام عن أبي بكر بن أبي شيبة به ، وعن محمد بن ربح به ، وعن هشام بن عمار عن إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة نحوه انتهى كلامه . ( الذي ابتاعه ) أى اشتراه ( فوجد ) أى البائع ( فصاحب المتاع أسود الفرماء ) بضم الهمزة وكسرهما أى مثلهم .

وفيه دليل على أن المشتري إذا مات والسلعة التي لم يسلم المشتري ثمنها باقية لا يكون البائع أولى بها بل يكون أسود الفرماء ، وإلى ذلك ذهب مالك وأحمد وقال الشافعي : البائع أولى بها واحتج بقوله في حديث أبي هريرة الآتي في الباب « من أفلس أو مات » إلخ ، ورجحه على هذا الحديث المرسل . قال المنذرى : وهذا مرسل أبو بكر بن عبد الرحمن تابعي .

( يعنى الخلبايرى ) بمجمة وموحدة وبعد الألف تحمائية . كذا في التقريب ( ٢٨ - عون المعبود ٩ )

عن الزُّبَيْدِيِّ ، قال أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو الْهَذَلِ الْجُمُحِيُّ ،  
عن الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ  
صلى الله عليه وسلم نَحْوُهُ ، قَالَ : « فَإِنْ كَانَ قَضَاءُ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا فَمَا بَقِيَ  
فَهُوَ أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ هَلَكَ وَعِنْدَهُ مَتَاعٌ امْرِئٍ بِعَيْنِهِ اقْتَضَى  
مِنْهُ شَيْئًا أَوْ لَمْ يَقْتَضِ فَهُوَ أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ » .

٣٥٠٥ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ وَهْبٍ -  
أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
الْخَلَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ؛ فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ  
مَالِكٍ . زَادَ : وَلَمْ يَكُنْ قَدْ قَضَى مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا فَهُوَ أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ فِيهَا .

- وقال السيوطي في لب اللباب : الخبايري بالفتح والتخفيف وتحتية وراء منسوب  
إلى الخباير بطن من الكلالع انتهى (فإن كان قضاءه من ثمنها شيئاً) فيه دليل  
لما ذهب إليه الجمهور من أن المشتري إذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع  
أولى بما لم يسلم المشتري ثمنه من المبيع بل يكون أسوة الغرماء ، وقال الشافعي  
إن البائع أولى به قاله في التلil .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أعله الشافعي بأنه كالدرج في حديث أبي هريرة ، يعنى قوله « فَإِنْ كَانَ قَضَى  
مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا - إِلَى آخِرِهِ » .

قال الشافعي في جواب من سألته : لم لا تأخذ بحديث أبي بكر بن عبد الرحمن هذا  
- يعنى المرسل - فقال : الذى أخذت به أولى من قبل أن ما أخذت به موصول يجمع  
فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين الموت والإفلاس ، وحديث ابن شهاب منقطع ، ولو  
لم يخالفه غيره لم يكن مما يثبت به أهل الحديث ولو لم يكن فى تركه حجة إلا هذا اتقى =

قال أبو داود : حَدِيثُ مَالِكٍ أَصَحُّ .

— ( حديث مالك أصح ) يعني حديث مالك عن الزهري أصح من حديث الزبيدي عن الزهري كذا في الأطراف . —

= لمن عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أبا بكر بن عبد الرحمن يروى عن أبي هريرة حديثه ليس فيما يروى ابن شهاب عنه مراسلا إن كان رواه كله ولا أدرى عمن رواه ، ولعله روى أول الحديث ، وقال برأيه آخره وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه انتهى فيه إلى قوله فهو أحق به ، وأشبه أن يكون ما زاد على هذا قولاً من أبي بكر لارواية ، ثم كلامه .

وقد روى الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة يرفعه « أيما رجل أفلس ثم وجد رجل سلعته عنده بعينها ، فهو أولى بها من غيره » قال الليث : بلغنا أن ابن شهاب قال « أما من مات ممن أفلس ثم وجد رجل سلعته بعينها فإنه أسوة الغرماء » يحدث بذلك عن أبي بكر ابن عبد الرحمن

قال البيهقي : هكذا وجدته غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم في آخره . وفي ذلك كالملاح على صحة ما قال الشافعي .

وقال غيره : هذا الحديث قد رواه عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله ابن عبد البر . وقد رواه إسماعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .

ومن هذه الطريق : خرجه أبو داود . والزبيدي : هو محمد بن الوليد شامي حمصي .

وقد قال الإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهما : حديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيح .

فهذا الحديث - على هذا - صحيح وقد رواه موسى بن عقبة عن الزهري عن =

٣٥٠٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ - هُوَ الطَّيَالِسِيُّ -  
أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ أَبِي الْمُعْتَمِرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ قَالَ : « أَتَيْنَا  
أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبِ لَنَا أَفْلَسَ ، فَقَالَ : لَا قُضِيَ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ  
أَحَقُّ بِهِ » .

— قال المنذرى : يريد المرسل الذى تقدم وفى إسفاده إسماعيل بن عياش وقد  
تكلم فيه غير واحد ، وقال الدارقطى : ولا يثبت هذا عن الزهرى مسنداً ، وإنما  
هو مرسل .

( عن عمر بن خلد ) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام ( فى صاحب لنا  
أفلس ) أى ويده متاع لغيره ولم يعطه ثمنه ، وقد وقع فى آخر هذا الحديث .  
قال أبو داود : من يأخذ بهذا أبو المعتمر من هو أى لا نعرفه ، ولم توجد هذه  
العبارة فى أكثر النسخ .

== أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ذكره  
ابن عبد البر .

فهؤلاء ثلاثة وصلوه عن الزهرى : مالك فى رواية عبد الرازق ، وموسى بن عقبة  
ومحمد بن الوليد وكونه مدرجاً لا يثبت إلا بحجة . فإن الراوى لم يقل قال فلان بعد  
ذكره المرفوع وإنما هو ظن .

وأما قول الليث : بلغنا أن ابن شهاب قال « أما من مات » إلى آخره فهو مع  
انقطاعه ليس بصريح فى الإدراج فإنه فسر قوله بأنه رواية عن أبى بكر لارأى منه .  
ولم يقل : إن أبى بكر قاله من عنده وإنما قال يحدث بذلك عن أبى بكر ، والحديث  
صالح للرأى والرواية ولعله فى الرواية أظهر .

بالجملة : فالإدراج بمنثل هذا لا يثبت ، ولا يعلى به الحديث ، والله أعلم .



## ٤٢ - باب فيمن أحبي حسيراً

٣٥٠٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد ح . وحدثنا موسى أخبرنا أبان عن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن الشَّعْبِيِّ وَقَالَ عَنْ أَبَانَ أَنَّ عَامِرَ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ وَجَدَ دَابَّةً قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا أَنْ يَعْلِفُوهَا فَسَيَبُوهَا فَأَخْذَهَا فَأَحْيَاهَا فَهِيَ لَهُ » .

— قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ، وحكى عن أبى داود أنه قال من يأخذ بهذا ، أو أبو المعتمر من هو لا يعرف هذا آخر كلامه .  
وقد قال ابن أبى حاتم فى كتابه : أبو المعتمر بن عمرو بن رافع روى عن أبى خلدة ، وعن عبيد الله بن على بن أبى رافع روى عنه ابن أبى ذئب سمعت أبى يقول ذلك ، وذكر أيضاً أنه روى عنه الصلت بن بهرام .  
وقال أبو أحمد الكرايىسى فى كتاب السكنى : أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن عمر بن خلدة الزرقى الأنصارى قاضى المدينة ، وعبيد الله بن على بن أبى رافع روى عنه أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن أبى ذئب القرشى ، وذكر له البيهقى أنه يقال فيه عمرو بن نافع وعمرو بن رافع وأنه بالنون أصح . انتهى كلام المنذرى .

### ( باب فيمن أحبي حسيراً )

الحسور مانده شدن ، والمراد من الحسیر الدابة العاجزة عن المشى ، والمراد من إحيائها سقيها وعلفها وخدمتها ( فسيبوها ) أى تركوها تذهب حيث شاءت ( فأخذها ) الضمير المرفوع لمن وجد ( فأحيها ) أى بالعلف والسقى والقيام بها ( ففى له ) أى لمن وجد .

قَالَ فِي حَدِيثِ أَبَانَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ فَقُلْتُ عَمَّنْ قَالَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا حَدِيثُ حَمَّادٍ ، وَهُوَ أَبْنَيْنُ وَأَتَمُّ .

٣٥٠٨ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ حَمَّادٍ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ خَالِدٍ

— قَالَ الْخَطَّابِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ مَرْسَلٌ ، وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ مَا سَكَمَ لَمْ يَزَلْ عَنْ صَاحِبِهَا بِالْعِزِّ عَنْهَا وَسَبِيلُهَا سَبِيلُ اللَّقْطَةِ ، فَإِذَا جَاءَ رِبْعُهَا وَجِبَ عَلَى آخِذِهَا رَدُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : هِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا إِذَا كَانَ صَاحِبُهَا تَرْكُهَا بِمَهْلَكَةٍ وَاحْتِجَ إِسْحَاقُ بِحَدِيثِ الشَّعْبِيِّ هَذَا . وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ قَاضِي الْبَصْرَةِ فِيهَا وَفِي النِّوَاةِ الَّتِي يَلْقِيهَا مِنْ يَأْكُلُ التَّمْرَاتِ قَالَ صَاحِبُهَا لَمْ أَجْعَلْهَا لِلنَّاسِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَيَسْتَحِلُّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَبَاحَهُ لِلنَّاسِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فِي قَوْلِ الْخَطَّابِيِّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْسَلٌ نَظَرُ ، لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ قَدْ رَوَاهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ ، وَأَمَّا جِهَالَةُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَبْهَمَهُمُ الشَّعْبِيُّ فَغَيْرُ قَادِحَةٍ فِي الْحَدِيثِ ، لِأَنَّ مَجْهُولَهُمْ مَقْبُولٌ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ كَمَا تَتَرَدَّدُ فِي مَقَرِّهِ ، وَالشَّعْبِيُّ قَدْ لَقِيَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ .

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَالِكِ الدَّابَةِ التَّسْيِيمُ فِي الصَّحَرَاءِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا ، وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَالِكِ الدَّابَةِ أَنْ يَعْطِفَهَا أَوْ يَبِيعَهَا أَوْ يَسِيْبَهَا فِي مَرْتَعٍ فَإِنْ تَمَرَّدَ أَجْبَرُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : بَلْ يَوْزُرُ اسْتِصْلَاحًا لَا حَقًّا كَالشَّجَرِ ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ ذَاتَ الرُّوحِ تَفَارِقُ الشَّجَرَ ، وَالْأَوَّلَى إِذَا كَانَتِ الدَّابَةُ مِمَّا يَوْكُلُ لَحْمَهُ أَنْ يَذْبَحَهَا مَالِكُهَا وَيُطْعِمُهَا الْمُحْتَاجِينَ . قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ : وَأَمَّا الدَّابَةُ الَّتِي عَجَزَتْ عَنِ الِاسْتِعْمَالِ لَزَمَنَ وَنَحْوَهُ فَلَا يَجُوزُ لِصَاحِبِهَا تَسْيِيمُهَا بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا (فَقُلْتُ عَنْ) أَيْ عَنِ تَرْوِي الْحَدِيثِ . —

الْحَذَاءُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الشَّعْبِيِّ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ دَابَّةً بِمَهْلِكٍ فَأَخِيَهَا رَجُلٌ فَهِيَ لِمَنْ أَخِيَهَا » .

### ٤٣ — باب في الرهن

٣٥٠٩ — حَدَّثَنَا هَفَاذٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَبَنُ الدَّرِّ يُحْلِبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَالظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ، وَعَلَى الَّذِي يَحْلِبُ وَيَرْكَبُ [ يَرْكَبُ وَيَحْلِبُ ] النَّفَقَةُ » .

— ( قَالَ ) أَيْ الشَّعْبِيُّ ( مَنْ تَرَكَ دَابَّةً بِمَهْلِكٍ ) أَيْ فِي مَوْضِعِ الْمَهْلَكِ . وَالْحَدِيثُ قَدْ أُورِدَهُ فِي مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ بِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَفِيهِ « بِمَهْلِكَةٍ » بَزِيَادَةَ التَّمَامِ . قَالَ فِي الدُّوَلِ بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ اللَّامِ اسْمٌ لِمَا كَانَ الْإِهْلَاكُ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكًا أَهْلَهُ ﴾ وَقَرَأَ حَفْصٌ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسَرَ اللَّامِ انْتَهَى . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : الْأَوَّلُ فِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَالثَّانِي مَرْسَلٌ وَفِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَقَدْ سَمِعْتُ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَقَالَ لَا أَعْرِفُهُ يَعْنِي لَا أَعْرِفُ تَحْقِيقَ أَمْرِهِ ، حَكَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ انْتَهَى . وَفِي الْخُلَاصَةِ وَثَقَهُ ابْنُ حَبَانَ .

### ( باب في الرهن )

بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْهَاءِ فِي اللَّفْظَةِ الْإِحْتِبَاسِ مِنْ قَوْلِهِمْ رَهَنَ الشَّيْءَ إِذَا دَامَ وَثَبَتْ ، وَفِي الشَّرْعِ جَعَلَ مَالًا وَثِيقَةً عَلَى دَيْنٍ وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِهِ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ ، وَأَمَّا الرُّهْنُ بَضْمَتَيْنِ فَالْجَمْعُ وَيَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى رَهَانٍ بِكَسْرِ الرَّاءِ .

( لَبَنُ الدَّرِّ ) بِفَتْحِ الدَّالِ لِلْمَهْلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مَصْدَرٌ بِعَنْ الدَّارَةِ أَيْ ذَاتُ —

قال أبو داود : هُوَ عِنْدَنَا صَحِيحٌ .

— الضرع (يحب) بصيغة المجهول (والظاهر) أى ظهر الدابة ، وقيل الظاهر الإبل القوى يستوى فيه الواحد والجمع ، ولعله سمي بذلك لأنه يقصد لركوب الظاهر (يركب) بصيغة المجهول . وقوله يحب ويركب هو خبر فى معنى الأمر كقوله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ (وعلى الذى يحب ويركب النفقة) وقد قيل إن فاعل الركوب والحب لم يتعين فيه - يكون الحديث مجملا .

وأجيب بأنه لا إجمال بل المراد المرتهن بقرينة أن انتفاع الراهن بالعين المرهونة لأجل كونه مملوكا ، والمراد هنا الانتفاع فى مقابلة النفقة ، وذلك يختص بالمرتهن كما وقع التصريح به فى بعض الروايات .

وفيه دليل على أنه يجوز المرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بما يحتاج إليه ولو لم يأذن المالك ، وبه قال أحمد وإسحاق والليث والحسن وغيرهم . وقال الشافعى وأبو حنيفة ومالك وجهور العلماء لا ينتفع المرتهن من الرهن بشئ ، بل الفوائد للراهن والمؤمن عليه . كذا فى النيل .

وقال الحافظ فى الفتح : وعلى الذى يحب ويركب النفقة أى كائنا من كان ، هذا ظاهر الحديث ، وفيه حجة لمن قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك ، وهو قول أحمد وإسحاق ، وطائفة قالوا : ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما لمفهوم الحديث . وأما دعوى الإجمال فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع فى مقابلة الإئفاق ، وهذا يختص بالمرتهن لأن الحديث وإن كان مجملا لكنه يختص بالمرتهن لأن انتفاع الراهن بالرهون لكونه مالك رقبته لا لكونه منفقا عليه بخلاف المرتهن . وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا يفتنع من المرهون بشئ ، وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القهاس من وجهين أحدهما التجويز لغير المالك أن —

— يركب ويشرب بغير إذنه ، والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردّه أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر « لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه » انتهى . وتمقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر ، والجمع بين الأحاديث ممكن . وذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون فيباح حينئذ للمرتهن الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته ولإبقاء المالمية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب اللبن بشرط اللبن أن لا يزيد قدر ذلك أوقيته على قدر علفه وهي من جملة مسائل الظفر . انتهى ما في فتح الباري .

ويجاء عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بما عارض أرجح منها بعد تمذر الجمع . وعن حديث ابن عمر الذي عند البخاري في أبواب المظالم بأنه عام وحديث الباب خاص فيبني العام على الخاص . قال في الفيل : وأجود ما يحتج به للجمهور حديث أبي هريرة « لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » لأن الشارع قد جعل الغنم والغرم للراهن ، ولكفه قد اختلف في وصله وإرساله ورفع ووقفه ، وذلك مما يوجب عدم انتهازه لمعارضة ما في صحيح البخاري وغيره انتهى .

قلت : أخرج الشافعي والدارقطني وقال : هذا إسناد حسن متصل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه » وأخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضاً ابن ماجه من طريق أخرى . وصحح أبو داود والبزار والدارقطني وابن القطان إرساله عن سعيد بن المسيب بدون ذكر أبي هريرة . —

— قال الحافظ في التلخيص : وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة .  
وقال في بلوغ المرام إن رجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله انتهى . وساقه ابن حزم بإسناد إلى الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يغلق الرهن الرهن لمن رهنه له غنمه وعليه غرمه » قال ابن حزم : هذا إسناد حسن . وتعقبه الحافظ بأن قوله في السند نصر بن عاصم تصحيف وإنما هو عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي وله أحاديث منسكرة . وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصحح هذه الطريق عبد الحق وصحح أيضاً وصلة ابن عبد البر وقال هذه اللفظة بمعنى له غنمه وعليه غرمه اختلفت الرواة في رفعها ووقفها فرفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما . ووقفها غيرهم . وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده وبين أن هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيب .

وقال أبو داود في المراسيل : قوله « له غنمه وعليه غرمه » من كلام سعيد ابن المسيب نقله عنه الزهري . وقال الأزهري : الغلق في الرهن ضد الفك فإذا فك الراهن الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتهنه . وروى عبد الرزاق عن معمر أنه فسر خلاف الرهن بما إذا قال الرجل إن لم آتاك بمالك فالرهن لك . قال ثم بلغني عنه أنه قال إن هلك لم يذهب حق هذا إنما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه .

وقد روى أن المرتهن في الجاهلية كان يتملك الرهن إذا لم يؤد الراهن إليه ما يستحقه في الوقت المنضروب فأبطله الشارع . كذا في النبل .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه ، وقال أبو داود هو

عندنا صحيح .

٣٥١٠ - حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة قالَا أخبرنا جرير عن عمار بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن عمر ابن الخطاب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله لأناس ما هم بأنبياء ولا شهداء يغبطهم الأنبياء والشهداء يوم القيامة بمكانهم من الله . قالوا : يارسول الله تخبرنا من هم ؟ قال : هم قوم تحابوا بروح الله على غير أرحام بينهم ولا أموال يتعاطونها فوالله إن وجوههم لنور »

— (حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة الخ) هذا الحديث وقع في بعض النسخ وأكثرها خالية عنه ، وليس في نسخة المنذرى أيضاً ، ولكنه قد كتبت في هامشها وقال السكاتب في آخره قال في الأم المنقول منها ما لفظه صح من نسخة السماع انتهى . قلت : الحديث ليس من رواية اللؤلؤي إنما هو من رواية ابن داسة . قال المزى في الأطراف : أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله الجبلي عن عمرو لم يذكره حديث « إن من عباد الله لأناس ما هم بأنبياء ولا شهداء » أخرجه أبو داود في البيوع عن زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير بن عمار بن القعقاع عنه به ، لم يذكره أبو القاسم وهو في رواية أبي بكر بن داسة . انتهى كلام المزى .

وأورد هذا الحديث الإمام الخطابي في معالم السنن لأنه شرح على رواية ابن داسة . وذكره المنذرى في كتاب الترغيب في باب الحب في الله تعالى واقتصر بعد إيراد الحديث على قوله أخرجه أبو داود انتهى ، لكن الحديث ليس له مناسبة بباب الرهن ، ولذا قال الخطابي في معالم السنن . ذكر أبو داود في هذا الباب حديثاً لا يدخل في أبواب الرهن ثم ذكر الخطابي الحديث (تخبرنا) بصيغة الخطاب وفي معالم السنن والترغيب « تخبرنا » بصيغة الأمر (هم قوم —

وَلَهُمْ لَعَلَىٰ نُورٍ ، لَا يَخَافُونَ إِذَا خَافَ النَّاسُ ، وَلَا يَحْزَنُونَ إِذَا حَزَنَ النَّاسُ ، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

#### ٤٤ — باب الرجل يأكل من مال ولده

٣٥١١ — حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عمارة بن حمير عن محمد بن عمار « أنها سألت عائشة : في حجري يتيم أفاك كل من ماله؟ فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، ولأولاده من كسبه . »

— تحابوا بروح الله) قال الخطابي : فسروه القرآن وعلى هذا يتأول قوله عز وجل ﴿ وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ﴾ سماء روحاً والله أعلم لأن القلوب تحيى به كما يكون حياة النفوس والأبدان بالأرواح انتهى . وقال في الجمع : بضم الراء أى بالقرآن ومقابله ، وقيل أراد به المحبة أى يتحابون بما أوقع الله في قلوبهم من المحبة الخالصة لله تعالى (إن وجوههم لنور) أى منورة أو ذات نور (على نور) أى على منابر نور .

#### ( باب الرجل يأكل من مال ولده )

( في حجري ) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أى حضنى ( يتيم ) مبتدأ مؤخر وخبره في حجري ( من أطيب ما أكل الرجل ) أى من أحله ، وما موصولة أو موصوفة ( من كسبه ) أى الحاصل من وجهه الواصل من جهة سفاعة أو تجارة أو زراعة ( وولده من كسبه ) أى من جملته ، لأنه حصل بواسطة تزوجه فيجوز له أن يأكل من كسبه ولده .



٣٥١٢ — حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة وعثمان بن أبي شيبة المني قال أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم عن عمارة بن عمير عن أمه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وَلَدُ الرَّجُلِ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِهِ فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » .

قال أبو داود : حماد بن أبي سليمان زاد فيه « إِذَا احْتَجَمَ » وَهُوَ مُنْكَرٌ .  
٣٥١٣ — حدثنا محمد بن المنهال أخبرنا يزيد بن زريع حدثنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

— قال الخطابي : فيه من الفقه أن نفقة الوالدين واجبة على الولد إذا كان واجداً لها ، واختلفوا في صفة من يجب لهم النفقة من الآباء والأمهات ، فقال الشافعي إنما يجب ذلك للأب الفقير الزمن ، فإن كان له مال أو كان صحيح البدن غير زمن فلا نفقة له عليه . وقال سائر الفقهاء : نفقة الوالدين واجبة على الولد ولا أعلم أن أحداً منهم اشترط فيها الزمانة كما اشترط الشافعي انتهى .  
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن ، قال وقد روى بعضهم هذا عن عمارة بن عمير عن أمه .

( ولد الرجل من كسبه ) قال الطيبى : تسمية الولد بالكسب مجاز ( حماد ابن أبي سليمان ) في روايته عن الحكم بن عتيبة عن عمارة بن عمير ( زاد فيه ) أى بمد قوله فكلوا من أموالهم ( إذا احتجتم ) أى إلى أموالهم . قال الطيبى : نفقة الوالدين على الولد واجبة إذا كانا محتاجين عاجزين عن السعى عند الشافعى وغيره لا يشترط ذلك .

قال المنذرى : وقد أخرجه النسائى وابن ماجه من حديث إبراهيم النخعى

عن الأسود بن زيد عن عائشة وهو حديث حسن .

عليه وسلم فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي مَالًا وَوَلَدًا ، وَإِنْ وَالِدِي يَحْتَاجُ [ يُجِبُهُ ] مَالِي . قَالَ : أَنْتَ وَمَالُكَ لَوَالِدِكَ ، إِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنَ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ . »

— (إن والدي يحتاج مالى) بتقديم جيم وآخره حاء مهملة من الاجتياح وهو الاستئصال ، وفي بعض النسخ يحتاج بتقديم حاء مهملة وآخره جيم من الاحتياج . قال الخطابي : معناه يستأصله فيأتى عليه . ويشبه أن يكون ما ذكره السائل من اجتياح والده ماله إنما هو بسبب النفقة عليه وأن مقدار ما يحتاج إليه للنفقة عليه شيء كثير لا يسهفه عفو ماله والفضل منه إلا أن يحتاج أصله ويأتى عليه ، فلم يعذره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرخص له في ترك النفقة وقال له أنت ومالك لوالدك على معنى أنه إذا احتساج إلى مالك أخذ منك قدر الحاجة كما يأخذ من مال نفسه ، وإذا لم يكن لك مال وكان لك كسب لزمك أن تكسب وتنفق عليه ، فأما أن يكون أراد به إباحة ماله واعتراضه حتى يحتاجه ويأتى عليه لا على هذا الوجه فلا أعلم أحداً من الفقهاء ذهب إليه والله أعلم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه ، وقد تقدم الكلام على الاختلاف في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب ، وأخرج ابن ماجه من حديث محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله « أن رجلاً قال يا رسول الله إن لى مالا وولداً وإن أبى يحتاج مالى فقال أنت ومالك لأبيك » ورجال إسناده ثقات .

٤٥ — باب في الرجل يجد عين ماله عند رجل

٣٥١٤ — حدثنا عمرو بن عون أنبأنا هشيم عن موسى بن السائب عن قتادة عن الحسن بن ممرّة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ وَيَتَّبِعُ الْبَيْعُ مَنْ بَاعَهُ » .

٤٦ — باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده

٣٥١٥ — حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير أخبرنا هشام بن عروة عن عروة عن عائشة أن هندا أم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه

( باب في الرجل يجد عين ماله عند رجل )

( من وجد عين ماله ) قال التوربشتي المراد منه ما غصب أو سرق أو ضاع من الأموال ( فهو أحق ) أى بماله ( ويتبع ) بتشديد التاء وكسر الموحدة ( البيع ) بكسر الياء المشددة أى المشتري لذلك المال ( من باعه ) أى وأخذ منه الثمن .  
قال الخطابي : هذا في المغصوب ونحوه إذا وجد ماله المغصوب أو المسروق عند رجل كان له أن يخاصمه فيه يأخذ عين ماله منه ويرجع المفتزع الشيء من يده على من باعه إياه انتهى .  
قال المنذرى : وأخرجه النسائي ، وقد تقدم الكلام على الاختلاف في سماع الحسن بن سمره .

( باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده )

أى من مال في يده سواء علم بذلك صاحب المال أم لا إذا كان له حق في مال ذلك الغير .

( أن هندا ) هى بنت عتبة بن ربيعة زوج أبى سفيان أسلمت عام الفتح —

وسلم فقالت : إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني ما يكفيني وبني ، فهل علي جناح أن آخذ من ماله شيئاً . قال : خذ ما يكفيك وبنيك بالمعروف .

٣٥١٦ — حدثنا خشيش بن أصرم أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « جاءت هند إلى النبي صلى الله

— بعد إسلام زوجها فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن أبا سفيان) تعني زوجها واسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف (رجل شحيح) أي بخيل حريص وهو أعم من البخل لأن البخل مخصص بمنع المال والشح يعم منع كل شيء في جميع الأحوال . كذا في الفتح (ما يكفيني) أي مقدار ما يكفيني من النفقة (وبني) بالنصب عطفًا على الضمير المنصوب (أن آخذ من ماله شيئاً) أي بغير علمه وإذنه (بالمعروف) أي ما يعرفه الشرع ويأمر به وهو الوسط المدل قاله القاري . وقال في الفتح : المراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية انتهى .

قال الخطابي : وفيه جواز أن يقضى الرجل حقه من مال عنده لرجل له عليه حق يمنعه منه ، وسواء كان ذلك من جنس حقه أو من غير جنسه ، وذلك لأن معلوماً أن منزل الرجل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق التي تلزمه لهم ، ثم أطلق لإذنها في أخذ كفايتها وكفاية أولادها من ماله ، ويدل على ذلك وصحته قولها في غير هذه الرواية « إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي » انتهى . وللاحديث فوائد واستقواها الحافظ في الفتح .

قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

عليه وسلم فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُنْسِكٌ فَهَلْ عَلَى مِنْ  
حَرَجٍ أَنْ تُنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُنْفِقَ بِالْمَعْرُوفِ .

٣٥١٧ - حدثنا أَبُو كَامِلٍ أَنَّ بَرْزِيذَ بْنَ زُرَيْجٍ حَدَّثَهُمْ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ  
- يَعْنِي الطَّوِيلَ - عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ الْمَكِّيِّ قَالَ: « كُتِبُ أَكْتُبُ لِفُلَانٍ  
نَفَقَةً أَيْتَامٍ كَانَ وَلِيهِمْ فَنَاقَطُوهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَأَدَاَهَا إِلَيْهِمْ فَأَذْرَكْتُ لَهُمْ مِنْ  
مَالِهِمْ مِثْلَيْنِهَا [ مِثْلَيْنِهَا ] . قَالَ قُلْتُ : أَقْبِضْ [ اقْتَصْ ] الْأَلْفَ الَّذِي ذَهَبُوا بِهِ

- ( رجل ممسك ) أى بجهول ( لا حرج عليك أن تنفق بالمعروف ) ضبط في  
بعض النسخ بفتح الهمزة وكسرها . قال في الفتح : واستدل به على أن من له  
عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير  
إذنه ، وهو قول الشافعى وجماعة ، وتسمى مسألة الظفر ، والراجع عندهم لا يأخذ  
غير جنس حقه إلا إذا تمسدر جنس حقه . وعن أبى حنيفة المنع ، وعنه يأخذ  
جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد التقدين بدل الآخر . وعن  
مالك ثلاث روايات كرهه الآراء . وعن أحمد المنع مطلقاً انتهى .

قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( كتبت أكتب ) فى الحساب والدفتري ( لفلان ) مجهول لم يعرف اسمه ( نفقة  
أيتام ) جمع يتيم ، ونفقة مفعول أكتب ( كان وليهم ) أى كان الفلان ولى  
الأيتام ( فناقطوه ) من المناطة أى الأيتام إذا بلغوا الحلم وأخذوا أموالهم من  
وليهم الفلان غلطوه فى الحساب بألف درهم وأخذوها من غير حق ( فأدأها )  
أى الألف ذلك الفلان ( إليهم ) أى إلى الأيتام ( فأذركت لهم ) أى للأيتام ، -

مِنْكَ . قَالَ : لَا . حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :  
أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ انْتَمَتَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ .

٣٥١٨ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا أَخْبَرَنَا طَلْقُ  
ابْنُ غَنَامٍ عَنْ شَرِيكَ قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ وَقَيْسٌ عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى  
مَنِ انْتَمَتَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » .

— والقائل يوسف بن ماهك (قال قلت) أي لذلك الفلان (قال لا) أي لا أقبض  
(أد الأمانة الخ) حاصله أن الأمانة لا تخان أبداً لأن صاحبها إما أمين أو خائن ،  
وعلى التقديرين لا تخان ، وبه قال قوم ، وجوز آخرون فيما هو من جنس ماله  
أن يأخذ منه حقه بأن كان له على آخر دراهم فوق عنده له دراهم يجوز له أن  
يأخذ حقه لا إذا وقع عنده دنائير . ونقل عن الشافعي أنه قال : قد أذن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لزوجته أبي سفيان حين اشتكت إليه أن تأخذ من ماله  
ما يكفيها بالمعروف ، فكذا الرجل يكون له على آخر حق فيمنع إياه فله أن يأخذ  
من ماله حيث وجدته بوزنه أو كيله أو بالقيمة ، حتى يجوز أن يبيع ويستوفي  
حقه من نفسه . وحديث أد الأمانة إن ثبت لم يكن الخيانة ما أذن بأخذه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما الخيانة إذا أخذ بعد استيفاء دراهمه ، كذا  
في فتح الودود ومرقاة الصعود .

قال المنذرى : فيه رواية مجهول .

(أخبرنا طلق) بفتح فسكون (ابن غنام) بفتح المعجمة والنون . قال  
المزى في الأطراف : شريك بن عبد الله عن أبي حصين عن أبي صالح عن  
أبي هريرة حديث (أد الأمانة) أخرجه أبو داود في المبعوث عن أبي كريب —

## ٤٧ — باب في قبول الهدايا

٣٥١٩ — حدثنا علي بن بختي وعبد الرحيم بن مطرف الرضائي قالاً أخبرنا عيسى — هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي — عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها » .

— محمد بن العلاء وأحمد بن إبراهيم كلاهما عن طلق بن غنام عن شريك وقيس بن الربيع كلاهما عن أبي حصين به ، ولم يذكر أحمد قيس به الربيع انتهى ( ولا تخن من خانتك ) قال في النيل ما محصلة : فيه دليل على أنه لا يجوز مكافأة الخائن بمثل فعله ، فيكون مخصصاً للعموم قوله تعالى ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ وقوله ﴿ فمن اعتدى عليكم ﴾ الآية ، ولكن الخيانة إنما تكون في الأمانة كما يشعر بذلك كلام القاموس ، فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على أنه لا يجوز لمن تعذر عليه استيفاء حقه حبس حق خصمه على العموم ، إنما يصح الاستدلال به على أنه لا يجوز للإنسان إذا تعذر عليه استيفاء حقه أن يحبس ماله ودبته لخصمه أو عارية ، مع أن الخيانة إنما تكون على جهة الجديعة والغفمة وليس محل النزاع من ذلك انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن غريب .

## ( باب في قبول الهدايا )

جمع هدية ( ويثيب عليها ) أى يعطى الذى يهدى له بدلها ، والمراد بالثواب المجازاة وأقله ما يساوى قيمة الهدية . ولفظ ابن أبي شيبة « ويثيب ما هو خير منها » وقد استدلل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب المكافأة على الهدية إذا أطلق المهدى وكان ممن مثله يطالب الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الأعلى —

٣٥٢٠ — حدثنا محمد بن عمرو الرازي أخبرنا سلمة — يعني ابن الفضل — حدثني محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وأئمت الله لا أقبل بعد يؤمى هذا من أحد هدية إلا أن يكون مهاجرياً [ مهاجراً ] قرشياً أو أنصاريّاً أو دوسياً أو ثقفياً » .

— للآذنى ، ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وبه قال الشافعى فى القديم ، ويحاج بأن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب ولو وقعت المواظبة كما تقرر فى الأصول . وذهبت الحنفية والشافعى فى الجديد أن الهبة للثواب باطلة لا تقع لأنها بيع مجهول ، ولأن موضع الهبة التبرع . كذا فى النيل . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى ، وذكر البخارى أن وكيعاً ومحاضراً أرسلاه ، وقال الترمذى : لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عيسى بن يونس . ( وأيم الله ) لفظ قسم ذو لغات وهزتها وصل وقد تقطع تفتح وتكسر كذا فى الجمع ( إلا أن يكون ) أى المهدي ( مهاجرياً ) أى منسوباً إلى قوم مسمى بالمهاجرين ، والأظهر أن المراد به واحد منهم ( قرشياً ) نسبة إلى قریش بحذف الزائد ( أو أنصاريّاً ) أى واحداً من الأنصار ( أو دوسياً ) بفتح الدال المهملة وسكون الواو نسبة إلى دوس بطن من الأزدي ( أو ثقفياً ) بفتح المثناة والقاف نسبة إلى ثقيف قبيلة مشهورة . وسبب همه صلى الله عليه وسلم بذلك على ما أخرجه الترمذى فى آخر كتاب المناقب من حديث أيوب عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة « أن أعرابياً أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فعوضه منها ست بكرات فتسخطها ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أن فلاناً أهدى إلى ناقة فعوضته منها ست بكرات فظل —



— ساخطاً لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشى أو أنصارى أو ثقفى أو دوسى »  
وعند الترمذى أيضاً من حديث محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبى سميد المقبرى  
عن أبيه عن أبى هريرة قال « أهدى رجل من بنى فزارة إلى النبی صلى الله عليه  
وسلم ناقة من إبله الذى كانوا أصابوا بالغابة فعوضه منها بمض العوض فتسخط ،  
فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يقول إن رجلاً من العرب  
يهدى أحدهم الهدية فأعوضه منها بقدر ما عنده ثم يتسخطه فيظل يتسخط  
فيه على . وأيم الله لا أقبل بعد مقامى هذا من رجل من العرب هدية إلا من  
قرشى أو أنصارى أو ثقفى أو دوسى . »

قال التوربشتى رحمه الله : كره قبول الهدية ممن كان الهامش له عليها طلب  
الاستكثار ، وإنما خص المذكورين فيه بهذه الفضيلة لما عرف فيهم من سخاوة  
النفوس وعلو الهمة وقطع النظر عن الأعواض انتهى . قال فى شرح السنة :  
اختلفوا فى الهبة المطلقة التى لا يشترط فيها الثواب ، فذهب قوم من الفقهاء أنها  
تقتضى الثواب لهذا الحديث ، ومنهم من جعل الفاس فى الهبات على ثلاث طبقات  
هبة الرجل ممن هو دونه فهو إكرام الطاف لا يقتضى الثواب ، وكذلك هبة  
النظير من النظير ، وأما هبة الأدنى من الأعلى فتقتضى الثواب ، لأن المعطى  
يقصده الرشد والثواب ، ثم قدر الثواب على العرف والعادة ، وقيل قدر قيمة  
الموهوب ، وقيل حتى يرضى الواهب انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى  
والنسائى ، وفى إسناده محمد بن إسحاق بن يسار وقد أخرجه الترمذى والنسائى  
بمعناه من حديث سعيد بن أبى سعيد عن أبى هريرة . وذكر الترمذى أن حديث  
سعيد عن أبيه عن أبى هريرة حديث حسن وأنه أصح من حديث سعيد عن  
أبى هريرة انتهى كلام المنذرى .

## ٤٨ — باب الرجوع في الهبة

٣٥٢١ — حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبَانُ وَهَّامٌ وَشُعْبَةُ قَالُوا أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ » .  
قال هَمَّامٌ وَقَالَ قَتَادَةُ : وَلَا نَعْلَمُ النَّبِيَّ إِلَّا حَرَامًا .

### ( باب الرجوع في الهبة )

( العائد في هبته إلخ ) قال النووي : هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد اقباضهما ، وهو محمول على هبة الأجنبي ، أما إذا وهب لولده وإن سفل فله الرجوع فيه ، كما صرح في حديث النعمان بن بشير ، ولا رجوع في هبة الإخوة والأعمام وغيرهم من ذوى الأرحام . هذا مذهب الشافعي ، وبه قال مالك والإوزاعي . وقال أبو حنيفة وآخرون : يرجع كل واهب إلا الولد وكل ذى رحم محرم انتهى . وقال في السبل قال الطحاوي : قوله « كالعائد في قيئه » وإن اقتضى التحريم لـكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله « كالكلب » يدل على عدم التحريم ، لأن الكلب غير متعبد فالقيء ليس حراماً عليه ، والمراد التنزه عن فعل يشبه فعل الكلب . وتعقب باستبعاد التأويل ومما فرغ سياق الحديث له ، وعرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن إلقاء الكلب ، ونقر الغراب ، والنفثات الثملب ونحوه ، ولا يفهم من المقام إلا التحريم ، والتأويل البعيد لا يلتفت إليه . ويدل التحريم حديث ابن عباس يعني الحديث الآتي انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه ، وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وليس في حديثهم كلام قتادة .

٣٥٢٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ  
 الْمُعَلَّمُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ مُعْمَرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَحِلُّ الرَّجُلُ أَنْ يُعْطَى عَظِيَّةٌ أَوْ يَهَبَ هَبَةٌ  
 فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطَى وَلَدَهُ ، وَمَثَلُ الَّذِي يُعْطَى الْعَظِيَّةُ ثُمَّ يَرْجِعُ  
 فِيهَا كَمَثَلِ الْكَلْبِ بِمَا كُلُّ فَإِذَا شَبِعَ قَاءَهُ ثُمَّ عَادَ فِي قَيْئِهِ » .

٣٥٢٣ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنبَأَنَا  
 أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ شُعَيْبٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو  
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَثَلُ الَّذِي يَسْتَرِدُّ مَا وَهَبَ كَمَثَلِ  
 الْكَلْبِ يَتَّقِي فَيَأْكُلُ قَيْئَهُ ، فَإِذَا اسْتَرَدَّ الْوَاهِبُ فَلْيُوقِفْ فَلْيُعْرِفْ بِمَا  
 اسْتَرَدَّ ثُمَّ لِيُدْفَعْ إِلَيْهِ مَا وَهَبَ » .

— ( إلا الوالد ) بالنصب على الاستثناء ( فإذا شبع ) بكسر الموحدة ، والشبع  
 ضد الجوع . قال المفردى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال  
 الترمذى حسن صحيح . هذا آخر كلامه . وفى إسناده عمرو بن شعيب ثقة .  
 ( فإذا استرد الواهب ) أى يطلب رد هبته من اللو هو ب له ( فليوقف )  
 بصيغة الأمر المجهول من باب التفعيل ، كذا ضبط فى بعض النسخ ، وضبط  
 فى نسخة بصيغة المعلوم ( فليعرف ) من باب التفعيل ، وفيه كلا الوجهين  
 ( بما استرد ) أى فليعلم لأى سبب طلب رد الهبة ( ثم ليدفع إليه ) أى إلى  
 الواهب . قال فى فتح الودود أى إذا رجع فى هبته فليساأل عن سببه ثم يرد عليه  
 هبته لعله وهب ليثاب عليه فلم يثب عليه ف يرجع لذلك ، فيمكن حينئذ أن يثاب  
 حتى لا يرجع والله تعالى أعلم . وهذا الحديث ظاهر فى أنه إذا رجع يرد عليه  
 هبته كما هو مذهب أبى حنيفة رحمة الله عليه انتهى . وقال بعض الأعظم فى —

## ٤٩ - باب في الهدية لقضاء الحاجة

٣٥٢٤ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح أخبرنا ابن وهب عن  
 عمر بن مالك عن عبيد الله بن أبي جعفر عن خالد بن أبي عمران عن  
 القاسم عن أبي أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ  
 [ لِأَحَدٍ ] شَفَاعَةً [ بِشَفَاعَةٍ ] فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا فَقَبِلَهَا فَقَدْ أَتَى أَبَا  
 عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ » .

— تعليلات السنن : قوله فليوقف هو على البناء للمفعول من الوقف كقوله تعالى  
 ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ أو من التوقيف أو الإيقاف ، فإن ثلاثتها بمعنى .  
 قال في القاموس وشرحه : وقف بالمكان وقفاً ووقوفاً فهو واقف دام قائماً ،  
 وكذا وقفت الدابة والوقوف خلاف الجلوس ، ووقفته أنا وكذا وقفته وقفاً  
 فعلت به ما وقف يتمدى ولا يتعدى كوقفته توقيفاً وأوقفته إيقافاً . قال في  
 العين : وإذا وقفت الرجل على كلمة قلت وقفته توقيفاً انتهى . والثاني أى من  
 باب التفعّل أنسب لقوله فليعرف فإنه من التعريف قطعاً ، وهو أيضاً على البناء  
 للمفعول ، والتعريف الإعلام كما في القاموس أيضاً ، والمراد به ما هنا إعلامه  
 مسألة الهبة كيلا يبقى جاهلاً . والمعنى من وهب هبة ثم أراد أن يرجع فليفعل  
 به ما يقف ويقوم ثم يذهب على مسألة الهبة ليزول جهالته بأن يقال له  
 الواهب أحق بهبته ما لم يثبت منها ولكنك كالكلب يعود في قيئه ، فإن شئت  
 فارجع وكن كالكلب يعود في قيئه ، وإن شئت فدع ذلك كيلا تنسبه بالكلب  
 المذكور ، فإن اختار الارتجاع بعد ذلك أيضاً فليدفع إليه ما وهب والله أعلم  
 انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه بنحوه .

## ( باب في الهدية لقضاء الحاجة )

( فأهدى ) أى أخوه والمراد من الأخوة أخوة الإسلام ( له ) أى لمن —

٥٠ — باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل

٣٥٢٥ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم أخبرنا سيار وأنبأنا  
مغيرة وأخبرنا داود عن الشعبي وأنبأنا مجالد وإسماعيل بن سالم عن الشعبي

— شفع (عليها) أي على الشفاعة (فقبلها) أي الهدية (فقد أتى باباً عظيماً إلخ)  
قال في فتح الودود : وذلك لأن الشفاعة الحسنة مذدوب إليها ، وقد تكون  
واجبة ، فأخذ الهدية عليها يضيع أجرها كما أن الربا يضيع الحلال والله تعالى  
أعلم انتهى . قال المنذرى : القاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الأموي  
مولاهم الشامي وفيه مقال .

( باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل )

بضم فسكون مصدر نحلته ، والنحلة بكسر النون العطية .

( أخبرنا سمار ) أي أبو الحكم الواسطي عن أبي وائل وزر بن حبيش  
والشعبي ، وعنه شعبة وقرة بن خالد وهشيم وثقه أحمد وابن معين كذا  
في الخلاصة ( وأخبرنا مغيرة وأخبرنا داود عن الشعبي وأخبرنا مجالد وإسماعيل  
ابن سالم عن الشعبي ) كذا وقع في بعض النسخ ، ووقع في بعضها ح وأخبرنا  
مغيرة ح وأخبرنا داود عن الشعبي بزيادة حاء التحويل قبل قوله وأخبرنا مغيرة  
وبعده ، والظاهر أنه غلط ، لأن هشيم روى هذا الحديث عن سيار ومغيرة  
وداود ومجالد وإسماعيل فهؤلاء الخدثون الخمسة شيوخ هشيم وهم روى الحديث  
عن الشعبي ، وعلى تقدير زيادة حاء التحويل يخلل المراد فقوله وأخبرنا مغيرة  
عطف على قوله أخبرنا سمار . قال المزي في الأطراف : والحديث أخرجه  
أبو داود في البيوع عن ابن حنبل عن هشيم عن سيار أبي الحكم ، ومغيرة  
وداود بن أبي هند ، ومجالد بن سعيد وإسماعيل بن سالم خستهم عن الشعبي  
انتهى .

عن النعمان بن بشير قال : « أنحلتني أبي نحلاً قال فقال إنما عيّل بن سالم من بين القوم نحله [ نحلة ] غلاماً له . قال فقالت له أمي عمرة بنت ربيعة زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشهدته ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له . قال فقال له : إنني نحتت ابني النعمان نحلاً وإن عمرة سألتني أن أشهدك على ذلك . قال فقال : ألك ولدٌ سواه ؟ قال قلت : نعم ، قال : فكلّهم أعطيت مثل ما أعطيت النعمان ؟ قال : لا . قال فقال بعض هؤلاء المحدثين : هذا جورٌ ، وقال بعضهم : هذا تلجئة فأشهد على هذا غيري ، قال مُغيرة في حديثه : أليس يسرك أن يسكنوا لك في البرِّ واللطفِ سواء ؟ قال : نعم ، قال : فأشهد على هذا غيري ، وذكر مجالد في حديثه : إنهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبرؤك . »

— ( عن الشعبي ) هو عاصر ( أنحلتني أبي ) أي أعطاني . قال في القاموس : أنحله ما لا أعطاه ماله وخصه بشيء منه كتحمله فيهما . والنحل والنعلان بضمهما اسم ذلك المعطى ( نحلاً ) بضم القوم أي عطية ( من بين القوم ) يعني المحدثين المذكورين ( عمرة ) بفتح العين وسكون الميم ( بنت ربيعة ) بفتح الراء ( فأشهدته ) أي اجعله شاهداً ( ألك ولد سواه ) أي سوى النعمان ( فكلّهم ) بالنصب ( هذا جور ) أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جور أي ظلم أو مهمل ، فمن لا يجوز التفضيل بين الأولاد يفسره بالأول ، ومن يجوزه على الكراهة يفسره بالثاني ( هذا تلجئة ) قال في القاموس : التلجئة الإكراه . وقال في النهاية : هو تفعله من الإلجاء كأنه قد ألجأك إلى أن تأتي بأمر باطنه —

قال أبو داود : في حديث الزهري قال بعضهم : أكل بنيك ؟ وقال بعضهم : ولذك ، وقال ابن أبي خاليد عن الشعبي فيه : ألك بنون سواه ، وقال أبو الضحى عن الثعمان بن بشير : ألك ولد غيره .

— خلاف ظاهره واحوجك إلى أن تفعل فعلا تكرهه انتهى (قال أبو داود في حديث الزهري) وحديثه عند الشيخين (قال بعضهم أكل بنيك وقال بعضهم ولدك) لا منافاة بينهما لأن لفظ الولد يشمل الذكور والإناث ، وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكورا فظاهر وإن كانوا إناثا وذكورا فعلى سبيل التغليب قاله الحافظ (وقال ابن أبي خاليد) هو إسماعيل وحديثه عند مسلم في الفرائض (وقال أبو الضحى) وحديثه عند النسائي .

قال النووي : فيه استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة ، فلا يفضل بعضهم على بعض سواء كانوا ذكورا أو إناثا . قال بعض أصحابنا : ينبغي أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ، والصحيح الأول لظاهر الحديث ، فلو وهب بعضهم دون بعض فذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة رحمهم الله أنه مكروه وليس بحرام والهبة صحيحة . وقال أحمد والثوري وإسحاق رحمهم الله وغيرهم هو حرام واحتجوا بقوله « لا أشهد على جور » وبقوله « واعدلوا بين أولادكم » واحتج الأولون بما جاء في رواية « فأشهد على هذا غيري » ولو كان حراما أو باطلا لما قال هذا ، وبقوله « فارجمه » ولو لم يكن نافذا لما احتج إلى الرجوع . فإن قيل قاله تهديدا ، قلنا الأصل خلافه ؛ ويحمل عند الإطلاق صيغة أفعل على الوجوب أو الندب ؛ وإن تعذر ذلك فعلى الإباحة . وأما معنى الجور فليس فيه أنه حرام لأنه هو الميل عن الاستواء والاعتدال ؛ وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراما أو مكروها ذكره في المراقبة . —

٣٥٢٦ — حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ : « أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا هَذَا الْغُلَامُ ؟ قَالَ : غُلَامِي أَعْطَانِيهِ أَبِي ، قَالَ : فَكُلْ إِخْوَتِكَ أَعْطَى كَمَا أَعْطَاكَ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَأَرَدُوهُ »

— قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم ، وقال الترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن النعمان بن بشير عن النعمان بن بشير .  
( فكل إخوتك أعطى ) بتقدير حرف الاسمهام . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وفي لفظ فى الصحيح « أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ قال لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فأرجعه »  
وفي لفظ قال « فرده »  
وفي لفظ آخر قال فيه : « فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم ، فرجع أبى فى تلك الصدقة » .

وفي لفظ لهما « فلا تشهدنى إذن ، فإنى لا أشهد على جور »  
وفي آخر « فلا تشهدنى على جور »  
وفي آخر « فأشهد على هذا غيرى »  
وفي آخر « أيسرك أن يكون بنوك فى البر سواء ؟ قال بلى قال فلا إذن »  
وفي لفظ آخر « أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيته ؟ قال لا قال فليس يصلح هذا .  
وإنى لا أشهد إلا على حق »  
وكل هذه الألفاظ فى الصحيح وغالبها فى صحيح مسلم . وعند البخارى منها =



٣٥٢٧ — حدثنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد عن حبيب بن الفضل ابن المهلب عن أبيه قال : سمعت الثعمان بن بشير يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اعدلوا بين أبنائكم ، اعدلوا بين أبنائكم »

٣٥٢٨ — حدثنا محمد بن رافع أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا زهير عن أبي الزبير عن جابر قال : « قالت امرأة بشير : انحل ابني غلامك وأشهد لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنها غلاماً ، فقالت لي : أشهد »

— ( اعدلوا بين أبنائكم الخ ) قال المذري : وأخرجه النسائي .

== « لا تشهدني على جور » وقوله « لا أشهد على جور » والأمر برده وفي لفظ « سوى بينهم » وفي لفظ « هذا جور ، أشهد على هذا غيري » .

وهذا صريح في أن قوله « أشهد على هذا غيري » ليس إذناً ، بل هو تهديد لتسميته إياه جوراً .

وهذه كلها ألفاظ صحيحة صريحة في التحريم والبطلان من عشرة أوجه ، تؤخذ من الحديث .

ومنها قوله « أشهد على هذا غيري » فإن هذا ليس بإذن قطعاً . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأذن في الجور وفيما لا يصلح وفي الباطل ، فانه قال « إني لا أشهد إلا على حق » فدل ذلك على أن الذي فعله أبو النعمان لم يكن حقاً فهو باطل قطعاً . وقوله إذن « أشهد على هذا غيري » حجة على التحريم كقوله تعالى ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم « إذا لم تستحى فاصنع ما شئت » أي الشهادة على هذا ليست من شأني ، ولا تنبغي لي . وإنما هي من شأن من يشهد على الجور والباطل ، وما لا يصلح ، وهذا في غاية الوضوح .

وقد كتبت في هذه المسألة مصنفاً مفرداً استوفيت فيه أدلتها ، وبينت من خالف هذا الحديث ونقضها عليهم ، وبالله التوفيق .

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : لَهُ إِخْوَةٌ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، قَالَ :  
فَكُلُّهُمْ أُعْطِيََتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيََتْهُ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا وَإِنِّي  
لَأُشْهَدُ إِلَّا عَلَى الْخَلْقِ » .

#### ٥١ - باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها

٣٥٢٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا سَمَّادٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي  
هِنْدٍ وَحَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَجُوزُ لِامْرَأَةٍ أَنْ تُزَيِّنَ لِمَا لَهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا  
عِصْمَتَهَا » .

— ( فَقَالَ إِنْ ابْنَةُ فَلَانٍ ) يَعْنِي زَوْجَتَهُ عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ ( فَقَالَ ) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( لَهُ ) بِحَذْفِ أَدَاةِ الاسْتِفْهَامِ ( فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا ) أَيْ هَذَا الدَّخَلُ .  
قَالَ الْمَذْرُوعِيُّ : وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

#### ( باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها )

( لَا يَجُوزُ لِامْرَأَةٍ أَنْ ) أَيْ عَطِيَّةً مِنَ الْعَطَايَا ( فِي مَا لَهَا ) أَيْ فِي مَالٍ فِي يَدِهَا  
لِزَوْجِهَا أَضْيَافٌ إِلَيْهَا بِحَاجَازٍ لِسُكُونِهِ فِي تَصْرِفِهَا فَيَسْكُونُ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ ، أَوِ الْمُرَادُ  
مَالُ نَفْسِهَا لِسُكُونِهَا نَاقِصَاتِ الْعَقْلِ فَلَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي مَالِهَا إِلَّا بِمَشُورَةِ  
زَوْجِهَا أَدْبَارًا وَاسْتَحْبَابًا ، فَالنَّهْيُ لِلتَّنْزِيهِ ، كَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ .

وَفِي النَّوِيلِ : وَقَدْ اسْتَدْلَلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْطِيَ  
عَطِيَّةً مِنْ مَالِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا وَلَوْ كَانَتْ رَشِيدَةً ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ  
الْأَوَّلُ : لَا يَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ مَطْلَقًا لَا فِي الثَّلَاثِ وَلَا فِيمَا دُونَهُ إِلَّا فِي الشَّيْءِ التَّضَافَةِ .  
وَقَالَ طَائِفَةٌ وَمَالِكٌ : لِمَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَعْطِيَ مَالَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ فِي الثَّلَاثِ لَا فِيمَا فَوْقَهُ —

٣٥٣٠ - حدثنا أبو كامل أخبرنا خالد - يعنى ابن الخارث - أخبرنا حسين عن عمرو بن شعيب أن أباه أخبره عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجوز [يجوز] لامرأة عطية إلا بإذن زوجها » .

## ٥٢ - باب فى العمري

٣٥٣١ - حدثنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا همام عن قتادة عن النضر

- فلا يجوز إلا بإذنه . وذهب الجمهور إلى أنه يجوز لها مطلقاً من غير إذن من الزوج إذا لم تكن سفية ، فإن كانت سفية لم يجز . قال فى الفقه : وأدلة الجمهور من الكعباء والسنة كثيرة . انتهى ما فى النيل ( إذا ملك زوجها عصمتها ) أى عقد نكاحها ، ومنه قوله تعالى ﴿ لا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ جمع عصمة أى عقد نكاح النساء الكفرة والعصمة هى ما يعتصم به من عقد ، وسبب أى لا يكن بينكم وبينهن عصمة ولا علة زوجية . كذا فى الجمع . والحديث سكت عنه المنذرى .

( لا تجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها ) أى صراحة أو دلالة . قال الخطايب : عند أكثر الفقهاء هذا على معنى حسن العشرة واسقاطية نفس الزوج بذلك ، إلا أن مالك بن أنس قال ترد ما فعلت من ذلك حتى يأذن الزوج ، وقد يحتمل أن يكون ذلك فى غير الرشيدة . وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للنساء تصدقن ، فجعلت المرأة تلقى القرط والخاتم وبلال يلقاها بكسائه ، وهذه عطية بغير إذن أزواجهن انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

## ( باب فى العمري )

بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر على وزن حبل وهى مأخوذة من -

ابن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمرى جائزة » .

٣٥٣٢ — حدثنا أبو الوليد أخبرنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

٣٥٣٣ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا أبان عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « العمرى لمن وهبت له » .

— العمر وهو الحياة سميت بذلك لأنهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول له أمهرتك إياها أى أبجتها لك مدة همرك وحياتك ، فقيل لها عمرى لذلك هذا أصلها لغة ، وأما شرعاً فالجمهور على أن العمرى إذا وقعت كانت ملكاً للآخذ ولا ترجع إلى الأول إلا إن صرح باشتراط ذلك .

( عن بشير بن نهيك ) كلاهما على وزن عظيم ( العمرى ) اسم من أمهرتك الشيء أى جعلته لك مدة همرك ( جائزة ) أى صحيحة ماضية لمن أعمر له ولورثته من بعده . وفى بعض الروايات جائزة لأهلها ، والمعنى يملكها الآخذ ملكاً تاماً بالتبض ولا ترجع إلى الأول . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . ( عن الحسن ) أى البصرى ( عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ) أى مثل الحديث السابق . ولفظ الترمذى من هذا الوجه عن سمرة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال « العمرى جائزة لأهلها أو ميراث لأهلها » انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى .

( العمرى لمن وهبت له ) بضم الواو مبنياً للمفعول .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٣٥٣٤ - حدثنا مؤمل بن الفضل الحراني أخبرنا محمد بن شعيب  
أخبرني الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن جابر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : « مَنْ أُعْرِىَ عُمَرَىٰ فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ ، يَرِثُهَا مَنْ يَرِثُهُ مِنْ عَقِبِهِ »  
٣٥٣٥ - حدثنا أحمد بن أبي الخوارى أخبرنا الوليد عن الأوزاعي  
عن الزهري عن أبي سلمة وعروة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه .  
قال أبو داود : وَهَكَذَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي  
سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ .

- ( من أعرى بصيغة المجهول ( عرى ) مفعول مطلق ( ولعقبه ) بكسر القاف  
وسكونها ، والعقب أولاد الإنسان ما تناسلوا ( من يرثه ) الضمير المفعول لمن  
أُعْرِىَ ( من عقبه ) بيان لمن يرثه . والمعنى أنها صارت ملكاً المدفوع إليه  
فيكون بعد موته لوارثه كسائر أملاكه ولا ترجع إلى الدافع ، كما لا يجوز  
الرجوع في الموهوب ، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي ، سواء ذكر العقب  
أو لم يذكره . وقال مالك : يرجع إلى المعطى إن كان حياً وإلى ورثته إن كان  
ميتاً إذا لم يذكر عقبه . قاله في المرقاة . وسيأتي كلام الترمذي في هذا الباب  
والله أعلم .  
قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

( حدثنا أحمد بن أبي الخوارى ) بفتح المهمل والواو الخفيفة وكسر الراء  
وهو أحمد بن عبد الله بن ميمون بن العباس بن الحارث التغلبي يكنى أبا الحسن  
ابن أبي الخوارى ثقة زاهد من العاشرة . كذا في التقريب ( بمعناه ) أى بمعنى  
الحديث المتقدم . ولفظ النسائي من هذا الوجه عن عروة وأبي سلمة عن جابر -  
( ٣٠ - عون المعبود ٩ )

٥٣ — باب من قال فيه ولعقبه

٣٥٣٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا أَخْبَرَنَا  
يَشْرُ بْنُ عُثْمَرَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ — يَعْنِي ابْنَ أَنَسٍ — عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ

— قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العمري لمن أعمرها هي له ولعقبه يرثها  
من يرثه من عقبه » انتهى (وهكذا) أى بذكر أبي سلمة في السند (رواه الليث  
ابن سعد عن الزهري عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن (عن جابر) وحديثه عند  
مسلم والنسائي وهذا لفظه أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب  
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول « من أعمر رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه وهي لمن أعمر  
ولعقبه » .

والحاصل أن الزهري اختلف عليه فقال محمد بن شعيب وعمر وبقية بن الوليد  
كلهم عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن جابر .  
وقال الوليد مرة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة وأبي سلمة عن جابر .  
وقال مرة عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر . وقال الليث  
ابن سعد ومالك بن أنس عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر . وقد أشيع  
السلام فيه النسائي في سننه والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .  
( باب من قال فيه )

أى في العمري ، ولعقبه أى هذا اللفظ بأن قال مثلاً أعمرت هذه الدار  
لك ولعقبك .

واعلم أنه يحصل من مجموع الروايات ثلاثة أحوال :  
أحدها أن يقول هي لك ولعقبك فهذا صريح في أنها للموهوب له ولعقبه —

عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَمْرٌ مُعْزَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ » .

— ثانيها أن يقول هي لك ما عشت فإذا مات رجعت إلى ، فهذه عارية مؤقتة وهي صحيحة ، فإذا مات رجعت إلى الذي أعطى ، وبه قال أكثر العلماء ، ورجعه جماعة من الشافعية ، والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب ، واحتجوا بأنه شرط فاسد فيلغى .

ثالثها أن يقول أمرتكمها ويطلق ، فحكمها حكم الأول وأنها لا ترجع إلى الواهب عند الجمهور ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وسيجيء كلام النووي فيه (أيما رجل أمر) بصيغة المجهول (له) متعلق بأمر والضمير للرجل (فإنها) أى العمرى (الذى يعطاها الخ) المعنى تكون للعمر له مملوكة يجرى فيها الميراث ولا ترجع إلى الواهب .

قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه بنحوه انتهى . وقال الترمذى بعد إخراج حديث مالك هذا حديث حسن صحيح ، وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهرى مثل رواية مالك ، وروى بعضهم عن الزهرى ولم يذكر فيه ولعقبه ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا إذا قال هي لك حمايتك ولعقبك فإنها لمن أمرها لا ترجع إلى الأول ، وإذا لم يقل لعقبك فعلى راجعة إلى الأول إذا مات العمر وهو قول مالك بن أنس والشافعى .

وروى من غير وجه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « العمرى جائزة لأهلها » والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا إذا مات العمر فعلى لورثته وإن لم يجعل لعقبه ، وهو قول سفيان الثورى وأحمد وإسحاق انتهى . —

٣٥٣٧ — حدثنا حجاج بن أبي يعقوب حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب بإسناده ومعناه .

قال أبو داود : وكذلك رواه عقيل عن ابن شهاب ويزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ، واختلف على الأوزاعي عن ابن شهاب في لفظه ورواه فليح بن سليمان مثل ذلك .

٣٥٣٨ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال : « إنما العمري التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول : هي لك ولعقبك ، فأما إذا قال : هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها » .

— (عن صالح عن ابن شهاب بإسناده ومعناه) وهو عند النسائي من هذا الوجه عن ابن شهاب أن أبا سلمة أخبره عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أيما رجل أعر رجلا عمرى له ولعقبه قال قد أعطيتكها وعقبك ما بقي منكم أحد فلانها لمن أعطيتها وإنها لا ترجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطاها عطاء وقعت فيه الموارث » (وكذلك) أي بذكر لفظ لعقبه (ويزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب) وحديثه عند النسائي (عن ابن شهاب في لفظه) فرة قال الأوزاعي عنه لفظ ولعقبه ومرة لم يذكره (مثل ذلك) أي مثل حديث مالك بذكر لفظ « ولعقبه » والله أعلم .

(إنما العمري التي أجازها الخ) قال في فتح الودود : هذا اجتهد من جابر ابن عبد الله ، ولعله أخذ من مفهوم حديث (أيما رجل أعر عمرى له ولعقبه) والمفهوم لا يمارض المطوق ، ولا حجة في الاجتهاد ، فلا يخص به الأحاديث المطلقة انتهى .



٣٥٣٩ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل أخبرنا سُفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَرْقُبُوا وَلَا تَعْمُرُوا فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ » .

— قال اللندري : وأخرجه مسلم .

( لا ترقبوا ) بضم التاء وسكون الراء وكسر القاف من الرقبى على وزن العمرى وصورتها أن يقول جعلت لك هذه الدار سكنى فإن مت قبلك فهي لك وإن مت قبلى عادت إلى من المراقبة لأن كلا منهما يراقب موت صاحبه ، فهذا الحديث نهى عن الرقبى والعمرى ، وعمله بأن من أرقب على بناء المفعول فى الفعلين أى فلا تضيّعوا أموالكم ولا تخرجوها من أملاككم بالرقبى والعمرى فالنهى بمعنى لا يليق بالمصلحة وإن فعلتم يكون صحيحاً . وقيل النهى قبل التجويز فهو منسوخ بأدلة الجواز والله تعالى أعلم . كذا فى فتح الودود .

وعند مسلم من طريق أبى الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أعمار عمرى فهي للذى أعمارها حياً وميتاً ولعقبه » فهذه الرواية تؤيد المعنى الأول ( ولا تعمروا من الإعمار ) ( فمن أرقب شيئاً أو أعمار ) بصيغة الجھول فيهما ( فهو ) أى فذلك الشيء لورثته ( قال الطيبى رحمه الله : الضمير للمعمر له والفاء فى فمن أرقب تسبب للنهى وتعليل له ، يعنى لا ترقبوا ولا تعمروا ظناً منكم واغتراراً أن كلا منهما لو س بهتملك للمعمر له فيرجع إليكم بعد موته ، وليس كذلك فإن من أرقب شيئاً أو أعمار فهو لورثة المعمر له ، فعلى هذا يتحقق إصابة ما ذهب إليه الجمهور فى أن العمرى للمعمر له وأنه يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات وتكون لورثته بعده انتهى .

— قال النووي . قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : العمرى قوله أعمرتك هذه الدار مثلاً أو جعلتها لك عمرك أو حمايتك أو ما عشت أو حييت أو بقيت أو ما يفيد هذا المعنى .

وأما عقب الرجل فبكسر القاف هم أولاد الإنسان ما تناسلوا .

قال أصحابنا : العمرى ثلاثة أحوال أحدها أن يقول أعمرتك هذه الدار فإذا مت فهمى لورثتك أو لعقبك فصح بلا خلاف ، ويملك بهذا اللفظ رقبة الدار وهى هبة ، فإذا مات فالدار لورثته ، فإن لم يكن له وارث فليت المسال ولا تعود إلى الواهب بحال خلافاً لمالك .

الحال الثانى أن يقتصر على قوله جعلتها لك عمرك ولا يتعرض لما سواه ففى صحة هذا العقد قولان للشافعى أصحابهما وهو الجديد صحته وله حكم الحال الأول .

الثالث أن يقول جعلتها لك عمرك فإذا مت عادت إلى أو إلى ورثتى إن كسبت مت ، ففى صحته خلاف عند أصحابنا والأصح عندهم صحته ويكون له حكم الحال الأول واعتمدوا على الأحاديث الصحيحة المطلقة العمرى جائزة وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة والأصح الصحة فى جميع الأحوال وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات .

وقال أحمد : تصح العمرى المطلقة دون المؤقتة .

وقال مالك رحمه الله : العمرى فى جميع الأحوال تملك لمفانع الدار مثلاً ولا يملك فيها رقبة الدار بحال .

وقال أبو حنيفة رحمه الله بالصحة كمنح مذهب الشافعى ، وبه قال الثورى والحسن بن صالح وأبو عبيدة وحجة الشافعى وموافقيه هذه الأحاديث الصحيحة انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

٣٥٤٠ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا معاوية بن هشام أخبرنا  
سفيان عن حبيب - يعني ابن أبي ثابت - عن محمد الأعرج عن طارق  
السكري عن جابر بن عبد الله قال : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في امرأة من الأنصار أعطاهما ابنتها حديقة من نخل [ نخيل ] فكانت فقال  
ابنتها : إنما أعطيتها حياتها وله إخوة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هي لها حياتها وموتها . قال : كنت تصدق بها عليهما . قال : ذلك [ ذاك ]  
أبعد لك » .

— ( حديقة ) هي البستان يكون عليه الحائط فحيلة بمعنى مفعولة ، لأن الحائط  
أحاط بها أي أحاط ثم توسعوا حتى أطلقوا الحديقة على البستان وإن كان بغير  
حائط ( إنما أعطيتها حياتها ) أي مدة حياتها ( وله إخوة ) .  
وفي رواية أحمد : « جاء إخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء ، قال فأبى  
فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقسمها بينهم ميراثاً » ( قال ذلك أبعذك )  
أي الرجوع في الصدقة أبعذ من الرجوع في الهبة قاله في فتح الودود . والحديث  
دليل على أن العمرى تكون للمعمر له ولعقبه وإن كانت مقيدة بمدة الحياة .  
والحديث سكنت عنه المنذرى .

وقال ابن رسلان في شرح السنن ما لفظه : هذا الحديث رواه أحمد ورجاله  
رجال الصحيح .

## ٥٤ - باب في الرقي

٣٥٤١ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم أخبرنا داود عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «العمري جائزة لأهلها والرقبي جائزة لأهلها» .

### ( باب في الرقي )

على وزن العمري ، وهي أن يقول وهبت لك داري ، فإن مت قبلي رجعت إلى وإن مت قبلك فهي لك ، فعلى من المراقبة لأن كلا منهما يرقب موت صاحبه . كذا في تلخيص النهاية للسيوطي .

وفي النهاية : هو أن يقول الرجل للرجل قد وهبت لك هذه الدار ، فإن مت قبلي رجعت إلى وإن مت قبلك فهي لك ، وهي فعلى من المراقبة لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه والفقهاء مختلفون فيها منهم من يجعلها تملكاً ومنهم من يجعلها كالعارية انتهى .

(العمري جائزة لأهلها) أي لمن وهبت له (والرقبي جائزة لأهلها) فيه دليل على أن العمري والرقبي سواء في الحكم ، وهو قول الجمهور ، ومنع الرقي مالك وأبو حنيفة ومحمد ووافق أبو يوسف الجمهور ، وقد روى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفاً «العمري والرقبي سواء . كذا في الفتح .

وقال الخطابي قال أبو حنيفة : العمري موروثه والرقبي عارية . وعند الشافعي : الرقي موروثه كالعمري وهو حكم ظاهر الحديث انتهى .

قال المغدري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن وذكر أن بعضهم رواه موقوفاً .

٣٥٤٢ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَقِيلٍ مِنْ  
عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ حُجْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لِمُعْمَرِهِ نَحْمَاهُ وَنَمَاتُهُ ، وَلَا تَرْقِبُوا  
فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا فَهُوَ سَبِيلُهُ » .

— ( عن حجر ) بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وبالراء هو ابن القيس الحمداني  
المدري البصري ( من أعر ) بصيغة المعلوم ( فهو ) أى فذلك الشيء ( لمعمره )  
بفتح الميم الثانى اسم مفعول من أعر ( نحماه ونماته ) بفتح الميمين أى مدة حياته  
وبعد موته ( ولا ترقبوا ) بضم التاء وسكون الراء وكسر القاف أى لا تجعلوا  
أموالكم رقبى ولا تضيعوها ولا تخرجوها من أملاككم بالرقبى ، فاللهى بمعنى  
أنه لا ينبغي للإنسان أن يفعل نظراً إلى المصلحة ، وإن فعلتم يكون صحيحاً ( فمن  
أرقب شيئاً ) بصيغة المعروف أى من أمواله ( فهو ) مبتدأ أى الشيء الذى أرقب  
( سبيله ) خبره أى هو على سبيله ، وسبيله سبيل الميراث :

وفى رواية النسائى من حديث ابن عباس « لا رقبى فمن أرقب شيئاً فهو  
سبيل الميراث » .

وفى لفظ له « لا ترقبوا أموالكم فمن أرقب شيئاً فهو لمن أرقبه » انتهى  
قال المفردى : وأخرجه النسائى . انتهى .

قال الترمذى فى سننه : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن الرقبى جائزة مثل العمرى ، وهو قول  
أحمد وإسحاق .

وفرق بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم بين العمرى والرقبى ،  
فأجازوا العمرى ولم يجيزوا الرقبى ، وتفسير الرقبى أن يقول هذا الشيء لك  
ما عشت ، فإن مت قبله فى راجعة إلى .

٣٥٤٣ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ  
عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : « الْعُمَرَى أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ  
هُوَ لَكَ مَا عِشْتَ ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ لَهُ وَلَوْ رَمْتَهُ ، وَالرَّقَبَى هُوَ أَنْ يَقُولَ  
الْإِنْسَانُ : هُوَ لِلْآخِرِ مِنِّي وَمِنْكَ » .

#### ٥٥ — باب في تضمين العارية

٣٥٤٤ — حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ  
عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « عَلَى  
الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّي » ثُمَّ إِنَّ الْحُسَيْنَ نَسِيَ فَقَالَ [ قَالَ ] هُوَ أَمِينُكَ  
لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .

---

— وقال أحمد وإسحاق : الرقبى مثل العمرى ، وهى لمن أعطىها ولا ترجع  
إلى الأول .

( هو لك ما عشت ) أى مدة عيشك وحياتك ( فهو له ) أى للرجل العمر  
له ( للآخر منى ومنك ) أى للمتأخر منا موتاً . والحديث سكت عنه المذرى .

#### ( باب في تضمين العارية )

( عن الحسن ) هو البصرى ( على الهد ما أخذت ) أى يجب على الهد رد  
ما أخذته .

---

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

اختلف أهل الحديث في صماع الحسن من سمرة على ثلاثة أقوال

أحدها : صحة سماعه منه مطلقاً ، وهذا قول يحيى بن سميد ، وعلى بن  
الدينى وغيرهما .

— قال الطيبي : ما موصولة مبتدأ وعلى اليد خبره ، والراجع محذوف  
أى ما أخذته اليد ضمان على صاحبها ، والإسناد إلى اليد على المبالغة لأنها هي  
المتصرف ( حتى تؤدى ) بصيغة الفاعل المؤنث والضمير إلى اليد أى حتى تؤديه  
إلى مالكه .

والحديث دلهل على أنه يجب على الإنسان رد ما أخذته يده من مال غيره  
بإهارة أو إجارة أو غيرهما حتى يرده إلى مالكه وبه استدل من قال بأن المسعير  
ضامن وسيجىء الخلاف فى ذلك .

قال فى السبل : وكثيراً ما يستدلون بقوله على الهد ما أخذت حق تؤديه —

---

== والثانى : أنه لا يصح سماعه منه وإنما روايته عنه من كتاب

والثالث : صحة سماعه منه حديث العقيدة وحده ، قال البخارى فى صحيحه : حدثني  
عبد الله بن أبى الأسود حدثنا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال : أمرنى  
ابن سيرين أن أسأل الحسن : ممن سمع حديث العقيدة ؟ فسألته ، فقال : من سمرة  
ابن جندب .

وفى المسند من حديث المبارك بن فضالة عن الحسن قال : حدثنا سمرة بن  
جندب قال : « ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمرنا بالصدقة  
ونهانا عن الثلاثة »

وحديث الحسن هذا عن سمرة فى العارية أخرجه الحاكم فى صحيحه ، وقال : هو  
على شرط البخارى وفيما قاله نظر . فإن البخارى لم يخرج حديث العقيدة فى كتابه  
من طريق الحسن عن سمرة ، وإنما أخرجه من حديث أيوب السخيتانى عن ابن سيرين  
حدثنا سليمان بن عامر الضبي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « مع  
الغلام عقيدة — الحديث » ثم أتبعه قول حبيب بن الشهيد : أمرنى ابن سيرين أن أسأل  
الحسن ممن سمع حديث العقيدة ؟ فسألته فقال من سمرة .

وهذا لا يدل على أن الحسن عن سمرة من شرط كتابه ولا أنه احتج به .

٣٥٤٥ — حدثنا الحسن بن محمد وسلمة بن شبيب قالاً أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أمية بن صفوان ابن أمية عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار منه أدرعاً يوم حنين فقال : أغضب يا محمد ؟ فقال : لا بل عارية مضمونة .

— على التضمن ولادلالة فيه صريحاً فإن الهد الأمينة أيضاً عليها ما أخذت حتى تؤدي انتهى .

قلت : فعلى هذا لم ينس الحسن كما زعم فقادة حين قال هو أمهك الخ والله تعالى أعلم وعلمه أتم .

قال المفردى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن وهذا يدل على أن الترمذى يصحح سماع الحسن من سمرة وفوه خلاف تقدم ، وليس فى حديث ابن ماجه قصة الحسن .

( عن أبيه ) أى صفوان وهو قرشى من أشراف قريش هرب يوم الفتح ، فاستأمن له معاذ وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم حنين والطائف كافراً ثم أسلم وحسن إسلامه كذا فى السهل ( منه ) أى من صفوان ( أدرعاً ) جمع درع ( أغضب ) أى أهو غصب ( بل عارية مضمونة ) من استدل به على أن العارية مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة كاشفة لحقيقة العارية أى أن شأن العارية الضمان ومن قال إن العارية غير مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة مخصصة أى أستعملها منك عارية متصفة بأنها مضمونة لا عارية مطلقة عن الضمان ، كذا فى القول .

قال القاضى : هذا الحديث دلهل على أن العارية مضمونة على المسعور ، فلو تلفت فى يده لزمه الضمان ، وبه قال ابن عباس وأبو هريرة رضى الله عنهما ، وإليه ذهب عطاء والشافعى وأحمد ، وذهب شريح والحسن والنخعى وأبو حنيفة والثورى رضى الله عنهم إلى أنها أمانة فى يده لا تضمن إلا بالتملى ، وروى —



قال أبو داود : هذه رواية يزيد بن عذاد ، وفي روايته بواسط تغيّر  
على غير هذا .

٣٥٤٦ — حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن عبد العزيز  
ابن ربيعة عن أناس من آل عبد الله بن صفوان أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : يا صفوان هل عندك من سلاح ؟ قال : عارية أم غصبا ؟  
قال : لا بل هاربة ، فأعارة ما بين الثلاثين إلى الأربعين درهما ، وغزا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حنيننا ، فلما هزم المشركون جمعت دروع  
صفوان ففقد منها أذراعا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لصفوان : إنا قد  
فقدنا من أذراعتك أذراعا فهل نفرم لك ؟ قال : لا يا رسول الله لأن  
في قلبي اليوم ما لم يكن يومئذ .  
قال أبو داود : وكان أعاره قبل أن يسلم ثم أسلم .

— ذلك من على وابن مسعود رضي الله عنهما انتهى كذا في المرقاة .

قال المنذرى : وأخرجه النسائي ( في روايته ) أي يزيد بن هارون ( بواسط )  
مدينة بالعراق مشهورة .

( عارية أم غصبا ) أي أتأخذ السلاح عارية أم تأخذه غصبا لا ترده على  
( فهل نفرم ) من باب مفع .  
( قال أبو داود إلخ ) قد وجدت هذه العبارة في بعض النسخ ، ولم توجد  
في أكثرها .

قال المنذرى : هذا مرسل وأناش مجهولون .

٣٥٤٧ — حدثنا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ نَاسٍ مِنْ آلِ صَفْوَانَ قَالَ : « اسْتَعْمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » فَذَكَرَ مَعْنَاهُ .

٣٥٤٨ — حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ بَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَمَّاشٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنْ اللَّهُ قَدْ أُعْطِيَ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ وَلَا تُنْفِقُ الْمَرْأَةُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا . قِيلَ [فَقِيلَ] يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامَ ؟ قَالَ : ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا ، ثُمَّ قَالَ : الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ ، وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ ، وَالَّذِينَ مَقْضَى . وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ » .

— ( فذكر معناه ) قال المفردى : وفيه أيضاً الإرسال والجمالة ( الحوطى ) بالطاء المهملة منسوب إلى الحوط قرية بمصر قاله السيوطى ( قد أعطى كل ذى حق حقه ) أى بين حظه ونصيبه الذى فرض له ( ولا تنفق المرأة شيئاً الخ ) سبق الكلام عليه فى باب عطية المرأة بغير إذن زوجها ( ذلك ) أى الطعام ( ثم قال ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( العارية مؤداة ) قال التوربشقى : أى تؤدى إلى صاحبها ، واختلفوا فى تأويله على حسب اختلافهم فى الغمان ، فالقائل بالضمان يقول تؤدى ميناك حال القيام بقيمة عدد العاف .

وفائدة التأدية عدد من يرى خلاف إلزام المستعير مؤنقدها إلى مالسها ( والمنفعة ) بكسر فسكون ما يمنحه الرجل صاحبه أى يمطيه من ذات در ليشرب لبنها أو شجرة لياكل ثمرها أو أرضاً ليزرعها ( مردودة ) لإعلام بأنها تتضمن تملك المنفعة لا تملك الرقبة ( والدين مقضى ) أى يجب قضاؤه ( والزعيم ) أى —

٣٥٤٩ — حدثنا إبراهيم بن المستمير المصفرى أخبرنا حبان بن هلال أخبرنا همام عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى عن أبيه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا . قَالَ قُلْتُ [فَقُلْتُ] يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ غَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ . قَالَ : بَلَى مُؤَدَّاةٌ » .  
قال أبو داود : حبان خال هلال الرأى .

— الكفيل والزمانة السكفالة (غارم) أى يلزم نفسه ما ضمنه . والغرم أداء شيء يلزمه . والمعنى أنه ضامن ، ومن ضمن ديناً لزمه أدائه .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه مختصراً ، وقال الترمذى حسن صحيح ، وذكر الاختلاف فى رواية إسماعيل بن عواش .

( المصفرى ) منسوب إلى المصفر وهو نبت معروف ( أغارية مضمونة أو غارية مؤداة ) قال فى السبل : المضمونة التى تضمن إن تلفت بالقيمة والمؤداة التى يجب تأديتها مع بقاء عينها ، فإن تلفت لم تضمن بالقيمة .

والحديث دليل لمن ذهب أنها لا تضمن الغارية إلا بالتضمين ، وقد تقدم أنه أوضح الأقوال انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

٥٦ - باب فيمن أفسد شيئاً يغرماً [يضمن] مثله

٣٥٥٠ - حدثنا مسدد أخبرنا يحيى ح . وحدثنا محمد بن المثنى

أخبرنا خالد عن حميد عن أنس « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ [خَادِمِهَا] بِقَصْعَةٍ [قَصْعَةٍ] فِيهَا طَعَامٌ . قَالَ : فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا فَكَسَّرَتْ الْقَصْعَةَ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَسْرَتَيْنِ فَضَمَّ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فَجَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ وَيَقُولُ : غَارَتْ أُمُّكُمْ . زَادَ ابْنُ الْمُثَنَّى : كُلُوا ، فَأَكَلُوا حَتَّى جَاءَتْ قَصْعَتُهَا الَّتِي فِي بَيْتِهَا ؛ ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى لَفْظِ حَدِيثِ مُسَدَّدٍ

( باب فيمن أفسد شيئاً يغرماً مثله )

( كان عند بعض نساءه ) هي عائشة ( فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين ) هي صفية كما في الرواية الآتية .

قال القسطلاني أوحفصة رواه الدارقطني وابن ماجه وأما سلمة ورواه الطبراني في الأوسط وإسناده أصح من إسناده الدارقطني وساقه بسند صحيح وهو أصح ماورد في ذلك ويحتمل التعدد ( بقصعة ) بفتح القاف إناء معروف ( ففجرت ) أى بعض نساءه أى عائشة ( بيدها ) أى يد الخادم والخادم يطلق على الذكر والأنثى ( فجعل يجمع فيها ) أى في القصعة المكسورة المضمومة لإحدى الكسرتين إلى الأخرى ( الطعام ) أى الذى انتشر منها ( غارت أمكم ) قال الطيبي : الخطاب عام لكل من يسمع بهذه القصة من المؤمنين اعتذاراً منه صلى الله عليه وسلم لثلاث حملوا صنوعها على ما يذم ، بل يجرى على عادة الضرائر من الفريزة فإنها مركبة في نفس البشر بحيث لا تقدر أن تدفعها عن نفسها . -

قال : كُلُوا ، وَحَبَسَ الرَّسُولُ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيفَةَ إِلَى الرَّسُولِ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِهِ .

٣٥٥١ — حدثنا مسدد أخبرنا يحيى عن سُفْيَانَ حَدَّثَنِي فَلَيْتُ الْعَامِرِيُّ عَنْ جَسْرَةَ بِنْتِ دُجَاجَةَ قَالَتْ قَالَتْ عَائِشَةُ : « مَا رَأَيْتُ صَانِعًا طَعَامًا مِثْلَ صَفِيَّةَ صَنَعَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا ، فَبَعَثَتْ بِهِ فَأَخَذَنِي

وقيل خطاب لمن حضر من المؤمنين ( حتى جاءت قصصتها ) أى قصصة بعض نسائه التي كان صلى الله عليه وسلم في بيتها ( ثم رجعنا إلى لفظ حديث مسدد ) هذا من كلام أبي داود ( وحبس الرسول ) أى الخادم أى منعه أن يرجع ( والقصة ) بالنصب عطف على الرسول .

قال في الحبل : والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئاً كان مضموناً بمثله ، وهو متفق عليه في المثلث من الحبوب وغيرها ، وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال الأول للشافعي والكوفيين أنه يجب فيه المثل حوواناً كان أو غيره ولا تجزى القيمة إلا عند عدمه . والثاني أن القيمي يضمن بقيمته .

وقال مالك والحنفية : أما ما يكال أو يوزن فمثله ، وما عدا ذلك من العروض في الحيوانات فالقيمة انتهى .

قال المفردى : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه . والتي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتها عائشة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنها . والتي أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم الصعفة هى زينب بنت جحش ، وقيل أم سلمة ، وقيل صفية بنت حيى رضوان الله عليهن . انتهى كلام المفردى .

( مثل صفية ) أى بنت حيى زوج النبي صلى الله عليه وسلم ( فبعثت ) أى ( ٣١ — عون المعبود ٩ )

أَفْكَلٌ فَكَسَرْتُ الْإِنَاءَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَفَّارَةُ مَا صَعَّعْتُ ؟ قَالَ :  
إِنَاءٌ مِثْلُ إِنَاءٍ ، وَطَعَامٌ مِثْلُ طَعَامٍ .

— صفيه (به) أى بالطعام (أفكل) بفتح الهمزة وإسكان الفاء وفتح السكاف  
ثم لام وزنه أفعـل ، والمعنى أخذتني رعدة الأفكل ، وهى الرعدة من برد  
أو خوف .

والمراد هنا أنها لما رأت حسن الطعام غارت وأخذتها مثل الرعدة . قاله فى  
النيل (فكسرت) بصيغة المتكلم ( إناء مثل إناء الخ ) فيه دليل على أن القيمى  
يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة إلا عند عدم المثل ، وبه احتج الشافى والكوفيون .  
وقال القسطلانى : استشكل هذا بأنه إنما يحكم فى الشيء بمثله إذا كان  
متشابه الأجزاء كالدرهم وسائر المثليات ، والقصة إنما هى من المقنومات .  
والجواب ما حكاه البيهقى بأن القصةين كانتا للنبي صلى الله عليه وسلم فى بيت  
زوجتيه ، فعاقب الكاسرة بحمل القصة المكسورة فى بيتها وجعل الصحيحة  
فى بيت صاحبتها ، ولم يكن ذلك على سبيل الحكم على الخصم انتهى . وتمقب  
بما وقع فى رواية لابن أبى حاتم بلفظ « من كسر شيئاً فهو له وعليه مثله » .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وفى إسفاده أفلت بن خليفة أبو حسان ويقال  
فلت العامرى . قال الإمام أحمد : ما أرى به بأساً . وقال أبو حاتم الرازى :  
شيخ . وقال الخطابى : وفى إسفاد الحديث مقال .

٥٧ — باب المواشى تفسد زرع قوم

٣٥٥٢ — حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي أخبرنا عبد الرزاق  
 أنبأنا معمر عن الزهري عن حرام بن حيصة عن أبيه « أن ناقة للبراء  
 ابن عازب دخلت حائط رجل فأفسدته [ فأفسدت ] هليهم ، فقضى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل  
 المواشى حفظها بالليل » .

٣٥٥٣ — حدثنا محمود بن خالد أخبرنا الفريابي عن الأوزاعي عن  
 الزهري عن حرام بن حيصة الأنصاري عن البراء بن عازب قال « كانت

( باب المواشى تفسد زرع قوم )

( حائط رجل ) أى بستانه . فى النهاية : الحائط البستان إذا كان عليه حائط  
 وهو الجدار ( على أهل الأموال حفظها ) أى حفظ الأموال . قال فى شرح السفة :  
 ذهب أهل العلم إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغير فلا ضمان على أهلها  
 وما أفسدت بالليل ضمنه مالكها ، لأن فى العرف أن أصحاب الحوائط والبساتين  
 يحفظونها بالنهار ، وأصحاب المواشى بالليل ، فمن خالف هذه العادة كان خارجاً  
 عن رسوم الحفظ ، هذا إذا لم يكن مالك الدابة معها ، فإن كان معها فعليه ضمان  
 ما أتلفته سواء كان راكبها أو سائقها أو قائدها أو كانت واقفة ، وسواء أتلفت  
 بيدها أو رجلها أو فمها ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعى ، وذهب أصحاب  
 أبى حنيفة رحمه الله إلى أن المالك إن لم يكن معها فلا ضمان عليه ، لئلا كان  
 أو نهراً انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

( عن حرام بن حيصة ) بتشديد الياء المكسورة وقيل بإسكانها

لَهُ [ لَنَا ] نَاقَةٌ ضَارِيَةٌ فَدَخَلَتْ حَائِطًا فَأَفْسَدَتْ فِيهِ ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا فَقَضَى أَنْ حِفْظَ الْحَوَائِطِ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا ، وَأَنْ حِفْظَ الْمَنَاسِيْقِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا ، وَأَنْ عَلَى أَهْلِ الْمَنَاسِيْقِ مَا أَصَابَتْ مَا شِئْتُمْ بِاللَّيْلِ .

### آخر كتاب البيوع

— ( ضارية ) بالتحية أى معتادة لرعى زرع الناس فكلم بصيغة الجھول من باب التفعيل ( وأن على أهل الماشية الخ ) أى وإن ما أفسدت المواشي بالليل مضمون على أهلها .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

هذا آخر كتاب البيوع .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أول كتاب القضاء

١ - باب في طلب القضاء

٣٥٥٤ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عَمْرُو  
ابْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ وَلَّى الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ » .

( أول كتاب القضاء )

بالمدة الولاية المعروفة ، وهو في اللغة مشترك بين إحكام الشيء والفراغ منه ،  
ومنه ﴿ فقضاهن سبع سموات ﴾ بمعنى إمضاء الأمر ، ومنه ﴿ وقضينا إلى  
بنى إسرائيل ﴾ وبمعنى الحتم والإلزام ، ومنه ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه )  
وفي الشرع إلزام ذي الولاية بعد الترافع ، وقول هو الإكراه بحكم الشرع في  
الوقائع الخاصة لمعين أو جهة ، والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه . كذا  
في السبل . وقال الشرييني في الإقناع : القضاء بالمدة كقباء وهو لغة إمضاء الشيء  
وإحكامه ، وشرعاً فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى انتهى .  
وقال العميني في رمز الحقائق : هو في اللغة الإتقان والإحكام ، وفي الشرع هو  
فصل الخصومات . قاله الشارح . والأولى أن يقال هو قول ملزم يصدر عن  
ولاية عامة انتهى .

( باب في طلب القضاء )

( من ولي القضاء ) على بناء الفاعل بالتخفيف أى تصدى للقضاء وتولاه -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
هذا رواه النسائي من حديث ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الأخشى عن سعيد =

٣٥٥٥ - حدثنا نصر بن عليّ أنبأنا بشر بن عمر عن عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد الأخنسي عن المقبري والأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ » .

— أو على بناء المفعول بالتشديد وهو المناسب لرواية جعل قاضياً . كذا في فتح الودود ( فقد ذبح ) بصيغة المجهول ( بغير سكين ) قال ابن الصلاح : المراد ذبح من حيث المعنى لأنه بين عذاب الدنيا إن رشد ، وبين عذاب الآخرة إن فسد . وقال الخطابي ومن تبعه : إنما عدل عن الذبح بالسكين ليعلم أن المراد ما يخاف من هلاك دينه دون بدنه وهذا أحد الوجهين ، والثاني أن الذبح بالسكين فيه إراحة للمذبح ، وبغير السكين كالخفق وغيره يكون الألم فيه أكثر ، فذكر ليكون أبلغ في التحذير .

قال الحافظ في التلخيص : ومن الناس من فتن بحب القضاء فأخرجه عما يتبادر إليه الفهم من سياقه فقال إنما قال ذبح بغير سكين إشارة إلى الرفق به —

= المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من استعمل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكين » ثم ساقه من حديث الحرثي عن الأخنسي عن المقبري عن أبي هريرة رفعه ، وقال « فقد ذبح بغير سكين » ثم اعتذر عن إخرجه حديث عثمان الأخنسي فقال : وعثمان ليس بذلك القوي ، وإنما ذكرناه لئلا يخرج عثمان من الوسط ويجعل ابن أبي ذئب عن سعيد ، يعني لئلا يدلّس ، فيسقط عثمان . فإذا أسقطه أحد فليعلم أنه بالطريق . ورواه النسائي أيضاً من حديث داود بن خالد عن المقبري عن أبي هريرة .

وليس في هذا الطريق ذكر الأخنسي ، ولكن قال النسائي : داود بن خالد ليس بالمشهور .

٢ - باب فى القاضى يخطئ

٣٥٥٦ - حدثنا محمد بن حسان السَّمِئِيُّ أخبرنا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ

أَبِي هَاشِمٍ عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
« الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَآخَرُ فِي النَّارِ ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ  
عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ ،

— ولو ذبح بالسكين لكان أشق عليه ولا يخفى فسادُه انتهى . وفى السبيل : دل  
الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه كأنه يقول من تولى القضاء  
فقد تعرض لنفسه فليحذرهُ وليتوقه ، فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به  
أو جهله له فهو فى النار .

والمراد من ذبح نفسه إهلاكها أى فقد أهلكتْها بتولية القضاء ، وإنما قال بغير  
سكين للإعلام بأنه لم يرد بالذبح قطع الأوداج الذى يكون غالباً بالسكين ، بل  
أريد به إهلاك النفس بالعذاب الأخرى انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ، وقال حسن غريب من هذا الوجه .  
( من جعل قاضياً ) بصيغة المجهول أى من جعله السلطان قاضياً .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه من حديث المقبرى وحده .  
وأشار النسائى إلى حديثهما . وفى إسنادهما عثمان بن محمد الأحنسى . قال النسائى :  
عثمان بن محمد الأحنسى ليس بذاك القوى ، وإنما ذكرناه لئلا يخرج عثمان من  
الوسطا ويعمل من ابن أبى ذئب عن سميد . انتهى كلام المنذرى .

( باب فى القاضى يخطئ )

( السمتى ) بالفتح والسكون وفوقية ، كان له لحية وهيمته ورأى ، وإنما سمي  
به لِسَمْتِهِ وهيمته والله أعلم ( جَارَ فى الحكم ) أى مال عن الحق وظلم عالماً به —

وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِيهِ - يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ بَرِيدَةَ ،  
 « الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ » .

٣٥٥٧ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ  
 - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - قَالَ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
 إِبْرَاهِيمَ عَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْقَاصِ عَنْ عَمْرِو  
 ابْنِ الْقَاصِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ  
 فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، فَحَدَّثْتُ

- متممداً له ( على جهل ) حال من فاعل قضى ، أى قضى للناس جاهلاً .

والحديث دليل على أنه لا ينجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق  
 وعمل به ، والعمدة العمل ، فإن من عرف الحق ولم يعمل فهو ومن حكم بحكم  
 سواء في النار ، وظاهره أن من حكم بحكم وإن وافق حكمه الحق فإنه في النار  
 لأنه أطلقه وقال فقضى للناس على جهل فإنه يصدق على من وافق الحق وهو  
 جاهل في قضائه أنه قضى على جهل ، وفيه التحذير من الحكم بحكم أو بخلاف  
 الحق مع معرفته به . قال الخطيب الشربيني : والقاضى الذى ينفذ حكمه هو الأول  
 والثانى والثالث لا اعتبار بحكمهما انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه وابن بريدة هذا هو عبد الله .  
 ( إذا حكم الحاكم ) أى أراد الحكم ( فأصاب ) أى وقع اجتهاده موافقاً  
 لحكم الله ( فله أجران ) أى أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ، والجملة جزاء الشرط  
 ( فله أجر ) أى واحد . قال الخطابى : إنما يؤجر الخطيئ على اجتهاده في طلب -

بِرَأْيِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ فَقَالَ : هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

— الحق لأن اجتهاده عبادة ، ولا يؤجر على الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط ، وهذا فيمن كان جامعاً لآلة الاجتهاد عارفاً بالأصول عالماً بوجوده القياس ، فأما من لم يكن محلاً للاجتهاد فهو معكف ولا يمدح بالخطأ بل يخاف عليه الوزر ، ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام : « القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثان في النار » وهذا إنما هو في الفروع المحتملة للوجود المختلفة دون الأصول التي هي أركان الشريعة وأمهات الأحكام التي لا تحتمل الوجوه ولا مدخل فيها للتأويل ، فإن من أخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ وكان حكمه في ذلك مردوداً . كذا في المرقاة للقاري .

وقال في مختصر شرح السنة إنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتقلد القضاء ، ولا يجوز للامام توليته .

قال والمجتهد من جمع خمسة علوم ، علم كتاب الله ، وعلم سفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقواله علماء السلف من إجماعهم واختلافهم ، وعلم اللغة ، وعلم القياس ، وهو طريق استقفاط الحكم من الكتاب والسنة إذا لم يجد صريحاً في نص كتاب أوسنة أو إجماع ، فيجب أن يعلم من علم الكتاب الفاسخ والمنسوخ ، والمجمل والمفسر ، والخاص والعام ، والمحكم والمقشابه ، والسكراهة والتعريم ، والإباحة والندب ، ويعرف من السنة هذه الأشياء ، ويعرف منها الصحيح والضعيف ، والسند والمرسل ، ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس ، حتى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب اهتدى إلى وجهه محله ، فإن السنة بيان للكتاب فلا يخالفه ، وإنما تجب معرفة ما ورد منها من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواظ ، وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الأحكام دون الإحاطة —

٣٥٥٨ — حدثنا عباسُ العنبريُّ أخبرنا عمرُ بنُ يونسَ أخبرنا مُلَازِمُ  
ابنِ عمرو حَدَّثني مُوسَى بنُ نَجْدَةَ عن جَدِّهِ يَزِيدَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَهُوَ  
أَبُو كَثِيرٍ قال حَدَّثني أَبُو هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ : « مَنْ طَلَبَ  
قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرُهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، وَمَنْ غَلَبَ  
جَوْرُهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ » .

— بجميع لغات العرب ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين في الأحكام وممظم  
فتاوى فقهاء الأمة حتى لا يقع حكمه مخالفاً لأقوالهم ، فيأمن فيه خرق الإجماع ،  
فإذا عرف من كل نوع من هذه الأنواع فهو مجتهد ، وإذا لم يعرفها فسيبيله  
التقليد انتهى .

قلت : في قوله فسيبيله التقليد نظر ، فتأمل .

قال المفذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه  
مطولاً ومختصراً .

( حتى يناله ) أى إلى أن يدرك القضاء ( ثم غلب عدله جوره ) أى كان عدله  
في حكمه أكثر من ظلمه كما يقال غلب على فلان السكرم أى هو أكثر خصاله  
وظاهره أنه ليس من شرط الأجر الذى هو الجفة أن لا يحصل من القاضى جور  
أصلاً ، بل المراد أن يكون جوره مغلوباً بعدله ، فلا يضر صدور الجور المغلوب  
بالعدل ، وإنما الذى يضر ويوجب النار أن يكون الجور غالباً للعدل . قاله  
القاضى الشوكانى .

ونقل القارى عن التوربشتي أن المراد من الغلبة في كلا الصيغتين  
أن تنفمه إحداها عن الأخرى ، فلا يجوز في حكمه معنى في الأول ولا يعدل  
—  
يعنى في الثانى .

٣٥٥٩ - حدثنا إبراهيم بن حنزة بن أبي يحيى الرملة حدثني زيد بن أبي الزرقاء أخبرنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس قال : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون - إلى قوله - الفاسقون ؛ هؤلاء الآيات الثلاث نزلت في يهود ؛ خاصة في قريظة والنضير » .

— قال القارى : وله معنى ثان وهو أن يكون المراد من عدله وجوره صوابه وخطؤه في الحكم بحسب اجتهاده في ما لا يكون فيه نص من كتاب أو سنة أو إجماع ، كما قالوه في حق المفتي والمدرس ، وهو يده حديث « إن الله مع القاضى ما لم يحف عداً » انتهى والحديث سكت عنه المنذرى .

( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون - إلى قوله - الفاسقون ) هذه الآيات في سورة المائدة ( نزلت في يهود خاصة ) قال في فتح الودود : يعنى ليس معناه أن المسلم بالجور يصير كافراً انتهى .

قال الشيخ علاء الدين الخازن في تفسيره : واختلاف العلماء فيمن نزلت هذه الآيات الثلاث وهى قوله : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » فقال جماعة من المفسرين : إن الآيات الثلاث نزلت في الكفار ومن غير حكم الله من اليهود لأن المسلم وإن ارتكب كبيرة لا يقال إنه كافر ، وهذا قول ابن عباس وقتادة والضحاك .

ويدل على صحة هذا القول ما روى عن البراء بن عازب قال « أنزل الله تبارك وتعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » . « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » . « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » في الكفار كلها » أخرجه مسلم .

— وعن ابن عباس قال ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ إلى قوله : ﴿ الفاسقون ﴾ هذه الآيات الثلاث في اليهود خاصة قريظة والنضير ، أخرجه أبو داود .

وقال مجاهد في هذه الآيات الثلاث : من ترك الحكم بما أنزل الله رداً لكتاب الله فهو كافر ظالم فاسق .

وقال مكرمة : ومن لم يحكم بما أنزل الله جاحداً به فقد كفر ، ومن أقر به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق ، وهذا قول ابن عباس أيضاً واختيار الزجاج ، لأنه قال من زعم أن حكماً من أحكام الله تعالى التي أتت بها الأنبياء باطل فهو كافر .

وقال طاوس : قلت لابن عباس أ كافر من لم يحكم بما أنزل الله ؟ فقال : به كفر وليس بكفر ينتقل عن الملة كن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر .

ونحو هذا روى عن عطاء قال هو كافر دون الكفر .

وقال ابن مسعود والحسن والفخري : هذه الآيات الثلاث عامة في اليهود وفي هذه الأمة ، فكل من ارتشى وبطل الحكم فحكم بغير حكم الله فقد كفر وظلم وفسق ، وإليه ذهب السدي لأنه ظاهر الخطاب . وقيل هذا فيمن علم نص حكم الله ثم رده عياناً عمداً وحكم بغيره ، وأما من خفي عليه النص أو أخطأ في التأويل فلا يدخل في هذا الوعيد والله أعلم . انتهى كلامه .

وقد أورد في هذا الباب آثراً كثيرة العلامة السيوطي في تفسير الدر المنثور فليرجع إليه .

قال المغدري : في إسناد عبد الرحمن بن أبي الزناد وقد استشهد به البخاري ووثقه الإمام مالك وفيه مقال .



### ٣ — باب فى طلب القضاء والتسرع إليه

٣٥٦٠ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ  
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ رَجَاءِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ  
الْأَزْرَقِيِّ قَالَ : « دَخَلَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَبْوَابِ كِنْدَةَ وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ  
جَالِسٌ فِي حَلَقَةٍ فَقَالَا : أَلَا رَجُلٌ يُنْفَذُ بَيْنَنَا ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْحَلَقَةِ : أَنَا  
فَأَخَذَ أَبُو مَسْعُودٍ كَفًّا مِنْ حَصَى فَرَمَاهُ بِهِ وَقَالَ : مَهْ إِنَّهُ كَانَ يُسْكِرُهُ  
التَّسَرُّعُ إِلَى الْحُكْمِ . »

### ( باب فى طلب القضاء والتسرع إليه )

( دخل ) أى فى المدينة ( رجلان ) كائنان ( من أبواب كندة ) أبواب جمع  
باب ، ويضاف للتخصيص ، فيقال باب إبراهيم وباب الشامى مثلاً وباب فلان  
وفلان . وكندة بكسر الكاف وسكون الدون مخلاف كندة باليمن وهم القبيلة  
كذا فى المراسد أى محلة كندة باليمن ، وكندة هو أبو حى من اليمن .

قال فى المصباح : والمخلاف بكسر الميم بلفظ اليمن السكورة والجمع المخاليف ،  
واستعمل على مخاليف الطائف أى نواحيه . وقيل فى كل بلد مخلاف أى ناحية .  
والسكورة على وزن غرفة الناحية من البلاد والمحلة ويطلق على المدينة أيضاً انتهى  
( وأبو مسعود الأنصارى ) هو عقبة بن عمرو الأنصارى الهذلى صحابى جليل  
( فى حلقة ) أى من الناس ( فقالا ) أى الرجلان ( ألا رجل ينفذ ) من التعفيذ  
أى يقضى ويمضى حكمه بيننا ( مه ) كلمة زجر أى انزجر عنه ( إنه ) أى الشأن  
( كان يكرهه ) على البناء المفعول أى فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم ( إلى الحكم )  
أى بين الناس والقضاء فيهم .

٣٥٦١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا [أَبْنَانَا] إِسْرَائِيلُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ بِلَالٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَمَعَ عَلَيْهِ وَكَلَّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَمْ يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًَا يُسَدِّدُهُ » .

وَقَالَ وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ بِلَالٍ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ بِلَالٍ بْنِ مِرْدَاسٍ الْفَزَارِيِّ عَنْ خَيْثَمَةَ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ .

— والحديث مرفوع حكما لأن قول أبي مسعود كان يكره إنما هو في زمن النبوة . والحديث سكت عنه المفذرى .

( واستمعان عليه ) أى بالشفعاء كما في رواية ( وكل عليه ) وفى بعض النسخ وكل إليه أى لم يعنه الله وخلقى مع طبعه وما اخفاه لنفسه .

ومعنى الحديث : أن من طلب القضاء فأعطيه تركت إهانتة عليه من أجل حرصه . ويعارض ذلك فى الظاهر حديث أبي هريرة المذكور فى الباب المتقدم .

قال الحافظ : ويجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يمان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل إذا ولى ، أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية انتهى . وقيل إن حديث أبي هريرة المذكور محمول على ما إذا لم يوجد غير هذا القاضى الذى طلب القضاء جمعا بينه وبين أحاديث الباب ( يسدده ) أى يرشده طريق الصواب والعدل ويحملة عليهما .

قال المفذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن غريب وأخرجه من طريقين —

٣٥٦٢ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا قرّة ابن خالد أخبرنا حميد بن هلال حدثني أبو بردة قال قال أبو موسى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَنْ نَسْتَعْمِلَ أَوْ لَا نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ »

#### ٤ — باب في كراهية الرشوة

٣٥٦٣ — حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا ابن أبي ذئب عن الحارث ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال « أَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشى » .

— أحدهما عن بلال بن أبي موسى عن أنس وقال في الثانية عن بلال بن مرداس الفزاري عن خيشمة وهو البصري عن أنس ، وقال في الرواية الثانية أصح .  
( ان نستعمل أو لا نستعمل ) شك من الراوى أى لا نجعل عاملا ( من أَرَادَهُ ) أى من طلب العمل وسأله فإنه لا يكون حينئذ معانا من عند الله تعالى .  
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى بطوله ، وأخرجه أبو داود في كتاب الحدود بطوله .

#### ( باب في كراهية الرشوة )

قال في القاموس : الرشوة مثلثة الجُفْل جمع رُشَى ورِشَى ، ورشاه أعطاه إياها وارتشى أخذها .

( ابن أبي ذئب ) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث المدنى ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى ) ولفظ أحمد في مسنده من حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعنة الله على الراشى والمرتشى فى الحكم » وأخرجه الترمذى أيضاً ولفظه قال « لعن رسول الله —

— صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرتشئ في الحكم » وقال حديث أبي هريرة حسن .  
قال القارى : أى معطى الرشوة وأخذها ، وهى الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة .  
قيل الرشوة ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل ، أما إذا أعطى ليتوصل به  
إلى حق أو ليدفع به عن نفسه ظلماً فلا بأس به ، وكذا الآخذ إذا أخذ ليسعى  
فى إصابة الحق فلا بأس به ، لكن هذا يفبغى أن يكون فى غير القضاة  
والولاة ، لأن السعى فى إصابة الحق إلى مستحقه ودفع الظالم عن المظلوم واجب  
عليهم فلا يجوز لهم الآخذ عليه . قال القارى : كذا ذكره ابن الملك . وقوله  
وكذا الآخذ بظاهره ينافيه حديث أبى أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال « من شفع لأحد شفاعته » الحديث انتهى ، وحديث أبى أمامة هذا تقدم  
فى باب الهدية لقضاء الحاجة . وقال فى مجمع البحار : ومن يعطى توصلاً إلى أخذ  
حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه . روى أن ابن مسعود أخذ بأرض الحبشة فى  
شئ فأعطى دينارين حتى خلى سبيله . وروى عن جماعة من أئمة التابعين قالوا :  
لا بأس أن يصانع عن نفسه وماله إذا خاف الظلم انتهى .

وقال القاضى الشوكافى فى النيل : والتخصيص لطالب الحق بجواز تسليم  
الرشوة منه للحاكم لا أدرى بأى مخصص ، والحق التحريم مطلقاً أخذاً بمعوم  
الحديث ، ومن زعم الجواز فى صورة من الصور فإن جاء بدليل مقبول وإلا  
كان تخصيصه رداً عليه ، ثم بسط الكلام فيه .

قال الإمام ابن تيمية فى المنقح : حديث عبد الله بن عمرو أخرجه الخمسة إلا  
النسائى وصححه الترمذى انتهى .

قال ابن رسلان فى شرح السنن : وزاد الترمذى والطبرانى بإسناد جيد  
فى الحكم أى فى حديث أبى هريرة ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه  
أيضاً ابن حبان والطبرانى والدارقطنى وقواه الدارمى انتهى .

٥ — باب في هدايا العمال

٣٥٦٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسٌ قَالَ حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ عُمَيْرَةَ الْكِنْدِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « بَأْيُهَا النَّاسُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ لَنَا عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمْنَا مِنْهُ نَخِيطًا فَمَا فَوْقَهُ فَهُوَ غُلٌّ بِأَيِّ يَوْمٍ الْفِيَامَةِ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ أَسْوَدُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبِلْ عَنِّي عَمَلَكَ ، قَالَ : وَمَا ذَلِكَ ؟ قَالَ : سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذًا وَكَذًا وَكَذًا . قَالَ : وَأَنَا أَقُولُ ذَلِكَ

( باب في هدايا العمال )

جمع عامل .

( حدثني عدي بن عميرة ) بفتح العين ( الكندي ) بكسر الكاف ( من عمل ) بضم فتشديد ميم أي جعل عاملا ( فكتمنا منه ) أي دس عنا من حاصل عمله ( نخيطا ) بكسر فسكون أي إمرة ( فما فوقه ) أي في القلة أو الكثرة أو الصغر أو الكبر . قال الطيبي : الغاء للتعقيب الذي يفيد الترقى أي فما فوق الخيط في الحقارة ، نحو قوله تعالى ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَابَعْضُهُ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ ( فهو ) أي الخيط وما فوقه ( غلٌّ ) بضم الغين أي طوق من حديد . ويحتمل أنه بصيغة الماضي . فمعنى غلٌّ أي خان ، يقال غلَّ الرجل غلولا خان ، وقيل هو خاص بالفيء أي المغنم ، فالمعنى أن من كتم من عمله يقدر الخيط فقد خان .

وفي المشكاة فهو غال أي العامل السكاتم غال ( فقام رجل من الأنصار ) أي خوفاً على نفسه من الهلاك ( أسود ) صفة رجل ( أقبل ) بفتح الموحدة ( هني — ( ٣٢ — عون المبرود ٩ )

[ ذَاكَ ] مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَسَّاتٍ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخْذَهُ  
[ أَخْذًا ] وَمَا نَهَى عَنْهُ انْتَهَى .

## ٦ - باب كيف القضاء

٣٥٦٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْزٍ قَالَ أَخْبَرَنَا [ أَنبَأَنَا ] شَرِيكَ عَنْ  
يَمَّاكَ عَنْ حَنْشٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى  
الْيَمَنِ قَاضِيًا فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ وَلَا عِلْمَ لِي

( — عملك ) أى أَقْنَيْتَنِي مِنْهُ ( قَالَ وَمَا ذَاكَ ) إشارة إلى ما فى الذهن أى ما الذى  
حملك على هذا القول ( قَالَ سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا ) أى فى الوعيد على  
العمل ( وَأَنَا أَقُولُ ذَلِكَ ) أى ما سبق من القول ( فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ ) أى أعطى من  
ذلك العمل ( وَمَا نَهَى عَنْهُ انْتَهَى ) أى وما مَفْعٌ مِنْ أَخْذِهِ امْتَنَعَ عَنْهُ ، وَهُوَ  
تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ . قَالَ الطَّبِيبُ : قَوْلُهُ مِنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ الْحُ تَسْكَيرٌ لِلْعَنَى وَمَزِيدٌ لِلْيَمَانِ ،  
يَعْنَى أَنَا أَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أَرْجِعُ عَنْهُ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَعْمَلَ فَلْيَعْمَلْ ، وَمَنْ لَمْ  
يَسْتَطِعْ فَلْيَتْرَكَ انْتَهَى . قَالَ فى النِّيلِ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَهْدَايَا الَّتِى تَهْدَى لِلْقَضَاةِ  
وَنَحْوِهِمْ هِىَ نَوْعٌ مِنَ الرِّشْوَةِ ، لِأَنَّ الْمَهْدَى إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْتَادًا لِلْإِهْدَاءِ إِلَى الْقَاضِيِ  
قَبْلَ وَلَا يَهْتَدِى إِلَيْهِ إِلَّا لِفَرَضٍ ، وَهُوَ إِمَّا التَّقْوَى بِهِ عَلَى بَاطِلِهِ ، أَوْ التَّوَصُّلَ  
لِهَدْيَتِهِ لَهُ إِلَى حَقِّهِ وَالْحُكْلِ حَرَامٍ . وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ النِّيلِ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامًا  
حَسَنًا . وَالحديث سكت عنه المنذرى . وفى المشكاة : رواه مسلم وأبو داود  
واللفظ له .

## ( باب كيف القضاء )

( بعثنى ) أى أَرَادَ بَعَثْنِى ( ترسلنى ) بتقدير أداة الاستفهام ( وأنا حديث —

بِالْقَضَاءِ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يَتَّبِعَنَّ لَكَ الْقَضَاءَ . قَالَ : فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا أَوْ مَا شَكَّكَتُ فِي قَضَائِهِ بَعْدُ » .

( السن ) أى والحال أنى صغير العمر قليل التجارب ( ولا علم لى بالقضاء ) قال المظهر : لم يرد به نفي العلم مطلقاً وإنما أراد به أنه لم يجرب سماع المرافعة بين الخصماء وكيفية رفع كلام كل واحد من الخصمين ومكرهما ( إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك ) قال الطيبي : السين فى قوله سيهدى كما فى قوله تعالى ﴿ إِمَّا يَهِيمُ بِإِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ فإن السين فيهما صحب الفعل لتنفيس زمان وقوعه ، ولا شك أنه رضى الله عنه حين بعثه قاضياً كان عالماً بالكتاب والسنة كما رضى الله عنه . وقوله أنا حديث السن اعتذار من استعمال الفسك واجتهاد الرأى من قلة تجاربه ، ولذلك أجاب بقوله « سيهدى قلبك » أى يرشدك إلى طريق استنباط المسائل بالكتاب والسنة فيشرح صدرك ويثبت لسانك فلا تقضى إلا بالحق ( فلا تقضين ) أى للأول من الخصمين ( فإنه ) أى ما ذكر من كيفية القضاء ( أخرى ) أى حرة وجدير وحقيق ( أن يتبين لك القضاء ) أى وجهه ( قال ) أى على رضى الله عنه ( أو ما شككت فى قضاء ) شك من الراوى ( بعد ) أى بعد دعائه وتعليمه صلى الله عليه وسلم .

والحديث دليل على أنه يحرم على الحاكم أن يحكم قبل سماع حجة كل واحد من الخصمين واستنصال ما لديه والإحاطة بجميعه . قال القاضى الشوكانى : فإذا قضى قبل السماع من أحد الخصمين كان حكمه باطلاً فلا يلزم قبوله ، بل يتوجه عليه نقضه وبعبارة على وجه الصحة أو بعبارة حاكم آخر انتهى .

٧ — باب في قضاء القاضى إذا أخطأ

٣٥٦٦ — حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقض له على تحوياً [ ما ] أسمع منه فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً [ بشئ ] فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار » .

— قال المنذرى : وأخرجه الترمذى مختصراً وقال حديث حسن .

( باب في قضاء القاضى إذا أخطأ )

( إنما أنا بشر ) قال الحافظ : المراد أنه مشارك للبشر في أصل الخلقة ، ولو زاد عليهم بالمزايا التي اختص بها في ذاته وصفاته ، والخصر هنا مجازى لأنه يختص بالعلم الباطن ويسمى قصر قلب لأنه أتى به رداً على من زعم أن من كان رسولا فإنه يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظلوم انتهى ( وإنكم تختصمون إلي ) أى ترفعون الحاصمة إلي ( أن يكون ) قال الطيبى : زيد لفظة « أن » في خبر لعل تشبيهاً له بمسمى ( ألحن بحجته ) أفعّل تفضيل من لحن بمعنى فطن ووزنه أى أظن بها . قال فى النيل : ويجوز أن يكون معناه أفصح تعبيراً عنها وأظهر احتجاجاً حتى يخول أنه محق وهو فى الحقيقة مبطل ، والأظهر أن معناه أبلغ كما وقع فى رواية فى الصحيحين أى أحسن لإيراداً للكلام ( من حق أخيه ) أى من المال وغيره ( فإنما أقطع له قطعة من النار ) بكسر القاف أى طائفة أى إن أخذها مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار .



— قال الخطابي : فيه من الفقه وجوب الحكم بالظاهر ، وأن حكم الحاكم لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً ، وأنه متى أخطأ في حكمه ففضى كان ذلك في الظاهر ، فأما في الباطن وفي حكم الآخرة فإنه غير ماض انتهى . قال النووي في شرح مسلم : في هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجهات علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أن حكم الحاكم لا يحل الباطن ولا يحل حراماً فإذا شهد شاهداً زور لإنسان بما لم يحكم به الحاكم لم يحل للمحكوم له ذلك ، ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولى قتله مع علمه بكذبهما ولا أخذ الدية منه ، ولو شهدا أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق . وقال أبو حنيفة : يحل حكم الحاكم الفروج دون الأموال ، فقد يحل نكاح المذكورة ، وهذا مخالف للحديث الصحيح والإجماع من قبله انتهى .

وقال في معالم السنن : قال أبو حنيفة : إذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق وشهد لها شاهدان به ، فقتضى الحاكم بالتفرقة بينهما ، وقعت الفرة فيما بينهما وبين الله عز وجل ، وإن كانا شاهدي زور وجاز لكل واحد من الشاهدين أن يفسكهما ، وخالفه أصحابه في ذلك انتهى .

وقال في السبل : والحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل به للمحكوم له ما حكم له به على غيره إذا كان ما ادعاه باطلاً في نفس الأمر ، وما أقامه من الشهادة الكاذبة ، وأما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والإلزام به ، وتخليص المحكوم عليه لما حكم به لو امتنع وينفذ حكمه ظاهراً ، ولكنه لا يحل به الحرام إذا كان المدعى مبطلاً وشهادته كاذبة . وإلى هذا ذهب الجمهور ، وخالف أبو حنيفة فقال : إنه ينفذ ظاهراً وباطناً ، وإنه لو حكم الحاكم بشهادة زور أن هذه المرأة زوجة فلان حلت له ، واستدل بآثار لا يقوم بها دليل وبقياس —

٣٥٦٧ — حدثنا الربيع بن رافع أبو توبة أخبرنا ابن المبارك عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت : « أت رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان يختصمان في مواريث لهما لم تكن لهما بينة إلا دعواهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثله . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حقي لك ، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم : أما إذا فعلتكما ما فعلتكما فاقسما وتوخما الحق ثم استهما ثم انحالا » .

— لا بقوى على مقاومة النص انتهى . قلت : ولذلك خالفه أصحابه ووافقوا الجمهور .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

( أبو توبة ) كنية الربيع ( فى مواريث لهما ) جمع موروث أى تداعيا فى أمعة فقال أحدهما هذه لى ورثتها من مورثى ، وقال الآخر كذلك . قاله القارى ( إلا دعواهما ) إلا هنا بمعنى غير أو الاستثناء مقطوع ( فذكر مثله ) أى مثل الحديث السابق ولفظ المشكاة « فقال من قضيت له شىء من حق أخيه فإيما أقطع له قطعة من النار » ( وقال كل واحد منهما حق لك ) وفى المشكاة فقال الرجلان كل واحد منهما يا رسول الله حق هذا لصاحبه ( فالقسما ) أى نصفين على سبيل الاشتراك ( وتوخما ) بفتح الواو وبتشديد الخاء المعجمة أى اطلبا ( الحق ) أى العدل فى القسمة واجملا المتنازع فيه نصفين ( ثم استهما ) أى اقترعا لقمعين الحصتين إن وقع التنازع بينهما ل يظهر أى القسمين وقع فى نصيب كل منهما ، وليأخذ كل واحد منهما ما تخرجه القرعة من القسمة قاله القارى . وقال السيوطى : توخيا الحق أى أقصدا الحق فيما تصنعانه من القسمة . —

٣٥٦٨ — حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي أنبأنا عيسى أخبرنا  
أسامة عن عبد الله بن رافع قال سمعت أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بهذا الحديث قال « يَخْتَصِمَانِ فِي مَوَارِيثَ وَأَشْيَاءَ قَدْ دَرَسَتْ فَقَالَ إِنِّي

— وقوله ثم استهما ، قال الخطابي : معناه اقترعا ، زاد في النهاية بمعنى ليظهر  
سهم كل واحد منكما انتهى ( ثم تحالا ) بتشديد اللام أى ليحمل كل واحد  
منكما صاحبه في حل من قبله بإبراء ذمته . ولفظ المشكاة « ثم ليحمل كل واحد  
منكما صاحبه .

قال الخطابي : وفيه دليل على أن الصالح لا يصح إلا في الشيء المعلوم ،  
ولذلك أمرها بالتوخي في مقدار الحق ، ثم لم يقنع عليه السلام بالتوخي حتى ضم  
إليه القرعة ، وذلك أن التوخي إنما هو أكثر الرأى وغالب الظن ، والقرعة  
نوع من البينة ، فهي أقوى من التوخي ، ثم أمرها عليه السلام بعد ذلك  
بالتحليل ليسكون افتراقهما عن تعين براءة وطيب نفس ورضى ، وفيه دليل على  
أن التحليل إنما يصح فيما كان معلوم المقدار غير مجهول الكمية . وقد جمع هذا  
الحديث ذكر القسمة والتحليل ، والقسمة لا تكون إلا في الأعيان ، والتحليل  
لا يصح إلا فيما يقع في الذمم دون الأعيان ، فوجب أن يصرف معنى التحليل  
إلى ما كان من خراج وغلة حصلت لأحدهما على العين التي وقعت فيه  
القسمة انتهى .

وقال القاري في المرقاة : إن هذا من طريق الورع والتقوى لا من باب  
الحكومة والفتوى ، وإن البراءة المجهولة عند الحنفية تصح فهو محمول على سلوك  
سبيل الاحتماط والله أعلم . والحديث سكنت عنه المنذرى .

(وأشياء قد درست) في القاموس : درس الرسم دروساً هنا ، ودرسته —

إِنَّمَا أَقْضَىٰ بَيْنَكُمْ بِرَأْيٍ فِيمَا لَمْ يُنْزَلْ عَلَىٰ فِيهِ .

٣٥٦٩ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ قَالَ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرِّأْيَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُصِيبًا لِأَنَّ اللَّهَ كَانَ يُرِيهِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ الظَّنِّ وَالتَّكْأُفِّ » .

٣٥٧٠ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ أَنبَأَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ

— الرِّيحُ لَا زِمَ مُتَعَدِّ وَالثُّوبُ أَخْلَقَهُ فَدَرَسَ هُوَ لَا زِمَ مُتَعَدِّ انْتَهَى . وَفِي الْمَصْبَاحِ :  
دَرَسَ الْمَنْزِلَ دَرَسًا مِنْ بَابِ قَعْدَ عَفَا وَخَفِيتَ آثَارَهُ ، وَدَرَسَ الْكِتَابَ عَتَقَ  
انْتَهَى ( بِرَأْيٍ ) هَذَا مِمَّا اسْتَدْلَ بِهِ أَهْلُ الْأَصُولِ عَلَى جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ وَأَنَّهُ  
حُجَّةٌ ، وَكَذَا اسْتَدْلَوْا بِحَدِيثِ بَعَثَ مُعَاذَ الْمَعْرُوفِ . قَالَهُ فِي النَّوِيلِ . وَالحَدِيثُ  
سَكَتَ عَنْهُ الْمُنْذَرِيُّ .

( لِأَنَّ اللَّهَ كَانَ يُرِيهِ ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾  
( وَإِنَّمَا هُوَ ) أَيْ الرَّأْيُ ( وَالتَّكْأُفُّ ) أَيْ الشُّكُّ فِي اسْتِخْرَاجِ ذَلِكَ مِنَ الظَّنِّ . قَالَهُ  
فِي فَتَحِ الْوُدُودِ .

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي أَهْلَامِ الْمَوْقِعِينَ : مُرَادُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّا  
أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ رَأْيٌ  
غَيْرُ مَا أَرَاهُ اللَّهُ إِلَاهًا ، وَأَمَّا مَا رَأَى غَيْرَهُ فَظَنَّ وَتَسَكَّلَ انْتَهَى .

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَهَذَا مُنْقَطِعٌ ، الزَّهْرِيُّ لَمْ يَدْرِكْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

( حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ الْخ ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ وَقَعَتْ هَا هُنَا فِي بَعْضِ —

أخبرني أبو عثمان الشامي ، ولا إخالني رأيتُ شاميًّا أفضلَ منه يعني حرير  
بن عثمان .

---

— النسخ دون بعض ، ولا يظهر لي وجه إدخالها في هذا المقام والله تعالى أعلم  
( قال أخبرني أبو عثمان الشامي ) اسمه حرير بن عثمان ( ولا إخالني ) بكسر الهمزة  
أى لا أظنه قال في القاموس : خال الشيء ظنّه ، وتقول في مستقبله إخال بكسر  
الهمزة وتفتح في لغية انتهى . وقائل لا إخالني هو معاذ بن معاذ ( أفضل منه ) أى  
من أبى عثمان ( يعنى حرير بن عثمان ) تفسير للضمير الجرور في منه .

# ٨ - باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي

٣٥٧١ - حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا مصعب بن ثابت عن عبد الله بن الزبير قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين يقعدان بين يدي الحكم » .

## ٩ - باب القاضي يقضى وهو غضبان

٣٥٧٢ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن عبد الملك بن عمير قال أخبرنا عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أنه كتب إلى ابنه قال

### ( باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي )

( قضى ) أى حكم . وقال ابن الملك : تبعاً للطبي أى أوجب ( أن الخصمين يقعدان ) ضبط بصيغة المجهول والمعلوم ( بين يدي الحكم ) بفقتين أى الحاكم وفى بعض النسخ الحاكم أى قدامه . والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم ويسوى بينهما فى المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المسلم كما فى قصة على عليه السلام مع غريمه الذى عند شريح ، كذا فى السبل . وقصة على رضى الله عنه مع غريمه الذى مذكورة فيه إن شئت الوقوف عليها فمالك به .

قال المنذرى : فى إسناد مصعب بن ثابت أبو عهد الله المدنى ولا يجهج بحديثه .

### ( باب القاضي يقضى وهو غضبان )

( أنه كتب إلى ابنه ) وكذا وقع فى رواية للبخارى .

قال الحافظ فى الفتح : كذا وقع ها هنا غير مسمى ، ووقع فى أطراف المزي إلى ابنه عبيد الله وقد سمي فى رواية مسلم انتهى . وكان ابنه عبيد الله قاضياً —

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَقْضَى الْحَكْمُ [ الْحَاكِمُ ] بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ » .

## ١٠ - باب الحكم بين أهل الذمة

٣٥٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْزِيُّ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ النَّخَوِيِّ عَنْ هَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ فَتَسَخَّرَتْ قَالَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ .

٣٥٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ

— بسجستان كما في رواية مسلم ( لا يقضى ) أى لا يحكم ( الحكم ) بفتحين .

قال الحافظ : هو الحاكم ، وقد يطلق على القيم بما يسد إليه انتهى . وفي بعض النسخ الحاكم ( وهو غضبان ) بلاتونين أى والحال أن ذلك الحكم في حال الغضب لأنه لا يقدر على الاجتهاد والفكر في مسألتها .

قال الخطابي في المعالم : الغضب يغير العقل ويحيل الطباع عن الاعتدال ، ولذلك أمر عليه السلام الحاكم بالتوقف في الحكم ما دام به الغضب ، فقياس ما كان في مناه من جوع مفرط وفزع مدهش أو مرض موجب قهاس الغضب في المنع من الحكم انتهى .

قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه .

## ( باب الحكم بين أهل الذمة )

( فَإِنْ جَاءُوكَ ) أى لفتحكم بينهم ( فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) في تفسير الجلالين : هذا التغيير منسوخ بقوله ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ ﴾ الآية ، فيجب الحكم بينهم إذا تراءفوا إلينا وهو أصح قولى الشافعى رحمه الله ولوترافعوا إلينا مع —

عن محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال  
«لما نزلت هذه الآية ﴿فَإِنْ جَاءوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ  
حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾» .

قال : كَانَ بَنُو النَّضِيرِ إِذَا قَاتَلُوا مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ أَدُّوا نِصْفَ الدِّيَةِ وَإِذَا  
قَتَلَ بَنُو قُرَيْظَةَ مِنْ بَنِي النَّضِيرِ أَدُّوا إِلَيْهِمُ الدِّيَةَ كَامِلَةً فَسَوَّى رَسُولُ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ .

---

— مسلم وجب إجماعاً (فمنسخت) بصيغة المجهول (قال) أى الله تعالى (فاحكم بينهم)  
أى بين أهل الكتاب إذا تراءفوا إليك (بما أنزل الله) أى إليك وبعده  
﴿ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق﴾ والحاصل أن الآية الأولى منسوخة  
بالآية الثانية .

قال المنذرى : فى إسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال .

(لما نزلت هذه الآية فإن جاءوك) الآية بتمامها هكذا ﴿فَإِنْ جَاءوكَ فَاحْكُم  
بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ، وَإِنْ تَعَرَّضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرَّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم  
بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (فسوى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بينهم) أى بين بنى النضير وبنى قريظة لقوله تعالى ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ  
بِالْقِسْطِ﴾ أى بالعدل .

قال المنذرى : وأخرجه النسائى . وفى إسناده محمد بن إسحاق بن يسار .



## ١١ — باب اجتهاد الرأى فى القضاء

٣٥٧٥ — حدثنا حَفْصُ بْنُ مُعَمَّرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنِ الْخَارِثِ  
ابنِ عَمْرِو بْنِ أَخِي الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ خِصَمٍ مِنْ أَصْحَابِ  
مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا  
إِلَى الْيَمَنِ قَالَ كَيْفَ تَقْضَى إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ ؟ قَالَ أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ .  
قَالَ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ قَالَ فَيَسْئَلُهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم  
قَالَ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟  
قَالَ أَجْتَهِدُ بِرَأْيِي وَلَا آلُو ، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

### ( باب اجتهاد الرأى فى القضاء )

( لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن ) أى والياً وقاضياً ( اجتهد برأى )  
وفى بعض النسخ رأى بحذف الباء . قال الراغب : الجهد والجد الطاقة والمشقة  
والاجتهاد أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة ، يقال جهدت رأى واجتهدت  
أتمعبته بالفكر انتهى .

قال فى المجموع : وفى حديث معاذ « اجتهد رأى » الاجتهاد بذل الوسع فى  
طلب الأمر بالقياس على كتاب أو سنة انتهى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أخرجه ابن ماجه فى سننه من حديث يحيى بن سعيد الأموى عن محمد بن سعيد  
ابن حسان عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم حدثنا معاذ بن جبل قال « لما  
بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال : لا تقضين ، ولا تفصلن إلا بما تعلم  
وإن أشكل عليك أمر فقف حتى تبينه أو تكتب إلى فيه »  
وهذا أجود إسناداً من الأول ، ولا ذكر فيه للرأى .

صَدْرُهُ ، فَقَالَ [ وَقَالَ ] الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضَى  
رَسُولَ اللَّهِ .

— قال الخطابي في المعالم : يريد الاجتهاد في رد القضية من طريق القياس إلى  
معنى الكتاب والسنة ولم يرد الرأي الذي يسنح له من قبل نفسه أو يخطر بباله  
من غير أصل من كتاب أو سنة . وفي هذا إثبات القياس وإيجاب الحكم به  
انتهى ( ولا آلو ) بمد الهمزة متكلم من آلى يآلو .

قال الخطابي : معناه لا أقصر في الاجتهاد ولا أترك بلوغ الوسع فيه ( فضرب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره ) أى صدر معاذ رضى الله عنه ، والظاهر أن  
يكون صدرى ففيه التفات ، ويحتمل أن يكون قائله الراوى عن معاذ نقلاً عنه .  
وهذا الحديث أورده الجوزقاني في الموضوعات وقال هذا حديث باطل رواه  
جماعة عن شعبة . وقد تصفحت عن هذا الحديث في المسانيد السكبار والصغار  
وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه فلم أجد له طريقاً غير هذا . والحارث  
ابن عمرو هذا مجهول ، وأصحاب معاذ من أهل حص لا يعرفون ، ومثله هذا  
الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة . فإن قيل إن الفقهاء قاطبة  
أوردوه في كتبهم واعتمدوا عليه .

قيل : هذا طريقه والخلف قلده فيه السلف ، فإن أظهروا طريقاً غير هذا مما  
يثبت عند أهل النقل رجوعنا إلى قولهم وهذا مما لا يمكنهم البتة انتهى . والحديث  
أخرجه الترمذى وقال لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس لإسناده عندى بمقتضى .  
وقال الحافظ جمال الدين للزى الحارث بن عمرو لا يعرف إلا بهذا الحديث .  
قال البخارى لا يصح حديثه ولا يعرف . وقال الذهبي في الميزان : تفرد به  
أبو عون بن محمد بن عبد الله الثقفى عن الحارث ، وما روى عن الحارث غير أبى  
عون فهو مجهول قلت : اسكن الحديث له شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب —

٣٥٧٦- حدثنا مسدد أخبرنا يحيى عن شعبة قال حدثني أبو عون عن الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ بن جبل « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن بمعناه [فذكر معناه] .

— وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وقد أخرجها البيهقي في سننه عقب تخريجهم لهذا الحديث تقوية له كذا في صرقة الصعود .

قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندى بمتصل . وقال البخارى فى التاريخ الكبير : الحارث ابن عمرو بن أخى المخيرة بن شعبة الثقفى عن أصحاب معاذ عن معاذ روى عنه أبو عون ولا يصح ولا يعرف إلا بهذا مرسل .

( لما بعثه إلى اليمن ) قال الحافظ ابن القيم فى أعلام الموقعين عن رب العالمين : وقد أقر النهى صلى الله عليه وسلم معاذ على اجتهد رأيه فيما لم يجد فيه نصاً عن الله ورسوله ، فقال شعبة حدثنى أبو عون عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن قال كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال أقضى بما فى كتاب الله ، قال فإن لم يكن فى كتاب الله ؟ قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال فإن لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال اجتهد رأيي لا آلو . قال فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدرى ثم قال الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . »

فهذا حديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث ، وأن الذى حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم . وهذا أبلغ فى الشهرة من أن يكون عن واحد —

— منهم لو سمي ، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالحل الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه منهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالفضل في ذلك ، كهف وشعبة حامل لواء هذا الحديث ، وقد قال بعض أئمة الحديث إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يدك به :

قال أبو بكر الخطيب : وقد قيل إن عبادة بن نسي رواء عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ، وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالنقطة على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقنا بذلك على صحته عندهم ، كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا وصية لوارث » وقوله في البحر « هو الطهور ماؤه والحل مهنته » وقوله « إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة فأتة تحالقا وترادا البيع » وقوله « الدية على العاقلة » وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة غفوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها ، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعا غفوا عن طلب الإسناد له انتهى كلامه .

وقد جوز النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحاكم أن يجتهد رأيه ، وجعل له على خطئه في اجتهاد الرأي أجراً واحداً إذا كان قصده معرفة الحق واتباعه ، وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجتهدون في النوازل ، ويقيسون بعض الأحكام على بعض ، ويعتبرون النظير بنظيره .

قال أسد بن موسى حدثنا شعبة عن زبيد الياصم عن طلحة بن مصرف عن مرة الطيب عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجفة « كل قوم على بيعة من أمرهم ومصلحة من أنفسهم يزرون على من سوامهم ويعرف الحق بالمقايسة عند ذوى الألباب » وقد رواه الخطيب وغيره مرفوعاً ورفع غير صحيح . —

— وقد اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كثير من الأحكام ولم يعنفهم ، كما أمرهم يوم الأحزاب أن يصلوا العصر في بني قريظة ، فاجتهد بعضهم وصلوها في الطريق وقال لم يرد منا التأخير وإنما أراد سرعة النهوض ، فنظروا إلى المعنى ، واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة فصلوها ليلاً ، نظروا إلى اللفظ ، وهؤلاء سلف أهل الظاهر وأولئك سلف أصحاب المعاني والقياس .

ولما كان على رضى الله عنه باليمن أتاه ثلاثة نفر يختصمون في غلام فقال كل منهم هو ابني ، فأقرع على بينهم ، فجعل الولد للقارع وجعل عليه لارجاين ثلثي الدية ، فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه من قضاء على رضى الله عنه .

واجتهد سعد بن معاذ في بني قريظة وحكم فيهم باجتهاده فصوبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال « لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات » واجتهد الصحابيون اللذان خرجا في سفر فحضر الصلاة وليس معهما ماء فصليا ثم وجد الماء في الوقت فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر فصوبهما وقال للذي لم يعد « أصبت السنة وأجزأتك صلاتك ، وقال للآخر لك الأجر مرتين » .

ولما قاس مجزز المدلجي وقاف وحكم بقياسه وقيافته على أن أقدم زيد وأسامة ابنه بعضها من بعض سر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى برقت أسارير وجهه من صحة هذا القياس وموافقته للحق ، وكان زيد أبيض وابنه أسامة أسود ، فالحق هذا القائف الفرع بنظيره وأصله وأننى وصف السواد والبياض الذى لا تأثير له في الحكم .

وقد تقدم قول الصديق رضى الله عنه في السكالة أقول فيها برأى ، فان يكن صوابا فن الله ، وإن يكن خطأ فننى ومن الشيطان أراه ما خلا الوالد — ( ٣٣ — عون المعبود ٩ )

١٣ - باب في الصلح

٣٥٧٧ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي

— والولد فلما استخلف عمر قال إني لأستحي من الله أن أزداد شهتاً قاله أبو بكر  
وقال الشعبي عن شريح قال : قال لي عمر : اقض بما استبان لك من كتاب  
الله ، فإن لم تعلم كل كتاب الله فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن لم تعلم قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فاقض بما استبان لك من أئمة المهتدين ، فإن لم تعلم كل ما قضت به أئمة المهتدين  
فاجتهد رأيك واستشر أهل العلم والصلاح . وقد اجتهد ابن مسمود في المفوضة  
وقال أقول فيها برأى ووقفه الله للصواب . وقال سفيان بن عبد الرحمن الأصبهاني  
عن عكرمة قال : أرساني ابن عباس إلى زيد بن ثابت أسأله عن زوج وأبوين  
فقال للزوج النصف ، وللأم ثلث ما بقي ، وللأب بقية المال فقال تجده في كتاب  
الله أو تقوله برأى قال أقوله برأى ولا أفضل أمّا على أب .

وقايس على ابن أبي طالب كرم الله وجهه وزيد بن ثابت في المسكات .  
وقايسه في الجدة والإخوة . وقاس ابن عباس الأضراس بالأصابع وقال عقلها  
سواء اعتبروها بها . قال المزني : الفقهاء من عصر رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم إلى يومنا وهم جرا استعمالوا المقاييس في الفقه في جميع الأحكام في أمر  
دينهم ، قال وأجمعوا بأن نظير الحق حق ونظير الباطل باطل ، فلا يجوز لأحد  
إنكار القياس لأنه التشبيه بالأموال والتمثيل عليها انتهى والله أعلم .

( باب في الصلح )

قد قسم العلماء الصلح أقساماً ، صلح المسلم مع الكافر ، والصلح بين —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وقد روي الترمذي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن =

سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ح وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الدَّمَشْقِيُّ أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ  
يَعْنَى ابْنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ أَوْ عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ شَكَ الشَّيْخُ  
عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ » .

— الزوجين ، والصلح بين الفئة الباغية والمعادلة والصلح بين المتخاصمين والصلح  
في الخراج كالمعقد على مال ، والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت في الأملاك  
والحقوق ، وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح .  
كذا في السبل .

( شك الشيخ ) وفي نسخة الخطابي : الشك من أبي داود ( الصلح جائز )  
قال في النمل : ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح إلا ما استثنى . ومن  
ادعى عدم جواز صلح زائد على ما استنفاه الشارع في هذا الحديث فعليه الداليل  
وإلى العموم ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور . وقال الشافعي وغيره :  
إنه لا يصح الصلح عن إنكار ، واستدل له بقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل  
مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » ويحاجب بأن الرضا بالصلح مشعر بطيبة  
النفس انتهى محصلاً ( بين المسلمين ) هذا خرج مخرج الغالب لأن الصلح جائز  
بين الكفار وبين المسلم والكافر ووجه التخصيص أن المخاطب بالأحكام في —

== أيه عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الصلح جائز بين المسلمين ،  
إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » وقال هذا حديث حسن صحيح .  
وفي كثير من النسخ : حسن فقط .

وقد استدرك على الترمذي تصحيح حديث كثير هذا فإنه ضعيف قال عبد الله بن  
أحمد : أمرني أبي أن أضرب على حديثه ، وقال مرة : ضرب أبي على حديثه ، فلم  
يحدثنا به ، وقال هو ضعيف الحديث وقال ابن معين : ليس بشيء .

وقد روى الدارقطني في سننه حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ==

زَادَ أَحْمَدُ : إِلَّا صَلَاحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا . [ أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا ]

زَادَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ .

٣٥٧٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْكَ فِي هَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ

— الغالب هم المسلمون لأنهم المنقادون لها ( حرم حلالا ) كصلاحة الزوجة للزوج على أن لا يطلقها أو لا يتزوج عليها ( أو أحل حراما ) كالمصلحة على وطء أمة لا يحل له وطؤها ، أو أكل مال لا يحل له أكله أو نحو ذلك ( المسلمون على شروطهم ) أى ثابتون عليها لا يرجعون عنها .

قال الخطابي : هذا في الشروط الجائزة في حق الدين دون الشروط الفاسدة وهو من باب ما أمر الله تعالى من الوفاء بالعقود .

قال المنذرى : في إسناده كثير بن زيد أبو محمد الأسلمى مولا للمدنى ، قال ابن معين : ثقة ، وقال مرة ليس بشيء ، وقال مرة ليس بذلك القوى ، وتكلم فيه غير واحد .

== « الصلح جائز بين المسلمين » من طريق عفان : حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة وقال : هذا صحيح الإسناد ، وأخرجه الحاكم في المستدرک من هذا الوجه ، وقال صحيح على شرطهما .

قلت : وعلمته أنه من رواية عبد الله بن الحسن الميصبي عن عفان ، وقد قال ابن حبان كان يقلب الأخبار ويسرقها ، لا يحتاج بما انفرد به ، وقال الحاكم : الميصبي ثقة ، تفرد به .



صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فَأَرْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهُمَا [ سَمِعَهُمَا ]  
رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ  
صلى الله عليه وسلم حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ وَنَادَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ  
يَا كَعْبُ ، فَقَالَ [ قَالَ ] لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَشَارَ لَهُ [ إِلَيْهِ ] بِيَدِهِ أَنْ  
صَنَعَ الشَّطْرَ مِنْ دَبْنِكَ . قَالَ كَعْبُ : قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ النَّبِيُّ  
صلى الله عليه وسلم : قُمْ فَأَقْضِهِ .

— ( أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرْدٍ ) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِّ وَفَتْحِ الرَّاءِ آخِرُهُ  
دَالٍ ( دَيْنًا كَانَ لَهُ ) أَيْ لِكَعْبٍ ( عَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى ابْنِ أَبِي حَدَرْدٍ ( سَجْفَ حِجْرَتِهِ )  
بِكَسْرِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِهَا وَسُكُونِ الْجِيمِ وَهُوَ السِّتْرُ ، وَقِيلَ الرَّقِيقُ مِنْهُ يَكُونُ  
فِي مَقْدَمِ الْبَيْتِ ، وَلَا يُسَمَّى سَجْفًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْقُوقَ الْوَسْطِ كَالْمَصْرَاعَيْنِ  
( أَوْضَعُ ) أَمْرٌ مِنَ الْوَضْعِ ( الشَّطْرُ ) أَيْ النِّصْفُ ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْأَمْرُ الْوَاقِعُ مِنْهُ  
صلى الله عليه وسلم الْإِرْشَادُ إِلَى الصَّلَاحِ وَالشَّفَاعَةِ فِي تَرْكِ بَعْضِ الدِّينِ ( قَدْ فَعَلْتُ )  
أَيْ قَدْ وَضَعْتُ عَنْهُ نِصْفَ الدِّينِ . قَالَ فِي الْقِيلِ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نِزَاعَهُمَا فِي  
مَقْدَارِ الدِّينِ كَانَ يُدْعَى صَاحِبَ الدِّينِ مَقْدَارًا زَائِدًا عَلَى مَا يَقْرَبُهُ الْمَدْيُونُ ، فَأَمْرُهُ  
صلى الله عليه وسلم أَنْ يَضَعَ الشَّطْرَ مِنَ الْمَقْدَارِ الَّذِي ادَّعَاهُ ، فَيَكُونُ الصَّلَاحُ  
حَيْثُ نَزَعَ عَنْهُمَا الْإِنْكَارَ وَيَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى جَوَازِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النِّزَاعُ بَيْنَهُمَا  
فِي الْعَقَاضِي بِاعْتِبَارِ حُلُولِ الْأَجْلِ وَعَدَمِهِ مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى مَقْدَارِ أَصْلِ الدِّينِ  
فَلَا يَكُونُ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاحِ عَنْ الْإِنْكَارِ .

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى بَطْلَانِ الصَّلَاحِ عَنْ الْإِنْكَارِ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ انْتَهَى  
( تَمْ فَأَقْضِهِ ) قِيلَ هَذَا أَمْرٌ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ لِأَنَّ رَبَّ الدِّينِ لِمَا طَاوَعَ بِوَضْعِ  
الشَّطْرِ تَعْيِينَ عَلَى الْمَدْيُونِ أَنْ يَمُجِّلَ إِلَيْهِ دَيْنَهُ لثَلَاثِ يَمَجِّعُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ بَيْنَ الْوَضِيعَةِ  
وَالْمَطْلِ . قَالَ الْمَنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهٍ .

تم - بحمد الله - الجزء التاسع

ويليه

الجزء العاشر

وأوله

(باب في الشهادات)



فهرس

الجزء التاسع من كتاب

« عون المعبود »

شرح سنن أبي داود مع شرح ابن قيم الجوزية

الموضوع	الصفحة
باب الصلاة على القبر	٣
باب الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك	٥
باب في جمع الموتي في قبر والقبر يعلم	٢٢
باب في الحفار يجد العظم هل يتسكب ذلك المسكان	٢٤
باب في اللحد	٢٥
باب كم يدخل القبر	٢٨
باب كيف يدخل الميت قبره	٢٩
باب كيف يجلس عند القبر	٣١
باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره	٣٢
باب الرجل يموت له قرابة مشرك	٣٢
باب في تعميق القبر	٣٤
باب في تسوية القبر	٣٥
باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف	٤١
باب كراهية الذبح عند القبر	٤٢
باب الصلاة على القبر بعد حين	٤٣
باب في البناء على القبر	٤٥
باب في كراهية القعود على القبر	٤٨
باب للمشى بين القبور في النعل	٤٩
باب في تحويل الميت من موضعه للأمر يحدث	٥٤
باب في الثناء على الميت	٥٥

الموضوع	الصفحة
باب في زيارة القبور	٥٦
باب في زيارة النساء القبور	٥٧
باب ما يقول إذا مر بالقبور	٦٢
باب كيف يصنع بالحرم إذا مات	٦٣
أول كتاب الأيمان والنذور	
باب التغليظ في اليمين الفاجرة	٦٦
باب في من حلف ليقطع بها مالا	٦٧
باب ما جاء في تعظيم اليمين عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم	٧٣
باب اليمين بغير الله	٧٤
باب كراهية الحلف بالآباء	٧٦
باب كراهية الحلف بالأمانة	٧٨
باب المعاريض في الأيمان	٨٠
باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبجملة غير الإسلام	٨٣
باب الرجل يحلف أن لا يتأدم	٨٦
باب الاستثناء في اليمين	٨٧
باب ما جاء في يمين النبي صلى الله عليه وسلم ما كانت	٩٠
باب الحنث إذا كان خيراً	٩٩
باب في القسم هل يكون يميناً	
باب في الحلف كاذباً متممداً	١٠١
باب كم الصاع في الكفارة	١٠٣
باب في الرقبة المؤمنة	١٠٦
باب كراهية النذر	١٠٩
باب النذر في المعصية	١١٣
باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية	١١٥

الموضوع	الصفحة
باب من نذر أن يصلى في بيت المقدس	١٣١
باب قضاء النذر عن الميت	١٣٤
باب ما جاء فيمن مات وعليه صيام صام عنه وليه	١٣٧
باب ما يؤمر به من وفاء النذر	١٣٨
باب النذر فيما لا يملك	١٤٤
باب من نذر أن يتصدق بماله	١٤٨
باب نذر الجاهلية ثم أدرك الإسلام	١٥٤
باب من نذر نذراً لم يسمه	١٥٥
باب لغو اليمين	١٥٧
باب فيمن حلف على طعام لا يأكله	١٥٩
باب اليمين في قطعة الرحم	١٦٣
باب الخالف يستثنى بعد ما يتكلم	١٦٧
باب من نذر نذراً لا يطيقه	١٧١
أول كتاب البيوع	
باب في التجارة يخالفها الحلف واللغو	١٧٣
باب في استخراج المعادن	١٧٥
باب في اجتناب الشبهات	١٧٧
باب في أكل الربا ومؤكله	١٨٢
باب في وضع الربا	١٨٣
باب في كراهية اليمين في البيع	١٨٤
باب في الرجحان في الوزن والوزن بالأجر	١٨٥
باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة	١٨٨
باب في التشديد في الدين	١٩١
باب في المطل	١٩٥

الموضوع	الصفحة
باب في حسن القضاء	١٩٦
باب في الصرف	١٩٧
باب في حلية السيف تباع بالدرهم	٢٠٠
باب في اقتضاء الذهب من الورق	٢٠٣
باب في الحيوان بالحيوان نسيئة	٢٠٥
باب في الرخصة في ذلك	٢٠٦
باب في ذلك إذا كان يدأ بيد	٢٠٨
باب في الثمر بالثمر	٢١١
باب في الزابنة	٢١٥
باب في بيع العرايا	٢١٦
باب في مقدار العرية	٢١٨
باب في تفسير العرايا	٢١٩
باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	٢٢١
باب في بيع السنين	٢٢٧
باب في بيع الثمر	٢٣٠
باب في بيع المضطر	٢٣٥
باب في الشركة	٢٣٦
باب في المضارب يخالف	٢٣٨
باب في الرجل يتجر في مال الرجل بغير إذنه	٢٤٤
باب في الشركة على غير رأس مال	٢٤٥
باب في المزارعة	٢٤٦
باب في التشديد في ذلك	٢٥١
باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها	٢٦٦
باب في المخابرة	٢٦٩

الموضوع	الصفحة
باب في المساقات	٢٧٢
باب في الحرص	٢٧٦
كتاب الإجارة	
باب في كسب المعلم	٢٨٢
باب في كسب الأطباء	٢٨٥
باب في كسب الحجام	٢٩٠
باب في كسب الأئماء	٢٩٣
باب حلوان الكاهن	٢٩٥
باب في عسب الفعل	٢٩٦
باب في الصانع	٢٩٧
باب في العبد يباع وله مال	٢٩٩
باب في التلقى	٣٠٢
باب في النهى عن التجش	٣٠٤
باب في النهى أن يبيع حاضر لباد	٣٠٥
باب من اشترى مصرأة فكرهها	٣١٠
باب في النهى عن الحسرة	٣١٣
باب في كسر الدراهم	٣١٨
باب في التسمير	٣١٩
باب في النهى عن الغش	٣٢١
باب في خيار المتبايعين	٣٢٢
باب في فضل الإقالة	٣٣١
باب فيمن باع بيعتين في يعة	٣٣٢
باب في النهى عن العينة	٣٣٥
باب في السلف	٣٤٨

الموضوع	الصفحة
باب في السلم في ثمرة بعينها	٣٥٢
باب السلف يحول	٣٥٣
باب في وضع الجائحة	٣٦٢
باب في تفسير الجائحة	٣٦٦
باب في منع الماء	٣٦٧
باب في بيع فضل الماء	٣٧١
باب في ثمن السنور	٣٧٢
باب في أثمان الكلاب	٣٧٤
باب في ثمن الحمر والميثة	٣٧٦
باب في بيع الطعام قبل أن يستوفي	٣٨١
باب في الرجل يقول عند البيع لاخلابة	٣٩٥
باب في المران	٣٩٨
باب في الرجل يبيع ملايس عنده	٤٠١
باب في شرط في بيع	٤١٢
باب في عهدة الرقيق	٤١٣
باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً	٤١٥
باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم	٤١٩
باب في الشفعة	٤٢٢
باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه	٤٣٠
باب فيمن أحيا حسيراً	٤٣٧
باب في الرهن	٤٣٩
باب الرجل يأكل من مال ولده	٤٤٤
باب في الرجل يجد عين ماله عند رجل	٤٤٧
باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده	٤٤٧



الموضوع	الصفحة
باب في قبول الهدايا	٤٥١
باب الرجوع في الهبة	٤٥٤
باب في الهبة لقضاء الحاجة	٤٥٦
باب في الرجل يفضل بعض ولده في التحل	٤٥٧
باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها	٤٦٢
باب في العمرى	٤٦٣
باب من قال فيه ولعقبه	٤٦٦
باب في الرقي	٤٧٢
باب في تضمين العارية	٤٧٤
باب فيمن أفسد شيئاً يغرّم مثله	٤٨٠
باب المواشى تفسد زرع قوم	٤٨٣
كتاب القضاء	٤٨٥
باب في طلب القضاء	٤٨٥
باب في القاضى يخطئ	٤٨٧
باب في طلب القضاء والتسرع إليه	٤٩٣
باب في كراهية الرشوة	٤٩٥
باب في هدايا العمال	٤٩٧
باب كيف القضاء	٤٩٨
باب في قضاء القاضى إذا أخطأ	٥٠٠
باب كيف يجلس الخصمان بين يدى القاضى	٥٠٦
باب القاضى يقضى وهو غضبان	٥٠٦
باب الحكم بين أهل الذمة	٥٠٧
باب اجتهاد الرأى في القضاء	٥٠٩
باب في الصلح	٥١٤